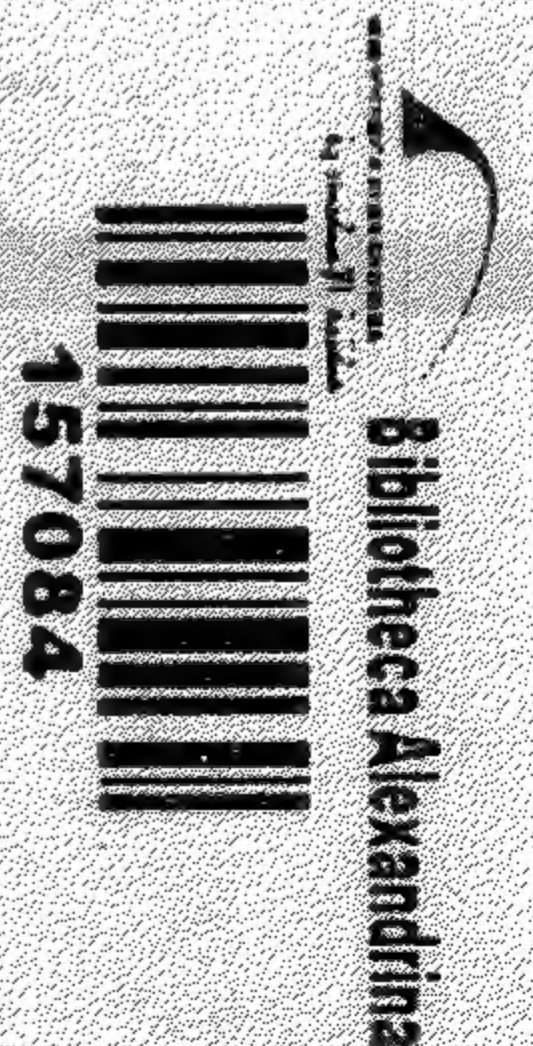
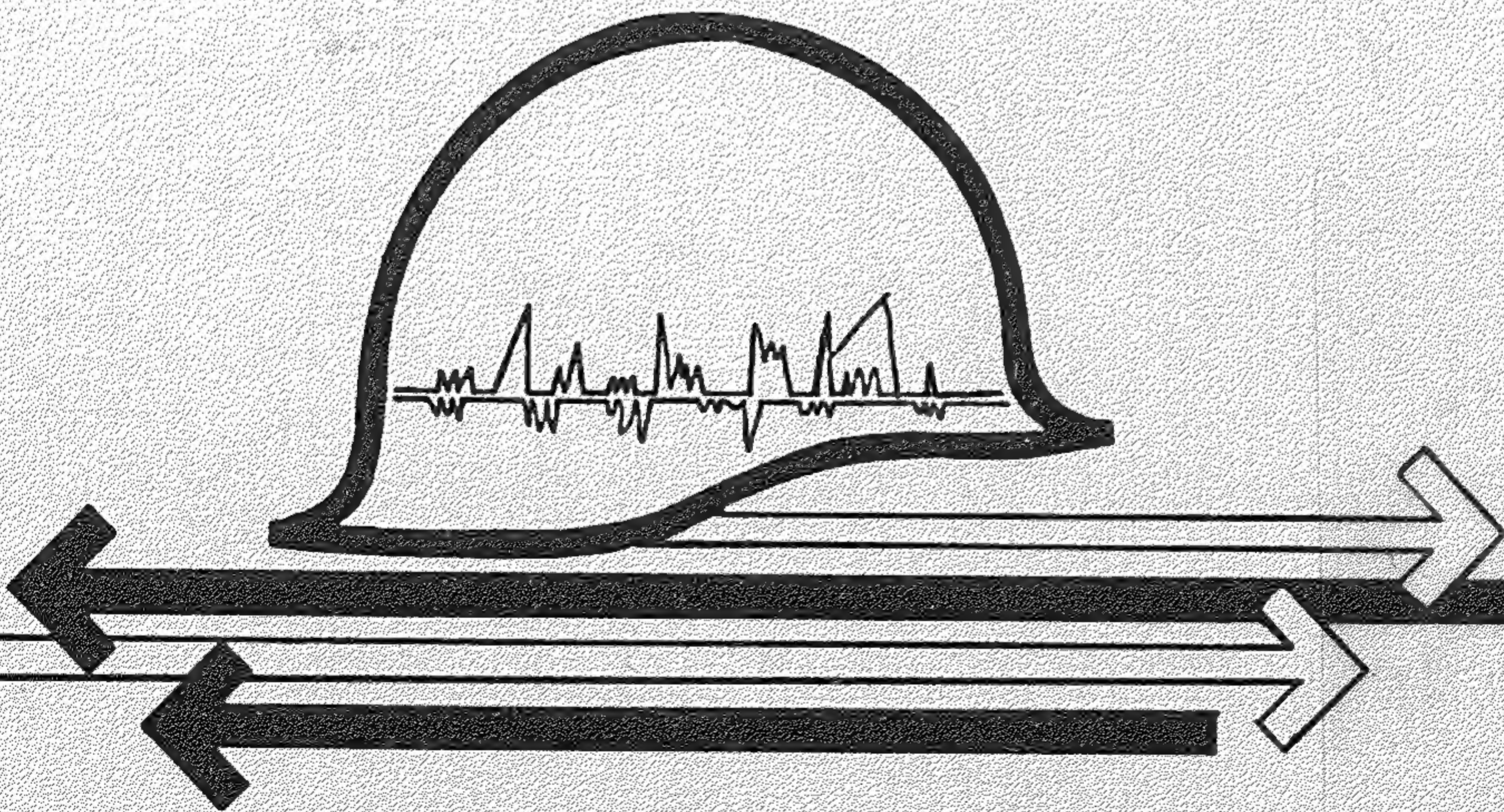


المؤسسة  
العربية  
للدراستات  
والنشر

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - لندن

# المسح الاستراتيجي

١٩٨٢ - ١٩٨٣



نقله الى العربية : الدكتور خليل هندي





المسح الاستراتيجي

١٩٨٣ - ١٩٨٢

جميع الحقوق محفوظة

المؤسسة العربية  
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلтон - ساقية الجوز - ت ١ / ٨٠٧٩٠٠  
ببرقيا - موكيال - بيروت - ص.ب. ١٠٨٦٩ / بيروت

الطبعة الأولى ١٩٨٥



المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - لندن

# المسح الاستراتيجي

١٩٨٢ - ١٩٨٣

نقله الى العربية : الدكتور خليل هندي  
مُدقّق ومراجعة : فاهم محمد هعفر

المؤسسة  
العربية  
للدراسات  
والنشر







## I. تمهيد عام

قد يكون كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قادراً على إبادة الطرف الآخر وغالبية البشرية ، ولكن لم يكن لجبروتها كبير أثر على حروب عام ١٩٨٢ . فقد استمر كل من إيران والعراق في تحطيم الآخر على مقربة من حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية الحساسة وإمدادات الغرب النفطية الرئيسية في الخليج . وعاملت إسرائيل امتعاض الرئيس ريغان باحتقار ، وذلك بمواصلتها لغزو لبنان إلى النهاية وصولاً إلى بيروت . ولم يحقق الاتحاد السوفياتي كثيراً خلال سنة أخرى من الصدام الدموي في أفغانستان . وتجاهل الجنرال غالتيري مناشدات الرئيس ريغان له بالألا يغزو جزر الفولكلاند ، ولم يستطع الجنرال ياروزلسكي إعادة توحيد بولندا رغم الحكم العرفي ورغم دعم الكرملين له .

من هذا المنظور لم يكن عام ١٩٨٢ عاماً جيداً للقوتين العظميين ، وشكّل دليلاً آخر على أن عدداً متزايداً من الأطراف يدير اليوم الشؤون العالمية . وتضم هذه الأطراف فيما يتعلق بالغرب قادة حركات الاحتجاج المناهضة للحرب والمعادية للقوة النووية ، وفي أوروبا ، على الأقل ، المعادية للأميركيين . . لكن الأكثر خطورة بالنسبة للنظام السوفياتي كان اتساع انتشار الانشقاق السلبي ، أي « الهجرة الداخلية » التي ينسحب فيها المواطنون السوفييات كل إلى حياته الخاصة مستنكفين عن المشاركة الحرة في أهداف ورغبات الدولة وإن لم يقوموا بأعمال مباشرة مضادة لها .

ولم يكن عام ١٩٨٢ جيداً أيضاً بالنسبة لكثير من الدول ، خاصة تلك المنهمكة في حروب . فقد بينت الأحداث ان القوة العسكرية القادرة على إيقاع أضرار فادحة ليست



على الدوام قادرة على كسب نصر حاسم . وقدمت القوتان العظميان وأقطار أخرى بعض الدعم لهذه الدول المتصارعة ، ولكن كان على هذه القوى أن تتصرف بحذر كي لا تشعل نيران صراعات أوسع وأكثر خطورة . وكانت هذه الجهات أكثر وضوحاً وبياناً في الحروب الثلاثة الرئيسية التي وقعت خلال العام : بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ، وبين إيران والعراق ، وبين الأرجنتين وبريطانيا .

### ■ الحرب اللبنانية :

اعتمدت إسرائيل في غزوها لبنان في منتصف عام ١٩٨٢ على المعدات الأميركية . ومع ذلك بعد أن ظهرت قواتها المنطقة الواقعة إلى الشمال من حدودها مع لبنان مباشرة ، لم تكبح الاعتراضات الأميركية جماعها ولم تحلّ دونها والاندفاع إلى بيروت وقصفها براً وبحراً وجواً . وكانت أهداف إسرائيل أكثر شمولاً بكثير مما بدت في المرحلة الأولى من عملية الغزو التي قامت بها . فهي لم تقم بعملية بسيطة لتطهير حدودها الشمالية من القوات المعادية ، بل كانت تقصد إذلال منظمة التحرير الفلسطينية وتدميرها كقوة عسكرية وإجبارها على الاعتراف بأن الطريق الوحيد نحو السلام يمر عبر التوصل إلى حل وسط سياسي ، وفي الوقت نفسه إحكام قبضتها على الضفة الغربية .

وتسبب قصف بيروت وما تلا ذلك من قيام أطراف لبنانية حليفة لإسرائيل بمذبحة راح ضحيتها المئات من المدنيين الفلسطينيين المزيد من الإحراج للولايات المتحدة ، كما أن ذلك أغضب الرئيس ريغان وحول الرأي العام الأميركي إلى مزاج يتسم بالاستياء والامتناع . والواقع أن التغير الواضح في توجه إسرائيل - من الرغبة في خوض حروب دفاعية أو استباقية فحسب ، إلى التدخل بعدوانية في شؤون جيرانها كي تغير بيئتها الامنية - جعل من الصعب على الأقطار الغربية بشكل عام دعم أعمالها . ولا شك أن باستطاعة إسرائيل الذهاب إلى أن نجاحها قد حقق الأمن لقراها ومدنها الشمالية من هجمات منظمة التحرير الفلسطينية انطلاقاً من جنوب لبنان وقلل احتمالات نشوب حرب شرق أوسطية رئيسية لعدة سنين قادمة وحدّ أكثر من النفوذ السوفياتي في المنطقة . ولهذا الحجج وزنها على المدى القريب ، أما على المدى البعيد فقد يثبت أن أساسها واه فإرادة الاستمرار في القتال لدى منظمة التحرير الفلسطينية والعطف الذي اجتذبه من كثير من الأمم ونمو الرأي المعادي لإسرائيل في أقطار كانت حتى الآن تدعمها كلها أمور الأغلب أن تستمر وتثبت . وقد يتبين في نهاية المطاف أنها تفوق في أثرها المكاسب قصيرة الأمد .



وليس باستطاعة الاتحاد السوفياتي أن يستلهم العزاء من هذا الصدام ، ذلك أنه أكد الضالة التي آل إليها نفوذه في الشرق الأوسط . وقد حاول الحفاظ على مواقفه في سوريا بتعويض الخسائر السورية ، ولكن ليس هناك ما يدل على أنه يستطيع القيام بأكثر من ذلك لا لاستعادة المواقع التي خسرها بفشله في التدخل إلى جانب الفلسطينيين في لحظة حاجتهم القصوى أو المساعدة فيما بعد على بناء سلام أكثر أمناً . وبدلاً من ذلك لجأ الاتحاد السوفياتي إلى محاولة تحويل الانتباه عنه بالإعلان مراراً وتكراراً أن إسرائيل تخدم المصالح الأميركية مستخدمة الأسلحة الأميركية ومنفذة أوامر أميركية .

وعلى الرغم من أن هذا الخط يتطابق مع وجهات نظر كثيرين في المنطقة حول دور الولايات المتحدة، إلا أن تدهور العلاقات الأميركية - الإسرائيلية في أعقاب الغزو جعل من الأصعب الذهاب إلى أن الحملة اللبنانية مثلت/ أي تلاق للمصالح بين القطرين وقد تعقد العلاقة الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الدبلوماسية الأميركية في العالم العربي ، ولكن ليس من الواضح بأي حال من الأحوال أنها تشكل عجزاً أميركياً دائماً بل على العكس من ذلك فإن هذه العلاقة الخاصة والأمل في استخدامها للضغط على إسرائيل ضغطاً فعالاً كان ولا يزال عاملاً رئيسياً حداً بدول ومنظمات عربية مختلفة إلى السعي إلى علاقات يتزايد وثوقها أبدأ مع الولايات المتحدة .

وقد اضطر الصدام الولايات المتحدة على الأقل إلى صياغة مقترحات جديدة لتسوية أوسع للصدام العربي الإسرائيلي . ولا شك أن خطة ريغان جوهت بالنقد من جانب إسرائيل والدول العربية على حد سواء ، ولكن لم يجر حتى الآن رفضها بصورة مطلقة ، وقد تشكل بعد أساساً للمفاوضات بين الطرفين خاصة إذا ما اختار الملك حسين أن يلعب دوراً فعالاً . والأكثر من ذلك أن استمرار البحث في الخطة في الجانبين وضالة شأن المقترحات السوفياتية يؤكدان النفوذ السياسي الأوسع للولايات المتحدة في الشرق الأوسط . فالإتحاد السوفياتي لا يلعب دوراً إلا على الهامش ، إذ يقتصر على العمل مع السوريين لإفساد أي تسوية يمكن بغير ذلك أن يتم التوصل إليها بين إسرائيل والاردن والفلسطينيين . غير أن تضافر تعزيز النفوذ الأميركي والعجز السوفياتي البين يخلقان للولايات المتحدة فرصة ويشكلات عبئاً عليها في الوقت ذاته . فقد أصبح يُنظر إليها على أنها القوة الخارجية الوحيدة التي تستطيع أن تلعب دور وساطة هامة ، ولذا يوجه الضغط إليها للقيام بجهد مستمر صادق للتوصل إلى تسوية شرق أوسطية . لكنها إن لم تفعل



ذلك ( أو ظهر انها لا تفعل ذلك ) فإن مكاسبها السياسية والدبلوماسية القصيرة الأمد قد تتحول الى خسارة على المدى البعيد .

### ■ الحرب الإيرانية - العراقية :

أوضح السجل العسكري بين إيران والعراق منحى آخر من مناحي العلاقات بين القوتين العظميين : في صدام يحدث على مقربة من مناطق ذات أهمية حيوية للطرفين ، لا يمكن لأحدهما أن يتدخل تدخلًا ذا شأن دون المخاطرة الحادة باستثارة تصعيد له نتائج معاكسة . ولذا كان الطرفان في وضع لا يستطيعان فيه غير القيام برد فعل على الأحداث بدلاً من السعي الى السيطرة عليها .

وقد لعب الاتحاد السوفياتي دوراً نشيطاً في تزويد الطرفين المتقاتلين بالإمدادات ، فساعد في البداية إيران عندما كانت في وضع حرج ، ولكنه في نهاية المطاف تحول بدعته الى العراق بعد مدة من اضطرار هذا الأخير الى اتخاذ موقف دفاعي . ولم يكن حافز هذا التحول ببساطة الرغبة في الحيلولة دون إخضاع طرف لآخر ، بل كان على علاقة أكبر بالضرر الذي كان نظام الخميني يلحقه بالمصالح السوفياتية . فما أن حلّ عام ١٩٨٢ حتى كان قمع حزب توده الشيوعي وتصلب موقف طهران تجاه الاتحاد السوفياتي يبرهنان على أن الخسارة الأميركية في إيران ليست بأي حال من الأحوال مكسباً سوفياتياً اتوماتيكياً . وفي الوقت ذاته كانت حاجة العراق الماسة والمتزايدة إلى إمدادات وقطع غيار نتيجة للمقاطعة السوفياتية عملياً ونتيجة للهجوم الإيراني تؤدي به إلى البحث عن مصادر سلاح أخرى . وفي الوقت الذي زودته بعض الدول العربية بأموال ، باعتها فرنسا ومصر والبرازيل والصين كميات كبيرة من المعدات . وفوق ذلك بدا واضحاً أن الولايات المتحدة ، التي حرمتها الحكومة الإيرانية الثورية المعادية لها بتصميم من لعب أي دور ، تستفيد بجلاء من تغير توجه العراق ، رغم أنه ليست هناك بين البلدين علاقات دبلوماسية . ولذا ما أن حلت نهاية عام ١٩٨٢ حتى كان الاتحاد السوفياتي يستأنف شحنات أسلحة واسعة النطاق إلى العراق مظهرًا بذلك تبذلاً في تفسيره للمسائل التي يدور الصدام حولها .

وعلى الرغم من حجم الترسانتين الإيرانية والعراقية وقدرة العراق على القيام بمشتريات أسلحة أخرى ، لا تزال الحرب بين البلدين تتخذ عموماً شكل اشتباكات بدائية بالمشاة والمدفعية فلا تزال إيران غير قادرة على استخدام غالبية معداتها الأميركية



والأوروبية المتقدمة ، ولم يبد العراق مقدرة كبيرة ولا خيالاً واسعاً في استخدام دروعه وطائراته ، إذ قام ببعض الغارات على القوات والمنشآت الإيرانية مثل منشآت النفط في جزيرة الخرج ، لكن هذه الغارات لم تكن كثيفة بما يكفي لإيقاع خسائر فادحة بحشود القوات الإيرانية المنكشفة عندما كانت تعد هجماتها ، أو بما يكفي لتعطيل منشآت النفط الإيرانية . وعلى الرغم من أن هذه العوامل جميعاً يمكن أن تتغير ، فإن تجربة عام ١٩٨٢ تشير إلى أن عدداً قليلاً منها سيتغير فعلاً ، هذا إن تغير أي منها على الإطلاق ، وأن الحرب ستستمر دون نجاح واضح لأي من الطرفين ، مما يقلل إلى الحد الأقصى المخاطر الممكنة للمصالح السوفياتية والمصالح الأميركية معاً ، ولكنه في الوقت ذاته يطيل أمد عذاب الطرفين المتحاربين والتوتر الذي يشعر به جيرانها .

### ■ حرب الفولكلاند :

أثبتت حملة الفولكلاند ، مثلها في ذلك مثل الحرب الإيرانية - العراقية ، أنها مربكة ومحبطة للقوتين العظميين . فقد كانت حرباً غير عادية إلى حد كبير . وقد ظل الاتحاد السوفياتي على حافة الأحداث يبحث عن طرق لتحسين علاقاته مع الأرجنتين لكنه فشل في ذلك فشلاً بائساً من كافة النواحي . أما الولايات المتحدة فقد اضطرت إلى الوقوف إلى جانب بريطانيا رغم التزاماتها تجاه الأرجنتين بموجب معاهدة « ريو » ورغم التعقيدات الناجمة عن هذا الموقف في علاقاتها مع أميركا اللاتينية بشكل عام . غير أن ريغان استعاد بعض المواقع التي خسرتها الولايات المتحدة نتيجة للحرب عن طريق الدبلوماسية النشيطة خلال زيارات قام بها إلى عدة أقطار أميركية جنوبية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ . ( كان لبعض هذه الأقطار ظلمات خاصة بها تجاه النظام الأرجنتيني ، ولذا كانت في السر أقل اكتئاباً بسبب التعاطف الأميركي مع بريطانيا مما ادعت علناً ) .

وكان رد فعل الحكومة البريطانية السريع الحازم حالما صحت من هول المفاجأة الأولية لجرأة الجنرال غالتيري ، منطلقاً مع المزاج الوطني العام في بريطانيا ، كما أنه قوبل بدعم صلب من حلفاء بريطانيا التقليديين . وقد أثار قرار القتال بعض النزاع في بريطانيا ، لكن هذا النزاع لم يكن حول التزامات بريطانيا بتزويد نوع أو آخر من المعونة لسكان جزر الفولكلاند البالغ عددهم ١٦٠٠ نسمة بقدر ما كان حول مآزق العلاقات مع الأرجنتين التي ستؤدي إليه الحرب معها . وكان التشوه الممكن لبنية القوات



البريطانية الذي قد تفرضه الحاجة إلى الحفاظ على قدرات تدخل ذات مدى طويل والنفقات المالية للحفاظ على حامية كافية في الجزر لعدد من السنوات عاملين سلبيين لا يمكن إنكارهما ، لكن حكومة تاتشر اختارت ببساطة قبولهما على أنها ثمن ما اعتبرته واجبها .

وقد أقام الصدام الدليل على قوة المعدات الحديثة في الحريين البرية والبحرية ، خاصة في حقل الصواريخ والالكترونيات . وأدت خسارة الطراد الأرجنتيني « الجنرال بلغرانو » وعدة سفن بريطانية إلى نقاش عالمي حول قدرة السفن على البقاء في المستقبل . لكن هذه المسألة لم تكن جديدة على من كانوا واعين لقدرات أنظمة الصواريخ الحديثة . وكانت إجراءات مضادة عديدة متوافرة لاستخدام السفن والطائرات البريطانية خلال الحملة . وبدلاً من أن يؤدي الصدام إلى نتائج جديدة رئيسية حول استخدام القوة البحرية والحيوية في الحرب الحديثة فإنه لعب أساساً دور إعلان زيادة فعالية الأسلحة الحديثة كما أدى إلى نقل النقاش العام ونقاش الخبراء إلى مرحلة أخرى من مراحل تطورها التدريجي . وقد أثبتت الطريقة التي تغلبت بها القوة البريطانية المهاجمة على الحامية الأرجنتينية الأكثر عدداً في ظروف مناخية قاسية وفوق تضاريس صعبة جدوى الكثير من الفضائل العسكرية التقليدية والقيمة المستمرة لممارسات التدريب البريطانية الراهنة ، لكن الأغلب أن يثبت الصدام على أن المدى الطويل باهظ الثمن لبريطانيا ولربما ثبت أن نفقات استعادة قاعدة أمامية معزولة عن قواعد الامبراطورية والإبقاء على حامية فيها مرتفعة بشكل لا يمكن قبوله ، وقد تتأثر سلباً مساهمة بريطانيا في حلف شمال الأطلسي بسبب تحويل الجهود إلى الفولكلاند .

#### ■ صدامات إقليمية أخرى :

أكد الصدام في أفغانستان مرة ثانية الدرس الذي يبدو أن قادة الدول القوية غير راغبين في تعلمه : مهما كانت قوة دولة خارجية متفوقة عظيمة فإنها لا تستطيع بسهولة ، إن استطاعت على الإطلاق ، فرض نظام عميل غير مستساغ على عدو مصمم تلهبه عواطف قومية جامحة ويعمل داخل بلاده نفسها . وقد جربت فرنسا ذلك مرتين في فيتنام والجزائر فانتهت إلى مآزق وواجهت معارضة متصاعدة في الداخل واضطرت إلى التراجع . وقضت الولايات المتحدة ٨ سنوات في فيتنام تكرر تتبع الأحداث ذاته . والآن يدخل الاتحاد السوفياتي السنة الرابعة من محاولة إخضاع العصابات المعادية له في أفغانستان . وبينما لا يوجد هناك احتمال أن يضطر إلى مجابهة معارضة محلية كتلك التي



شكلت عاملاً هاماً في الحالتين الجزائرية والفيتنامية ، فليس هناك بعد أية إشارة إلى انه سيكون أحسن حظاً في ساحة المعركة من أي من سلفيه .

وفي حين أن موقف الاتحاد السوفياتي ليس ضعيفاً لأنه يسيطر على الطرق الرئيسية والمدن الكبرى ، إلا أنه لا يزال بعيداً جداً عن إحراز نجاح يمكنه من تخفيض التزاماته والإعتماد على الحكومة الوكيلة له في كابول لتحقيق أهدافه . وتؤكد تقارير الصحفيين الذين رافقوا رجال العصابات من جماعات « المجاهدين » في عمليات داخل أفغانستان نفسها أنهم يسيطرون على ما قد يصل إلى ٨٠ بالمائة من الريف . ويشكل استمرار الخسائر التي يوقعها المجاهدون في غاراتهم وكماثتهم داخل كابول وحولها أو الخسائر الناجمة عن كارثة نفق سالانغ دليلاً على تكاليف الاحتلال المستمرة .

وهناك بالإضافة إلى ذلك تكاليف أخرى هامة ، وإن تكن معايتها أقل ، فقد خسر الاتحاد السوفياتي الكثير من منزلته في العالم الثالث وتضررت مصالحه ونفوذه في باكستان والهند بفعل الورطة التي وقع فيها في أفغانستان ، تلك الورطة التي كانت هي ذاتها عاملاً رئيسياً في تحسين علاقات هذين البلدين مع الولايات المتحدة . وكان هذا التغير في الموقف أوضح ما يكون في حالة باكستان التي تقبل الآن مساعدة أميركية عسكرية بعد سنوات من التوتر . ولكن تغير التوازن واضح حتى في حالة الهند ، فزيارة السيدة غاندي إلى الولايات المتحدة في تموز ( يوليو ) ١٩٨٢ ، وهي الأولى منذ عام ١٩٧١ ، إشارة إلى أن ميل الهند البارز نحو الاتحاد السوفياتي قد بدأ يخف .

وبالإضافة إلى كافة الحروب التي ذكرناها ما زال هناك لجوء مستمر إلى العنف في آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا . فالصراع بين الفيتناميين وقوات المقاومة الكامبودية مستمر وهو ينفجر بين الحين والآخر فيتخطى الحدود إلى تايلاند ، وكانت هناك حوادث حدود بين القوات الصينية والفيتنامية وإن يكن بتواتر متضائل . كذلك استمرت حوادث صغيرة تتكرر على الخط الفاصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . أما الحرب الأهلية في السلفادور فلا يزال أوازها مستعرا ، ولا يزال هناك قتال في نيكاراغوا المجاورة . واستمر الصدام بين أثيوبيا والصومال متفاقماً سنة أخرى ، وربما لا يكون الصدام في تشاد قد انتهى رغم أنه مر بعدد من نقاط التحول ذات الأهمية . ولا تزال المغرب وقوات البوليساريو تتنازع السيطرة على الصحراء الغربية ، رغم أنه يبدو أن حدة هذا الصدام قد خفت . وحدثت صدامات متكررة في ناميبيا وأنغولا ، إذ تحاول جنوب



افريقيا إضعاف قدرة منظمة شعب جنوب غربي افريقيا ( سوابو ) على الاستيلاء على ناميبيا اذا ما قررت جنوب افريقيا الانسحاب في النهاية .

ولا يزال توازن مصالح القوتين العظميين في إفريقيا متأثراً بقوة بمشكلة جنوب افريقيا . فغالبية الدول الافريقية تسعى إلى علاقات اقتصادية وسياسية أفضل مع الغرب ، لكنها تريد أن يكون أصلب بكثير في موقفه من التمييز العنصري وحكومة جنوب افريقيا . وهي ترى أن سياسة إدارة ريغان القائمة على « التعامل البناء » مع بريتوريا ليست ببساطة إلا تورية لتخفيف الضغط الأميركي باتجاه تغيير سياسي داخلي في جنوب أفريقيا ، وأن قيام الولايات المتحدة في عام ١٩٨٢ بالربط ما بين انسحاب القوات الكوبية في انغولا ومنح الاستقلال لناميبيا سمح لجنوب افريقيا بتأجيل اتخاذ قرار بصدد المسألة الأخيرة . ولكن على الرغم من هذا الامتناع تجاه موقف ريغان ، لم تنجح جهود السوفييات الرامية إلى كسب نفوذ على حساب الغرب في افريقيا . وقد دعم الاتحاد السوفياتي انغولا والموزامبيق والجزائر وليبيا ، وهو يشارك مشاركة كثيفة في أثيوبيا ، لكن موقفه في افريقيا لا يزال غير قوي . ويخلق استمرار تصادم تشاد والصحراء الغربية إمكانيات أخرى لزيادة النفوذ السوفياتي ، ولكن يتعين على موسكو العمل عبر ليبيا والجزائر بدلاً من القيام بعمل مباشر مستخدمة قواتها الخاصة . وقد نشبت مشاكل سياسية واقتصادية حادة في الكثير من الأقطار الافريقية الأخرى ، فقد واجهت غانا ونيجيريا واورغندا وكينيا وتانزانيا جميعاً سنة صعبة ولكن استخدام القوة العسكرية السوفياتية أو المساعدة العسكرية السوفياتية ، وهما أكثر الأدوات التي يملكها الاتحاد السوفياتي نفعاً ، لن يساعد على حل مشاكل هذه الأقطار .

ولم يكن للقوتين العظميين خيار غير إبقاء على الهامش في هذه الصدامات الإقليمية التي زاد الكثير منها التوترات العالمية زيادة كبيرة . وفي عدد من الحالات تلقت الاطراف المتحاربة الدعم إما من الاتحاد السوفياتي أو من الولايات المتحدة ، ولكن ( عدا عن الحرب الأفغانية ) لم تستخدم أي من القوتين العظميين قواتها الخاصة في عملياتها القتالية ولم تبرز أي إمكانية ذات شأن في ان تشتبك القوات السوفياتية والأميركية مباشرة في أي من هذه الأزمات . ومع ذلك فإن في تجاهل إمكانية التصعيد التي تحتويها هذه الأزمات إخلالاً إلى طمأنينة كاذبة ( يستطيع المرء أن يتخيل تفاقم الوضع في الشرق الأوسط أو كوريا أو غيرها من الأماكن مما يخلق اجتهادات في النظام الدولي أكبر بكثير مما تعرض له



حتى الآن ) . غير ان القوتين العظميين واعيتان لأخطار الصدام المباشرة وهما لا تبديان أي تلهف على الانجرار نحو الدمار لأجل حليف صغير أو دولة عميل . وهكذا ورغم ميل الاحتكاكات ذات المستوى المنخفض ( وقد كان منها الكثير في عام ١٩٨٢ ) إلى اختيار النظام الدولي الراهن ، فإن هذا النظام اثبت انه مستقر نسبياً . ولذا يمكن القول أن أحداث عام ١٩٨٢ أكدت خطأ لا يزال موجوداً أساساً منذ وصول أزمة افغانستان إلى ذروتها عام ١٩٨٠ .

### ■ الوجهات في توازن الشرق - الغرب :

#### - الولايات المتحدة :

اضطرت إدارة ريغان خلال عام ١٩٨٢ إلى الاعتراف بواقع الأمور والبدء في تكييف أهدافها والتحول إلى حلول وسط مع قوى لم تستطع السيطرة عليها . وكانت أي من علامات التعافي الاقتصادي الموعود غائبة بشكل ملحوظ حتى ربيع عام ١٩٨٣ ، وارتفعت البطالة بشكل مطرد خلال غالبية السنة . وتعاضم النقاش المحلي حول الأسلحة النووية ، وتمت بنشاط وقوة المعارضة لزيادة النفقات الدفاعية ، وأصبح الرأي العام يرى رابطاً أقوى ما بين البناء العسكري والكساد الاقتصادي . وعلى الرغم من أن الإجماع الأميركي على الوقوف بثبات في وجه القوة السوفياتية المتعاطفة ظل قوياً ، إلا أنه كان هناك عزوف عام عن قبول أن الزيادات الرئيسية التي تنويعها الإدارة في الإنفاق العسكري مرغوبة أو ضرورية .

وقد شكلت انتخابات الكونغرس في تشرين الثاني ( نوفمبر ) تذكيراً صارخاً للرئيس بأن شعبيته الشخصية لا يمكن الاعتماد عليها إلى ما لا نهاية لكسب الدعم لسياساته . وما أن حلت نهاية العام حتى برز مزاج جديد في الكونغرس وبدأواضحاً أن الإدارة غير قادرة على تمرير كل ما تريده . وأجبر رفض الكونغرس الموافقة على اقتراح تركيز نظام صواريخ « م . أكس » ( MX ) الباليستيكية النووية على أساس المبدأ المعروف باسم « الحزمة المترابطة » ( Dense Pack ) الإدارة على البحث عن حل وسط لهذه المسألة ، فجمعت هيئة أخرى من « الخبراء » للتقدم بتوصيات حول حل لمشكلة انكشاف الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات على الخطر حل يكون مقنعاً فنياً واثماً سياسياً والاقتصادي معقول .

ولم تكن الإدارة لتتجه إلى الحلول الوسطى بسهولة وهي المصممة على تحقيق تغيير

أساسي في نظام أميركا الاقتصادي وقوتها الاستراتيجية النسبية والتي اعتبرت تبني الآخرين لحلول وسطى ضعفاً قاتلاً . ولم تبلغ هذه العملية مداها بعد ولربما لم يتحقق المزيد من الاعتدال الا ببطء . ومع ذلك فلا بد من إظهار الاعتدال إذا كان للإدارة ألا تجد نفسها مقيدة باطراد في الداخل ومواجهة بتناقض الهيبة في الخارج . ولم يسجل الجمهور العام عدم رضاه عبر انتخابات الكونغرس والضغط المباشر على أعضاء الكونغرس فحسب ، ولكن أيضاً عبر حملة انتظمت البلاد بأكملها لتجميد كميات الأسلحة النووية لدى الجانبين على مستوياتها الراهنة . واستمر الدعم لهذه المقترحات في النمو . وقد تضافرت في هذه الحركة عناصر عدة : من لا يريدون حشد أي نظام جديد مثل نظام صواريخ « م . أكس » ، ومن يجذبون اتفاقية « سالت - ٢ » ويعارضون مناهضة الإدارة عليها ، ومن يتساءلون حول الفائدة الاستراتيجية لاختيار الإدارة للأنظمة التي ستركز في المستقبل . وقد أثبت الكثير من المدافعين عن فكرة التجميد أنهم جيدو التنظيم ويستطيعون إسماع أصواتهم ، وحققوا نجاحات بارزة في الاستفتاءات التي رافقت انتخابات الكونغرس .

لكن لمناصري التجميد أهداف كثيرة مختلفة . وقد تواجه الحركة صعوبات في محاولتها التوصل إلى أهداف ووجهات نظر أكثر تحديداً . وهي تستمد قوتها ، مثلها في ذلك مثل الحركات الشعبية عموماً ، من الأثر العريض للرسالة السياسية التي توصلها إلى الإدارة ، وليس من أي مخطط تفصيلي لإجراءات دفاعية بديلة .

وتستمر القوة الاستراتيجية للولايات المتحدة في التحسن نوعياً ، إن لم يكن كمياً ، لكن لا تزال هناك قرارات رئيسية حول بنية القوات تنتظر الإدارة والكونغرس . ففضلاً عن مسألة حشد صواريخ « م . أكس » المحيرة ، يحتمل أن تدخل حلبة النقاش بشكل متزايد مسألة مستقبل الصواريخ النووية الأرضية الأميركية وذلك مع تطور وحشد أنظمة صواريخ « ترايدنت - ٢ » وصواريخ كروز جديدة . وتستمر المشادة فيما يتعلق بالقاذفة الاستراتيجية « ب - ١ » وحاملات الطائرات من طراز « نيمتز » والمقاتلة « ف - ١٨ » وتشير القيود المالية والمعارضة التي يبدىها الكونغرس إلى أن الإدارة لن تكون قادرة على الأغلب على الاستمرار في هذه البرامج جميعاً على المستوى المخطط له حالياً . ولا شك أنه سيوجب اللجوء إلى خيارات صعبة فيما يتعلق ببنية القوات التقليدية وذلك للتوصل إلى التوازن الصحيح ما بين تكاليف أفراد القوات وتكاليف الاستحصال على المعدات .



وهناك وجه آخر من وجوه السياسة الدفاعية للإدارة يشير نقاشاً حاداً هو دعمها لسياسة « التصعيد الأفقي » أي مواجهة هجوم سوفياتي بعمل مضاد لا يتوجه بالضرورة إلى النقطة التي انطلق منها الهجوم بل إلى أية نقطة يكون فيها من الأصعب على الاتحاد السوفياتي مواجهته . وبما أن دعاة هذه العقيدة يبحثون أكثر ما يبحثون سيناريو أزمة يثيرها السوفيات في منطقة الخليج ، فقد افترض أن الولايات المتحدة ستسعى إلى الرد في منطة تختارها هي مثل المحيط الهادئ . ولا شك في أن هناك نقاط قوة واضحة في هذا الاقتراح ، ولكن هناك نقاط ضعف خطيرة أيضاً ، ذلك إنه إذا أسيء الحكم على حساسية المنطقة التي يختارها الأميركيون للرد فيها ، فإن التصعيد الأفقي قد يؤدي بسرعة إلى تصعيد عمودي . كما أنه قد يؤدي أيضاً إلى المزيد من التصعيد الأفقي بالنظر إلى قدرة السوفيات على مد يد قوتهم . وهكذا فإن التصعيد الأفقي ليس بلسماً شافياً ، كما أن استخدامه يتطلب تحليلاً أعمق قبل أن يتم تبنيه أساساً لاستراتيجية قومية أو أساساً لاستراتيجية التحالف .

وفي نطاق حلف شمال الأطلسي ، استمرت وجهة النظر الأميركية بخصوص الأدوار التي يلعبها حلفاء الولايات المتحدة في تحييد المزيد من توزيع العبء وذلك للتخفيف من آثار الضائقة الاقتصادية في الولايات المتحدة . غير أن الحلفاء ، إذ يشعرون بالضغط الاقتصادي ذاتها أنفسهم ويواجهون مشاكل سياسية معقدة تتعلق بالمسائل الدفاعية ، غير قادرين على العمل بالقدر الذي يوده بعض الأميركيين . ونتيجة لذلك أصبحت تسمع بوضوح أكثر أصوات المنادين بدرجة من فك الارتباط الأمريكي من طرف واحد . ولا شك في أن بعض هؤلاء يقول ما يقوله أساساً لتشجيع جهود أكبر من جانب شركاء التحالف الآخرين ، لكن يبقى أن البعض الآخر توصل إلى قناعة بنوع جديد من القومية والأحادية ، وذلك مزاج قد يتشر في مناخ يتسم بصعوبات اقتصادية حادة مديدة .

ولذا يحتمل أن تواجه سياسات إدارة ريغان تحديات حادة في عام ١٩٨٣ ، تحديات قد يثبت من الصعب بتزايد مواجهتها إذ تتضح أكثر فأكثر التوترات السياسية الناجمة عن الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ١٩٨٤ ، وعلى هذا فإن تطوير قوة استراتيجية فعالة وقادرة على الاستمرار يعتمد على القدر الذي تكون فيه الإدارة مستعدة إلى السعي إلى حلول وسط يتفق عليها مع الكونغرس قبل أن يتحول هذا الأخير إلى تقوية المواقع

الحزبية والفردية استعدادا للحملة الانتخابية القادمة .

### - الاتحاد السوفياتي :

خرج الاتحاد السوفياتي من واحدة من المراحل الانتقالية بخلافة يوري اندروبوف لليونيد بريجنيف ، ولكن لا يزال أمامه عدد آخر من هذه المراحل إذا تيسر للقائد الجديد ما يريد . ولا بد أن تكون الأولوية القصوى للزعيم الجديد تعزيز قاعدة قوته بالسعي بخاصة إلى بناء الدعم له داخل الحزب الشيوعي نفسه : القلعة الرئيسية التي لم يستول بعد على قيادتها ب وفاة ليونيد بريجنيف . وقد بين القائد الجديد اهتمامه بتحسين الإقتصاد السوفياتي وهناك دلائل تشير إلى إجراءات لتقوية الانضباط الداخلي في الأمة كلها : فقد شعر العمال الكسالى والرسميون الفاسدون وانشقاقيو دويلات البلطيق والمنشقون السوفيات بشكل عام بصقيع النظام الجديد . وليست هناك أي إشارات إلى تراخي الجهود الرئيسية التي بذلت في زمن بريجنيف للحاق بالولايات المتحدة في مجال القوة الاستراتيجية .

وستأثر فرص نجاح أهداف اندروبوف هذه تأثراً عميقاً بأداء الإقتصاد السوفياتي حيث أنه ورث إدارة سيئة ينبغي عليه التغلب عليها خاصة في حقل الزراعة وحيث لا يكفي اتساع تطور التكنولوجيا الرفيعة الحديثة للوفاء بمتطلبات القطاعين المدني والعسكري معاً . ومما يزيد تعقيد مهمة اندروبوف الاختناقات في القوى العاملة والطقس القاسي وعزوف الغرب عن الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة في الاتحاد السوفياتي أو نقل هذه التكنولوجيا إليه . وقد لا يستطيع رجل واحد جديد يواجه كل هذه القوى تحقيق الكثير من التحسينات في السنوات القليلة القادمة .

ويضع تقرير وكالة المخابرات المركزية الأميركية الذي نشر في أوائل عام ١٩٨٣ حول الإقتصادي السوفياتي نقاط ضعف ونقاط هذا الإقتصاد في سياقها . فهو يبين أن الأثر المتضافر لها خطير فعلاً لكن حدته لا تصل إلى حد يسمح للغرب بتوقع أن تؤدي أعمال الحظر المفروضة على التجارة ونقل التكنولوجيا إلى انتزاع تنازلات سوفياتية خلال السنوات القليلة القادمة . أما على المدى الطويل في المستقبل فإن الاحتمالات تبدو أكثر غموضاً وتشوشاً ، إذ سيتعين على القطاع العسكري أن يتنافس بحدة أكبر مع الاحتياجات المدنية في اقتصاد راكد . وكان الرئيس بريجنيف وغيره من القادة والكتاب السوفيات قد أكدوا للعسكريين في عام ١٩٨٢ أن عليهم أن يستخدموا الموارد الوفيرة



المخصصة لهم بقدر أكبر من الكفاية ، ولم يتوان اندروبوف عن تأكيد هذا الخط لجنرالاته . ولا يعني أي من هذا كله ان العوامل الاقتصادية ستؤدي بالقوة العسكرية السوفياتية إلى الهبوط في الثمانينات ( على الرغم من أن تقريراً ثانياً لوكالة المخابرات المركزية الأميركية يشير إلى أن الاتحاد السوفياتي ينفق على الدفاع أقل مما كان يعتقد سابقاً ) . غير أن ما أشرنا إليه يدل على أمرين اثنين : أولهما أنه إذا لم يكن هناك تهديد مباشر جديد وواضح للعيان للأمن السوفياتي فإن حدوث توسع عسكري سريع أقل احتمالاً من حدوث توسع بطيء أو ربما انعدام النمو إطلافاً حتى نهاية العقد ، وثانيهما أن السياسات الغربية التي تستهدف إجبار الاتحاد السوفياتي على الإنفاق حتى الإفلاس بواسطة المنافسة العسكرية يحتمل أن لا تكون مجدية .

ولم يتأخر اندروبوف عن جعل أثره محسوساً على المسرح الدولي ، رغم أنه لم يذهب بعيداً عن خط بريجنيف . فقد ثبت بعد تفحص عرضه تقديم تنازلات فيما يتعلق بحشد صواريخ « س . س - ٢٠ » ذلك العرض الذي صيغت كلماته بعناية ، أنه ليس إلا تعديلاً طفيفاً للموقف السوفياتي القائم أصلاً . وبعد ذلك أدى بعث الحياة في معاهدة عدم اعتداء مقترحة من جانب حلف وارسو ، وعرض إنشاء منطقة نزع تسليح نووي ( تغطي بما يلائم السوفيات غالبية المانيا الفيدرالية على جانب حلف شمال الأطلسي ) غرض تصوير الحلف وكأنه « معسكر السلام » في نظر جزء من العالم الغربي . وقد أحدثت هذه التكتيكات بعض الأثر في الغرب بزيادة الضغوط على الولايات المتحدة لإبداء قدر أكبر من المرونة في مفاوضات جنيف بصدد القوات النووية متوسطة المدى . كما أنها أدت أيضاً إلى جعل المراقبين المجربين لسلوك الاتحاد السوفياتي أكثر حذراً بخصوص المستقبل .

وقد أبدى الاتحاد السوفياتي ، إذ وضع القدر الأكبر من التأكيد في حملته الاعلامية على مفاوضات القوات النووية المتوسطة المدى ، وعياً لحساسية هذه المسألة في أوروبا الغربية وفي العلاقات عبر الأطلسي معاً . وكما أن تقوية الارتباط بين القوة النووية الأميركية والأمن الأوروبي كان أحد الدوافع الأولية لقرار حلف شمال الأطلسي لحشد الصواريخ ، كان إضعاف هذا الرابط دافعاً رئيسياً في الحملة الاعلامية السوفياتية . أما محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ( Start ) ، فقد منحت الاتحاد السوفياتي هدفاً أكثر محدودية ، هو بالتحديد السياسة الأميركية المحض الأقل عرضة للتأثر بوجهات نظر

الأوروبيين من حشد القوات النووية متوسطة الأمد الذي يشكل مسألة تهم حلف شمال الأطلسي بأكمله . ولذا ما دامت إمكانية إحباط تركيز صواريخ « كروز » و« بيرشنگ - ٢ » قائمة ، فإنه من غير المحتمل تحقيق تقدم كبير في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ( Start ) .

### - ضبط التسليح والنقاش العام في الغرب :

سيطرت سياسة ضبط التسليح على النقاش العام في الغرب بصدد المسائل الاستراتيجية خلال عام ١٩٨٢ - فجابه قلق الجمهور العام تجاه أخطار الحشد المتزايد للأسلحة النووية على مستقبل الإنسانية قرار حلف شمال الأطلسي عام ١٩٧٩ أن هناك ضرورة لأنظمة مسرح نووية جديدة في أوروبا الغربية لمقارعة حشد الاتحاد السوفياتي لصواريخ « س . س - ٢٠ » . وكانت المهام التي واجهت القادة السياسيين في الغرب ومفاوضي ضبط التسليح الغربيين، ولا تزال، صعبة إلى درجة فائقة ولم تُضَع الدعاية السوفياتية أي فرصة لتعقيد الوضع أكثر وذلك بتوجيهها بنداءات مباشرة إلى الرأي العام الغربي .

وفي الوقت الذي لا يزال فيه اتفاق عام بين القادة الغربيين على أن « خيار الصفر » الذي تبناه الرئيس ريغان لا يزال أفضل أساس للمفاوضات - إذ أنه يعرض إزالة طيف كامل من الأسلحة النووية من أوروبا وآسيا - فإن بعض الأوروبيين الغربيين يعارضون هذا الاقتراح على أساس أن الغرب بحاجة إلى صواريخ أميركية في أوروبا للحيلولة دون الفصل ما بين الأمن الأوروبي والرادع الاستراتيجي الأميركي . وكان هناك عنصر حيوي آخر بالنسبة للقادة السياسيين هو ضرورة الظهور بمظهر من يفاوض بصدق وإخلاص . لكن الرفض العنيد لتغيير موقف تفاوضي أولي يجعل من الصعب إلى حد أقصى إبداء صدق النية، وليس من المعقول التوقع أن يتنازل طرف ما تنازلاً كلياً أمام دعاوى الطرف الآخر المتصلبة . ولذا قد لا يمكن التوصل إلى « خيار الصفر » . وإذا كان الأمر كذلك ، فماذا بعد ؟ .

بعد أكثر من سنة من المحادثات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي حول القوات النووية متوسطة المدى لم يصبح احتمال التوصل إلى اتفاق مرئياً ولذا أصبحت مسألة إخلاص الولايات المتحدة في مفاوضات جنيف أكثر إلحاحاً وتتطلب حلاً . وعلى الرغم من أن الرئيس ريغان في خطاب له في ٢٢ شباط ( فبراير ) ١٩٨٣ أبدى رغبة في البحث عن



حلول مؤقتة أو وسيطة ، فإنه لا يزال من غير الواضح في أوائل عام ١٩٨٣ ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة إلى الموقف التفاوضي . غير أن هناك أمراً واضحاً هو أن موقف الولايات المتحدة سيكون قائماً على مبادئ « تساوي الحقوق والحدود » ، وإجراءات التحقق من التطبيق الفعالة ، واستثناء القوات النووية الفرنسية والبريطانية من المحادثات ، ورفض محاولات الوفاء بشروط أية اتفاقية « بمجرد نقل التهديد من أوروبا إلى آسيا » .

ومع ان المفاوضات في عام ١٩٨٢ كانت من الصعوبة بمكان ، إلا أنها ستكون على ما يبدو أكثر تحدياً في عام ١٩٨٣ . ويعتبر كثير من الغربيين المهتمين بحشد صواريخ « كروز » وبيرشنگ - ٢ على أنه اتخاذ لقرار نووي خطير لا يمكن العودة عنه ، وهم يخشون أنه ما أن توضع الصواريخ في مواضعها حتى يصبح استمرار المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي غير مجدٍ ، ذلك أن الاتحاد السوفياتي سوف يرد بحشد أنظمة جديدة خاصة به ، مما يعني تدهور الأمن مرة أخرى . وهناك أيضاً مخاوف من أن تكنولوجيا الأسلحة أخذت تستعصي على السيطرة ، وأن الأسلحة الجديدة تتطور بسرعة أكبر بكثير من تطور الوسائل التي تضبط حشدها ، ولذا فإن النتيجة المحتملة ستكون حرباً رئيسية وربما الإبادة الشاملة . وهناك من يتهم الولايات المتحدة بأنها مصرة على تطوير القدرة على القيام بضربة أولى ضد الاتحاد السوفياتي تحت غطاء التحايل السياسي ومفاوضات ضبط التسليح . وسيتعين على القادة الغربيين وخاصة في الولايات المتحدة أخذ هذه العوامل بالاعتبار إذ تتعاضد الضغوط للتوصل إلى اتفاق في جنيف قبل البدء بعملية تركيز الصواريخ الجديدة .

وسيكون من الخطأ أن تحاول إدارة ريغان استخدام النصر الانتخابي الذي أحرزه الديمقراطيون المسيحيون في ألمانيا في آذار ( مارس ) ١٩٨٣ على أنه تفويض بحشد الصواريخ ، رغم دعم المستشار هيلموت كول القوي لقرار حلف شمال الأطلسي عام ١٩٧٩ خلال حملته الانتخابية . فقد تم كسب الانتخابات على أساس مسائل أخرى وبخاصة الاقتصاد ، وتستمر استفتاءات الرأي في الإشارة إلى أن الألمان الغربيين غير متلهفين إطلاقاً على وجود الصواريخ على أراضيهم . كذلك يتعين على واشنطن أن تأخذ بالاعتبار الصعوبات التي يواجهها الاشتراكيون الديمقراطيون إذا أرادت ألا يتسارع الاستقطاب داخل ذلك الحزب . فليس من صالح حلف شمال الأطلسي في السنوات

القادمة أن ينقسم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الى جماعتين ، واحدة صغيرة مغلصة لقرار عام ١٩٧٩ الذي كان لقائد الحزب الاشتراكي الديمقراطي السابق هيلموت شميدت يد طولى في صياغته ، ومجموعة كبيرة ترفض حشد الصواريخ وتعتقد أن محادثات جنيف سراب وتحبذ الاتجاه نحو توحيد ألمانيا ككل .

ولذا فإن حظوظ التحالف مرتبطة بمفاوضات جنيف ، وليس ذلك اقتصاراً بمعنى أنه يجب التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي إذا أريد لأي تحشدات أن تكون مقبولة ، ولكن بالتأكيد بمعنى أنه ينبغي إظهار أن السبل المعقولة كلها قد جربت لاجتناب الحاجة إلى الحشد . ويمكن التوقع ان يستمر الاتحاد السوفياتي في استغلال السبل المتاحة له إلى الرأي العام الغربي لزيادة تعقيد المشاكل . وعلى هذا فإن قادة التحالف يواجهون سلسلة هائلة من الضغوط من الداخل والخارج ، وينبغي عليهم أن يكونوا قادرين على تمييز التنازلات السوفياتية الحقيقية التي تبرر رد فعل إيجابي من المقترحات المسرحية التي تستهدف جمهوراً واسعاً ولكنها ليست ذات محتوى يمكن التفاوض بشأنه .

#### ■ العلاقات داخل التحالفين :

##### - حلف شمال الأطلسي ( ناتو ) :

في عام ١٩٨٠ مر حلف شمال الأطلسي بواحدة من أصعب السنوات في تاريخه . وقد كان للاحداث أسباب متعددة : اختلاف وجهات النظر بشأن الأولويات الاستراتيجية والعقائد ، والجدل في أوساط الجمهور العام حول حشد صواريخ « كروز » و« بيرشنج » وتصاعد اتجاهات الحماية الاقتصادية ، واصطدام السياسات الأمريكية والأوروبية بشأن خط الغاز السوفياتي ، والخلافات بشأن العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب عامة ، وزيادة انتقاد الحلفاء الاوربيين في الولايات المتحدة ، وانتشار المشاعر المعادية للاميركيين في أوروبا الغربية .

وبدأ قرار حلف شمال الأطلسي عام ١٩٧٩ ينفذ في حشد صواريخ « بيرشنج - ٢ » وصواريخ « لأكروز » بدءاً من اواخر سنة ١٩٨٣ ، ما لم تنجح محادثات جنيف في تصحيح تفوق السوفيات في مجال القوات النووية متوسطة المدى في أوروبا ، في خلق انشقاق اولي بين الأقطار الأوروبية الأعضاء في الحلف . فمع دنو أجل الحشد ، ظلت بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا ( حيث ستحشد غالبية الصواريخ ) صامدة في التزامها بالقرار . لكن بعض الأقطار الأصغر أخذت تبدي علامات شك . ومال هذا الى تقسيم



حلف شمال الأطلسي في أوروبا الى مرتبتين مما زاد في تعقيد الخلاف والتشتت القائمين ضمنه .

هل يثبت إذاً أن هذه الشقاكات جميعاً ستكون قاتلة لحلف شمال الأطلسي ؟ أصبح هذا السؤال أكثر إلحاحاً إذ تتراكم المشاكل . من الواضح طبقاً لاستفتاءات الرأي العام أن الأغلبية داخل أقطار حلف شمال الأطلسي لا تزال تؤيد الحلف ، لكن الاتجاهات غير مشجعة . فإذا أخذ مستوى التهديد السوفياتي ينخفض في نظر الرأي العام الأوروبي ، وصارت السياسات الأميركية تبدو أكثر عدوانية ، وزادت التوترات الاقتصادية ، فإن التحالف سيواجه معضلة خطيرة ، ولن يمكن حينذاك استثناء تقوضه ( رغم أن من الصعب التنبؤ بالشكل الذي سيتخذه هذا التقوض ) . غير أن القادة السياسيين متيقظون لهذا الخطر وقد يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية في عام ١٩٨٣ تتخذ شكل زيادة المشاورات والجهود لتضييق شقة اختلاف التفسيرات - خاصة فيما يتعلق بسياسات الاتحاد السوفياتي وبالعلاقات معه . وسيعتمد الكثير على مواقف إدارة ريغان وجهودها لرأب الصدوع . ولكن مع اقتراب أجل الانتخابات الرئاسية الأميركية ، ستزداد قوة إغراء تجاهل أو إساءة تفسير خطابات الحملة الانتخابية .

وستكون واشنطن بحاجة إلى إبداء بعض الاعتبار لتساعد وعي الأوروبيين لمصالحهم الاستراتيجية التي لا تتطابق على الدوام مع مصالح الولايات المتحدة . وينادي بعض الأوروبيين بقوة نووية أوروبية ببعض المشاركة من ألمانيا الغربية ، وذلك كوسيلة لضمان هذه المصالح . بينما ينادي آخرون بالعودة الى مواقف أكثر إيجابية من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . ولا شك في أن توفير قدرة عسكرية أكثر اعتماداً على الذات في أوروبا سيكلف أكثر من القوام العسكري الراهن ، ولكن ذلك لا يردع من ينادون به . غير أن الرأي العام يبدو عازفاً عن القيام بتوضيحات كهذه ، ولذا يتعين على الحلفاء الغربيين أن يحذروا احتمالاً ثالثاً : هو : حلف شمال أطلسي ذو بنية ضعيفة جداً يزيد فيها وزن ولايات متحدة قوية كثيراً على وزن أوروبا أضعف يواجهه اتحاد سوفياتي قوي عسكرياً وحاذق دبلوماسياً . وكلما بدأ رأب الصدوع داخل شمال حلف الأطلسي بسرعة أكبر ، كلما قل احتمال الانسياق في هذا الاتجاه .

- حلف وارسو :

بينما لم يتعرض الاتحاد السوفياتي وحليفاته الأوروبيات الشرقيات الى القوى

الانقسامية ذاتها التي تعرض لها الشركاء في حلف شمال الأطلسي ، فان عام ١٩٨٢ لم يكن عاماً سهلاً لحلف وارسو ، وربما تعين على الحلف في المستقبل ان يواجه مشاكل رئيسية تتعلق بالحفاظ على فعاليته . وكانت الصعوبة البارزة هي الأزمة المستمرة في السياسة الداخلية البولندية - وهذه المشكلة خطيرة بخاصة بسبب موقع بولندا الاستراتيجي الهام ، إذ أنها تربط الاتحاد السوفياتي بالجهة الوسطى وكذلك بسبب دورها في الكوميكون . وقد حقق إعلان الجنرال ياروزلسكي للحكم العرفي في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨١ بعض النتائج الإيجابية من وجهة نظر حكومته . فقد تم تدمير الكثير من تماسك حركة « تضامن » في موجة الاعتقالات التي تبعت ذلك وعاد العمال بشكل عام الى وظائفهم - رغم أن هذا لا يعني أنهم عملوا بصدق وإخلاص أو أن الحياة الاقتصادية البولندية عادت الى وضع يقرب من الطبيعي . وعلى أية حال ، استطاع الجيش والشرطة كسر الزخم الذي استجمعته حركة الاحتجاجات والإضرابات في أواخر عام ١٩٨١ ، وأصبحت مسألة التدخل السوفياتي المباشر للحيلولة دون انهيار سلطة الحزب الشيوعي البولندي أقل إلحاحاً .

ولكن يظل الثمن المستمر وغير المعروف الى حد بعيد للحكم العرفي ، ذلك الثمن المتمثل بشق انقسامات بعيدة الغور بين القطاعات الرئيسية للمجتمع البولندي : بين الحاكمين والمحكومين ، بين الحزب الشيوعي وبين الكثيرين الذي لا يزالون ملتزمين بحركة « تضامن » ، بين قوى الأمن والنظام وبين الشعب ، وبين الكنيسة والحكومة ، وبين البولنديين الذي يعطون الأولوية للتعاون مع موسكو وأولئك الذين يهتمهم تقوية الروابط الثقافية والدينية والشخصية مع الغرب . ولن يتم رأب هذه الانقسامات بسرعة في ظل النظام القائم ، هذا إن أمكن ذلك على الإطلاق ، بل أنها قد تزداد سوءاً بصمت مؤدية الى فوران جديد للإضرابات والاحتجاجات يهز بنية السلطة القائمة من أساساتها .

وفي الوقت الذي سارع فيه الاتحاد السوفياتي وغيره من الأقطار الأوروبية الشرقية الى التعبير عن الرضى عن الإجراءات الأمنية التي اتخذها يارزولسكي ، فلا يحتمل انها متعامية عن النتائج الأطول أمداً للأزمة على موقع الحزب الشيوعي البولندي . ولا تستطيع هذه الدول الترحيب باستمرار الحكومة العسكرية ، ولكنها تواجه خياراً صعباً . ذلك أنه يتوجب عليها ان لم تتدخل ان تعتمد على ياروزلسكي وأن تحاول ألا تجعل



موقعه من الصعوبة بحيث لا يعود قادراً على السيطرة بواسطة قواته هو من شرطة وجيش . أما إذا تدخلت فانها ستتسبب في ازمة رئيسية في العلاقات ما بين الشرق والغرب تزيد أعباءها القائمة زيادة كبيرة . ولذا يتعين عليها ان تستمر في التيقظ ولكن مع الانضباط . ويتعين عليها أيضاً ان تكسب المزيد من التفهم الغربي لصعوباتها وتحسن العلاقات ما بين الشرق والغرب بالاعتدال فيما يتعلق بمسائل أخرى ، وذلك كي تقوي موقفها الدبلوماسي في حالة ما إذا اقتضت الضرورة القيام بإجراءات قاسية في بولندا . على أية حال أوضحت المسألة كلها للعالم نقائص النظام الشيوعي بشكل عام والحزب الشيوعي البولندي بشكل خاص .

ولا يبدو بعد سنتين من الاهتمام بالشؤون الداخلية ان حلف وارسو مستعد لحولة جديدة من الصدام الاستراتيجي مع الغرب . وعلى هذا فإن حملة السلام القوية التي أطلقها في اجتماع قمته في براغ في اوائل عام ١٩٨٣ ليست مثيرة للدهشة ، ويبدو من المحتمل ان تستمر طوال غالبية العام . أما من ناحية عسكرية فلا يزال الاتحاد السوفياتي يسيطر على حلف وارسو، إذ أنه يدفع قرابة ٩٠٪ من نفقات الحلف العسكرية الإجمالية، ولذا فان قوة الحلف في المستقبل تعتمد على القوة الاقتصادية والعسكرية للاتحاد السوفياتي . وتلعب ألمانيا الشرقية دوراً هاماً في الحلف بفعل موقعها وبراعة قواتها ، لكن اهم خطر هجوم مفاجئ على الغرب يأتي من مجموعة القوات السوفياتية في ألمانيا التي تجري زيادة قدرتها الهجومية عن طريق تحسين قوتها النارية وحركيتها . ولكن عدا عن الهجوم المحدود في الجبهة الوسطى الذي تستطيع هذه القوات القيام به ، لا يبدو ان حلف وارسو قادر على القيام بعمل عسكري تقليدي رئيسي ضد حلف شمال الأطلسي دون فترة اعداد كبيرة . ولا شك أن القدرات التعبوية للحلف هائلة ان أطلقت ، ولكن لن يكون من السهل إخفاء العملية ولا يمكن إصدار اوامر التعبئة دون المخاطرة باستشارة رد فعل قوي من جانب حلف الأطلسي . كذلك فان الوضع السياسي في بولندا يدخل المزيد من التعقيد على أي خطط تتعلق بهجوم رئيسي في الجبهة الوسطى يتطلب تعزيزات من الاتحاد السوفياتي . وهكذا ، ما دامت قيادة حلف وارسو لا تواجه وضعاً يائساً وما لم تمنح فرصة فريدة بفعل ضعف في الغرب ، فان احتمال القيام بعمل عسكري ضد أوروبا يظل ضئيلاً .

## ■ شرقي آسيا :

تأثرت مصالح القوتين العظميين في شرقي آسيا بفعل تغيرين في التوجه عادل الواحد منها الآخر جزئياً . فقد زاد نفاد صبر الصين تجاه مبيعات الأسلحة الأميركية الى تايوان ، وخفت حدة موقفها الانتقادي تجاه الاتحاد السوفياتي مع تقدم مفاوضات تطبيع العلاقات بينها ببطء . وفي الجانب الآخر زادت رغبة اليابان في أخذ حث الولايات المتحدة لها على زيادة انفاقها الدفاعي بالحساب مع انتخاب السيد ناكاسوني رئيساً للوزراء ، وزاد برود العلاقات اليابانية - السوفياتية بعد تعزيز الحاميات السوفياتية في الجزر الشمالية الأربع المتنازع عليها وإعلان أمريكا أن سربين من طائرات « ف - ١٦ » الأميركية سيتخذان من اليابان قاعدة لها . وليست هناك أية علاقة سببية مباشرة بين هذين التحولين ، ولكن يبدو أنه كان للواحد منها بعض الأثر التعزيزي على الآخر .

ولا شك أن وجهات النظر الشخصية لرئيس الوزراء الجديد كانت الى حد بعيد العامل المقرر في تغير المواقف اليابانية ، ولكن لا بد أن ناكاسوني كان ينظر بعين الترقب إلى نمو القوة العسكرية السوفياتية في الشرق الأقصى ، كما ان استئناف محادثات تطبيع العلاقات الصينية - السوفياتية التي يمكن ان تؤدي الى زيادة التهديد الذي ستواجهه اليابان في المستقبل لم تكن لتوحي له بالطمأنينة . وفي الوقت ذاته استمر تعقيد العلاقات اليابانية - الأميركية بفعل النجاح الاقتصادي الياباني الذي أدى إلى مطالبات امريكية جديدة بالحماية من الواردات من اليابان ومزيد من الضغوط على اليابان لحمل جزء من عبء الولايات المتحدة الامني في الشرق الأقصى . وقد امتصت الوعود اليابانية بالسعي الى تخفيض الاختلالات التجارية ، وما أعلنه السيد ناكاسوني من نيته زيادة الانفاق الدفاعي بنسبة ٦,٥٪ في السنة القادمة بعض التوتر في العلاقة ما بين البلدين .

ومع ذلك فإن المشاكل التي توجهت لها هذه الإجراءات لن تختفي بسرعة . فقد خلف السيد ناكاسوني الرأي العام الياباني وراءه في مناداته بعلاقة تحالفية اوثق مع الولايات المتحدة وواجه انتقادات لها من الحدة ما قد يجعله اكثر احتراساً في السنة القادمة . ولا تزال المعارضة المحلية للعب اليابان دوراً دفاعياً اكبر ، خاصة بالتشارك مع اقطار اخرى ( حتى الولايات المتحدة ) كبيرة ، وان تكن أقل مما كانت عليه في أواسط السبعينات عندما كانت غالبية اليابانيين ترى في الاتحاد السوفياتي خطراً أقل . ( كذلك يتوجب على ناكاسوني ان يلتزم الحذر لئلا يستثير ردود فعل انتقادية من أقطار شرقي



وجنوب شرقي آسيا الأخرى الهامة لليابان اقتصادياً وسياسياً والتي لا تزال تذكر تجاربها خلال الحرب العالمية الثانية على أيدي اليابانيين ) - ومن اللافت للنظر ان اليابان اتخذت قراراً خاصاً بتزويد تكنولوجيا عسكرية متقدمة الى الولايات المتحدة . ويعتبر البعض بيع المعدات العسكرية الى أقطار أخرى محرماً بموجب الدستور الياباني ؛ ولكن بعد مباحثات طويلة قررت الحكومة ان بيع الولايات المتحدة مبرّر بمعاهدة الأمن المتبادل التي تربط ما بين البلدين . وعندما أعلنت اليابان هذا القرار أشارت الى انه لا يمكن توسيعه ليشمل تزويد تكنولوجيا عسكرية متقدمة الى أقطار أخرى ، فشكّل هذا الإعلان اعترافاً بمركزية الصلة مع الولايات المتحدة في الأمن الياباني .

أما مخاوف الصينيين من سياسات إدارة ريغان فتعود الى الحملة الانتخابية عام ١٩٨٠ عندما بدا محتملاً ان يعود ريغان الى سياسة « الصينين » . وعلى الرغم من أنه لم يحدث عكس لسياسة الولايات المتحدة بمعنى رسمي ، فان مستشاري ريغان يضعون تايوان في مرتبة أعلى والصين في مرتبة أدنى مما فعلت إدارات كارتر وفورد ونيكسون . وأثارت مسألة نوع الطائرات المقاتلة الأميركية التي ستباع الى تايوان حساسيات قوية في الصين ، وكان ذلك عائداً جزئياً الى أن المشاورات التي قامت بها الولايات المتحدة لم تكن كافية ، وجزئياً الى ان الصين خشيت ان تايوان يمكن ان تزود بنوع من الطائرات اكثر تقدماً من ذاك الذي لديها . وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لم تفعل في نهاية الأمر سوى الترخيص بتوسيع إنتاج طائرات « ف - ٥ إي » التي تصنع في تايوان ، إلا أن المسألة ظلت تعتمل في صدور الصينيين وشجعت القيادة الصينية على السعي الى تحقيق أساس أوسع لسياسة خارجية مستقلة . كذلك ساعد حظر صادرات النسيج الصينية الى الولايات المتحدة على الدفع بالأمور في هذا الاتجاه ، وقام الصينيون بالرد بالحد من وارداتهم من المنتجات الزراعية الأمريكية .

ولم يكن الاتحاد السوفياتي ليتغاضى عن هذه التطورات فبدأ حملة ضمنية لإقناع الصين بفتح جولة جديدة من المفاوضات تستهدف تطبيع العلاقات الصينية - السوفياتية . فاستجابت بكين في الجزء الأخير من عام ١٩٨٢ بحذر ولكن بإيجابية . وبدأ جليد العلاقات بين البلدين يذوب قليلاً . غير ان الصين نفخت الحياة في قائمة طويلة من المطالب القديمة وقدمتها سعراً للتطبيع ، ولذا ليس هناك ما يدل على ان الصين توشك ان تحتضن الاتحاد السوفياتي بدفء . بل يتوقع ان تواجه المفاوضات طريقاً طويلاً

وصعباً إذ لا يتقدم أي من الطرفين إلا بتنازلات قليلة . وفي مثل هذه الظروف يمكن ان تندهور المفاوضات بسهولة بفعل حوادث اخرى .

وكانت السمة الرئيسية للسياسة الصينية نحو القوتين العظميين في عام ١٩٨٢ هي التأكيد على استقلال الصين وتذكير العالم بأن للصين سلسلة من المصالح الخاصة بها لا تتطابق إلا جزئياً مع مصالح الغرب ويقدر أقل بكثير مع مصالح الاتحاد السوفياتي . وستبقيها التركة التاريخية والخلافات الإيديولوجية والقرب الجغرافي والقلق بصدد توسع القوة العسكرية السوفياتية متوجسة شراً من جارها الشمالي . هكذا في حين ان اتباع الغرب لسياسات خرقاء قد يجعل الصين اكثر رغبة بعض الشيء في التوصل الى حل وسط مع الاتحاد السوفياتي ، فإن سياسات غربية ذات قاعدة سليمة قد يكون لها الأثر المعاكس في السنة القادمة .

أما على مجنبه الصين الجنوبية فقد استمرت العلاقات السوفياتية - الفيتنامية في إحداث قلق لا في بكين فحسب بل وفي عواصم حلف جنوب شرقي آسيا الخمس . فعلى الرغم من أن هذه العواصم جميعاً تعي أن دعم فيتنام يشكل إجهاداً حاداً للموارد السوفياتية ، إلا أنها تخشى أن الاتحاد السوفياتي يحقق نفعاً استراتيجياً حقيقياً من التزامه هذا .

ويعطي بعض الأساس لهذه المخاوف الوجود البحري السوفياتي الهام في بحر الصين الجنوبي والذي يسهله الاستخدام المتزايد لخليج « كام ران » وإمكانات التعزيز السوفياتي السريع لفيتنام من الجو . على ان دول حلف جنوب شرقي آسيا نفسها تقوم الآن ببناء دفاعاتها ، وتتطلع الولايات المتحدة الى تحقيق وجود بحري أقوى في غرب المحيط الهادي في السنوات القادمة . أما قبضة فيتنام على كمبوديا فتقتصر عن السيطرة الكاملة ، ولكن ليس هناك سوى احتمال ضئيل في إمكان طردها من تلك البلاد رغم ان قوات المعارضة المتناثرة بدأت تطور شيئاً من التماسك في عام ١٩٨٢ - وفي هذه الأثناء وعلى الرغم من أن الصدمات على الحدود السوفياتية - الصينية كانت محدودة خلال السنة الماضية ، فإن استمرار العداء بين البلدين يبقي على المخاوف الصينية من التطويق السوفياتي ويقلل احتمالات حدوث تحسن ذي شأن في العلاقات الصينية - السوفياتية .



## ■ عالم يعاني إجهاداً اقتصادياً :

كان الارتباط ما بين المشاكل الاقتصادية والأمنية سمة أخرى من سمات عام ١٩٨٢ . فقد شهد العام انبعاثاً للحماية الاقتصادية لا بد أن يؤدي على ما يبدو الى تقليل فرص التصدير للدول التجارية الرئيسية كلها ، ولا شك في أنه سيعقد العلاقات السياسية فيما بينها . وهذه الوجهة مضامين هامة بشكل خاص للتحالفات التي تشمل المصالح الأمنية بعيدة المدى والمصالح الاقتصادية قصيرة المدى فيها الى الخروج على التناغم وستكون إحدى المشاكل ذات الأهمية الخاصة لحلف شمال الأطلسي التجارة الزراعية ، إذ سيوجه المنتجون والمصالح المرتبطة بهم ضغوطاً أكبر على الحكومات لاستثناء الواردات المنافسة . ولا تمكن تصفية السعة الإنتاجية الفائضة الهائلة داخل إطار حلف شمال الأطلسي دون نفقات باهظة ، وستؤدي هذه المسألة الى تفاقم المشاكل التي تتسبب فيها الخلافات الأوروبية - الأميركية في وجهات النظر حول التجارة مع الاتحاد السوفياتي . فلن تتسامح أوروبا تجاه استمرار الصادرات الزراعية الأميركية الى الاتحاد السوفياتي من ناحية وحض الأميركيين لأوروبا على وضع قيود صارمة على نقل التكنولوجيا الى الجهة نفسها من ناحية أخرى . وقد بينت مسألة خط أنابيب الغاز التي حلت ، وإن يكن مؤقتاً ، في أواخر عام ١٩٨٢ كيف إن التوترات داخل التحالف يمكن أن تضخم بقوة بفعل مسائل كهذه .

كذلك كان هناك قدر كبير من الاهتمام بين المصرفيين إذ تبين أن اقتصادات الأقطار النامية التي راكمت ديوناً أجنبية ضخمة ليست قادرة على التعامل مع المشاكل الراهنة . فاحتلت البرازيل والمكسيك وفنزويلا وكثير غيرها حيزاً بارزاً في مناقشات المصرفيين الدوليين في عام ١٩٨٢ ، كما أن مشاكل المكسيك وفنزويلا ستزداد سوءاً بفعل هبوط أسعار النفط . وفي آذار ( مارس ) ١٩٨٣ بذلت أوبك جهداً أخيراً لجعل الأسعار ومستويات الإنتاج مستقرة ، ولكن ليس هناك احتمال واضح في أن الأقطار المصدرة للنفط تستطيع ممارسة قدر من ضبط النفس يكفي لإزالة العرض الفائض من السوق . والنتائج العامة لذلك على المدى القصير على مصدري النفط واضحة . فهو بالنسبة لأقطار الشرق الأوسط سيعني أموالاً أقل لشراء الأسلحة ، كما سيعني قدراً أكبر من الإجهاد للدول العربية المعتدلة التي تعطي العراق كميات كبيرة من الأموال لدعمه في حربه مع إيران . غير أن الأقطار المستوردة الصافية للنفط ، مثل البرازيل واليابان والولايات المتحدة وكثير من الأقطار الغربية الأوروبية ، ستستفيد استفادة جمة . ومع

ذلك فإن الأفق الأبعد مدى بالنسبة للعالم بشكل عام أفق متاعب أكثر منه أفق ربح ، إذ ستبطل الاستثمارات الغالية في التنقيب عن النفط وتطوير مصادر الطاقة البديلة ، كما يحتمل أن تتراخى الجهود المبذولة لتحقيق قدر أكبر من الكفاية في استخدام النفط ، وبالإضافة الى ذلك سترتفع وتيرة استنفاد موارد الأرض النفطية مرة ثانية . ولهذا فإن عناصر أزمة مختلفة أخذت الآن تتجمع ، ولربما يكون لهذه الأزمة أثر حاد قبل أن ينتهي العقد .

وأصبحت الحكومات كافة تعي بشكل مطرد في عام ١٩٨٢ الأكلاف الحقيقية للدفاع المتصاعدة بسرعة ، وخاصة أكلاف المعدات المتقدمة . وقد أدت هذه الوجة الى خلق معضلات رئيسية ، لأن الاقتصادات التي تمر بضائقة لا تستطيع ان تزود الأموال الإضافية الضرورية لمنح مستويات القوات الراهنة قدرات أعلى باستيعاب التكنولوجيا المتقدمة . ومن سوء الحظ أنه كثيراً ما يكون لحجم القوات الذي يستدعيه الحفاظ على قدرة معينة حد أدنى غالى نسبياً ( فمثلاً كي تستطيع دولة ما الحفاظ على قوة جوية تابعة للأسطول ، فانها بحاجة الى امتلاك حاملة طائرات واحدة على الأقل - وربما اثنتين - لكن حاملة جديدة وطائراتها نادراً ما يمكن الحصول عليها لقاء أقل من مليار دولار ) . وتمارس آثار التصاعد السريع في التكاليف الحقيقية متضافراً مع النمو البطيء او السلبي في الاقتصادات القومية أثراً سلبياً ملحوظاً على الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي . وقد بدأ الحديث عن المزيد من التكامل والعقلنة ، لكن حلولاً مثل هذه تحمل معها لا محالة تخفيضات في القدرات القومية ان لم يكن في فعالية التحالف ، وفي العادة تعزف الحكومات حتى تلك المتحالفة تحالفاً وثيقاً عن الاعتماد على حكومات أخرى للقيام بأمور كانت هي تقوم بها في الماضي اعتماداً على مواردها الخاصة . ولا بد أن هذه المشاكل تؤثر على الاتحاد السوفياتي وحليفاته ، رغم نمو قواتها العسكرية خلال العقد الماضي ، وان تكن نقاط المقايضة ما بين الإنفاق العسكري وغير العسكري بالنسبة لهذه الأقطار على مستويات مختلفة عن تلك التي في الغرب لأن مزيج العوامل الاقتصادية والسياسية ذات العلاقة مختلف . ولا تتهدد هذه المشاكل أياً من الطرفين بالضرورة بكارثة ، ولكنها تؤكد أكثر على الحاجة الى تطوير بنى القوات طبقاً لمفهوم استراتيجي فعال واضح يدفع الى الحد الأقصى بفعالية ما يمكن تحمله اقتصادياً ويزود معايير صحيحة للخيارات المستقبلية التي تتزايد صعوبتها .



## ■ خلاصة :

تثير مراجعة التطورات الأمنية في عام ١٩٨٢ مسألة ما إذا كانت هناك أية أسباب حقيقية للتفاؤل بصدد العلاقات ما بين الشرق والغرب . ولا بد ان تكون الإجابة عن هذا السؤال في المناخ الحالي مترددة وشرطية كثيراً . فالعلاقات بين الشرق والغرب لم تتدهور تدهوراً ملحوظاً خلال عام ١٩٨٢ ، لكن حالة هذه العلاقات كانت قد وصلت مستوى منخفضاً يماثل في انخفاضه المستوى الذي كانت عليه قبل عقد أو أكثر . وبدا ان الانتقال من بريجنيف الى أندروبوف في نهاية العام يفتح مجالات للتغيير ، ولكن بعد فترة قصيرة من الخطابات المعتدلة من الجانبين ، عاد جو الاتهامات والمرارة المتبادلة ليسيطر على الجو ثانية . ويمكن القول بعد أخذ كافة الحقائق بالاعتبار إن العلاقة بين القوتين العظميين لا تبدو محكومة بتدهور لولبي متسارع محتوم ، بل يبدو أنها قد استقرت في وهدة ، وذلك نمط جديد سيكون من الصعب تغييره بالنظر الى التقلص الذي خبرته العلاقات الاقتصادية والسياسية عبر الخط الفاصل ما بين الشرق والغرب .

وكانت العوامل المؤدية الى التفاقم في السنة الماضية مزدوجة . فهناك أولاً المخاوف المتبادلة في الشرق والغرب معاً من ان الطرف الآخر أخذ يضمن لنفسه اليد العليا ، وهناك ثانياً صدامات المصالح بينهما التي تنشأ عن قيام اطراف أخرى مثل الجنرال ياروزلسكي او مثل بيغن بمبادرات رئيسية . وليس هناك من شك في أن كلاً من الطرفين طور قواته العسكرية خلال السنة بطرق تسبب قلقاً للطرف الآخر . وقد كانت هناك كميات اكبر من الأسلحة الجديدة حشدها فعلاً الاتحاد السوفياتي نتيجة للبناء العسكري المنتظم الذي قام به خلال السبعينات ، لكن هناك تطورات رئيسية في الغرب ستعطي ثمارها في أواخر الثمانينات مؤدية ربما الى التفوق على ما يستطيع الاتحاد السوفياتي تحقيقه خلال الفترة ذاتها - ولا يمكن ان يكون هناك شك في ان خطى هذه التطورات ستكون حثيثة ، ولا يستطيع المرء ان يخلد إلى الطمأنينة بشأن اثرها على استقرار العلاقة ما بين الشرق والغرب .

وما يجعل هذا الوضع اكثر خطورة الصدام بين المصالح الاستراتيجية الذي تسبب فيه تطورات اخرى كتلك التي بحثناها سابقا والتي تتراوح بين الحرب في لبنان والخليج ، عبر تنامي قلق اليابان بشأن امن محيطها البحري وسعي الصين الى موقع جديد بين القوتين العظميين والغموض الذي يكتنف مستقبل بولندا الى ارتفاع حدة النقاش المحلي

حول المسائل الاستراتيجية في الأقطار الغربية . غير ان هذه المشاكل وما شابهها امور متوقعة بالنظر الى طبيعة المجتمع الدولي ، وسيكون من السذاجة التطلع الى نقص هام في اثرها خلال السنة القادمة .

لكن من حسن الحظ أن قوى الاعتدال تظل قوية . فليس القادة ولا مستشاروهم المدنيون والعسكريون في جانبي الخط الفاصل ما بين الشرق والغرب متغافلين عن طبيعة الكوارث التي قد تنشأ فيما لو سمح للتنافسات ان تنفلت لتدخل حقل العمل العسكري المباشر . ولا يعني هذا انه ليست هناك درجة من « الصقرية » بين المستشارين وبين القادة في الجانبين ، ولكن يبدو ان هذه « الصقرية » في الغالب ذات دوافع دفاعية . والأكثر من ذلك انها تظل مقيدة لا بفعل توجهات سلمية بين المستشارين والقادة بل على الأكثر بفعل منطق الردع . فبالرغم من كل ما يكرهه طرف في الآخر ، لا يرغب اي منهما في المخاطرة بتدمير مدنه ومستوى معيشته وفي النهاية مدنيته ذاتها طالما كان هناك أي أمل في التوصل الى مستقبل أفضل من ذلك معاً .

وتعزز هذه العوامل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالقادة في الجانبين الى صياغة طريقة تعايش أقل كلفة وأقل خطراً . وتعمل هذه القوى بشكل مختلف في الجانبين ، بالطبع . ففي الغرب يغلب أن يكون النقاش العام الجماهيري هو الأكثر أهمية ، أما في الشرق فيبدو أن القلق بصدد أساس القوة الاقتصادية على المدى الطويل هو الأهم ، ذلك إذا قبلنا البيانات الأخيرة التي ادلى بها اندروبوف ومساعدوه . ولا يستطيع المرء ابداً ان يستثني امكانية احتدام عامل أو آخر من هذه العوامل الى درجة تدفع بالسياسيين الى رد فعل متسرع وغير حكيم مما يزيد التوترات في العلاقة ما بين الشرق والغرب . ولكن بشكل عام هناك نسيج قوي من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لا يزال مستمراً في تحييد الانضباط والاعتدال وتخفيف حدة التوترات .

هكذا ، وبينما يحتمل ان تبدو علامات التحسن في علاقة الشرق والغرب هشة يمكن ان تنتهي الى مأزقٍ أو حتى تنعكس وجهتها ، فإن قوى الاعتدال والحل الوسط على المدى الطويل تستمر في تقديم أساسٍ للأمل ، مهما كان هذا الأمل ضئيلاً . وسيكون الاختبار الذي ستعرض له القيادات المختلفة في السنة القادمة هو اختبار القدرة على موازنة العوامل الخطيرة الكثيرة التي تدفع باتجاه التوتر مع تلك العوامل القوية بقدر مساوٍ أو



الأقوى التي تشيع الاعتدال والتعاون . ولا شك ان أشياء كثيرة يمكن ان تقع ضحية الخطأ في هذه العملية الدقيقة . فقد تسمح إدارة ريغان لنفسها بأن تخسر المناورة في النقاش الغربي الداخلي ، وقد تتسبب في المزيد من التدهور في العلاقات مع الصين او قد تنتهي إلى إحراج خطير في الشرق الأوسط . وقد يواجه الاتحاد السوفياتي مشاكل أسوأ في بولندا ويخسر قدراً أكبر من النفوذ في العالم الثالث . ولكن إذا ظلت كل من القيادتين عالمة جيداً بما يجري وظلت واثقة بنفسها واجتنبت القرارات المتسارعة بصدد المسائل الاستراتيجية ، واستمرت في حساسيتها تجاه مصالح خصومها كما تجاه مصالح أصدقائها فان من الممكن أن تكسب قوى الاعتدال خلال عام ١٩٨٣ بعض المواقع على حساب قوى الصدام .





## II. ضبط التسليح





دار نشاط ضبط التسليح كله عملياً خلال عام ١٩٨٢ حول مسألتين : هل تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التوصل الى غمط تعايش جديد قائم على الحذر الذي يتم التوصل اليه بالتفاوض ؟ وهل يستطيعان ترميم نظام القيود غير الكامل الذي نجم عن جهودهما خلال السبعينات ؟ ولكن لن تتم الإجابة بشكل قاطع عن اي من هذين السؤالين رغم بعض التطورات الأساسية التي حدثت خلال العام . فقد تحدث القادة لدى الطرفين عن ضبط التسليح حديثاً شاملاً وحتى راديكالياً ، لكن أفعالهم كشفت عن تناول للأمور أكثر حذراً وحيرة . واتسمت خطى المفاوضات بالتعثر وليس بالتوصل الى فتح مشهود .

وقد كانت هناك زيادة كبيرة في عدد المقترحات والمبادرات الجديدة في عام ١٩٨٢ . ومثل هذا على الأقل تقدماً بالمقارنة مع الستين السابقتين . واستؤنف الحوار السوفياتي الأمريكي بشأن ضبط الأسلحة الإستراتيجية في حزيران ( يونيو ) بعد بضعة أسابيع على كشف الرئيس ريغان عن اقتراح وتسارع بشكل ملحوظ ايقاع النشاط والدبلوماسية العالمية المحيطين بمبادرات القوات النووية المتوسطة التي بدأت في جنيف في أواخر عام ١٩٨١ . كذلك اقترحت مبادرات جديدة بشأن إجراءات لبناء الثقة ما بين الشرق والغرب ولتخفيض القوات التقليدية في أوروبا ، وعقدت الأمم المتحدة جلسة خاصة ثانية لنزع السلاح في حزيران ( يونيو ) .

غير أن أياً من هذه التطورات لم يساعد على إزالة التوترات والالتباسات التي عصفت بضبط التسليح في السنوات الأخيرة . وكان الاندفاع العام للدبلوماسية متعددة الأطراف

نحو تناول شامل لنزع السلاح غير متساوق مع الخطوات المتشاقلة التي سارت بها مفاوضات القوتين العظميين ، بينما مالت هذه المفاوضات الأخيرة الى تأكيد الفروقات الشاسعة التي تفصل الشرق عن الغرب والمخاطر الحقيقية الكامنة في الاعتقاد بان الحركة الدبلوماسية المتسارعة تعني تحقيق تقدم في أمور جوهرية . وظل الأساس السياسي للتعاون واهياً وسريع التأثير بمناحي الخصام والمشاركة في العلاقات السوفياتية - الاميركية . وتزايدت حدة اهتمام الرأي العام بضبط التسلح جزئياً بسبب الحملة في الولايات المتحدة الرامية الى تحقيق « تجميد نووي » ، لكنه فشل في القاء الضوء على سبل يمكن لممارسات ضبط التسلح ان تصبح بواسطتها اكثر قدرة على تخفيف حدة التوترات الجغرافية أو تخفيض خطر الحرب أو نتائجها التدميرية . وفي الوقت الذي أبدى فيه كل من الشرق والغرب تلهفاً على الاستمرار بالتباحث ، فان المسائل الرئيسية موضع التفاوض لم تحدد إلا سلباً : أي تركز الاهتمام على تقوية الموقع التفاوضي دون المخاطرة بالتعرض الى تقرير الجمهور العام في حالة التوصل الى مأزق بدلاً من البحث في كيفية موازنة التنازلات المتبادلة لتحقيق تقدم بمخاطرة مقبولة . ولذا كانت آفاق تحقيق إنجاز رئيسي في ضبط التسلح مشكوكاً فيها مع نهاية العام ، رغم أنه لا يمكن استثناء امكانية ان تؤدي الضغوط المستمرة على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً الى تغيير ما في الوضع .

### ضبط التسلح : الآلية الجديدة

تاريخياً ، يتعاضد النقاش العام حول المسائل العسكرية خلال اوقات التوتر الدولي ، والفترة المعاصرة ليست استثناء لهذه القاعدة . ومع ذلك فقد أخذ القادة السياسيون بشكل عام على حين غرة بالمعارضة المناهضة للقوة النووية التي اجتاحت الأقطار الغربية عقب تدهور العلاقات ما بين الشرق والغرب عام ١٩٧٩ . ولم يعثر هؤلاء القادة بعد على رد فعل إيجابي عليها . وعلى الرغم من ان الخطابية التصادمية التي اتسم بها موقف واشنطن منذ غزو افغانستان تراجعت مع نهاية عام ١٩٨١ ليحل محلها حرص أكبر على الحذر والتفاوض ، فإن ذلك لم يفعل الكثير لطمأنة الرأي العام المتململ . والواقع ان المعارضة تخطت مسائل نزع السلاح بكثير ، لتعكس قلقاً ابعد غورا يتناول قدرة الحكومات على التعامل مع تعقيدات السياسة العامة المتزايدة : إذ لم تبد علاقات الشرق بالغرب منفلة وحدها ، بل بدا كذلك ان وسائل ضمان السلامة العامة والازدهار

الاقتصادي والرفاه الاجتماعي غير كافية ايضاً . وهكذا ، على الرغم من ان ضبط التسليح لم يكن المنحى الوحيد من مناحي السياسة العامة الذي فقد المصداقية ، إلا أنه يواجه نتيجة لذلك مشاكل محددة .

أول هذه المشاكل وأوضحها هي مشكلة صياغة قاعدة ميسية لمفاوضات صارمة بطيئة ودؤوب . ففي غالب الحالات تنجم المساومة الجدية عن الضرورة الاستراتيجية وليس عن الصيحة الجماهيرية العامة . ويعود ذلك الى ان نسيج التفاصيل المعقدة والغامضة الذي يشكل لحمة الاتفاقيات الصحيحة المحكمة تعاقدياً والمتوازية داخلياً والمتناسقة - وفوق كل شيء الفعالة - يجعل ايضاً من الصعب تفسير مزاياها على مستوى العموميات التي يسهل فهمها . وهذا صحيح حتى لو استطاع الخبراء في الجانب الواحد الاتفاق ، فكيف في حالة النزاعات حول التفاصيل الفنية لمفاوضات « سالت - ٢ » أو الخطر الشامل للتجارب مثلاً التي تركت الجمهور العام ، لا محالة ، اكثر حيرة منه اكثر اطمئناناً . وفوق ذلك فإن عملية التفاوض نفسها أصبحت اقل سرية وانعزالاً ، فلم تعش الدبلوماسية السرية التي ادت الى اتفاقيات « سالت - ١ » حتى كانت المفاوضات تجري بصورة دائمة تحت سمع الجمهور وبصره بقدر أو بآخر . وصار الطرفان يكشفان باطراد عن مواقفهما التفاوضية قبل المحادثات لاجتذاب الراي العام الدولي وتقوية دعمهما السياسي . وهنا وجد مفاوضو نزع السلاح ، إذ يتعين عليهم الدفاع عن مواقف عملية ، ان عليهم الحفاظ على المرونة الضرورية إذا كان يراد التوصل الى حلول وسط . ونتيجة لهذا كله تخلفت عملية ضبط التسليح كلها بعيداً عن توقعات الراي العام وعن الخطابية المتضخمة التي اتسم بها النقاش حولها .

والمشكلة الثانية هي ان مرونة ضبط التسليح تعتمد على افتراضات رئيسية مفهومية وتحليلية كما تعتمد على درجة انتشار هذه الافتراضات فيجب ان يكون هناك مفهوماً إجماع على مكان ضبط التسليح في إطار العلاقات الأعرض بين الخصوم . فهل يتعين على الأقطار الغربية ان تربط ما بين انتظام خطي الحوار بصدد ضبط التسليح والتقدم في حقول أخرى من حقول التعاون مع الاتحاد السوفياتي ؟ لا شك ان غط الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في الأيام الأولى لـ « سالت » كان يشير إلى أن الانفراج الدولي لا يقوم ببساطة على ضبط التسليح بل على قدر من ضبط كل من القوتين العظميين لنفسها في المجان السياسي الأوسع . غير أن تصاعد الصدام الأمريكي - السوفياتي في الشرق الأوسط ، ثم



في أفريقيا ، اضعف الدعم الذي كانت تحظى به وجهة النظر هذه . وذهب بعض المراقبين الى ان الحد من التسلح هام الى درجة يجب معها ألا يكون رهينة لتقلبات العلاقات السياسية ما بين الشرق والغرب - وان القيود في الواقع مرغوبة اكثر في فترات الأزمة وليس أقل . لكن نقاد وجهة النظر هذه قالوا أن التوصل إلى اتفاق بصدد ضبط التسلح دون ان يصاحبه اتفاق سياسي يمكن أن يعطي للغرب إحساساً زائفاً بالأمن ويخفض دعم الجمهور العام للإجراءات المعاكسة للتوسع السوفييتي ، ولذا فإن المسألة فائقة الأهمية بالنسبة لهؤلاء كما عبر عنها هنري كيسنجر « ليست فيما إذا كنا نثق بالروس ، بل ما إذا كنا نثق بأنفسنا » .

وفيما عدا هذه الاعتبارات السياسية ، فإن الإجماع على بعض المسائل التحليلية ذو قدر مساوٍ من الأهمية حتى وإن يكن منحى أقل وضوحاً من مناحي النقاش بصدد التسلح . فمفاوضات ضبط التسلح الجادة تبدأ في العادة من قاعدة منطقية مشتركة هي ان منهجية ( أي « وحدة القياس » لعدّ الأسلحة والحد منها ) ومجال التقييدات ( أي الأسلحة التي تشملها الاتفاقية وأياها تستثني ) سيعرزان كل طرف او على الأقل لن ينتقضا منه . إذ يحكم على أي اتفاقية في نهاية المطاف بعلاقتها مع السمة المسيطرة على التنافس التسليحي في الوقت المعني ، وإذا كانت تضم نصوصاً تعتبر غير فعالة ، فإن الاتفاقية كلها يمكن ان تتناثر حطاماً في حمى النقاش السياسي .

ويمكن استخلاص دروس من تجربة « سالت » في هذا المجال . ففي بداية الأمر كان هناك قدر كبير من الاتفاق على الخصائص التي تحدد الأسلحة الاستراتيجية وعلى كيفية عدّ مثل هذه الأسلحة . وكانت الصواريخ العابرة للقارات متميزة بحجمها ومداهها وأنماط تركيزها ، وكان ينظر إلى الأسلحة القاذفة ( وليس إلى أنظمة الإيصال أو القوة التدميرية ) على أنها وحدات حساب كافية يمكن التحقق منها . غير ان هذا الوضع لم يدم طويلاً . فبحلول منتصف السبعينات ، جاء تركيز جيل رابع من الصواريخ السوفياتية الباليستكية العابرة للقارات ( « س . س - ١٧ » و « س . س - ١٨ » « س . س - ١٩ » ) وبدء استخدام أنظمة تحمل أسلحة حربية متعددة يمكن تهديف كل منها باستقلال عن الآخر ليلحقاً ضعفاً خطيراً بقيمة التحديدات القائمة على عدد الأسلحة القاذفة فحسب ، بينما أدى تطوير أنظمة « المنطقة الرمادية » متعددة الإستعمالات مثل القاذفة باكفاير وصواريخ كروز الى طمس خط التمييز التقليدي ما بين الأسلحة

الاستراتيجية وغيرها . فأدخلت تعديلات على منهجية «سالت» لمجابهة هذه التغييرات . وتوصل الطرفان بالتفاوض الى كوابح متكاملة للحيلولة دون المزيد من انتشار أنظمة مزودة برؤوس حربية متعددة يمكن تهديف كل منها باستقلال عن الآخر ، وتم التوصل الى قواعد للعد تميز الأنظمة القادرة على حمل مثل هذه الرؤوس وصواريخ كروز عن غيرها من انواع الأسلحة ، واتفق على نصوص بشأن « الأنواع الجديدة » لوضع قيود على التحسينات النوعية الهامة لأنظمة إيصال الصواريخ الباليستكية . لكن هذه التعديلات فشلت في الوقوف في وجه فيضٍ من الانتقادات من اليسار واليمين ، انتقادات ذهبت إلى أن القيود التي فرضتها « سالت » كانت إما ذات فعل مسكن فحسب لا يمكنها من تحقيق ضبط حقيقي للتسلح أو أنها غير عادلة في أثرها النسبي على البرامج الأميركية والسوفياتية الاستراتيجية . ومع سيطرة الحجج المتطرفة على النقاش ، أصبح من الصعب أكثر فأكثر تحقيق دعم الجمهور وتفهمه ، هذا إذا طرحنا جانباً حماسه لعملية تفاوض معقدة ومرهقة .

وكانت نتيجة هذا كله منذ عام ١٩٨٠ رغبة عارمة في العودة الى الأصول بمعايير ضبط التسليح السابقة ، والتفاوض بشأن اتفاقيات تكون في الوقت ذاته أقل تعقيداً وأكثر راديكالية في آثارها . وتشكل سياسات إدارة ريغان مثلاً ساطعاً على تناول محدد للأمور : الضغط باتجاه حظر مباشر لأسلحة مختارة مثل الصواريخ المنطلقة من البر أو اقتطاعات كبيرة فيها - بدلاً من السعي الى صفقة تحد من طيف أعرض بكثير من الأنظمة قد تبدو في آن معاً أكثر تعقيداً وأكثر تواضعاً ( إذ أنها ستميل الى الحد من أعداد الأسلحة وليس إلى تخفيضها ) . أما البديل الذي ينادي به أنصار « التجميد » الأميركيون فيؤدي الى الاتجاه المعاكس بالضبط . فهدفهم هو ان يفرضوا على التوازن النووي الاستراتيجي كله نظاماً من القيود أكثر شمولاً بكثير من أي نظام مضى ، وذلك بإيقاف تطوير كافة الأسلحة النووية . وليس بين هذين التناولين اللذين تبلورا في عام ١٩٨٢ سوى القليل من الأرضية المشتركة . فالمنطق العملي لريغان سيؤدي الى قيود أشد على الأسلحة ولكنه لا يتناول مسألة التحسينات التكنولوجية ، أما خيار التجميد فهو من جهته يتسامح تجاه مستويات قوات أعلى حتى يمكن ضبط المناحي النوعية لسباق التسليح النووي ، ومع ذلك يقف خلف الإتجاهين شك عميق بكفاية الافتراضات بشأن ضبط الأسلحة النووية وطرق هذا الضبط في الماضي القريب .

## ■ حركة التجميد :

برزت الحملة العامة في طول البلاد وعرضها لـ « تجميد » سباق التسلح النووي كتحدٍ رئيسي لاتجاه وماهية سياسات الرئيس ريغان الأمنية . وكانت الإدارة تتوقع أن يكون هناك بعض الانحسار في الدعم الجماهيري للبناء العسكري نتيجة لاشتداد الكساد الاقتصادي ، لكنها فوجئت بعمق الدعم الجماهيري لفكرة التجميد . وتقول نشرة بعنوان « دعوة الى ايقاف سباق التسلح النووي » وزعت لأول مرة بين جماعات السلام في عام ١٩٨٠ ان هدف الحملة تحقيق « تجميد متبادل لاختبار وإنتاج وحشد الأسلحة النووية والطائرات والصواريخ الجديدة الصممة أساساً لإيصال الأسلحة النووية » . ولذا ، وعلى عكس حركات الاحتجاج الأوروبية ، لا يمكن التقليل من شأن حملة التجميد في الولايات المتحدة بدعوى أنها دعوة نزع سلاح من طرف واحد طوباوية ، فالواقع ان كل جهودها تستهدف تعزيز التوازن ما بين الشرق والغرب وليس قلب هذا التوازن .

كذلك لا يمكن تصنيف التجميد على انه راديكالي ، رغم أن مدى أثره المقصود يبعث على الخوف . ذلك أن فكرة فرض تعليق نشأت عام ١٩٦٤ عندما تقدمت إدارة جونسون بمقترح في جنيف يقول بفرض « تجميد يمكن التحقق منه » على بعض أنظمة إيصال الأسلحة النووية والاختبار الميداني وإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة . وبعد ذلك بضع سنوات ، وخلال المراحل الأولى من مفاوضات « سالت - ١ » ، أجاز مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية ٧٢ صوتاً مقابل ستة أصوات مشروع قرار استشاري يدعو الطرفين ان يقوموا « بتعليق » أي حشد جديد للأنظمة الهجومية والدفاعية .

وعلى هذا فإن أهمية التجميد ليست في جدته ولا في ماهيته بل في الصورة التي بدا بها على أنه بديل أكثر توازناً واعتدالاً لنداءات الإدارة الصاخبة بضرورة البناء النووي والقيام باقتطاعات كبيرة . فقد رأى دعاة التجميد ، مثلهم في ذلك مثل الديمقراطيين الذين ينتقدون عجز موازنة ريغان ، فرصة للالتفاف حول الإدارة باحتلال الموقع الوسط : لماذا ببساطة لا يتم الإعلان عن إيقاف الأسلحة النووية قبل بدء مفاوضات معقدة طويلة لتخفيض الأسلحة النووية ؟

وما أن حل عام ١٩٨٢ ، حتى صار التجميد عاملاً موحداً . فقد أدى إلى تحالفٍ ذي قاعدة عريضة ، وأن يكن فضفاضاً ، يتضمن جماعات ذات مصلحة خاصة



وجماعات مصلحة عامة ومنشطي الحركة المعادية للحرب في الستينات وعدداً كبيراً من الجماعات المدنية التي ليس لها في الشؤون الخارجية أو ضبط التسليح سوى خبرة ضئيلة . ومال حجم الحركة الكبير ذاته الى تغطية الخلافات بين اولئك الذين يعتقدون منذ زمن طويل بنزع السلاح ، والذين يعني لهم التجميد بكل بساطة مجرد خطوة اولى ، وبين اولئك الأكثر اعتدالاً الذين كانوا يريدون بصفة رئيسية إيصال رسالة امتعاض الى واشنطن . ومع ذلك اكتسب الاقتراح قوة كبيرة نتيجة لتعاضد وعي الجمهور العام للأسلحة النووية ، ذلك الوعي الذي دفعته الى الواجهة التظاهرات الجماهيرية والحلقات الدراسية التي عقدت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ والذي استدرته عاطفياً الرؤيا الكارثية التي تضمنها كتاب جوناثان شل « مصير الأرض » وفي النهاية تبنى مبادرات التجميد أكثر من ٦٠٠ مجلس مدينة وبلدة و١٢ مجلساً تشريعياً من مجالس الولايات المتحدة ، وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٢ تبين من استفتاء أجرته صحيفة نيويورك تايمز بالتشارك مع المحطة التليفزيونية « سي . بي . إس » ان ٧٢٪ من الرأي العام الأمريكي يدعم فكرة التجميد .

وخلال عام انتقل مركز الاهتمام من المجالس البلدية إلى التناطح السياسي على مستوى البلاد بأكملها . فعقدت في واشنطن خلال الربيع مناقشات وجلسات كثيفة في الكونغرس . وتقدم السناتوران كيندي وهاتفيلد في آذار (مارس) بمشروع قرار مشترك يتضمن العناصر الأساسية لاقتراح التجميد، مؤكداً ان تجميداً كهذا يجب ان يكون من الطرفين وقابلاً للتحقق منه، فجابههما السناتوران جاكسون وورنر بمبادرة أكثر تعاطفاً مع موقف الإدارة تحذر من تفوق السوفيات في الأسلحة النووية وتدعو الى تجميد «على مستويات متساوية ومخفضة بحدة» . وتسارع الزخم السياسي للحركة بشكل ملحوظ في ١٢ حزيران (يونيو) ، عندما خرج ثلاثة ارباع مليون شخص في تظاهرة معادية للقوة النووية بمناسبة جلسة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح . وبعد ذلك بقليل ، هزم مجلس النواب بفارق ضئيل اقتراح تجميد باغلبية ٢٠٤ أصوات مقابل ٢٠٢ صوت، رغم أن الحزب الديمقراطي تبنى التجميد في مؤتمره في فيلادلفيا . وفي هذه الأثناء حول دعاة التجميد انتباههم الى انتخابات الكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) . كذلك واجهت سياسات الإدارة انتقادات عنيفة من مصدر آخر غير محتمل هو الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية . فقد انعقد المؤتمر الوطني للمطارنة الكاثوليك في تشرين الثاني (نوفمبر) لبحث مسودة رسالة رعوية بشأن الاستراتيجية النووية كانت قد أعدها جماعة عمل

برئاسة البطريرك الذي يتمتع باحترام رفيع جوزيف إل برنادين بطريرك شيكاغو . وكانت الجماعة قد انطلقت من رسالة البابا الى جلسة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح والتي ذهبت الى انه لا يمكن التسامح تجاه الردع النووي إلا بوصفه مرحلة على الطريق الى نزع السلاح بشكل مطرد ، ولكنها ذهبت ابعد من ذلك فقد اعترفت بان الأسلحة النووية ساعدت على ردع نشوب الصدامات ، لكنها حاججت ان الرد غير مقبول اخلاقياً لأنه يخلق ظروفاً يمكن ان تؤدي الى إبادة نووية شاملة . كما أنها انتقدت النفقات الباهظة للحفاظ على الردع والتحشيد المخطط له لصواريخ إم اكس وتبنت التجميد . وعلى الرغم من ان بعض المراقبين حاول التقليل من أهمية المسودة على أنها عرض من أعراض ميل الكنيسة المتنامي الى إتخاذ مواقف من المسائل الاجتماعية إلا أن المسودة شكلت تحدياً انقسامياً بشكل غير معتاد لقادة الكنيسة وللرعية على حد سواء . وكان واضحاً في المؤتمر الضغط باتجاه إعادة صياغة الرسالة لوضع قدر اكبر من التأكيد على الحاجة الى الدفاع ضد العدوان الظالم ، لكن الاستفتاءات غير الرسمية بينت ان غالبية المطارنة تفضل التوجه العام للمسودة . وهكذا يبدو من المحتمل ان الرسالة النهائية التي يتوقع ان يتلقاها ٥٠ مليون كاثوليكي امريكي في أيار ( مايو ) ١٩٨٣ ستتبع الخطوط التي رسمتها المسودة المثيرة للجدل .

وكانت نتيجة انتخابات تشرين الثاني ( نوفمبر ) دليلاً دافعاً على الدعم الشعبي للتجميد . فقد أجريت استفتاءات في تسع ولايات فصادق ثمان منها على التجميد ، كما أجريت استفتاءات محلية عديدة . وحتى في كاليفورنيا حيث نجح الجمهوريون المعادون للتجميد في انتخابات الحاكمية وانتخابات مقعد مجلس الشيوخ ، حبذ ٥٤٪ من المنتخبين اقتراح التجميد . وقد قدر الناطقون باسم الحملات الانتخابية ان ١٢ مليوناً من بين العشرين مليوناً الذين تسنى لهم التصويت على المسألة في البلاد كلها يدعمون التجميد .

ولكن حتى مع هذه الانتصارات ظل الاتجاه السياسي لحركة التجميد غامضاً . فقد اعطى قادتها الأولوية القصوى لتحرير مشاريع قرار محبذة للتجميد عبر الكونغرس في اوائل عام ١٩٨٣ . غير ان الناشطين في الحركة على المستويات المحلية أبدوا اهتماماً أكبر بتوسيع المعارضة لبنود رئيسية في برامج الاستحصال على الأسلحة في الموازنة العسكرية للسنة المالية ١٩٨٤ ، وهذا أمر سيؤدي بالتأكيد الى إضعاف « تبادلية » التجميد الذي

يعتبره كثير من مؤيديه المعتدلين أساسياً . ولذا بدا ان المهمة الرئيسية التي تواجه قادة الحملة هي الحيلولة دون تخلي أعضاء عن الحركة بينما يقومون هم بصياغة اقتراح أدق وأكثر تفصيلاً وأفضل سياسياً . على أية حال كان من الواضح أن حركة التجميد قد أصبحت قوة سياسية هامة .

### ■ التجميد : هل هو ممكن ؟

أما بالنسبة فيما إذا كان التجميد كاستراتيجية ضبط تسليح عملياً فقد سيطرت على النقاش مسألتان رئيسيتان اثنتان ، اولاهما ماذا سيكون نطاق التجميد ، وأي مراحل دورة حياة الأسلحة النووية يمكن ان تدخل في مجال القيود التي يمكن التحقق منها ؟ وثانيهما هل سينجم عن تعليق تطوير أسلحة جديدة توازن نووي أكثر استقراراً ؟ لا تعطي أساليب تناول مسائل ضبط التسليح مؤخراً سوى دليل غير كامل في أفضل الأحوال . فقد كانت عملية « سالت » تستهدف تجميد سباق الأسلحة الاستراتيجية ، ولكنها أثارت جدلاً عنيفاً لأنها حدثت من عدد عربات الإيصال العملياتية دون أن تحد من الرؤوس الحربية أو الوزن المقذوف ، ولأنها فشلت في أن تتعامل بشكل قاطع مع القوات ذات المدى المتوسط . ومع ذلك فإن نقطة البداية في أي تجميد ستضمن وضع حدود رقمية عليا على أنظمة التسليم من النوع الذي استخدم في « سالت » ونصوصاً لضمان التحقق من التنفيذ بالإضافة الى قواعد « للأنواع الجديدة » إذا كان سيسمح ببعض الاستبدال للأسلحة بموجب التجميد . لكن حظر اختبار وإنتاج الأسلحة النووية وشبكات إيصالها كما تحدده غالبية منوعات مقترحات التجميد ، لا بد ان يذهب ابعد من ذلك . فهي ستتطلب اتفاقاً سيكون تعقيده على الأقل في تعقيد اتفاقية « الحظر الشامل على الاختبارات النووية » التي كانت موضع مفاوضات نشيطة حتى عام ١٩٨٠ بالإضافة الى اجراءات متفق عليها للإغلاق الجزئي لمفاعلات الطرفين النووية العسكرية ومنشآت معاملة المواد لديها وتسهيلات الثرية وصنع الأسلحة ، وأيضاً إجراءات فحص وتدقيق متفق عليها للتمييز بين النشاطات المسموح بها ( مثل صيانة الرؤوس الحربية الموجودة ) والنشاطات المحظورة . ولا شك في ان هذه الترتيبات الضرورية تنقض أحد العناصر الرئيسية التي تجعل من التجميد جذاباً للجمهور العام : ظهوره بمظهر البساطة الواضحة .

وتقوم جدوى التجميد من وجهة نظر مؤيديه على افتراض هو أن الاتفاقية بمجملها



ستكون اكبر من مجرد مجموع أجزائها . فقد كانت احدى المخاطر التي رافقت القيود الفردية ( مثل القيود على الدفاعات ضد الصواريخ الباليستكية ) في الماضي هو انها يمكن ان تصبح غير ذات شأن بفعل تطورات في مجالات اخرى من مجالات التنافس التسليحي لكن هذه المشكلة قد تكون أقل حدة في حالة التجميد . فمثلاً في الوقت الذي عارض فيه البعض حظر إجراء التجارب على الأسلحة النووية على أساس انه لا يمكن تعديل تصاميم الرؤوس الحربية الموجودة تعديلاً موثقاً به كي تناسب شبكات الإيصال الأحدث دون اختبارات ، فإن تجميد إنتاج الصواريخ والقاذفات الجديدة في الوقت نفسه سيتغلب على هذه المشكلة . واكد دعاة التجميد ايضاً أن الكوابح المتداخلة ( والتي يعزز بعضها بعضاً ) قد تؤدي بدورها الى تقليل احتمال المخالفات الممكنة وكذلك تخفيف المخاطرة الأمنية التي تشكلها . ومن المشكوك فيه الى حد بعيد ان يمكن التحقق بثقة من حظر على إنتاج الرؤوس الحربية دون ترتيبات رقابة تتوغل في مجال الطرف الآخر الى حد بعيد ، لكن الحافز للتغاضي عن مثل هذا الحظر ضئيل : ذلك لأن مخزونات الرؤوس الحربية سرّاً تشكل تهديداً أمنياً جديداً في ظل غياب الإنتاج والحشد السريين وربما حتى اختبار طيران أنظمة القذف ، وهذا كله سيضاعف احتمالات الاكتشاف . وبالروحية ذاتها ذهب بعض دعاة التجميد الى ان التحقق من التطبيق قد يبسط ، ذلك أن أي نشاط يشير الى تعديل في أنماط الاحتشاد او يشير الى أسلحة جديدة سيشكل حينئذٍ دليلاً على وجود خرق .

ويعترف بعض دعاة التجميد ايضاً انه قد تكون هناك حاجة الى السماح ببعض اختبارات الأسلحة ، وان تفحص المواقع قد يكون أمراً مرغوباً فيه في بعض الحالات ، وان ابدان الغواصات القاذفة للصواريخ يمكن ان تستبدل للحفاظ على مستويات القوات الراهنة . غير ان الكثيرين يذهبون الى ان ليست هناك حاجة لتأجيل التجميد للقيام بمفاوضات اولية . اذ يمكن للجانبين ان يتفقا دون مخاطرة على تعليق لمدة سنة أو أكثر ، وفي هذه الأثناء يبحثون تفاصيل التنفيذ الرسمي . والواقع ان دراما التجميد « بالإجازة » قد تكون جذابة بحد ذاتها للرأي العام بوصفها خطوة حاسمة بعيداً عن الاعتماد على الأسلحة النووية .

ويتراوح انتقاد التجميد من المعارضة المبدئية ضمن صفوف المحافظين في الكونغرس والإدارة الى منازعات حول التكتيكات بين أعضاء جماعات ضبط التسليح التقليدية . أما

أساس موقف الرئيس ريغان فهو تقديره المتشائم الذي يرى أن الاتحاد السوفياتي يملك فعلاً تفوقاً حاسماً في الأسلحة النووية . وعلى هذا فإن التجميد طبقاً لوجهة النظر هذه لن يكون عادلاً ولا متوازياً . إذ ستوقف البرامج التي تستهدف معادلة الميزات السوفياتية الموجودة ( مثل برنامج صواريخ « ام . اكس » ) ، في الوقت الذي سيتم فيه تحييد الميزات التكنولوجية الأميركية التي صمدت وقتاً طويلاً والتي يمكن القول أنها دفعت السوفيات الى تقديم تنازلات في الماضي ( مثلاً بصدد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية ) . كذلك يعني التجميد إلغاء برنامج تحديث القوات متوسطة المدى ، وتشويش التزامات التحالف ، وتأجيل هدف البيت الأبيض المعلن وهو التفاوض بشأن إحداث تخفيضات كبيرة بالنسبة للمستقبل البعيد .

ويرى محللون آخرون أكثر تعاطفاً مع أهداف التجميد ان موقف الإدارة المفضل لا يشكل تبريراً كافياً لرفض الخطوات الوسيطة - فلطالما كان الأجود في مجال ضبط التسليح عدو الجيد . كما أن النتائج التي خلصت اليها الإدارة فيما يتعلق بالتوازن الاستراتيجي الحقيقي مقبولة بشكل عام . غير أن هؤلاء المحللين يتقدمون بعدة أسباب تدفعهم الى الظن ان التجميد قد يضر بأفاق ضبط التسليح على المدى الأطول . أولاً التجميد الكامل أداة لمجابهة مشكلة التنافس الاستراتيجي مثلومة وتفتقر الى المرونة بشكل لا داعي له . فمثلاً إذا تضمن التجميد أنظمة يمكن ان تحمل رؤوساً حربية إما تقليدية أو نووية فإن ذلك قد يحد بقسوة من بعض القدرات التقليدية ويعيق جهود حلف شمال الأطلسي لتقليل الاعتماد على الأسلحة النووية . وبالمقابل فإن ترك بعض التكنولوجيات غير النووية دون قيود قد يزيد انكشاف الصواريخ المسلحة برؤوس نووية والقاذفات على أخطار الإجراءات الدفاعية الاستراتيجية . كذلك فإن تجميد حشد الأسلحة الجديدة قد يجعل من الصعب تقليل انكشاف الصواريخ الباليستكية بنقلها من الأرض الى البحر ( وذلك هدف من أهداف « سالت » منذ أمد بعيد ) أو يؤدي كما يذهب بعض المحللين الى استبدال الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المزودة برؤوس متعددة يمكن تهديف كل منها بالاستقلال عن الآخر بصواريخ أصغر ذات رؤوس حربية مفردة ، مما سيقلل جاذبية القيام بضربة أولى ضد الصواريخ ذات القواعد الأرضية في حالة أزمة . ولذا فإن التجميد كاسلوب للحد من الأسلحة قد يحد من القدرة بشكل لا ضرورة له على القيام بتخطيط دفاعي مدروس لحل المشاكل الاستراتيجية .

وتلوح خلف مشاكل المرونة العملية مسائل تنفيذ أي اتفاقية تجميد والتحقق من الالتزام بها . فمجرد إعلان تجميد قبل التوصل الى اتفاق ، كما ينادي البعض ، سيؤدي الى زيادة درامية في خطر أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاقية فإن رد الفعل الناجم عن ذلك قد يلحق ضرراً بآفاق أشكال ضبط التسليح الأخرى . كما ان القيود التي تراقب بشكل غير رسمي لم تنجح في الماضي . كذلك فان توقف الطرفين عن الاختبارات النووية منذ عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦١ ، الذي انتهى خلال أزمة برلين عندما استأنف الاتحاد السوفياتي إجراء الاختبارات فجأة ، أدى فيما بعد بالنقاد الى القول بأن حظراً شاملاً على الاختبارات سيترك الولايات المتحدة عرضة للخداع السوفياتي . وإذا لم يكن إطار الاتفاقية محدداً جيداً ، فسيكون هناك مجال لأن يشك كل من الطرفين في التزام الطرف الآخر بها ، وسيؤدي هذا بدوره الى نقاشٍ حادٍ يضعف الدعم الجماهيري العام له .

كذلك فإن التحقق من الالتزام يتضمن مشاكل تتعلق برؤية الجمهور العام له . فلا شك ان النطاق العريض للتجميد سيخفف من حوافز الغش على نطاق ضئيل وفي الوقت ذاته مخاطر هذا الغش ، بينما يمكن استخدام « أساليب التحقق الفنية » للرقابة بشكل فعال على غالبية مناحي نظام تجميد حيث تشكل المخالفات أكبر تهديد استراتيجي فوري . لكن المخالفات على نطاق واسع ليست هي الخطر الأكثر احتمالاً التي تتعرض له أنظمة ضبط التسليح . فكما بينت تجربة « سالت » ، يمكن لتراكم مشاكل التزام مفرطة وحتى هامشية ان تثير مع مرور الوقت شكوكاً لا تتناسب إطلاقاً مع القيمة العسكرية للنصوص موضع التساؤل . والالتزام جزئياً عملية بناء للثقة ، وتساهم نوعية الالتزام في كافة الحالات في صورة نوايا الخصم في ذهن الجمهور العام . وهكذا قد يفي بالغرض عند وضع معايير التحقق التوصل الى محكات تقوم على مجرد الكفاية ، لكن الالتزام الدقيق ( وليس فقط الكافي ) يجب ان يكون واضحاً إذا كان للأساس السياسي لضبط التسليح ان يظل سلبياً . فاما ان تقتصر الاتفاقيات على نصوص يمكن مراقبتها بمستويات ثقة مقبولة من مسافة أو يجب التوصل الى ترتيبات تعاونية مفصلة بصدد التحقق في اراضي الغير قبل ان تصبح الإتفاقية المعنية نافذة المفعول . وإذا أريد لضبط التسليح أي مستقبل على الإطلاق ، فلا يمكن السماح في المستقبل لنزاعات بسبب التحقق من تنفيذ معاهدات ذات قيمة استراتيجية هامشية ، مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي وقعت عام ١٩٧٢ ، بان تلقي بظلالها على مسائل علاقات ضبط التسليح السوفياتية - الاميركية الأوسع بكثير . ولا تستثنى الأسئلة بصدد التنفيذ والتحقق بالطبع



تبنى التجميد كهدف عام لضبط التسليح ، لكنها تشير الى أخطار تبنيه كما لو انه بديل سحري للمفاوضات الجادة العنيدة التي تسير خطوة خطوة « على حد تعبير خير شؤن التسليح والسفير الأميركي السابق بول وارنكه .

### ■ المسرح الأوروبي :

كان عام ١٩٨٢ بالنسبة لحركة نزع السلاح في أوروبا عام تحول وتكيف . فمع سيطرة افتتاح مفاوضات ضبط التسليح الرئيسية وصدام الفولكلاند والنقاش الحاد بصدد التجارة ما بين الشرق والغرب على عناوين الصحف الرئيسية ، فشلت الحملة المضادة للقوة النووية في تحقيق الدعاية الكثيفة التي وسمت انبثاقها في عام ١٩٨١ . لكنها على أية حال ظلت نشيطة على المستوى المحلي ومقتنعة بأن المعارضة المطلقة لحشود القوات النووية متوسطة المدى التي يخطط لها حلف شمال الأطلسي مثلت قوة بالغة لا يستطيع اي سياسي تجاهلها .

وكان الاحتجاج الجماهيري في بريطانيا وألمانيا الغربية ، حيث استطاعت حركة السلام غرس جذور عميقة لها ، لا يزال مرثياً وإن يكن أقل تواتراً عما كان عليه عام ١٩٨١ . فعقدت مهرجانات جماهيرية في طول أوروبا وعرضها في نيسان ( ابريل ) خلال أسبوع عيد الفصح ، وخرج مئات الألوف ليتظاهروا ضد زيارة الرئيس ريغان في أوائل حزيران ( يونيو ) . غير أنه كانت هناك خلف الكواليس تطورات رئيسية أدت الى مناقشات ونزاعات ضمن القيادة بصدد الخيارات الصعبة للمستقبل .

ولا شك في أن غالبية منظمي الحركات الاحتجاجية حساسون تجاه التوازن ما بين جاذبية هذه الحركات للجمهور وبين الأعمال النضالية : فكثيراً ما يتطلب بناء الأولى ( والمحافظة عليها ) فرض قيود حريضة على الثانية . وكان المؤتمر الذي عقده الحملة البريطانية لنزع السلاح في تشرين الثاني ( نوفمبر ) جديراً بالملاحظة في هذا المجال ، ذلك لأنه صادق بقوة على مزيد من التأكيد على أعمال العصيان المدني غير العنيفة كجزء من أساليب الحملة . وأنهى هذا القرار نقاشاً استمر سنتين حول كيفية وتوقيت تصليب المقاومة المحلية في منطقتي غرينهام كومون ومولسورث ، وهما الموقعان اللذان من المقرر أن يتم تركيز صواريخ كروز المنطلقة من البرّ فيهما . وقد عبر بعض قادة الحملة عن القلق من ان القيام بأعمال صدام مباشرة قد يؤدي إلى خسارة الحركة للدعم الجماهيري ، وكذلك من ان اتخاذ موقف متطرف في معاداته لحلف شمال الأطلسي قد

يؤدي الى النتيجة ذاتها ( غير أن مشروع قرار يدعو الى انسحاب بريطانيا من التحالف أجزى باغلبية ضئيلة بعد نقاش عنيف ) . وعلى أية حال ، وافق المؤتمر ايضاً على خطوات أكثر تقليدية بما في ذلك القيام « بحملة سلام » في البلاد بأكملها وبذل جهود اكبر للحصول على دعمٍ من نقابات العمال .

أما في المانيا الغربية فإن القوة المحركة لحركة الاحتجاج المعادية للقوة النووية ، وهي « حزب الخضر » ، واجهت النعمة المختلطة للقوة السياسية التي هبطت عليها حديثاً . فقد نجح الحزب في الانتخابات الفرعية في المناطق ( ٨٪ من الأصوات في هيس و ٩٪ في هامبورغ ) مما جعله ابرز على المستوى الفيدرالي ومنحه فرصة تعديل ميزان القوى في الانتخابات القادمة في آذار ( مارس ) ١٩٨٣ . كذلك فإن سقوط التحالف الحاكم المؤلف من الاشتراكيين الديمقراطيين والديمقراطيين الأحرار ، واستقالة المستشار هيلموت شميدت ( وذلك أحد اهداف الخضر ) أثار فجأة امكانية اقامة علاقة جديدة مع حزب الاشتراكيين الديمقراطيين الذي اصبح في المعارضة . وبدوره أدى هذا الخيار الى انشقاق الخضر . فقد ذهب بعض الأعضاء المؤسسين مثل بتراكيلي إلى أن الارتباط الوثيق بالاشتراكيين الديمقراطيين سيؤدي لا محالة الى إضعاف الدعم للخضر . وقالت « كل ما يتعين على الديمقراطيين الاشتراكيين ان يفعلوه هو القيام بجراحة تجميلية طفيفة ، ليسترجعوا كافة الأصوات التي خسروها » . وعلى أي حال استطاع الخضر ان يحافظوا على تأييد الناس لهم في الانتخابات فربحوا ٦,٥٪ و ٢٧ مقعداً في البوندستاغ .

وكانت هناك مسألة اخرى شائكة واجهت منطقي حركة السلام وتركزت حول مشاكل ما إذا كان يتوجب تطوير اتصالات مع جماعات السلام الأوروبية الشرقية المتبنية رسمياً في معظمها أم لا . وكان الخضر بشكل خاص يقفون ضد العمل مع منظمات موالية للسوفييات ، وقاموا في بداية الأمر بسحب دعمهم لتظاهرات حزيران ( يونيو ) في بون التي لعبت فيها الجماعات الشيوعية دوراً تنظيمياً . وأغضب الخضر في اجتماع عقد في موسكو خلال الصيف السلطات السوفياتية إذ شجبوا « الاحتلال الروسي والأميركي لدولتي المانيا » في وقتٍ معاً . كذلك خاضت الحركة الأوروبية لتزع السلاح النووي ، ومركزها بريطانيا ، نزاعاً حاداً مع لجنة السلام السوفياتية التي ترعاها موسكو بسبب المحاولات التي قام بها الناطق باسم الحركة ، البروفسور إي بي طومسون ، لتشجيع النشاط الجماهيري في أقطار أوروبا الشرقية . فضايقت السلطات السوفياتية وأغلقت

مجموعة مستقلة اسمها « لجنة بناء الثقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة » ، وهددت بتعطيل جهود حركة نزع السلاح الأوروبية الرامية الى عقد مؤتمر اوروبي ثان في برلين الغربية في أيار ( مايو ) ١٩٨٣ . وكان الاجتماع الأول قد عقد في بروكسل في تموز ( يوليو ) ١٩٨٢ ، ولكن دون مشاركة فعالة من اية جماعات من الكتلة الشرقية ( ولا من المنظمات الفرنسية التي استمرت في الإفتقاد الى اية قوة سياسية بسبب معارضة الرئيس ميتران الصلبة لها ) .

ولكن رغم هذه الصعوبات ، لم تخسر قضية نزع السلاح النووي الكثير من اندافعها . ويمكن تجديد الزخم باتجاه مفاوضات ضبط التسليح في عام ١٩٨٢ السياسيين من التلويح ببديل ممكن لنزع السلاح من طرف واحد وهذا ما لم يكونوا قادرين عليه في عام ١٩٨١ . ومع ذلك ظلت الجاذبية العاطفية لحركة الاحتجاج ضد القوات النووية بوصفها قوة تعمل من أجل السلام قوية . وكان هناك نشاط معاد للقوة النووية متنامٍ في الكنيسة الانجيلية ، وتلقى تقرير أعدته جماعة دراسية يدعو الى نزع السلاح من طرف واحد الكثير من الدعاية رغم انه لم يحصل إلا على دعم اقلي في السنودس العام للكنيسة . وكان هناك نموذج بالغ الدلالة على الاتجاه نحو العمل المباشر في اوروبا في كانون الأول ( ديسمبر ) عندما اجتذب « معسكر سلام » نسوي ثلاثين الف شخص لتشكل حلقة محيطها ١٤ كلم حول القاعدة الجوية في غرينهام كومون . واستمرت استفتاءات الرأي العام في أوائل عام ١٩٨٣ تبدي نسباً مثوية متزايدة لمعارضة برنامج تحديث الأسلحة النووية الذي تبناه حلف شمال الأطلسي ، وعززت هذا الاتجاه الأعمال المباشرة التي قامت بها الجماعات الاحتجاجية ( وخاصة في بريطانيا ) . وهكذا ، ومع تعمق الكساد الاقتصادي وما أدى اليه من تقوية تلاقي المصالح المتنامي بين منشطتي حركة السلام والجماعات اليسارية ، بدأ محتملاً بتزايد ان تشهد سنة ١٩٨٣ - وهي السنة الأولى لحشد القوات النووية متوسطة المدى المخطط له - صداماً اوروبياً رئيسي الأبعاد .

## جدول أعمال المفاوضات

في السبعينات ، كان ينظر إلى ضبط التسليح على انه حجر زاوية التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أما في عام ١٩٨٢ فقد أصبح مصدر صدامٍ



بينهما . ومع تنامي الإحساس بالافتقاد الى الثقة في الجانبين ، كانت هناك حوافز قوية تدفع الى التفاوض ، لكن هامش المساومة في اية مفاوضات كان ضيقاً الى درجة فائقة .

وليس أمراً بلا سوابق ان يتسارع نشاط ضبط التسلح في جوتوتر وصدام . فبعد مضي اسابيع فقط على ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ استجاب خروشوف بتلief لاقتراح كنيدي بان « نتغاضى » عن كوبا ، وأشار الى امكانية القيام بمفاوضات اخرى حول إجراء الاختبارات النووية . وبعد أقل من عقد أطلقت إدارة نيكسون محادثات حول الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية مستهدفة الى حد بعيد حرف هجوم محلي على القوام الدفاعي للولايات المتحدة .

وإذا نظرنا إلى الأمور من هذا المنظار، وجدنا أنه لم يتغير خلال عشرين سنة سوى القليل . فقد تحولت إدارة ريغان تدريجياً الى القناعة بأن مصداقية سياساتها الخارجية تتطلب توازناً أفضل بين التأهب الدفاعي ، الذي اكدت عليه الإدارة في بداية الأمر ، والحاجة الى تحقيق ضبط التسلح . فقال وزير الخارجية هيج في نيسان ( ابريل ) « اننا لا نستطيع ان ندعي اننا أضعف من ان نفاوض وفي الوقت ذاته نصر على أننا اقوياء بما يكفي لسياسة تقوم على الصدام الشامل » . أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فإن العزوف عن الدخول في مفاوضات جدية سيعني التخلي عن وسيلة الضغط الحقيقية الوحيدة التي يملكها على التوسيع السريع المخطط له للترسانة النووية الاميركية في الثمانينات . كما انه سيعني ايضاً اضعاف مصداقيته في اوروبا وإلحاق الضرر بعلاقته الخاصة مع المانيا الغربية مما سيؤدي بدوره الى المخاطرة بسيطرته على شبكة مصالح بون المتسعة في دول اوروبا الشرقية وصلاتها مع هذه الدول . وعلى هذا فإن الخيارات المتوافرة للطرفين بدلاً من المساومة الجدية تبدو غير جذابة ، رغم ان الثمن الذي يرغب كل من الطرفين في دفعه مقابل التوصل الى اتفاقيات جديدة يظل مسألة موضع نقاش .

#### ■ القوات متوسطة المدى :

لا تشكل اية مفاوضات مفردة مثلاً اوضح على مركزية الرأي العام في مجال ضبط التسلح من المحادثات بشأن القوات النووية متوسطة المدى ، التي استمرت طوال عام ١٩٨٢ . فلا يزال تنفيذ برنامج تحديث اسلحة المسرح النووية الذي تبناه حلف شمال الأطلسي في الميزان ، ولذا كان كل من الطرفين يحاول استمالة الرأي العام الأوروبي لصالحه ، فكانت النتيجة ان صارت دبلوماسية القوات النووية متوسطة المدى مكرسة

## بصفة رئيسية للمناورات العلنية .

في البداية احتلت الولايات المتحدة الموقع المسيطر . فقد ولد اقتراحها في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨١ الذي دعي « خيار الصفرة » والذي عرض إلغاء حشد صواريخ « بيرشنغ - ٢ » وصواريخ « كروز » ذات القواعد الأرضية المخطط له مقابل تفكيك السوفيات لكامل موجوداتهم من صواريخ « س . س - ٤ » و « س . س - ٥ » و « س . س - ٢٠ » قدرأ كبيراً من الدعم والحماسة بين حليقات الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي التي كانت تدعو بقوة لهذه الفكرة . غير ان الاتحاد السوفياتي استعاد المبادرة بحلول نهاية عام ١٩٨١ . فقد اعطت تعديلات طفيفة على موقفه قصد بها الظهور بمظهر المرونة المزيد من الوزن لمعارضة الرأي العام الاوروبي لبرنامج التحديث النووي الأطلسي ، واجبرت الولايات المتحدة على اتخاذ موقف دفاعي . وفجأة صار الدعم للموقف الاميركي يتناقص .

وقد لخص بريجنيف في خطبة القاها في ٣ شباط ( فبراير ) ١٩٨٢ العناصر الرئيسية في الموقف السوفياتي من الضوابط على القوات النووية متوسطة المدى . فدعا الى حظر اولي على حشد أية أنظمة نووية متوسطة المدى جديدة ، وتجميد أعداد وقدرات الأسلحة الموجودة ، على ان تعقب ذلك تخفيضات في الصواريخ والطائرات « متوسطة المدى » في أوروبا الى حد اقصى يبلغ ٦٠٠ بحلول عام ١٩٨٥ و ٣٠٠ بحلول عام ١٩٩٠ . وكانت هناك عدا الحظر على القوى النووية متوسطة المدى الجديدة عدة فروقات رئيسية واضحة بين هذا الموقف والمقترحات الغربية . اولاً اراد الاتحاد السوفياتي ان يؤخذ بالحسبان طيف عريض من الأنظمة ضمن المنطقة الاوروبية ، أو « يقصد استخدامها » في أوروبا ، بينما أصر حلف شمال الأطلسي على أن القيود يجب ان تكون على مستوى العالم بأكمله ( للأخذ بعين الاعتبار حركية اسلحة المسرح ) ويجب ان تنطبق على الصواريخ ذات القواعد الأرضية فحسب . ثانياً أصر الاتحاد السوفياتي على ان القوات النووية الفرنسية والبريطانية يجب ان تؤخذ بالاعتبار في المفاوضات واحتسب على هذا الأساس ان هناك تعادلاً تقريبياً بين الشرق والغرب في الأنظمة متوسطة المدى ( ٩٧٥ مقابل ٩٨٦ ) . غير ان الولايات المتحدة ذهبت الى ان وسائل الحساب السوفياتية انتقائية جداً (إذا استثنيت مثلاً مئات من طائرات المواجهة الأمامية السوفياتية) وانها غطت على الميزة التي تتمتع بها أوروبا الشرقية في أنظمة المسرح والتي تبلغ نسبتها ٦ - ١ . وفوق ذلك عارض الرسميون الغربيون بشدة تضمين الأنظمة البريطانية والفرنسية في الحسابات لأن

المحادثات محادثات ثنائية ، ولأن دور هذه القوات دور ردع استراتيجي ( وليس دور قوات مسرح ) .

وكان من الواضح ان الاقتراح السوفياتي مثله في ذلك مثل خيار الصفر موقف أقصى . فهدفه تحقيق انسحاب كافة الأنظمة الاميركية ذات القواعد المتقدمة من اوروبا كلها عملياً ( والغاء الأنظمة الجديدة ) مقابل تعديلات طفيفة فحسب في التحشيدات السوفياتية . وبالمثل فان خيار الصفر يتطلب من الاتحاد السوفياتي تفكيك كافة موجوداته من الصواريخ ذات المدى المتوسط دون القيام بأية تخفيضات غربية ولذا ، وإذا لم تكن هناك أية نتيجة مرئية ، إقتصرت الجلسات الرسمية في جنيف الى حد كبير على الاستكشاف المتقطع من جانب كل طرف لنقاط الضعف والغموض في موقف الطرف الآخر .

#### ■ الحملات العلنية :

استجمعت الجهود السوفياتية لتقليص الدعم لخيار الصفر الاميركي زخماً في آذار ( مارس ) عندما دعا بريجنيف الى مبادرات جديدة لـ « الحد الأقصى من التقييد للنشاط العسكري » بما في ذلك فرض حدود متبادلة على العمليات البحرية ، واعلن انه سيوقف أية تحشيدات جديدة لأسلحة المسرح في الجزء الاوروبي من الاتحاد السوفياتي - وقال ان هذا التعليق سيرفع إذا استمرت « الإعدادات العملية » لوضع أنظمة القوى النووية متوسطة المدى في أقطار حلف شمال الأطلسي . وفي حزيران ( يونيو ) تعهد بريجنيف ان الاتحاد السوفياتي لن يكون أبداً البادئ في استخدام الأسلحة النووية ، فردت الحكومات الغربية بشكل عام بالتقليل من أهمية هذين الإعلانين على انها مجرد جهد إعلامي ولاحظ رسميو حلف شمال الأطلسي في الصيف أنه رغم التعليق المزعوم ، ادخلت الى الخدمة ثلاث قواعد جديدة لصواريخ « س . س - ٢٠ » بما في ذلك قاعدة واحدة على الأقل في غربي الاتحاد السوفياتي ( تفيد المصادر الغربية ان حشود صواريخ « س . س - ٢٠ » بلغت في اوائل عام ١٩٨٣ ٣٤٢ صاروخاً ) .

ومن الواضح ان موسكو مزجت عروض التنازلات بتهديدات جديدة وغامضة . فلاحظ بريجنيف في آذار ( مارس ) انه إذا قام حلف شمال الأطلسي في نهاية المطاف بحشد أنظمة قوات نووية متوسطة المدى جديدة فإن الاتحاد السوفياتي سيضطر الى وضع أراضي الولايات المتحدة « في وضع مماثل » . وصبت ملاحظة بريجنيف هذه الزيت على



نيران تخمينات بان الاتحاد السوفياتي قد يحاول إدخال صواريخ الى كوبا ، أو ( وهذا أكثر احتمالاً ) يحاول تسريع تطوير صواريخ كروز حديثة ذات قواعد بحرية أو صواريخ باليستكية منخفضة المسار منطلقة من البحر ، ويمكن حشد هذين النوعين من الصواريخ على مقربة من الشواطئ الاميركية على منصات بحرية . كذلك ألمحت الصحافة السوفياتية في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ان الاتحاد السوفياتي قد يضطر الى تبني استراتيجية عند الإنذار « الإطلاق » وذلك لموازنة قدرة صواريخ « بيرشنغ » على ضرب القوات وقصر وقت طيرانها . غير أن الرسميين السوفيات كانوا بشكل عام حريصين على اجتناب توجيه تهديدات محددة ، ولربما كان ذلك عائداً الى انهم لو فعلوا ذلك لكانت النتيجة اشتداد عضد المتصلبين في الغرب .

ثم أتى انهيار تحالف المستشار شميدت في المانيا الغربية في أول تشرين الأول ( اكتوبر ) ، وتسلم يوري اندروبوف السلطة بعد ذلك بأسبوعين ليشكل فرصة لحملة سلام سوفياتية جديدة ، بعد أن قررت الحكومة السوفياتية ان اتخاذ موقف متهاود بشأن القوى النووية متوسطة المدى سيمكنها من كسب المزيد في الصراع على استمالة الرأي العام . فآلح الدبلوماسيون السوفيات مع اقتراب نهاية جولة الخريف من المفاوضات في جنيف أن موسكو قد تكون راغبة في تخفيض قواتها من صواريخ « س . س . - ٤ » و « س . س . - ٥ » و « س . س . - ٢٠ » التي يبلغ عددها نحو ٦٠٠ الى حوالي ٢٥٠ صاروخ « س . س . - ٢٠ » بحيث يحشد ١٥٠ منها فقط في غربي الاتحاد السوفياتي . ورأى بعض المراقبين الغربيين في ذلك علامة مشجعة ، إذ أنه يشير إلى أن الاتحاد السوفياتي قد يكون راغباً في تخفيض حجم قواته النووية متوسطة المدى وقدرتها التدميرية الى مستويات أقل من تلك التي كانت عليها طوال الستينات . ومع ذلك ، وفي ٢ كانون الأول ( ديسمبر ) ، وحتى قبل ان تتكيف الحكومات الغربية مع هذا التطور الجديد ، اضاف اندروبوف عنصراً جديداً بإعلانه ان موسكو مستعدة لتخفيض عدد صواريخها ذات القواعد الأوروبية بحيث لا يزيد مجموعها عن مجموع القوات النووية البريطانية والفرنسية .

وقد كانت مبادرة اندروبوف الجديدة نقطة تحول سيكولوجية هامة . فلا شك أنها لم تمثل سوى تعديل طفيف للعرض السوفياتي القائم ( إذا نفذ ذلك العرض ، فإن الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى المتبقية يمكن ان توازن مقابل الأنظمة الفرنسية

والبريطانية بمجرد وضع حد أعلى جزئي يبلغ ١٦٢ صاروخاً ضمن الحد الأعلى الكلي المقترح الذي يبلغ ٣٠٠ صاروخ) . كذلك لم يكن هناك أي شك في الغرب في أن محاولات كهذه لاستخدام وجود القوات النووية البريطانية والفرنسية كوسيلة لفصل الرادع الأميركي عن الأمن الأوروبي خطيرة ويجب ان تقاوم . ومع ذلك فقد واجه حلف شمال الأطلسي مشكلة أساسية هي انه لم يكن قادراً بسهولة على رفض اقتراح بدا في الظاهر متوازناً وعادلاً دون إثارة شك الجمهور العام في النوايا الغربية ودون ان يبدو أن القوات الأوروبية الموجودة وليس الأسلحة الأميركية الجديدة هي التي يحتمل ان تصبح العائق الرئيسي أمام النجاح في جنيف . ولذا وعلى الرغم من ان بريطانيا وفرنسا رفضتا بقوة الفكرة السوفياتية ( كما فعل حلف شمال الأطلسي في شباط - فبراير ) ، فإن الاتحاد السوفياتي نجح في ان يجعل من الأصعب على الحلفاء الأوروبيين الاستمرار في دعمهم لخيار الصفر .

#### ■ الابتعاد عن خيار الصفر ؟

لم يكن عرض اندروبوف غير الخطوة الأولى في سلسلة من المبادرات الجديدة المصممة لإبقاء الضغط متواصلاً على أوروبا في الفترة السابقة للانتخابات الألمانية الغربية . ففي ٦ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ اجتمع قادة حلف وارسو في براغ ونادوا بعقد معاهدة عدم اعتداء بين الكتلتين ، والمخ الرئيسيون السوفييات الى امكانية تفكيك بعض صواريخ « س . س - ٢٠ » كجزء من اتفاق بصدد القوات النووية متوسطة المدى ، وعبرت موسكو كذلك عن اهتمامها بالتفاوض من أجل حظر على اسلحة ميدان كذلك عن اهتمامها بالتفاوض من اجل فرض خطر على اسلحة ميدان المعركة النووية في ألمانيا الغربية . ولم يكن اي من هذه الاقتراحات بعيداً عن المواقف السوفياتية الراهنة او الماضية ، ولكن كان لها وقع حسن بالمقارنة مع الانطباع المتنامي بان العواصم الغربية متناثرة مشتتة ( وزاد هذا الانطباع سوءاً في كانون الثاني - يناير - عندما أقال الرئيس ريغان يوجين روستو مستشاره الرئيسي لشؤون نزع السلاح وأحد دعاة اتخاذ موقف مرن في محادثات القوات النووية متوسطة المدى ) . وصار عدد من كبار الرسميين في لندن وبون وروما يتحدثون صراحة عن طرح خيار الصفر جانباً كهدف فوري لمصلحة ما دعي باتفاقية « وسيطة » تتضمن حشداً أقل للأسلحة النووية متوسطة المدى الغربية وتخفيضاً لعدد صواريخ « س . س - ٢٠ » .

وقد ظلت واشنطن محبذة بقوة لخيار الصفر . وعلى الرغم من انها أكدت ان موقفها ليس موقف « إما هذا أو لا شيء » إلا ان الرسميين ذهبوا الى أن إعطاء تنازلات أبكر مما يجب سيخفف الضغط على الاتحاد السوفياتي لتعديل موقفه هو ويقوي عضد الاشتراكيين الديمقراطيين في الانتخابات الألمانية الغربية القادمة . ولكن رغم هذه الحجج ، عندما قام نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش بجولة رافقتها حملة دعاوية كثيفة في عواصم حلف شمال الأطلسي في شباط ( فبراير ) ١٩٨٢ ، وجد في أوروبا وجهة نظر متزايدة الانتشار ترى أن هناك حاجة الى توجه جديد للحيلولة دون الحاق المزيد من الضعف بالموقف الغربي .

غير أنه إذا كان خيار الصفر قد فقد جاذبيته ، فانه لم يكن من الواضح إطلاقاً ما إذا كان حل « وسيط » يستطيع ان يحل المسائل المتشابكة التي تفصل الطرفين . وفي تموز ( يوليو ) توصل المفاوض الأمريكي الرئيسي ، بول نيتزه ، ونظيره السوفياتي ، يولي كفيتسينسكي ، في اجتماع خاص ( انكرته فيما بعد موسكو وواشنطن معاً ) الى اتفاق بشأن العناصر الرئيسية لاتفاقية كهذه ، وتضمنت هذه العناصر قوة سوفياتية متبقية تشكل من ٧٥ صاروخ « س . س - ٢٠ » ( ب ٢٢٥ رأساً حريبياً ) وعدد مساو من منصات إطلاق صواريخ « كروز » الأرضية الاميركية ( ب ٣٠٠ - رأس حربي ) وحد أقصى لعدد الطائرات القادرة على حمل اسلحة نووية متوسطة المدى يبلغ ١٥٠ طائرة لكل من الطرفين ، وتجميد الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى شرقي الأورال . وكان في هذا الإطار خطوط عامة مفيدة فيما يتعلق بموازنة الرؤوس الحربية وأدوات الإطلاق على الجانبين ، لكنه كشف ايضاً مدى التنازلات التي يتعين على كل طرف من الأطراف التقدم بها للتصول الى ما يقرب من التعادل في الأعداد . فقد كان يحتوي ضمناً ان على الاتحاد السوفياتي ان يقبل على الأقل حشد بعض القوات النووية متوسطة المدى الغربية ، وإستثناء القوات الفرنسية والبريطانية من أية اتفاقية ، ووضع حدود شاملة على صواريخ « س . س - ٢٠ » . وبالمقابل تتخلى الولايات المتحدة عن حشد صواريخ « بيرشنج - ٢ » وتقترب من المواقف السوفياتية فيما يتعلق بمسألة الحد من عدد الطائرات . ولكن لم يكن اي من الطرفين مستعداً للقيام بمثل هذه الخيارات الصعبة من اجل التوصل إلى اتفاقية ، على الأقل حتى أواخر عام ١٩٨٣ عندما يدنو أجل الحشد الأولي للقوات النووية متوسطة المدى . وجاء النصر الانتخابي الذي أحرزه هيلموت كول في ٦ آذار ( مارس ) ليقوي الموقع التفاوضي الغربي بشكل ملحوظ ، ومع ذلك لم يتضح فوراً ما



إذا كانت الولايات المتحدة ستبني في نهاية الأمر استراتيجية تقوم على التفاوض بشأن خطوات وسيطة في جنيف ( تاركة خيار الصفر هدفاً بعيد الأمد ) أم انها ستمسك بموقفها الراهن اعتقاداً منها بأن نتيجة الانتخابات الألمانية الغربية ستؤدي الى قدر أكبر من المرونة في موسكو .

### ■ ضبط الأسلحة الاستراتيجية :

بدأت مرحلة جديدة في الحوار الثنائي حول الأسلحة الاستراتيجية في ٣٠ حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢ عندما بدأت محادثات « ستارت » في جنيف وكان الوضع السياسي المفضي الى المحادثات شبيهاً في بعض مناحيه بالأيام الأولى لـ « سالت » . فكما كان الحال بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا قبل ١٥ سنة ، أخرت نزاعات الشرق والغرب حول بولندا المفاوضات . ومرة ثانية كانت الولايات المتحدة تخوض غمار جدال محلي حول برامج الأسلحة الاستراتيجية الرئيسية ، لكن رئيساً جديداً ( مثل نيكسون حامل لواء اليمين الجمهوري ) كان يسعى الى ضبط التسلح ، وإذا نجح فانه بذلك يحقق ارتياحاً من الصراع المحلي بشأن السياسة الأمنية . غير ان الدبلوماسية ذاتها كانت اشبه بما كان يحدث ايام كارتر . فقد أعلن عن خطة ريغان لستارت ، مثل مقترحات كارتر في آذار ( مارس ) ١٩٧٧ ، قبل الجولة الأولى من المحادثات ، وشكلت الخطة في جوهرها ابتعاداً ملحوظاً عن الاتجاه الذي اتخذته اتفاقيات « سالت » من قبل . وعنت معارضة الرئيس الواضحة جداً للبيان لإتفاقية « سالت - ٢ » ان نقاده سيلجأون بلا شك الى مقارنة جهوده بإنجازات الرؤساء السابقين . ولذا كان عليه كي يغلق الباب في وجه الانتقادات ان يستهدف في وقت واحد التوصل الى تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية وحماية برامج التحديث الأميركية وتخفيض قوات الصواريخ الاستراتيجية السوفياتية تخفيضاً ذا شأن ، تلك القوات التي شوه استمرار نموها صورة جهود سالت السابقة في أعين جمهور الناخبين . وكان هذا كله يشير الى التعادل في مستوى القوى ، ولكن ليس الى التعادل في التنازلات التي يحتاجها تحقيق هذه المستويات .

جدول رقم ١ - أثر مقترحات ريغان في محادثات « ستارت »  
- ( المرحلة الأولى )

الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والمنطلقة من غواصات					
منصات الاطلاق		عدد الرؤوس الحربية		الرؤوس الحربية للصواريخ الباليستية العابرة القارات	
الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي
١٥٧٢	٢٣٦٧	٧٩٢٠	٨٣٩٥	٢١٥٢	٦١٧٠
٨٥٠	٨٥٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٧٢٢	١٥١٧	٢٩٢٠	٣٣٩٥	-	٣٦٧٠

وجاءت التطورات الدولية لتعقد التقدم نحو بدء المحادثات في جنيف . فقد كان هينغ وغروميكو يتوقعان ان يحددا تاريخاً لبدء المفاوضات عندما يلتقيان في الأمم المتحدة في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٢ ، لكن هذه الخطة وضعت على الرف عندما اتخذت الولايات المتحدة موقفاً متشديداً تجاه فرض الحكم العرفي على بولندا . وربما لم يكن التأخير نخبياً للآمال ، ذلك ان وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ورؤساء فروع القوات المسلحة كانوا جميعاً يتخذون مواقف مختلفة يتعين على الرئيس ان يسوي فيما بينها . ومع ذلك فان عزوف الإدارة عن تسمية تاريخ جديد اضعف التأكيدات المتكررة التي كان يطلقها رسميو الإدارة الاميركية حول التزام الإدارة بالمحادثات . وحاول الرئيس في مؤتمر صحفي عقده في أواخر آذار ( مارس ) ان يلتف على الدعوات المتنامية الى تجميد الأسلحة النووية بان اعلن نيته بدء محادثات « ستارت » في أوائل الصيف ولكن كان يتوجب الانتظار حتى أوائل ٣١ ايار ( مايو ) عشية قيامه بأول جولة اوروبية له حتى يعلن رسمياً بدء المحادثات في اواخر حزيران ( يونيو ) .

■ اقتراح « يوريكا » :

كشف الرئيس ريغان عن اقتراحه الذي يقضي بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية

على مرحلتين في خطبة ألقاها في كلية « يوريكا » ، في ولاية إلينوي ، في ٩ أيار ( مايو ) ١٩٨٢ ، ويقضي هذا الاقتراح بتخفيض عدد الصواريخ الباليستكية ذات القواعد الأرضية والبحرية الى ٨٥٠ في كل من الجانبين في المرحلة الأولى . كذلك يجري الحد من عدد الرؤوس الحربية لهذه الصواريخ فيكون عددها ٥٠٠٠ في كل جانب ، على ألا يركب أكثر من ٢٥٠٠ منها على صواريخ باليستكية عابرة للقارات ( انظر الجدول ) . وفي المرحلة الثانية تسعى الولايات المتحدة الى تخفيض الوزن المقذوف للصواريخ الباليستكية ( وذلك مجال يتمتع فيه السوفيات بتفوق منذ وقت طويل ) الى حدود متساوية تساوي المستويات الأمريكية الراهنة او تقل عنها ، وتبحث امر فرض حدود لم تعين على الأنظمة الاستراتيجية الأخرى بما في ذلك القاذفات طويلة المدى وصواريخ كروز .

وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية استنكفت عن إعلان موقفها بصدد بعض المسائل الحرجة ، مثل ما إذا كانت ستصر على وضع كوابح على إنتاج الأسلحة أو على التفيتش في المواقع للتحقق من صحة تطبيق الاتفاقيات ، فإن الخطوط العريضة لتوجه الرئيس مثلت حل وسط حاذق يستجيب للضغوط المتصادمة على البيت الأبيض . فمن جهة مثلت التخفيضات الحادة ( بلا مقابل ) في الصواريخ السوفياتية ذات القواعد الأرضية ابتعاداً عن مفهوم معادلة التفاوتات الذي ثبت انه مثير للجدل في « سالت » . ومن جهة ثانية كان في التأكيد الأولي على تخفيض عدد الرؤوس الحربية وأدوات الإطلاق ( بدلاً من مقاييس القوة التدميرية الأكثر تعقيداً والتي يصعب التحقق منها ) إشارة الى رغبة في عدم التخلي عن إمكانية التوصل الى حل وسط يقوم على مقاييس تعادل تقريبي .

وقد كان رد الفعل العالمي على مبادرة الولايات المتحدة حذراً في غالبه . فانتقدها الاتحاد السوفياتي على أساس انها « أحادية الاتجاه » لكنه لم يرفضها رفضاً مباشراً ومطلقاً . وفي ١٨ أيار ( مايو ) دعا بريجنيف الى تجميد الترسانات الاستراتيجية للقوتين العظميين ، وأشار الاتحاد السوفياتي فيما بعد الى رغبته في تخفيض وسائل التوصيل ليلغ حدها الأعلى ١٨٠٠ واسطة قذف ( من المدهش ان هذا الرقم قريب من الرقم الذي تضمنه اقتراح كارتر الذي رفضه الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧٧ ) مع « حرية المزج » بين أصناف الأسلحة . لكن ذلك ترافق مع تحذيرات صارمة بان صواريخ كروز طويلة



المدى يجب ان تحظر كجزء من اية اتفاقية مقبلة ، وأن الحشد الاميركي للقوى النووية متوسطة المدى في اوروبا قد يعيق بل وحتى يفجر أي مفاوضات قادمة بصدد الأسلحة الاستراتيجية .

وكان المديح الذي تلقته المبادرة من المراقبين الغربيين متحفظاً بسبب شكوك ساورتهم بصدد مسألتين رئيسيتين الأولى مسألة قابليتها للتفاوض بشأنها بالإضافة الى محدودية نطاقها . فالتخفيف من التأكيد على الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات يتطلب تحويلاً ضخماً للرؤوس الحربية السوفياتية ( ٧٥٪ منها موجود على صواريخ باليستكية عابرة للقارات ) الى القوات البحرية ، وذلك أمر كان الاتحاد السوفياتي على الدوام عازفاً عن القيام به بالنظر الى قدرات الولايات المتحدة المتفوقة في مجال الحرب المضادة للغواصات . ولوحظ أيضاً ان القيود على القاذفات وصواريخ « كروز » التي كانت تعرض في الماضي لتسهيل قيام الاتحاد السوفياتي بتنازلات فيما يتعلق بالقوات ذات القواعد الأرضية ستترك الى مرحلة ثانية من المفاوضات ابعداً أمداً ويغورها الشك .

ثانياً ، كانت هناك مخاوف بصدد آثار التفاوض على إحداث تخفيضات كبيرة في القوات على الاستقرار في وقت الأزمات . وكان الكثير من انتقادات الإدارة السابقة لاتفاقية « سالت - ٢ » قائماً على انها لم تفعل ما فيه الكفاية لحماية القوات الاميركية ذات القواعد الأرضية . لكن من المشكوك فيه ان تكون هذه القوات اكثر اماناً بموجب « ستارت » ، وذلك ان التخفيضات الكبيرة يمكن أن تؤدي الى نسبة أسوأ من وسائل إطلاق الصواريخ الباليستكية عابرة القارات الاميركية الى الرؤوس الحربية السوفياتية المتوافرة للقيام بضربات معاكسة . وبالمثل ، فان الاحتفاظ بأنظمة ذات رؤوس حربية متعددة منطلقاً من البحر مثل صواريخ « ترايدنت - ٢ » سيستتبع تخفيض عدد غواصات الصواريخ التي تكون في البحر في أي وقت من الأوقات .

غير أن الإدارة استنكفت بحكمة عن تحديد الكيفية التي سيتم بها إجراء التخفيضات المقترحة ، فحافظت بالتالي على درجة من المرونة التفاوضية . كذلك اتخذ الرئيس الاميركي خطوات لتوسيع الحوار في تشرين الثاني ( نوفمبر ) بان أضاف الى جدول اعمال « ستارت » ومحادثات القوى النووية متوسطة المدى عدداً من المقترحات لتقليل مخاطر نشوب الحرب عرضاً وزيادة الثقة المتبادلة . فنأدى بالأخطار المسبق بكافة اختبارات الصواريخ الباليستكية التي تغطيها المفاوضات ( لم تنص سالت إلا على

الأخطار بتلك الاختبارات التي تمتد الى ما بعد الحدود القومية ) وكذلك الإخطار المسبق بالتمارين العسكرية الرئيسية التي تتضمن قوات استراتيجية ارضية وبحرية ، وتوسيع تبادل المعلومات بصدد مستويات القوات في الجانبين . وفي حين ان هذه الخطوات وحدها لا يحتمل ان تعبد الطريق الى الوصول الى نتائج عيانية بصدد المناحي الأخرى للمفاوضات ، إلا أنه كان هناك بعض التفاؤل الحذر في الأوساط الرسمية مع نهاية العام . فصرح المفاوض الاميركي الجنرال ادوارد راوني في ٢٩ كانون الأول ( ديسمبر ) ان احتمال التوصل الى اتفاقية في عام ١٩٨٣ مساوٍ لاحتمال عدم التوصل الى مثل هذه الاتفاقية ، رغم ان الافتقار الى اية دلائل خارجية على إحراز تقدم والتقارير الصحفية حول تعديل وشيك للوفد الاميركي كانت تشير الى العكس .

#### ■ قيود ضمنية متبادلة :

لم تتخذ اي من القوتين العظميين خلال عام ١٩٨٢ اي إجراء من شأنه ان يلحق ضرراً خطيراً باتفاقية « سالت - ٢ » التي لم يصادق عليها رغم ان روابط الالتزام غير الرسمي بها اصبحت اكثر هشاشة في غياب اتفاقيات جديدة أو أية خطوط عريضة واضحة للتحقق من التنفيذ . وفي ٣٠ أيار ( مايو ) أزال الرئيس ريغان بعض الغموض الذي كان يحيط بالموقف الاميركي بان اعلن ان الولايات المتحدة ستلتزم بالاتفاقيات القائمة طالما مارس الاتحاد السوفياتي « قدراً مساوياً من ضبط النفس » لكنه بإعلانه هذا أثار المزيد من الجدل . فقد حاول عضو مجلس الشيوخ جون غلن وغيره من الأعضاء الديمقراطيون في المجلس بعث الحياة في اتفاقية « سالت » ، بينما لاحظ أحد حلفاء الإدارة الابرز ، هنري كيسنجر ، انه يجد صعوبة عليه ان يفهم كيف يكون « سليماً بالالتزام باتفاقية لم يصادق عليها ولا تكون المضادقة على ما يجري الالتزام به أمراً غير سليم » . اما من اليمين فقد هاجم عضو مجلس الشيوخ جيسي هيلمز الإدارة لأنها تقوم باجتئاب إجراءات لتوسيع القوات الاستراتيجية الاميركية مثل حشد صواريخ « ميتمان - ٣ » اضافية لمجرد ان ذلك قد يخرق التزامات معاهدة « سالت » .

غير أن استمرار التزام الولايات المتحدة بنصوص « سالت » كان يعكس بعض الضرورات الاستراتيجية . فأكلاف الالتزام هاشية ، ذلك ان برامج التطوير الاميركية كلها تقريباً ، بما في ذلك صواريخ « أم اكس » وصواريخ « ترايدنت - ٢ » والقاذفة « ب - ١ » يمكن ان تستمر ضمن نطاق الحدود التي تفرضها « سالت » ، في الوقت الذي

لا يوجد فيه اي سبب عسكري قاهر لاتخاذ إجراءات قصيرة الأمد يمكن ان تحرق حدود سالت مثل إضافة رؤوس نووية متعددة الى صواريخ « ميتمان - ٣ » الباليستيكية العابرة للقارات . ولم تنشأ ضرورة اجتناب خرق قيود « سالت » إلا في حالة القوات البحرية : فقد نسخت الادارة اعتراضات الأسطول واعادت تأكيد التزام كارتر عام ١٩٨٠ بتفكيك صواريخ « بولاريس » الباليستيكية التي تطلق من البحر المتبقية وكذلك غواصات « بولاريس » كي يصبح بالإمكان الحشد الأولي لصواريخ « ترايدنت » ضمن الحدود التي تفرضها سالت على عدد وسائط قذف الصواريخ الباليستيكية من البحر .

ومن جهة أخرى فان اتفاقية « سالت » تفرض قيوداً هامة على القوات السوفياتية الاستراتيجية . فعلى الرغم من ان الاتحاد السوفياتي كان يملك ٢٥٠ نظاماً زائداً على الحد الكلي الذي تفرضه « سالت » ( والذي كان سيخفض الى ٢٢٥٠ بحلول عام ١٩٨١ لو كانت المعاهدة نافذة المفعول ) إلا أنه استمر في تفكيك الغواصات النووية من فئة « يانكي » ليفسح مجالاً لحشد الغواصات من « تايفون » و « دلتا » ، ويظل ضمن الحدود المتفق عليها . كذلك حالت القيود التي تفرضها « سالت » دون الإتحاد السوفياتي وإستغلال الوزن المقذوف الكبير لصواريخه الباليستيكية العابرة للقارات بالاختبار الطيراني لرؤوس متعددة إضافية ، وفي أواخر تشرين الثاني ( نوفمبر ) وطبقاً لنصوص « سالت » ، قام السفير السوفياتي في واشنطن اناتولي دوبرينين بإخطار الرسميين الأمريكيين بان الإتحاد السوفياتي قام في ٣٦ تشرين الأول ( اكتوبر ) باختبار صاروخ باليستيكي عابر للقارات ذي حجم متوسط ويعمل بالوقود الصلب الجديد ، وانه سيحسب هذا الصاروخ على انه الصاروخ الوحيد الجديد المسموح به بموجب المعاهدة ( افادت التقارير ان هناك اربعة صواريخ باليستيكية عابرة للقارات قيد التطوير في الإتحاد السوفياتي ) . غير أن تصرف الطرفين الحذر لم يحل دون تراكم المشاكل وإلقاء ظلالٍ من الشك على مستقبل القيود القائمة . ففي الجانب الاميركي أثارت خطة الإدارة لحشد صواريخ ام اكس على النمط المعروف باسم « الحزمة المتراسة » احتجاجات عنيفة من موسكو بان ذلك سيخرق الحظر الذي تفرضه « سالت » على وسائط قذف الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الثابتة الجديدة ، لكن وزارة الدفاع الاميركية ردت بان قاذفات صواريخ « م . اكس » نقالة ولذا فانها مسموح بها . غير ان المسألة اصبحت اكاديمية عندما رفض الكونغرس « الحزمة المتراسة » وحجب الأموال اللازمة للاختبار الطيراني لصواريخ « م . اكس » .



لكن مشاكل الالتزام الأخطر والأكثر إلحاحاً تركزت حول القدرات وممارسات الاختبار السوفياتية بالعلاقة مع الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . فقد كانت هناك تقارير متواصلة على مدار السنة تفيد ان الاتحاد السوفياتي حشد ما قد يصل الى ٢٠٠ صاروخ باليستيكي عابر للقارات نقال من طراز « س . س - ١٦ » ، قرب ميدان اختبار الصواريخ في بليستسك ، وهذا امر يخالف « لسالت » . ولم يكن الرسميون الامريكيون مستعدون لإقامة الدليل على هذه الدعاوى لكنهم عبروا عن قلقهم بصدد مخالفة اخرى ممكنة . فبعد قيام الاتحاد السوفياتي في تشرين الأول ( اكتوبر ) باختبار صاروخه الباليستيكي العابر للقارات الجديد ، بدا انه يعد لإطلاق اختباري لصاروخ نقال صغير يعمل بالوقود الصلب من مجمع بليستسك . وقاد هذا الى تخمينات بانه ربما كان مستعداً لتجاوز الحصص المقررة والتي تقتصر على صاروخ باليستيكي عابر للقارات واحد ، أو أنه قد يحاول تحديث صواريخ « س . س - ١٦ » ، وهذا الأمر الأخير ايضا يشكل خرقاً « لسالت - ٢ » على حد رأي الناطقين الامريكيين ( جرى اختبار آخر لصاروخ باليستيكي عابر للقارات في ٨ شباط - فبراير - ١٩٨٣ ، وكان خبراء الاستخبارات الامريكيون يحاولون تحديد ما إذا كان هذا الاختبار مخالفاً للقيود التي تنص عليها المعاهدة ) .

وتفاقت كل هذه الشكوك بفعل الجهود السوفياتية لترميز الرسائل اللاسلكية لادوات القياس مما يحرم الولايات المتحدة من الحصول على معلومات بصدد اختبارات الصواريخ ، رغم ان هذا محرم بموجب « سالت » عندما يشكل عائقاً أمام التحقق من التطبيق . وبما أن النزاعات بصدد الترميز كانت قد شكلت صداعاً لإدارة كارتر ، لم يكن هذا جديداً ولا غير متوقع ، لكن استمرار هذه الجهود في عام ١٩٨٢ شكل تأكيداً على الخطر الأساسي المتضمن في الوضع الراهن . وطالما ظلت الولايات المتحدة ترفض رسمياً الاعتراف بالحدود التي تفرضها سالت ٢ فان الرسميين السوفيات بدوا غير راغبين او غير قادرين على الظهور بمظهر المتجاوب مع المخاوف الاميركية . فكانت نتيجة هذا كله ان بدا محتملاً ان يستمر التفاعل السلبي الضارين عدم المصادقة على سالت والالتزام الجزئي بها في اضعاف الثقة المتبادلة بين العملاقين .

#### ■ حظر التجارب :

بدت إجهادات الالتزام غير الرسمي واضحة ايضاً في حقل الاختبارات النووية .

ففي تموز ( يوليو ) أعادت الإدارة تأكيد معارضتها لتجديد المفاوضات بشأن حظر شامل على الاختبارات ، تلك المفاوضات التي كانت قد علقت بعد الانتخابات الرئيسية عام ١٩٨٠ على أساس انه يجب البحث أولاً في كفاية معاهدين اضيق نطاقاً لم يصادق عليهما ، وهما معاهدة عام ١٩٧٤ التي تحدد الحجم الأقصى للانفجارات الاختبارية ومعاهدة الانفجارات النووية السلمية لعام ١٩٧٩ . ففي حين ادعى الطرفان انها ملتزمان بالسقف الأعلى الذي تفرضه معاهدة عام ١٩٧٤ والذي يبلغ ١٥٠ كيلو طن ، فان الاتحاد السوفياتي رفض مراراً خلال السبعينات الإجابة عن اسئلة بشأن حجم بعض الانفجارات الاختبارية التي كان خبراء الولايات المتحدة يعتقدون انها قريبة من الحد الأعلى او تفوقه ، محتجاً بان نصوص المعاهدة لم تصبح نافذة المفعول بعد . ولم يكن هناك شك في أن هذه المخاوف ستتابع ، ولكن لم يكن من الواضح في اوائل عام ١٩٨٢ ما إذا كانت الإدارة ستختار زيادة قدرتها على الضغط على موسكو بالمصادقة على المعاهدين او تحاول تقليص نقاط الالتباس فيما يتعلق بالتحقق من الالتزام وذلك بالتفاوض حول إجراءات فحص وتدقيق أكثر تعمقا .

في البداية بدا ان تفكير الإدارة يجذب المصادقة . فعبّر السيد روستو عن دعمه للاتفاقيتين ووعده بأن يعطي الكونغرس اشارة ما الى موقف الإدارة في وقت مبكر ، ولكن كان عليه بحلول ايار ( مايو ) ١٩٨٢ ان يعترف بان جهوده قد « اصطدمت بجدار » المعارضة البيروقراطية . وكان النقاش ضمن الإدارة يدور بين اقلية ذات صوت مسموع تريد ان تحتفظ بخيار إجراء اختبارات ذات عطاء مرتفع ( وبالتالي تجبذ تعديل الحد الأعلى البالغ ١٥٠ كيلو طن ) وبين اغلبية تعارض تعديل الاتفاقيات ولكنها تشعر بان بعض ترتيبات تقاسم المعلومات قد لا تحول دون الخداع السوفياتي . وفي النهاية مال البيت الأبيض الى وجهة النظر الأخيرة وقرر مبدئياً في تموز ( يوليو ) السعي الى تعديلات في البروتوكولات الخاصة بالتحقق من التطبيق في المعاهدين .

ومع ذلك ظل هناك افتراق واسع في وجهات النظر حول إجراءات الاستكشاف الإضافية التي قد تكون ضرورية للتخفيف من مخاوف الولايات المتحدة . وفي أوائل عام ١٩٨٣ وبضغط من أعضاء مجلس الشيوخ الموالين للمعاهدة ، أعلن البيت الأبيض ان الرئيس يعد لإصدار توجيهات تفاوضية تنادي بالإخطار المسبق عن الانفجارات الاختبارية التي يتوقع ان يكون عطاؤها أكثر من ٧٥ كيلوطناً بالإضافة الى إخضاع هذه

إلى الإستكشاف في الموقع . ولكن بما ان الولايات المتحدة لم تصر في الأصل على حقها في الوصول الى مواقع الاختبار بموجب الخطوط العريضة للتحقق من التطبيق التي نصت عليها معاهدة عام ١٩٧٤ ، كان من غير المحتمل ابداً ان يوافق الإتحاد السوفياتي على ذلك الآن . وعلى هذا استمر الأفق المباشر لمعاهدات حظر التجارب مسدوداً بسبب الخلاف على مسائل الالتزام والتحقق من التنفيذ ، واستمرت امكانية ان يضعف الانضباط الهش الذي مارسه الطرفان بفعل ضغوط في الجانبين باتجاه استئناف اختبار الأسلحة النووية ذات العطاء المرتفع .

#### ■ الدبلوماسية متعددة الأطراف :

رغم ان مباحثات ضبط التسلح متعددة الأطراف فشلت في أن تحقق تقدماً كبيراً في عام ١٩٨٢ ، كانت هناك دلائل تشير إلى ان المشاركين الرئيسيين اخذوا يصبحون اكثر واقعية وانهم يحاولون استبدال اللفظات الجامعة بمقترحات ملموسة . وكان تغير المزاج هذا عائداً الى حد كبير الى انتشار الامتعاض تجاه جلسة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح التي عقدت في حزيران ( يونيو ) والتي سرعان ما غاصت في نقاش مهلهل شامل لنزع السلاح لم يكن له صلة بعملية كبيرة بالمسائل الأمنية الرئيسية وحول الانتباه عن المسائل الأكثر إلحاحاً . فما أن رفعت الجلسة الخاصة الاجتماع حتى كان تركيز انتباه لجنة جنيف لنزع السلاح قد تحول بشكل ملحوظ .

وفي ايار ( مايو ) اتمت الهيئة المستقلة لنزع السلاح والمسائل الأمنية التي يرئسها اولوف بالمي دراسة استغرقت ستين ، واوصت بإجراءات متنوعة للدفع بمفاوضات الشرق والغرب وتقوية آليات الأمم المتحدة لإدارة الأزمات . وكان احد أهم اقتراحاتها وأكثرها إثارة للجدل اقتراح اقامة منطقة حرة من الأسلحة النووية تمتد مسافة ١٥٠ كم على كل من جانبي الحدود الفاصلة ما بين الدولتين الالمانيتين وذلك لتعزيز الاستقرار وقت الأزمات في اوروبا الوسطى وتخفيض الاستخدام المبكر للأسلحة النووية في الصدامات . ووافق الإتحاد السوفياتي على الفكرة العامة لكنه بدل محتواها تبديلاً جذرياً بان اقترح ان توسع المنطقة لتتضمن كلاً من المانيا الشرقية والمانيا الغربية بأكملهما ( وهذا من شأنه ان يضعف الضمانات النووية الاميركية للجمهورية الألمانية الاتحادية ، بينما رفضت حكومة كول الاقتراح على أساس أنه سيخفض عتبة العدوان بالأسلحة التقليدية . ولكن رغم ردود الفعل المتعارضة تعارضاً تاماً ، اجتذبت جهود الهيئة الانتباه



الى مشكلة الأسلحة النووية قصيرة المدى ، فضمنت ان هذه ستلقى قدراً اكبر من الاهتمام في اية مفاوضات في المستقبل .

أما فيما يتعلق بضبط التسلح الاوروبي فقد حاولت الوفود الغربية الى محادثات فيينا بشأن تخفيض القوات التقليدية في تموز ( يوليو ) تبديد الورطة التي وجدت هذه المفاوضات نفسها فيها منذ زمن بمبادرة تستهدف تحقيق حد اقصى للقوات الأرضية يبلغ ٧٠٠ ألف على مدى فترة تستغرق سبع سنوات . وكان حلف شمال الأطلسي ، إذ عرض منذ البداية إتفاقية شاملة تتضمن التزامات ملزمة قانونياً لكافة الأطراف ( وهذا يستجيب للمخاوف السوفياتية بشأن حجم القوات البرية الألمانية الغربية ) يأمل ان يؤدي ذلك الى جعل حلف وارسو اكثر تجاوباً فيما يتعلق بمستوى قواته التي ادعى انها اقل بـ ١٥٠ ألفاً مما كان حلف الأطلسي يعتقد . غير ان حلف وارسو رفض هذه المبادرة . وفي أوائل عام ١٩٨٣ اقترح بدلاً منها تخفيضات « نموذجية متبادلة » على اساس شبيهة بتلك التي وردت في مبادرته في شباط ( فبراير ) ١٩٨٢ والتي دعت الى فرض التجميد على أعداد القوات وعلى الأسلحة وانسحابات رمزية لـ ٢٠ ألف جندي بري سوفياتي و ١٣ ألف جندي بري أميركي من اوروبا الوسطى .

وفي مدريد ، ظلت الوفود الى مؤتمر مراجعة « الفصل الختامي من مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا » مختلفة على مسألة اجراءات بناء الثقة الجديدة وعلاقتها بمسائل حقوق الإنسان . ومع تدني حدة التوتر حول بولندا ، بدا ان هناك اهتماماً اكبر بالعمل نحو مؤتمر لاحق للتفاوض بشأن إجراءات بناء ثقة ذات أهمية عسكرية وقابلة للتحقق منها ، لكن إصرار السوفيات على توسيع المنطقة التي تنطبق عليها الإجراءات لتشمل امريكا الشمالية ظل عائقاً رئيسياً .

أما جهود ضبط الأسلحة النووية فكانت اكثر مدعاة للتفاؤل ففي أعقاب زيارة نائب الرئيس الامريكي بوش الى جنيف في شباط ( فبراير ) ، تقدم الرسمىون الامريكيون بمسودة معاهدة تحظر إنتاج وتخزين ونقل الأسلحة الكيماوية ودعوا لجنة نزع السلاح الى بدء مفاوضات تفصيلية حول نصوصها . وكلنت خطوة إدارة ريغان هذه أول التزام رسمي منها بدفع المفاوضات متعددة الأطراف حول الأسلحة الكيماوية التي كانت قد تأخرت حتى ذلك الحين بسبب الجدل المستمر حول اتهامات استخدام الأسلحة الكيماوية في جنوب شرقي آسيا وأفغانستان . وفي الجانب السوفياتي كانت هناك إشارات

الى توجه اكثر تجاوباً بشأن مسألة التحقق من اتفاقيات ضبط التسلح فقد أعلن السيد غروميكو في جلسة الأمم المتحدة الخاصة ان الاتحاد السوفياتي مستعد لقبول تفحص وتدقيق « منهجي » في الموقع كجزء من اي نظام لضبط الأسلحة الكيماوية في المستقبل ( رغم انه لم يحدد الدرجة التي سيكون بها هذا الالتزام ملزماً ) كما انه أعلن ايضاً رغبة السوفيات في فتح بعض منشآت الطاقة النووية السوفياتية كي تتفحصها وكالة الطاقة الذرية الدولية .

### ■ الأفق المنظور :

ولكن حتى مع هذه التطورات ظلت هناك شكوك واسعة الانتشار بشأن الاتجاه المستقبلي لمبادرات ضبط التسلح متعددة الأطراف . فقد عملت أقطار مثل السويد والمكسيك (الذين منح مندوباهما الى نزع التسلح منذ وقت طويل الفاميردال والفونسو غارسيا روبلز جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٢ ) لتوسيع دور المجموعة الدولية في نشاطات الأمم المتحدة لنزع السلاح . فنجحت جهودهما في توسيع جدول أعمال البحث وتعريف عدد اكبر من الدول بتعقيدات المفاوضات واهمية التحقق من الالتزام ، ولكنها فشلت في توليد زخم دائم باتجاه اتفاقيات جديدة . ولا شك في أن الدبلوماسية متعددة الأطراف أداة غير مطروحة نادراً ما كانت مفيدة في تشكيل اجماع على القضايا الحرجة دون إتفاق القوتين العظميين مسبقاً على الخطوط العريضة لمعاهدات جديدة .

ومع ذلك ، وإذا كانت تجربة عام ١٩٨٢ تشكل دليلاً ، فان واشنطن وموسكولم تكونا قادرتين على استئناف ذلك النوع من الحوار حول التسلح الذي وسم علاقاتهما في السنوات الأسبق . فعلى الرغم من حديث الطرفين ببلاغة عن الأهداف المشتركة وبرغم حذر معين من السلوك التعاوفي ( تدل عليه مثلاً المراجعة المشتركة الناجمة لمعاهدة الصواريخ الباليستكية المضادة في الخريف ) ، كشفت المبادرات السياسية لكل طرف من الطرفين عن مفاهيم مختلفة اختلافاً صارخاً حول ما يجب على ضبط التسلح ان يحققه وحول وضع التوازن العسكري بينهما وحول الأخطار الرئيسية التي تتهدد استقرار علاقاتهما العسكرية . ونتيجة لحجم هذه الخلافات استثنت عملياً اية استراتيجية تقوم على موازنة التنازلات - وهذه الاستراتيجية عنصر حاسم الأهمية في دبلوماسية ضبط التسلح . ولذا يبدو أن المحادثات في عام ١٩٨٣ ستظل في حال تشوش لا محالة تقارعها مخاوف الجمهور العام في الغرب ولكنها لا تمارس إلا تأثيراً متواضعاً على الوقائع العسكرية المتغيرة لمواجهة الشرق والغرب .

### **III. القوتان العظميان**





وضح في العلاقات السوفياتية - الاميركية خلال عام ١٩٨٢ كثير من العناصر التي كانت قد ميّزت العلاقة المعقّدة والحافلة بالمشاكل بينهما في السنة السابقة . فكما في عام ١٩٨١ ، كانت النعمة العلنية للعلاقة متسمة بالخطابات القاسية وبالانتهاكات المتبادلة المريرة . لكن جو الصقيع الذي كان يحيط بالعلاقات طمس حقيقة أن أعمال الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ظلت رغم التهديد والوعيد حذرة في كثير من المناحي ، كما أنها بقيت بالتأكيد خاضعة لمقتضيات السياسة المحلية والعلاقات السياسية داخل كل تحالف من التحالفين . وكما من قبل عمد الطرفان دورياً إلى الاعلان عن رغبتهما في عكس التدهور اللولبي المتسارع واستعدادهما لاستئناف علاقة أكثر تعاونية . لكن لغة الملاطفة كانت تصطدم بالارتياح العميق ، وكانت المبادرة تميل إلى أن تكون مشروطة بـ « أفعال ملموسة » بدا الجانب الآخر غير قادر على القيام بها أو غير راغب في ذلك . غير أنه كان هنالك إلى جانب هذه العوامل المألوفة عنصران على الأقل ميزا عام ١٩٨٢ : فقد كان هذا العام الثاني وليس الافتتاحي من اعوام رئاسة ريغان ، كما كان العام الذي خلف فيه أندروبوف بريجنيف .

ورغم أن القيادة السوفياتية أبدت الكثير من القلق حيال إدارة ريغان الجديدة في عام ١٩٨١ ، فإنها عمدت في بادئ الأمر إلى تبني موقف الانتظار والترقب نحو هذه الأخيرة ، ربما أملاً في أن تؤدّي الضغوط ومسؤوليات المنصب في نهاية المطاف الى تخفيف الموقف التصادمي الذي اتخذته ريغان خلال الحملة الانتخابية . لكن التعليقات السوفياتية في عام ١٩٨٢ عكست باطراد إدراك السوفيات ان هذه الإدارة ليست مثل الإدارات الجمهورية السابقة التي استطاع الاتحاد السوفياتي ان يقيم علاقات معها وانها

من غير المحتمل ان تصبح مثل سابقتها . وعلى الرغم من أن بعض المراقبين الاميركيين أحسوا بتحول بطيء باتجاه العودة الى المنحى الرئيسي التي نحتة السياسة الاميركية خيال الإتحاد السوفياتي طوال السنوات ما بعد الحرب ( وعلى الرغم من أن بعض المحافظين الجمهوريين ابدوا أسفهم لحدوث ذلك ) ، فإن الإتحاد السوفياتي أعلن أنه لا يرى أي تحول كهذا . ولكن على العكس من بعض التخمينات في الغرب ، لم تكن هناك أي اشارات حقيقية في عام ١٩٨٢ إلى أن القيادة السوفياتية توشك ان تتخلى عن الحوار مع الولايات المتحدة ، إن لم يكن لشيء فلأن المسائل الملحة المعلقة بين البلدين لا تسمح بذلك . وعلى أية حال ، ما أن توفي بريجنيف في أوائل تشرين الثاني ( نوفمبر ) حتى بدا واضحاً أن التوقعات السوفياتية من إدارة ريغان غير متفائلة ابداً .

ومن جهة أخرى ، فإن التغيير في القيادة السوفياتية من بريجنيف إلى اندروپوف أثار في الغرب بعض الآمال المتحفظة في أن مازق العلاقات بين القوتين العظميين قد ينفرج في النهاية .

فقد شاع اعتقاد بأن قائداً جديداً يواجه مشاكل داخلية معقدة من جهة ، وأقل ارتباطاً من سلفه بالسياسات والسجلات القائمة ، إضافة إلى كونه مفترضاً أن يكون متلهفاً على أن يخطط نهجه الخاص به من جهة أخرى قد يكون قادراً على ان ينفض عنه الجمود الذي ميّز نظام بريجنيف المتعب في مراحله الأخيرة وأن يعتمد في المقابل إلى اتخاذ خطوات لتحسين علاقات بلاده مع خصمها الدولي الرئيسي . وكان رد فعل الرئيس ريغان متردداً ، فلم يحضر جنازة بريجنيف بنفسه ، ولكنه أرسل نائبه جورج بوش لكي يمثل الولايات المتحدة ، كما أنه أعرب عن تعازيه عبر السفارة السوفياتية في واشنطن ، مبدياً رغبته في « العمل نحو علاقة أفضل مع الإتحاد السوفياتي » . وبعد ذلك ببضعة أيام قال الرئيس ريغان لجمهور الراديو الأميركي انه إذا تصرف القادة السوفيات الجدد « بطريقة مسؤولة فإنهم سيلاقون رد فعل سريع وإيجابي في الغرب » . وأعاد ريغان التأكيد على استعداداه لإحداث تغيير إيجابي في العلاقة مع السوفيات في خطابه إلى الأمة في ٢٥ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ ، وأضاف « لكن على الإتحاد السوفياتي أن يبين بالأفعال كما بالأقوال التزاماً مخلصاً باحترام حقوق وسيادة كافة الأمم » .

وقد ضربت البيانات الأولى من قيادة الكرملين على وتر مشابه ، فتحدث الزعيم السوفياتي الجديد اندروپوف عن إستعداداه لعقد مؤتمر قمة مع نظيره الأميركي . وفي ٢٢



تشرين الثاني ( نوفمبر ) في أول خطاب رئيسي له كأمين عام للحزب ، أعرب عن ثقته بأن الانفراج الدولي سيستمر ، وأعلن ان القوة العسكرية يجب أن لا تكون مقياس الأنظمة الاجتماعية المتنافسة . وفي الوقت الذي حذر أندروبوف فيه من أنه يجب أن لا يتوقع أحد من الاتحاد السوفياتي القيام بعملية نزع تسلح من طرف واحد بقوله : « لسنا سذجاً » ، فإنه أعلن استعداد حكومته للسعي إلى « حل لأكثر المشاكل التي تفصل ما بين البلدين تعقيداً وبالأخص مشكلة ضبط التسلح النووي » . وكان اعتدال لهجة هذه الملاحظات وروح التفاؤل المتحفظ فيها على تناقض حاد مع لهجة الغضب اليائس التي اتسعت بها تصريحات بريجنيف وغيره من الرسميين السوفيات قبل ذلك بشهر واحد فقط . ولكن سرعان ما أصبح واضحاً أن القادة السوفيات لا يزالون ينظرون بشك عميق إلى النوايا الأساسية لإدارة ريغان وأغراضها طويلة المدى ، وأنهم لم يروا الكثير من الإيجابية في مبادرة الولايات المتحدة وأنهم كانوا لا يزالون ينتظرون « مقترحات بناءة » كي تتقدم العلاقة .

وهكذا ، كانت العلاقات الاميركية السوفياتية في بداية عام ١٩٨٣ في حالة قلق واضح : فالولايات المتحدة متشائمة بصدد احتمالات تغير الاتحاد السوفياتي لموقفه ، والاتحاد السوفياتي متشائم بصدد احتمالات عودة السياسة الاميركية في ظل رونالد ريغان إلى اتجاه أكثر وداً ، وكان كل طرف من الطرفين يناشد الآخر أن يبدي حسن نواياه ويقوم بالخطوة التالية . وعلى الرغم من أن المراقبين الخارجيين لم يجدوا صعوبة في تعداد المنافع التي يمكن للقطين أن يجنيها من علاقة أكثر رصانة وليس في تحديد الضغوط التي قد تدفعها الى تغيير سياستها ، فإنه لم يكن من السهل التغلب على المرارة المتراكمة والشك المتبادل . وكما في عام ١٩٨١ تركزت هذه المرارة فوق كل شيء على مسألتين : بولندا والعلاقات الاقتصادية ما بين الشرق والغرب التي اثارته الأزمة البولندية المستمرة من جهة ، والأسلحة النووية وضبط التسلح من الجهة الأخرى .

#### ■ بولندا وخط الأنابيب :

عندما فرض الحكم العرفي على بولندا في ١٣ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨١ ، كان رد فعل الولايات المتحدة سلسلة من الإجراءات قصد بها معاقبة الحكومة البولندية نفسها . ثم أعلن الرئيس ريغان في ٢٩ كانون الأول ( ديسمبر ) سلسلة واسعة من العقوبات ضد الاتحاد السوفياتي نفسه لدوره في الأمر . وتضمنت هذه الإجراءات تعليق

الرخص الأميركية لتصوير المعدات ذات العلاقة بالغاز والنفط والكومبيوترات وغير ذلك من بنود التكنولوجيا الرفيعة إلى الاتحاد السوفياتي ، وتأجيل مفاوضات عقد اتفاقية طويلة الأمد جديدة . وفي حزيران ( يونيو ) ١٩٨١ ، وسع نطاق حظر الصادرات ذات العلاقة بالطاقة ليشمل الفروع الأجنبية للشركات الأميركية . وأشارت الولايات المتحدة إلى أن هذه الإجراءات جميعاً ستلغى إذا رفع الحكم العرفي عن بولندا وأطلق المعتقلون وبدأ « حوار » بين الحكومة البولندية ونقابة « التضامن » والكنيسة الكاثوليكية .

وسرعان ما أصبحت هذه العقوبات مسألة تثير نقاشاً حاداً في العلاقات الأميركية - السوفياتية ، وكذلك العلاقات الأميركية - الأوروبية . وكانت ردود الفعل الأوروبية والسوفياتية متماثلة من حيث سرعتها وغضبها وحدتها . وكان المشروع الذي تأثر مباشرة أكثر من غيره خط أنابيب « يامال » ، لنقل الغاز الطبيعي من سيبيريا إلى قلب أوروبا ، وهو مشروع باهظ النفقات كان عداء الولايات المتحدة له واضحاً حتى قبل نشوب الأزمة البولندية بزمان طويل . وبعد إعلان كانون الأول ( ديسمبر ) ، أنكرت التصريحات الرسمية والصحفية السوفياتية بحدة أي تورط سوفياتي في فرض الحكم العرفي على بولندا أو أية مسؤولية سوفياتية عن ذلك ، قائلة أن التهم التي ساقها الرئيس ريغان ليست إلا جزءاً من حملة كراهية ، يقصد بها تدمير بقايا الانفراج الملهلة وإضعاف آفاق السلام . وفي حزيران ( يونيو ) قال وزير الخارجية السوفياتية اندريه غروميكو أن الحظر على معدات خط الأنابيب لن « يكون له أثر محسوس » على تقدم المشروع ، ولكنه إذ يشكل جزءاً من جهد لتدمير « كل جسر صغير » بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، سيؤثر لا محالة على رؤية السوفيات لنوايا الإدارة الأميركية . وهكذا ، كانت العقوبات ذات العلاقة بخط الأنابيب هامة في نظر السوفيات لا بسبب آثارها المحسوسة ( التي استمرت التعليقات السوفياتية تقلل من شأنها ) فحسب ، بل وايضاً بسبب ما اعتقد السوفيات بأنها تكشف عنه من الأغراض الأشمل للسياسة الأميركية .

أما الانزعاج الأوروبي فقد أنبثق بالاضافة الى القلق بصدد الآثار التجارية للإجراءات الأميركية على الشركات الأوروبية المشاركة في مشروع « يامال » ، جزئياً عما اعتبره الأوروبيون قدراً غير كاف من المشاهدات المسبقة وجزئياً عن الشك في أن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تؤثر بشكل ملموس على السلوك السوفياتي أو على الوضع في بولندا ، وجزئياً عن أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في تطبيق إجراءات شبيهة على

صادرهما الرئيسي إلى الاتحاد السوفياتي ، أي الحبوب . وكان من حدة رد الفعل الاوروبي وخطورة حدوث شقاق عميق في التحالف أن عمد الرئيس ريغان في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) - بعد وفاة بريجنيف بثلاثة أيام - إلى رفع الحظر عن تصدير تكنولوجيا النفط والغاز ومعداتها عقب اتفاق مع حلفاء الولايات « على عدم عقد اتفاقيات تجارية تساهم في تعزيز الميزات العسكرية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي أو تساعد بشكل تفضيلي الاقتصاد السوفياتي المعسكر بكثافة » ، وقال انه تم الاتفاق أيضاً على التزامات بالقيام بدراسات ملحة لبدائل الطاقة الغربية والاعتماد على الطاقة المستوردة من الاتحاد السوفياتي وتقوية الضوابط المفروضة على نقل بنود استراتيجية إلى الاتحاد السوفياتي ، وجعل سياسات تسليفات التصدير مساوقة .

وفي حين خففت اتفاقية تشرين الثاني (نوفمبر) من حدة المشادة بشأن خط الأنابيب فإنه بدأ من غير المحتمل ان تؤدي الى نهاية المسألة ، ذلك أن الأمر بالنسبة لإدارة ريغان كان يتعلق بمسألة أوسع وأعمق جذورها هي مسألة طابع واتجاه العلاقات الاقتصادية ما بين الشرق والغرب ككل . وقد كان كثير من الاعضاء البارزين في إدارة ريغان قد ناقشوا منذ زمن طويل بأن العلاقات الاقتصادية الغربية مع الاتحاد السوفياتي قد زودت هذا الأخير بوسائل هامة للحصول على تكنولوجيا ذات علاقة عسكرية ، ولاجتناب خيارات صعبة ما بين الاولويات العسكرية والمدنية . لكن اهتمامات الادارة لم تقتصر على الآثار العسكرية للروابط الاقتصادية والتجارية . فمع احتدام النقاش بشأن خط الأنابيب ، بدأت تظهر خيوط أخرى في تفكير الإدارة الاميركية بما في ذلك الاقتناع بأن المنابع الأساسية للعدوانية السوفياتية خارجياً تكمن في النظام السوفياتي نفسه وفي نمط الاولويات الاقتصادية الذي يفرضه ، وأن الاتحاد السوفياتي يمر بضائقة حادة وأن ما يبقيه على قدميه ليس إلا حقن التجارة والتكنولوجيا والتسليفات الغربية ، وان الغرب يملك لذلك الجوافز كلها لتقليص العلاقات الاقتصادية بشكل عام لإحداث تغييرات في السياسات الداخلية السوفياتية ، وبالتالي في نهاية الأمر في السلوك السوفياتي الخارجي . أما كيف ستختار الحكومة الاميركية تنفيذ هذا التفكير فظل امراً غير واضح مع بداية ١٩٨٣ ، ولكن بدا ان الحكومات الاوروبية ستقاوم الوصفات السياسية التي تنبثق عن هذا التفكير ، وأنه سيغذي مخاوف الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالأغراض الطويلة الأمد للسياسة الأميركية .



وقد مثل هذا التفكير تحولاً رئيسياً في المنطق الذي كان يشكل قاعدة السياسة الأميركية نحو الاتحاد السوفياتي خلال السنوات العشرين الماضية ، وإنقلاباً حاداً على فترة « الانفراج » بشكل خاص . فمُنذ نهاية « الحرب الباردة » في الخمسينات ، حاولت الإدارات الأميركية المتعاقبة احتواء الاتحاد السوفياتي ضمن الحدود الجغرافية التي حققها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في الوقت الذي كانت تحاول فيه إيجاد طريقة للعيش مع هذه القوة الجديدة يمكن بها ضمان الأمن عبر السلام . وكان المبدأ الكامن خلف ذلك الاعتراف بالمصالح الحيوية للاتحاد السوفياتي واجتناب تحديها . لكن بروز تركيز إدارة ريغان على تغيير الوضع المحلي السوفياتي - سواء كواسطة لتغيير السلوك الخارجي السوفياتي أو ( كما يبدو أن البعض يعتقد ) كوسيلة لتسريع تحلل النظام السوفياتي والإمبراطورية السوفياتية - فلم يكن يفسر من الاتحاد السوفياتي إلا على أنه هجوم مباشر على أكثر مصالحه حيوية . وهكذا ، فإن التفكير الأميركي والتفسير السوفياتي له قلصا هامش التكيف وحلول الوسط وعمقا العداء بين الدولتين .

#### ■ المنافسة العالمية :

لم تكن المسائل الأوروبية مصدر الخلاف الوحيد بين القوتين العظميين . ذلك أن الأفعال السوفياتية والأميركية في الشرق الأقصى بشكل خاص خلقت توترات جديدة . فقد زاد الاتحاد السوفياتي قوته العسكرية في المنطقة كلها تدريجياً ، ولكن باطراد إذ بات الأسطول السوفياتي في المحيط الهادي متمتعاً بتسهيلات في مرفأ « كامران » في فيتنام مما وفر له القدرة على تغطية مساحات أوسع من المياه الآسيوية وبتواتر زمني أكبر ، وزاد التهديد لليابان عبر تركيز الاتحاد السوفياتي على أراضيها الشرقية لقاذفات « باكفاير » وصواريخ « س . س - ٢٠ » ، وذلك بوضعه الحاميات في جزر « كوريل » الأربع التي يتنازع البلدان السيادة عليها . فاستجابت الولايات المتحدة في تشرين الأول ( أكتوبر ) بالإعلان عن عزمها على تركيز سربين من طائرات « ف - ١٦ » المقاتلة في « ماسادا » في شمال اليابان ، كما تزايد الضغط على الحكومة اليابانية لحملها على رفع إنفاقها العسكري وتحمل عبء الدفاع عن طريق الملاحة البحرية إلى بعد يبلغ ألف ميل عن الساحل . وقد واجه رئيس الوزراء الياباني الجديد ، السيد ناكاسوني ، هذه الطلبات بقدر من التعاطف العلني أكبر مما أبداه أسلافه . فشجب الاتحاد السوفياتي خطط التركيز الأميركية ، وانتقد بعنف « العسكرية اليابانية الجديدة » وهدّد بمعاقبة اليابان على

سياستها الراهنة كما بدا من إشارة وكالة « تاس » في اوائل عام ١٩٨٣ إلى أن اليابان قد تصبح نتيجة لذلك هدفاً لهجوم نووي سوفياتي .

وصبّ ميل إدارة ريغان إلى تصوير الاتحاد السوفياتي على أنه المخرض الرئيسي على الصدام في انحاء العالم الثالث جميعاً والمستغل الرئيسي له ، النار على زيت الخشبية والغضب السوفياتيين . ورأت الإدارة الاميركية أن هنالك خططا سوفياتية في أفريقيا الجنوبية وكذلك بشكل خاص في اميركا اللاتينية ، وصارت تشجب هذه الخطط على أساس أنها العامل الحاسم في عدم الاستقرار الذي يعصف بهاتين المنطقتين . أما المراقبون الآخرون ، ومنهم حلفاء الولايات المتحدة الاوروبيون ، فكانوا يميلون الى عزو الاضطراب أساساً إلى عوامل محلية وإقليمية .

وذهبت الإدارة الاميركية إلى أن أفريقيا الجنوبية منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة وأنها كذلك منطقة يمكن أن يؤدي اضطرابها إلى مواجهة بين القوتين العظميين . وفي رأيها أن هناك مصدرين رئيسيين للتوتر : إحساس جنوب افريقيا بالعزلة والحصار مما يؤدي بها إلى الاعتقاد أنه يتوجب عليها أن تستبق التهديدات العسكرية من الأقطار المجاورة ، ومدّ السوفيات قوتهم العسكرية إلى المنطقة خاصة عبر القوات الكوبية في انغولا . وهكذا ، فإن سياسة الولايات المتحدة الناجمة عن ذلك والتي تقوم على «التعامل البناء» مع النظام الجنوب افريقي وإصرارها على ان منح الاستقلال لناميبيا يجب أن يكون مرتبطاً بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، أعطى لجنوب افريقيا فرصة للانفلات من الإلتزام الذي كانت قد أعطته سابقاً « لمجموعة المتابعة » الغربية بمنح ناميبيا استقلالها في وقت مبكر . كذلك لم تنجح هذه السياسة في تقليص النفوذ السوفياتي ، ذلك أن الضغط على انغولا ، وخاصة الغارات العسكرية لجنوب افريقيا ، أدى الى زيادة وثوق الروابط الدبلوماسية وحتى العسكرية السوفياتية - الانغولية . وفي صيف عام ١٩٨٢ ، زار وفد من انغولا الاتحاد السوفياتي وبحث بين أمور أخرى إمكانية تزويدا بصواريخ أرض - جو سوفياتية لمساعدتها على حماية نفسها ضد الهجمات الجنوب أفريقية .

أما الصدامات في اميركا اللاتينية فقد احتلت مكاناً بارزاً على وجه الخصوص . ففي شهادة أدلى بها مساعد وزير الدفاع لشؤون السياسة ، فرد إيكلي ، دعماً لمطلب الإدارة بتخصيص ١١٠ ملايين دولار إضافية من المساعدة العسكرية إلى السلفادور ، حذر من

أن الوجود العسكري السوفياتي في اميركا الوسطى يهدد بتحويل المنطقة إلى « أوروبا شرقية » أخرى . واتهم الاتحاد السوفياتي بأنه سرّع تسليمات الأسلحة إلى كوبا ونيكاراغوا خلال العام الماضي ، ومضى ليتحدث عن « توسع امبريالي سوفياتي » في كوبا ونيكاراغوا وغرينادا وسورينام . ولم تكن إتهامات الإدارة في نظر السوفيات سوى دليل آخر على تصميمها على تسميم الرأي العام الذي يؤثر على العلاقات بين القوتين العظميين تأثيراً هاماً ، خاصة في الولايات المتحدة . كذلك فإن موقف الولايات المتحدة يتهدد بخلق مجالات خلاف جدي مع حلفائها . فمثلاً انتقد السيد إيكلي بكل قوة دور اقطار أوروبا الغربية في إعطاء المعونة الاقتصادية للنظام الساندينستي ، وركز انتقاداته على فرنسا لأنها تزود نيكاراغوا بالأسلحة .

#### ■ الأسلحة النووية وضبط التسليح :

في عام ١٩٨٢ ، كما في عام ١٩٨١ ، كانت سياسات الأسلحة النووية لكل من الدولتين العظميين ومواقفهما من ضبط التسليح ، بالإضافة إلى التجارة ، مصدراً رئيسياً للتوتر في العلاقة بينهما ، وصارت تشكل بالنسبة لهما معاً وبتزايد مطرد رمزاً للمناحي الأشمل للعلاقات ما بين الشرق والغرب . والواقع ان الأسلحة النووية وضبط التسليح شكلت كما في عام ١٩٨١ ، مجال المبادرة والنشاط الرئيسي الوحيد في السياسة الخارجية السوفياتية ، التي اتسمت فيما عدا ذلك بالتردد .

ويعود النشاط السياسي السوفياتي القوي الى عام ١٩٧٩ عندما اتخذ حلف شمالي الأطلسي قراره بحشد صواريخ « بيرشنگ - ٢ » و « كروز » الأميركية في أوروبا ، لكنه زاد . في عام ١٩٨٢ مع المضي في محادثات جنيف ومع اقتراب تاريخ تركيز الأنظمة الأميركية في عام ١٩٨٣ . وكانت مواضيع الحملة الرئيسية مألوفة من السنة السابقة : ان مواقف الولايات المتحدة من ضبط التسليح مجحفة وغير مخلصه ، وان سياسات الولايات المتحدة الدفاعية هي التي شكلت تهديداً للسلام ، وأن برامج الولايات المتحدة النووية عكست رغبة في قصر أي حريق نووي على الأراضي الأوروبية . وكان مألوفاً أيضاً الحجم الكبير للمقترحات السوفياتية داخل المفاوضات وخارجها معاً . غير ان الذي تغير هو المضمار الذي جرى فيه السباق السياسي السوفياتي - الأميركي ، ذلك أن النقاش العام في أوروبا حول الأسلحة النووية وضبط التسليح بدأ في عام ١٩٨٢ يجد صدًى له في الولايات المتحدة كذلك . وفوق ذلك ، مع اصطدام برنامج ريغان



الدفاعي - وخاصة اقتراح تركيز صواريخ « م . إكس » الباليستيكية العابرة للقارات في « حزم متراسة » - بمعارضة في الكونغرس ولدى الجمهور عامة . اتسع رهان القطرين ليشمل الأنظمة الاستراتيجية وكذلك التكتيكية . وأصبح لدى الناطقين السوفيات والاميركيين على حد سواء جمهوران بدلاً من جمهور واحد .

وقد أصبح واضحاً في الربيع أن السجال الاميركي المتنامي بدأ يؤثر على الحوار بين القوتين العظميين . ففي آيار ( مايو ) هاجم الرئيس بريجنيف في خطبة أمام الشبيبة الشيوعية سياسة ضبط التسليح الاميركية واقترح تجميداً متبادلاً وفورياً للأسلحة الاستراتيجية تسهلاً للتقدم نحو تخفيض « مثل هذه الأنظمة تخفيضاً جذرياً » . وبعد ذلك يشهد تعهد وزير الخارجية السوفياتي غروميكو ، أمام جلسة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح ، بأن لا يكون الاتحاد السوفياتي أول من يستخدم الأسلحة النووية . وكما سارع الناطقون الاميركيون الى القول ، كان اقتراح بريجنيف يتبنى عملياً الفكرة السياسية للحركة المضادة للقوة النووية في الولايات المتحدة ، بينما تطابق وعد غروميكو مع اقتراح اعاد الحياة اليه حديثاً أربعة من المسؤولين الاميركيين السابقين ، وكان قد أثار جدلاً لا في الولايات المتحدة وحدها بل في أوروبا ايضاً .

وبالمثل عندما امتدح الرسميون الاميركيون جدية السوفيات في محادثات « ستارت » وعبروا عن التفاؤل بصدد احتمالات التوصل إلى نتيجة ناجحة للمحادثات ، رد المعلقون السوفيات مكررين بأن الوضع يتجه إلى مأزق ، وأن الادعاءات الاميركية التي تذهب إلى العكس لا يقصد بها غير طمأنة الرأي العام الذي يشك في السياسات الاميركية عن حق الى ان هذه السياسات لم تجعل التقدم مستحيلاً . وبياختصار أصبحت ظاهرة كانت قد لوحظت في السابق في المبادلات السوفياتية - الاميركية بالعلاقة مع محادثات القوات النووية المتوسطة تنطبق على مجال أوسع : بالنظر إلى ارتفاع مستويات الشك المتبادل ، أصبح التسييس المتزايد للمسائل النووية يعني أن المقترحات الجديدة أو اللهجة المعتدلة كثيراً ما تبدو وكأنها تستهدف التأثير على النقاش العام وليس الإفضاء إلى تقدم في المفاوضات الفعلية أو تخفيف حدة التوترات بين الدولتين العظميين .

وبشكل اعم أصبح وضع شبيه ينطبق على العلاقة ما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ككل . غير انه مع حلول صيف عام ١٩٨٢ ، بدا أن اللهجة المعتدلة أخذت على أية حال تتوارى لتحل محلها الاتهامات المتبادلة المريرة والتجريحات الغاضبة

التي طبعت غالبية عام ١٩٨١ . وفي أوائل حزيران ( يونيو ) ، أعلن الرئيس ريغان في خطبة له أمام البرلمان البريطاني حملة صليبية من أجل الحرية والديمقراطية ، وقال أن الماركسية اللينينية ستنتهي إلى « مزبلة التاريخ » - فأدى ذلك بالإضافة إلى توسيعه للعقوبات ذات العلاقة بخط الأنابيب بعد ذلك بعشرة أيام وخطابه بمناسبة « اسبوع الأمم الأسيرة » في تموز ( يوليو ) إلى إطلاق موجة عارمة من التعليقات السوفياتية الغاضبة لم تخفت حداثها إلا بموت بريجنيف . فوصف المعلق السياسي لصحيفة « إزفستيا » السوفياتية الكسندر بوفين إدارة ريغان بأنها « أكثر الحكومات الاميركية نفاقاً » منذ مئة عام ، وقالت احدي افتتاحيات صحيفة « برافدا » أن حجج ريغان تليق « بقزم فكريا » . وخلص وزير الدفاع السوفياتي ، المارشال ديمتري أوستينوف ، في معرض اتهام طويل مفصل بشكل غير معتاد للسياسات العسكرية الاميركية الى أن « أفعال الولايات المتحدة في مجملها تستهدف خلق الشروط المسبقة لخوض قتال يدمر الاشتراكية كنظام اجتماعي - سياسي » . لكن أكثر التعبيرات عن مزاج الاتحاد السوفياتي وثوقية جاء في ٢٧ تشرين الأول ( اكتوبر ) عندما قال الرئيس بريجنيف لتجمع غير عادي للقادة العسكريين في الكرملين أنه يتوجب على الاتحاد السوفياتي في وجه مستوى الاستعدادات العسكرية الاميركية « الذي لم يسبق له مثيل » و « هجومها السياسي والايديولوجي والاقتصادي » ضد الاشتراكية أن يتأكد من متابعة التنافس في مجال التكنولوجيا العسكرية ، وأن يرفع استعداداته القتالي حتى « لا يأخذنا شيء على حين غرة » وأن يستجيب « لأي جديد يظهر » في السياسة الصينية ( وكانت هذه الإشارة الأخيرة أول صلة صريحة تقام بين العلاقات السوفياتية - الاميركية من جهة والعلاقات السوفياتية - الصينية من جهة أخرى ) .

وقد استُقبلت خطبة بريجنيف هذه، التي كانت الأخيرة ، استقبالات مختلفة في الغرب . فرأى فيها البعض انها نتيجة للضغط المتعاظم ( خاصة من العسكريين ) الذي يدفع باتجاه الرد على التحدي الاميركي بصلاية ، ولذا فإنها إشارة إلى التخلي نهائياً عن الحوار مع إدارة ريغان . أما الآخرون فرأوا أن اغراضها سياسية بصورة أولية ، وظنوا أنها محاولة لزيادة قلق الرأي العام الغربي تجاه برنامج ريغان العسكري واحتمالات التقدم في جنيف .

## ■ الآفاق :

مهما كان من أمر ، صار واضحاً في نهاية عهد بريجنيف أن اللهجة العلنية لحوار الدولتين العظميين باتت لاذعة حقاً ، مما شحذ التوقعات خلال الأيام الأولى لحكم يوري اندروبوف . ومع ذلك بينما كانت الدلائل جميعاً تشير إلى ان السكرتير العام الجديد حقن جهاز صنع القرار السوفياتي بالنشاط والحيوية ، كان الأبرز في مبادرات سياسته الخارجية الأولى ضالة الاختلاف ما بينها وما بين مبادرات سلفه . ففي الشرق الأوسط ، عمد الاتحاد السوفياتي إلى تعويض خسائر المعدات السورية في حرب لبنان ، وأعرب عن دعمه لبديل عربي لخطة ريغان للسلام ، وفي آذار ( مارس ) ١٩٨٣ وافق على معاهدة صداقة وتعاون مع ليبيا . لكن القيادة السوفياتية رغم تلهفها بوضوح على إزالة صورة العجز التي اكتسبتها خلال الصيف السابق لم تقم بأي مبادرات دبلوماسية خاصة بها . وفوق ذلك فإن ارتباطاتها مع الدول العربية الراديكالية وانعزالها بالمقابل عن الدول العربية المعتدلة كان يعني استمرار نمط لا يعد بأي دور سوفياتي جديد أو بأي نفوذ في المنطقة . كذلك لم تكن هناك أي إشارة إلى التحول في الموقف السوفياتي بصدد أفغانستان : فمثلاً أعاد بيان وزعته « تاس » في ٣١ كانون الأول ( ديسمبر ) التأكيد على تعبير الاتحاد السوفياتي فيما مضى عن اهتمامه بالجهد الذي ترعاه الأمم المتحدة للتصول إلى تسوية ، لكن البيان أوضح ان الاتحاد السوفياتي لن « يغير موقفه من أفغانستان الديمقراطية وحكومتها الشرعية » . أما بالنسبة للصين فقد تابعت حكومة أندروبوف المبادرات التي بدأها بريجنيف املاً في تحقيق تقارب في نهاية الأمر . ولكن في حين اتخذ القطران بعض الخطوات للتخفيف من حدة المنغصات في علاقاتهما ، كان الاستعداد السوفياتي للاستجابة لمطالبات الصين بـ « عمل ملموس » في كمبوديا وأفغانستان ومنغوليا وعلى طول الحدود الصينية - السوفياتية أقل وضوحاً بكثير . كذلك فإن الدبلوماسية السوفياتية النشيطة في أوروبا - بما في ذلك عرض جديد بشأن القوات النووية متوسطة المدى ، واقتراحات حلف وارسو عقد معاهدة عدم اعتداء مع حلف شمال الأطلسي ، والدعوة إلى منطقة حرة من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى ، والجهد الكبير ( الذي لم ينجح في نهاية الأمر ) للتأثير على الانتخابات الألمانية في آذار ( مارس ) بدت على انها تعبير أكثر قوة عما كان قد انتهج سابقاً .

وباختصار ليس هناك أي آفاق مباشرة لتغيير ما دعاه أحد المراقبين « التوتر المضبوط بحدود » في العلاقة ما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وبالطبع يمكن ان يكون



لأي تقدم درامي في محادثات القوات النووية متوسطة المدى أثر هام ، ويبدو أن الولايات المتحدة يحتمل ، بضغط اوروبي عارم لدفعها باتجاه ابداء المرونة ، أن تتقدم باقتراحات جديدة في جنيف في وقت لاحق هذا الربيع . لكن الاتحاد السوفياتي رفض علناً «حلاً مؤقتاً» يضيفي الشرعية على حشود حلف شمال الأطلسي الجديدة ولا يزال الطرفان متباعدين فيما يتعلق بالمسائل التي تكمن خلف المفاوضات .

وبالطبع لا شك في أن أثر خلافة أندروبوف سيتضح على المدى الطويل ، ولكن الإلتباسات تكثر في هذا الشأن - التباسات بصدد افضلياته السياسية ، وبصدد أثر مركزه الجديد على هذه الأفضليات ، ودرجة السلطة التي سيتمتع بها في نهاية المطاف . وفوق ذلك ، فإنه حتى ولو استطاع اندروبوف ان يعزز سلطته بسرعة ، فإن المناخ السائد سيجعل من الصعب تخفيف حدة التوتر السوفياتي - الاميركي . وفي النهاية ، استثار ترديد الرئيس ريغان بأن «رقص التانغو يتطلب طرفين ، ونحن بحاجة الى دليل على انهم يريدون الرقص» جواباً سوفياتياً هو «دعوة امرئ الى الرقص لا تتم في العادة عن طريق مطالبة بتغيير تسريحة شعره ، فكيف بالحري تفكيره ؟» . وأقل ما يمكن قوله في أوائل عام ١٩٨٣ هو أن احتمال ان ترقص القوتان العظميان التانغو بدلاً من رقصة السيف ، هو احتمال ضئيل بالفعل .

\*\*\*

## البرامج العسكرية الأميركية : تغييرات وتحديات

أجبر التناقص الملحوظ في دعم الكونغرس والرأي العام لسياسة إدارة ريغان في مجال الأمن القومي هذه السياسة على اتخاذ موقف دفاعي في عام ١٩٨٢ ، وكان مقدمة لعدد من التغييرات في توجهها . وكان التحول الحاد أوضح ما يكون في حدثين لم يسبق لهما مثيل في واشنطن . ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ كان لدى الإدارة في ختام سنتها الأولى من الثقة بقدرتها على تمرير برنامج تسليح رئيسي في الكونغرس انها اقترحت مخصصات للدفاع تفوق ما طلبته فروع القوات المسلحة ذاتها بـ ٦ مليارات دولار . أما في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ بالمقارنة ، فقد صوت مجلس النواب على تخفيض الأموال المخصصة لإنتاج صاروخ «م . إكس» رافضاً بذلك شبكة اسلحة استراتيجية رئيسية للمرة الأولى في تاريخ ما بعد الحرب ، رغم دعم الرئيس الكامل لهذه الشبكة .

وعلى الرغم من أن الكونغرس لم يبلغ مشروع صواريخ « م . إكس » إلغاء كاملاً في الواقع ، ووافق بالفعل على ميزانية عسكرية قياسية قدرها ٢٣٢ مليار دولار ، فإن هذا العمل كان رمزاً للهبوط الهام في الدعم الذي تلقاه خطط ريغان الدفاعية .

وفي أوائل عام ١٩٨٢ ، كانت المعارضة لبرنامج الإدارة الدفاعي تقتصر إلى حد كبير على اتهامات بأنه يفتقر إلى أولويات أو إلى إستراتيجية أمن قومية كلية يهتدي الانفاق الدفاعي يهديها . وقام بعض المعلقين بالمقارنة صراحة بين سياسة الرئيس الدفاعية وسياسة سلفه في المجال الاجتماعي وحملة ريغان نفسه عليها خلال حملته الانتخابية ، متهمين الإدارة بأنها تحاول حل المشاكل بإلقاء النقود عليها . وخلال العام اعترفت الإدارة بالافتقار إلى إستراتيجية أمن قومية كلية واتخذت خطوات لتصحيح الوضع ، لكن صياغتها لاستراتيجية شاملة واجهت انتقادات أكثر حتى من تلك التي قبل بها صمتها السابق .

#### ■ الاستراتيجية الجديدة :

في شباط ( فبراير ) أمر الرئيس ريغان بمراجعة رئيسية للاستراتيجية الأمنية الشاملة التي كانت حتى ذلك الحين ، على حد تعبير مستشار شؤون الأمن القومي ويليام كلارك ، « مجرد مجموعة من سياسات الوزارات » . وفي ٢١ أيار ( مايو ) قدم كلارك في خطبة له « الاستراتيجية المتكاملة الجديدة للحفاظ على أمننا القومي » . وجاءت المراجعة مقترنة بـ « التقرير السنوي إلى الكونغرس » الذي قدمه وزير الدفاع كاسبار واينبرغر للسنة المالية ١٩٨٣ والذي صدر في ٨ شباط ( فبراير ) ١٩٨٢ ، بالإضافة إلى تقرير البنتاغون « التوجيه الدفاعي ، السنين المالية ١٩٨٤ - ١٩٨٨ » ( وهي وثيقة غير منشورة سربت إلى الصحافة في أواخر أيار - مايو ) لتعطي صورة واضحة شاملة عن نمط التفكير الكامن خلف السياسة الدفاعية للإدارة . وكانت هناك ثلاثة مجالات رئيسية جرى فيها تغيير للمواقف السابقة جدير بالملاحظة : العلاقة الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي ، ومخاطر « التصعيد الأفقي » والحرب التقليدية الجديدة والاستراتيجية السائدة للحرب النووية .

وقد بدت سياسة ريغان ، بتخليها عن محاولات الإدارات السابقة للتأثير على السلوك السوفياتي بإعطاء السوفيات حوافز اقتصادية ثم التهديد بسحبها ، عدوانية يشكو أكثر مباشرة ، وأكثر صلة « بالحرب الاقتصادية » منها باستراتيجية التوريط الاقتصادي

في فترة الانفراج . فقد قال وزير الدفاع واينبرغر للكونغرس مثلاً أن « ما يقوي الاتحاد السوفياتي الآن ، يضعف قضية الحرية في العالم » . وأعلن كلارك « علينا ان نجبر خصمنا الرئيسي ، الاتحاد السوفياتي على تحمل عبء نقائصه الاقتصادية كي تقتنع القيادة السوفياتية بتحويل اهتمامها إلى الداخل » . وكان لهذا التغيير آثاره على سياسات الإدارة فيما يتعلق بالأسلحة وبالتجارة الدولية .

أما بالنسبة لسياسة الأسلحة فقد عنت هذه الاستراتيجية طبقاً لـ « التوجيه الدفاعي ، السنين المالية ١٩٨٤ - ١٩٨٨ » أن على الولايات المتحدة ان تطور أسلحة « تصعب مقارعتها وتفرض نفقات غير متناسبة وتفتح مجالات جديدة للتنافس العسكري الرئيسي وتجعل الإستثمارات السوفياتية السابقة متقادمة وغير مجدية » . هكذا ، كف النظر عن رؤية مجالات التنافس العسكري غير المتوقعة على أنها فرص لضبط التسلح وأصبحت تعتبر وسيلة لإجبار الاتحاد السوفياتي على زيادة انفاقه العسكري . أما تغييرات السياسة التجارية فتضمنت جهداً ناجحاً لأحكام قواعد وتشريعات « لجنة تنسيق ضوابط التصدير متعددة الأطراف » ، وحملة مستمرة ضد التجسس الصناعي السوفياتي في مجالات مثل تكنولوجيا الكمبيوتر ، والجهد الفاشل الذي بذل من حزيران ( يونيو ) إلى تشرين الثاني ( نوفمبر ) لإعاقه خط انابيب الغاز السيبيري بفرض عقوبات على الشركات الأوروبية المشتركة في المشروع . غير ان سياسة الإدارة لم تجبرها على إعادة النظر في أمر مبيعات الحبوب الأميركية إلى الاتحاد السوفياتي ، واحتل هذا الافتقار الواضح إلى التناسق مكاناً بارزاً في النقاش داخل التحالف الأطلسي حول العقوبات المتعلقة بخط الأنابيب .

#### ■ استراتيجية الحرب التقليدية :

كان التغيير الثاني في إستراتيجية الإدارة يتعلق بخططها لردع هجوم سوفياتي تقليدي إذا كان ذلك ممكناً ، ولكن خوض غمار حرب تقليدية إذا فشل الردع . وكان يفترض أن يتحقق ذلك بتبني استراتيجيات « تصعيد أفقي » و « حرب تقليدية طويلة الأمد » وبذلك لا تعود الولايات المتحدة معتمدة على التهديد الرادع بالتصعيد المتعمد وصولاً إلى الصدام النووي ، ذلك التهديد الذي أصبح اقل مصداقية عندما حقق الاتحاد السوفياتي التعادل الاستراتيجي . وبدلاً من ذلك تقوي الولايات المتحدة الردع ضد عدوان تقليدي على حليفاتها بالتهديد بالقيام بهجوم مضاد في مكان آخر . وقال السيد واينبرغر



للكونغرس انه « حتى لو هاجم العدو في مكان واحد فقط فإننا قد نختار ان لا نقصر أنفسنا على مواجهة عدوانه في جبهته المباشرة » وذهب إلى أن الردع سيتعزز بالقدرة على مهاجمة « ارض او موجودات هامة، بالنسبة له، أهمية تلك التي يهاجمها » . وكشفت « الخطوط العامة » ان مثل هذه الأهداف قد لا يقتصر على حلفاء السوفييات في العالم الثالث ، بل قد يتضمن الارض السوفياتية ذاتها .

وانتقد تقرير واينبرغر الإدارات السابقة لاعتمادها على التهديد بخوض حرب تقليدية قصيرة في الخليج لردع عدوان سوفيائي في تلك المنطقة وهو تهديد وصفه بأنه « دعوة الى العدوان » وأضاف ان « الردع سيضعف » في اواخر الثمانينات « إذا ضل العدو وقيد إلى الاعتقاد خطأ انه يستطيع بسهولة ان يصمد اكثر منا في حرب تقليدية » . وحتى يمكن « التغلب على خطر الحرب القصيرة » ستقوم وزارة الدفاع بالتأكيد على « تحسين قدرة القوات الاميركية على الصمود وتقوية القدرة على توسيع الانتاج العسكري ، والتغيرات المناسبة في الاستراتيجية والتكتيك » .

وإذا كان لـ « استراتيجية حرب تقليدية طويلة الأمد » ان تكون مصداقة في جنوب غرب آسيا ، فإن ذلك يتطلب تقوية قوات التدخل السريع . ولذا قامت الإدارة في عام ١٩٨٢ بتحويل قوات التدخل السريع إلى « قيادة مركزية موحدة » تابعة مباشرة لوزارة الدفاع ، وجرى التخطيط لإلحاق وحدات جيش وقوات جوية ومشاة بحرية إضافية بها .

ويمكن في ضوء هذه التغيرات في الاستراتيجية التقليدية فهم اولويات برامج الإدارة الطموحة لإدارة القوات . وبما ان الاسطول سيلعب الدور المركزي في « استراتيجية تصعيد افقي » فقد نال اكبر زيادة بين فروع القوات جميعاً في طلبات الموازنة للسنة المالية ١٩٨٣ - إذ زاد الإنفاق المخطط له من ٦٩٦٦٥ مليون دولار إلى ٨٨٩٩٥ مليون دولار في محاولة لخلق قوة شاملة قوامها ٦٠٠ سفينة . وقد استطاعت الإدارة في سنتيها الأوليين تمرير موازنة الأسطول بنجاحها في إقناع الكونغرس بالترخيص ببناء اعداد كبيرة من السفن خلال مدة زمنية طويلة في المستقبل . وما أن حلت نهاية عام ١٩٨٢ حتى كانت هناك عقود لبناء ١٠٦ سفن جديدة مما يفسر رد وزير البحرية جون ليمان على نقاد الخطة في ١ كانون الأول (ديسمبر) : « صار الوقت متأخراً لإيقافها . . . إنها ليست خطة نستطيعها فحسب ، إنها خطة يجري تنفيذها » .

## ■ الخطط النووية :

كانت البرامج التي خطط لها الرئيس ريغان في حقل الاستراتيجية النووية أكثر غموضاً من تلك التي في حقل الاستراتيجية التقليدية . فقد كشف في أوائل عام ١٩٨٢ ان الرئيس أصدر في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨١ توجيه أمن قومي رئاسي ، ولكن لم يكشف النقاب كاملاً عن محتويات هذه الوثيقة . وفي آب ( اغسطس ) من العام نفسه قلل وزير الدفاع واينبرغر علانية من أهمية أية تغييرات في الاستراتيجية مدعياً « أنه ليس هناك جديد في سياستنا » . ومع ذلك بدا ان هناك تغيراً في التركيز . فقد كان « التوجيه الرئاسي رقم - ٥٩ » الذي أصدره الرئيس كارتر في تموز ( يوليو ) ١٩٨٢ قد ركز على ما دعي آنذاك « استراتيجية التوازن المعاكس » ( Countervailing Strategy ) ، بينما تحدث الناطقون باسم إدارة ريغان في الكثير من الأحيان عن « التفوق » في حرب نووية . وحفز ذلك تخمينات علنية بأنه تجري مراجعة جذرية للعقيدة النووية الأميركية . فمثلاً ، ورد في الوثيقة التي تحدثت عنها مصادر إدارة ريغان التوجيه الدفاعي للسنتين المالية ١٩٨٤ - ١٩٨٨ ) أن « قدرات الولايات المتحدة النووية يجب ان تتفوق وتسيطر حتى في ظروف حرب مديدة » . وفي ١٠ حزيران ( يونيو ) شكوا واينبرغر من ان التقارير الصحفية عن هذه الوثيقة مضللة ، إذ أن الإدارة « لا تعتقد أنه يمكن كسب حرب نووية » ، لكن تفسيره لهذه السياسة بدا وكأنه يؤكد الانطباع بأن هناك استراتيجية جديدة رئيسية : « إنا نخطط للنصر والتفوق إذا هوجمنا وإذا كان هناك وزير دفاع لا يخطط للنصر ، فإنه يجب أن يتعرض للتجريح القانوني » . ولكن إذا كانت العقيدة النووية للإدارة قد ظلت غامضة بعض الشيء ، فإن برنامجها للإنفاق النووي لم يظل كذلك . فقد أورد تقرير واينبرغر للكونغرس الخطوط العريضة لطلبات الإنفاق اللازمة لتزويد الولايات المتحدة بهامش أمان كاف مع التركيز على قدرة التحمل والبقاء » . وبين الجدول رقم واحد اهم مقترحات الإنفاق على الأسلحة والأنظمة الاستراتيجية في السنة المالية ١٩٨٣ وعلى الرغم من الجهود المستمرة عبر عام ١٩٨٢ لتخفيض العجز القومي بعصر الإنفاق الحكومي ، فإن الكونغرس لم يخفض تخفيضاً ذا شأن بحلول نهاية العام غير الموازنة المخصصة لتطوير صواريخ « م . إكس » وموازنة الصواريخ الباليستكية الدفاعية .

جدول رقم ١ - التمويل المقترح للأنظمة الاستراتيجية الرئيسية  
- السنة المالية ١٩٨٣

استحصال	تطوير	
١٤٩٧,١	٢٧٥٩,٣	- صواريخ «م . اكس»
٢٧٦٥,٧	—	- غواصات «ترايدنت»
	٣٦٦,٧	- صواريخ باليستية تطلق من غواصات، طراز « ترايدنت ٢ »
٦٧٦,٧	١٨٦,٨	- صواريخ « كروز » تطلق من الجو
٥٧٢,٩	١٢١,٨	- قاذفات «ب-٥٢» معدلة
٤٠٣٣,٥	٧٥٣,٥	- قاذفات «ب-١»
٥٩,٥	٨٧٠,٦	- شبكة دفاع ضد الصواريخ الباليستية
٦٨٦,٨	٥٢١,٨	- تحسين أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات

■ رد فعل الجمهور العام :

هناك ثلاثة مصادر للمعلومات عن رد فعل الجمهور العام الأميركي لخطابات الإدارة وبرامجها الدفاعية للعام ١٩٨٢ : استفتاءات الرأي العام التي تبين التغيرات في دعم الإنفاق الدفاعي ، والتطورات ضد أخطار الحرب النووية ، وكذلك نتائج انتخابات تشرين الثاني ( نوفمبر ) وهي الأكثر دلالة .

وقد أظهرت استفتاءات الرأي العام هبوطاً مستمراً في دعم زيادات الإنفاق الدفاعي خلال سنتي إدارة الرئيس ريغان . ويبين الجدول رقم ٢ ذلك حيث ترد النسب المثوية للإجابات عن سؤال : بشكل عام هل تفضل زيادة أم تخفيض الموازنة الدفاعية الراهنة أم الإبقاء عليها كما هي الآن ؟ .



جدول رقم ٢

تشرين الأول ١٩٨٢	آذار ١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
١٧	٤٣	٥٨	٧١	زيادة
٢٤	١٨	١٦	٦	تخفيض
٥٤	٣٧	٢٢	٢١	لا تغيير
٥	٢	٤	٢	غير متأكد

وبما أن الإجابات في تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٨٢ بينت أن ٧١ بالمائة من الجمهور يجبذ إما زيادة المستوى القياسي التي وصلته الموازنة الدفاعية أو الإبقاء عليها كما هي ، يبدو انه ما زالت هناك موافقة على برنامج تسليح نشيط . لكن الرقم المماثل في عام ١٩٨٢ كان ٩٢ بالمائة ( وكان ٧١ بالمائة مع زيادات في الإنفاق ) ، مما يشير إلى أن الإنفاق الدفاعي الضروري للوفاء بأهداف الادارة بعيدة المدى لن يكون شعبياً .

ومن الصعب بكثير بالطبع قياس تجليات قلق الرأي العام تجاه الحرب بأي مقدار من الدقة ، لكن تنامي وعي الجمهور لسياسة ريغان النووية وتعاضم قلقه تجاهها كانا واضحين بطرق عدة . فقد أصبح كتاب جوناثان شل « مصير الأرض » ، وهو وصف كابوسي لآثار الحرب النووية وتأمل فلسفي في معنى القضاء على الجنس البشري ، أكثر الكتب مبيعاً في طول البلاد وعرضها ، وطبع منه أكثر من ١٢٥ ألف نسخة ، كما كان بداية لفيض من الكتابات الشعبية حول الأسلحة النووية . واكتسبت حركة التجميد النووي زخماً هائلاً ، فتجمع نحو ٨٠٠ ألف شخص في مدينة نيويورك في ١٢ حزيران ( يونيو ) في أكبر تظاهرة من نوعها في التاريخ الأميركي للاحتجاج على سباق التسلح النووي . وكان القلق المتنامي واضحاً كذلك في تشرين الثاني ( نوفمبر ) عندما أصدر المطارنة الكاثوليك في الولايات المتحدة ، وهم تقليدياً جماعة محافظة نسبياً ، مسودة رسالة رعوية موضوعها الحرب النووية ، اعتبرت بوجه عام ، معارضة لسياسة الادارة .

وجاءت أهم إشارة الى تناقص الدعم الجماهيري لبرنامج ريغان الدفاعي في نتائج انتخابات تشرين الثاني ( نوفمبر ) . فقد ربح الديمقراطيون المعارضون لسياسات الادارة الاقتصادية والدفاعية معاً ربحاً صافياً قدره ٢٦ مقعداً في مجلس النواب . ونجحت

استفتاءات تؤيد نتيجة تجميد الأسلحة النووية في ثمانية من تسع انتخابات ولايات في مقاطعة كولومبيا وفي انتخابات ٢٩ مدينة في طول البلاد وعرضها ( حيث كان السؤال على ورقة الانتخاب ، كان هامش التأييد في البلاد كلها ٣ الى ٢ ) . وأعلن الذين تقدموا إلى المجلس باقتراح التجميد الذي خسر بفارق صوتين فقط في آب ( اغسطس ) ١٩٨٢ أنهم كسبوا ٣٩ مؤيداً جديداً نتيجة للانتخابات ، وجهروا بعزمهم على إعادة تقديم مشروع القرار ذاته في اوائل عام ١٩٨٣ .

وكان القلق العام تجاه سياسات الإدارة النووية وتجاه خطط الإنفاق الدفاعي عائداً إلى حد كبير إلى فشل السياسات الاقتصادية للرئيس ريغان . فقد جاء إلى منصبه داعياً إلى ضرائب أقل وإنفاق عسكري أعلى وموازنة دون عجز . وكانت إحدى الطرق التي حاول بها تحقيق هذه الأهداف المتعارضة تعارضاً أساسياً في وقت واحد تخفيض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية تخفيضاً حاداً ، وقد فعل ذلك ثانية ( بموافقة الكونغرس ) للسنة المالية ١٩٨٣ .

وكانت نتيجة سنتي الإقتصاد الريغانية دفع البلاد إلى هاوية كساد عميق . فأصبح أكثر من ١٢ مليون عامل ( ١٠,٨ بالمائة من مجموع السكان العاملين ) مسجلًا في سجلات البطالة ، وأصبح هناك على الأقل مليونان اضافيان لم يعودوا لفرط بأسهم يبحثون عن عمل . وفي بعض المناطق زادت البطالة الشاملة على ٢٠ بالمائة كما انها زادت على ٥٠ بالمائة بين الشباب السود وبين العمال غير الماهرين في المناطق الداخلية من المدن .

وكانت تنبؤات الادارة ذاتها تذهب إلى أن عجز الموازنة سيكون ٢٠٨ مليارات دولار في السنة المالية ١٩٨٣ التي بدأت في ١ تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٨٢ - ١٨٩ مليار دولار في السنة المالية ١٩٨٤ ( أما المحللون المستقلون ومكتب الموازنة التابع للكونغرس فقد كانت تقديراتهم أعلى بعض الشيء ) . ومع ذلك وفي وجه إشارات واضحة إلى أن عامة الجمهور والكونغرس معاً لن يرغبوا في دعم الاستمرار في النهج الذي اختطه الرئيس ريغان في رسالة موازنته الأولى ، استمر في الإصرار على ضرائب منخفضة وإنفاق دفاعي أعلى واقتطاعات في الإنفاق المحلي . ونادت الموازنة التي قدمها إلى الكونغرس في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ بنمو حقيقي قدره ٩ بالمائة في الإنفاق الدفاعي وتخفيض حقيقي قدره ٣ بالمائة في الإنفاقات غير العسكرية .

## ■ الكونغرس يعيد تأكيد سلطته :

إذا لم يكن الرئيس قد شعر بعد بالاتجاه الجديد في البلاد ، فمن الواضح ان الكونغرس قد فعل . ففي وقت مبكر يعود الى ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨٢ صوت مجلس النواب بأغليته الديمقراطية ومجلس الشيوخ بأغليته الجمهورية بنسخ نقض الرئيس لمشروع قرار مخصصات ادعى انه يمزق الموازنة لأنه يحتوي على مليار دولار « أكثر مما يجب للبرامج المحلية » وملياري دولار « اقل مما يجب للدفاع » . ورغم نداءات ريغان ومناشدته للحزبين كي يدعما مقترحاته الجديدة للموازنة في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ ، كان أعضاء الكونغرس الديمقراطيون يتحدثون عن الحاجة الى الإنفاق أقل على الدفاع وإنفاق ٥ - ٧ مليارات دولار إضافية على إجراءات لخلق وظائف . والواقع ان الكونغرس أوضح شعوره الغاضب الجديد حتى في وقت أسبق ، عندما اجتمع في الجلسة التي اعقبت انتخابات تشرين الثاني ( نوفمبر ) مباشرة وعارض خطط الرئيس بالنسبة للمصاروخ « م - اكس » .

## - الصاروخ « م اكس » ومبدأ « الحزمة المتراسة » :

في ٢٢ تشرين الثاني ( نوفمبر ) اعلن الرئيس ريغان قراره الذي طال انتظاره حول النمط المفترض لتركيز صواريخ « م . اكس » البالستكية العابرة للقارات التي اعيدت تسميتها فأصبحت تدعى صواريخ « بيس كبير » ( حافظ السلام ) . وكان ريغان قد رفض في أوائل عام ١٩٨١ النمط الذي كان قد اقترحه سلفه الرئيس كارتر ورأى الكونغرس برفض اقتراحه هو في تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٨٠ بوضع صواريخ « م . اكس » في صوامع صواريخ « ميتمان » ، فعمد عندئذ الى اقتراح وضع ١٠٠ صاروخ في مخازن ثابتة متقاربة في قاعدة « وارن » الجوية في ولاية « وايومنغ » . وقد صمّم نمط التركيز هذا المعروف باسم « الحزمة المتراسة » ( Dense Pack ) والذي يكلف ٢٦, ٤ مليار دولار لحماية الصواريخ بواسطة ظاهرة تعرف باسم « اقتتال الأخوة » : انفجارات الصواريخ القادمة الأولى في هجوم نووي مفترض تدمر ما تبقى منها مما يسمح لبعض صواريخ « م . اكس » المستهدفة بالبقاء سليمة ، فيمكن حينئذ استخدامها في الرد الانتقامي . غير أن النقاد سرعان ما أثاروا اعتبارات استراتيجية ضد نمط التركيز هذا : ليست ظاهرة « الاقتتال الأخوي » مؤكدة الحدوث ، ويمكن للاتحاد السوفياتي أن يتغلب عليها ببناء رؤوس حربية ضخمة ، أو بتطوير طريقة محكمة للتفجير المتزامن لصواريخه



الباليستيكية العابرة للقارات الحالية ، أو بيناء رؤوس حربية خارقة تغور بعيداً في الأرض . وذهب نقاد آخرون إلى أن خطط صواريخ « م . اكس » ليست ضرورية أو غير حكيمة ويجب ان تستبدل بصواريخ « ترايدنت ٢ » التي تطلق من الغواصات ، والتي كان يجري تطويرها ، أو بصاروخ ذي قاعدة ارضية جديد مقترح له رأس حربي مفرد . ولكن ربما كانت أهم الحجج ضد « الحزمة المتراصة » سياسية اكثر منها استراتيجية . فكما قال عضو الكونغرس الجمهوري جاك ادوارد فيما بعد « أصبحت صواريخ « ام . اكس » رمزاً للإتفاق الدفاعي » وقد بينت الانتخابات الاخيرة ان كثيراً من الناخبين أصبحوا الآن يعتبرون أن الإتفاق الدفاعي بكل بساطة مرتفع اكثر مما يجب .

وتحرك مجلس النواب بسرعة ، ففي ٧ كانون الأول ( ديسمبر ) ، ذكرى الهجوم على بيرل هاربر ، صوت بأغلبية ٢٤٥ مقابل ١٦٧ صوتاً بشطب ٩٨٨ مليون دولار طلبتها الإدارة للاستحصال فوراً على خمسة صواريخ « م . اكس » تاركاً ٢,٥ مليار دولار للإتفاق على أبحاث صواريخ « م . اكس » وتطويرها . واكتسبت الحملة على صواريخ « م . اكس » مزيداً من الدعم عندما كشف في ٨ كانون الأول ( ديسمبر ) أن ثلاثة أعضاء هيئة رؤساء الأركان المشتركة الخمسة كانوا قد عارضوا خطة « الحزمة المتراصة » . غير ان مجلس الشيوخ صوت في ١٦ كانون الأول ( ديسمبر ) بأغلبية ٥٦ صوتاً مقابل ٤٢ على ان لا تقطع أموال الاستحصال على صواريخ « م . اكس » بل « توضع خلف حاجز » بحيث لا يمكن إطلاق الأموال لإنفاقها إلا بعد موافقة الكونغرس على خطط حشد بديلة في عام ١٩٨٣ . وبعد ذلك عمد مؤتمر لمجلس النواب والشيوخ للتوصل الى حل وسط اجيز في ٢٠ في ٢٠ كانون الأول ( ديسمبر ) وقد قضى هذا القرار على الـ ٩٨٨ مليون دولار المعدة للشراء الفوري للصواريخ ، إلا أنه ترك مبلغ الـ ٢,٥ مليار دولار للأبحاث والتطوير، غير أنه اشترط أنه لا يجوز إنفاق ٥٦٠ مليون دولار منها إلا بعد موافقة الكونغرس على غمط التركيز المقترض . وفوق ذلك دعا القرار الرئيس ريغان ان لا يقدم توصيات بشأن غمط تحديد بديل قبل ١ آذار ( مارس ) ١٩٨٣ . وفي النهاية أعلن ريغان في ٣٠ كانون الأول ( ديسمبر ) عن تشكيل لجنة ذات مستوى رفيع يرئسها مستشار الأمن القومي السابق ، برنت سكوكروفت ، لتفحص أنماط تركيز أفضل وبدائل مستقبلية لصواريخ « م . اكس » ذاتها .

## - صدام يلوح في الأفق :

وفي حين أن هذا الإجراء لم يقض على مستقبل صواريخ « م . اكس » ، إلا أنه كان إشارة إلى تنامي ممانعة الكونغرس لترك القرارات الدفاعية كلية في أيدي الإدارة . وقد استغل عضو الكونغرس الجمهوري بيل غرين المزاج السائد في صفوف الكونغرس ، والذي ينحى إلى تأكيد سلطة هذا الأخير ، بدقة عندما أعلن « ببساطة أخفق البناغون وأخفقت الإدارة في القيام بمسؤوليتها تجاه القيام بخيارات من بين الأنظمة النووية المتعددة » . وقام الكونغرس بخيارات هو بنفسه في ٢٠ كانون الأول ( ديسمبر ) بإلحاق نصوص محددة بقانون المخصصات الدفاعية حذت من المرونة التي تتمتع بها الإدارة . من خلال هذه النصوص حظر الكونغرس اختبار صاروخ « م . اكس » ووضع حداً أعلى لعدد القوات الأميركية في أوروبا يبلغ ٣١٥٧٠٠ ، وتخفيض ٤٩٨ مليون دولار من الأموال المطلوبة للاستحصال على صواريخ « بيرشنغ - ٢ » كما خفض ٣٢,٨ مليون دولار من الأموال المطلوبة للاستحصال على الطائرة القاذفة « أ - ١٠ ثندربولت » .

غير أن الإدارة استمرت في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ في بذل جهودها للحيلولة دون قيام الكونغرس بأية تخفيضات في الإنفاق الدفاعي . فطالبت في موازنة السنة المالية ١٩٨٤ ، التي أرسلت الى الكونغرس في ٣١ كانون الثاني ( يناير ) ، برفع الموازنة الدفاعية إلى مبلغ ٢٣٩ مليار دولار ( بما في ذلك زيادة بنسبة ٣٦,٤ بالمائة في أنظمة الأسلحة الاستراتيجية و ٨,٨ بالمائة في القوات التقليدية ) ، في الوقت الذي دعت فيه الى تجميد أو تخفيض الإنفاق على غالبية البرامج المحلية . وكان واضحاً من ردود فعل الكونغرس الفورية أن الرئيس لن يجد من السهل عليه تمرير هذا البرنامج الطموح ، بالنظر إلى احتمال حدوث حالات عجز كبير في الموازنة . وكان الحجم القياسي للموازنة الدفاعية التي تمت الموافقة عليها في ٢٠ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ إشارة إلى أن الإجماع على تحسين الدفاع الوطني لا يزال قوياً . لكن الكونغرس المنتخب حديثاً أبدى اهتماماً بالرسالة التي بدا أن الناخبين يريدون توصيلها : يجب في وقت يتسم بالصعوبات الاقتصادية ان يصار الى إحداث توازن أفضل بين الزيادات في الإنفاق الدفاعي والاقتطاعات في بنود الخدمات الاجتماعية . والكونغرس مستعد لإعادة تأكيد سلطته حتى بقوة أكبر مما فعل في عام ١٩٨٢ ، وستضطر الإدارة الى تخفيض طلباتها . وكما قال عضو مجلس الشيوخ بوب دول في نهاية عام ١٩٨٢ « إذا كانت الإدارة تظن ان لديها مشاكل هذا العام ، فلتتظر حتى العام القادم » .

\*\*\*\*\*

## الاتحاد السوفياتي بقيادة جديدة

توفي ليونيد برجنيف في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ . وبعد ذلك بيومين تسلم السلطة بسرعة ودون جهد على ما يبدو يوري اندروبوف ، الرئيس السابق للاستخبارات السوفياتية ( كي . جي . بي ) وعضو المكتب السياسي منذ عام ١٩٧٣ . وهكذا ، عندما جاءت في نهاية المطاف نتيجة مشكلة الخلافة السوفياتية - التي كانت طيلة سنوات موضوع تخمينات مستمرة - بدا انها ليست مثيرة ولا علامة على بداية حقبة جديدة حقاً ، بل بدا أن الصراع على السلطة انتهى بحل وسط يفتقر الى الرسوخ . ولا زال من المبكر القول بما إذا كان هذا الانطباع الأول دقيقاً ، لكن ما يمكن قوله بثقة هو أن اندروبوف بأشهره الأولى في السلطة لم يقم بمبادرات جريئة ولا بتخليات شجاعة حقاً عن الماضي .

وربما لم يكن من المدهش ان تظل السياسة السوفياتية والمشاكل السوفياتية على حالها إلى حد بعيد . وبمرور الوقت أصبح من المحتمل أكثر فأكثر ان مسألة الخلافة ربما لم تكن قد حلت نهائياً ، بل دخلت مرحلة جديدة فحسب . وكانت التأخيرات في التعيينات على مستوى المكتب السياسي وعلى المستويات الأدنى مثيرة للاهتمام في بادئ الأمر ، لكنها أصبحت في النهاية محيرة . وظل السؤال ما إذا كان الاتحاد السوفياتي يستطيع الاستمرار في التعامل مع المشاكل بتردد وببطء منعزلاً كما كان من قبل . وكان هذا السؤال أكثر إلحاحاً إذ أن الاتحاد السوفياتي الذي ورثه يوري اندروبوف كان يختلف اختلافاً هائلاً عن ذاك الذي تسلمه ليونيد بريجنيف قبل نحو ١٧ عاماً ، من حيث القوة والنفوذ ومن حيث المشاكل والألغاز المحيرة .

سنوات بريجنيف : ورقة حساب :

لا شك في أن أكثر انجازات قيادة بريجنيف الطويلة للحزب الشيوعي السوفياتي بروزاً هي نجاحه في تحويل الاتحاد السوفياتي من متطلع إلى مركز قوي يجعل منه قوة عالمية هي إحدى القوتين العظميين فعلاً . ففي عام ١٩٦٥ عندما جاء بريجنيف إلى السلطة ، كان الاتحاد السوفياتي لا يزال يعاني آثار الإهانة التي لحقت به في أزمة الصواريخ الكوبية ، ولكن في عام ١٩٨٢ لم يكن الاتحاد السوفياتي قد حقق التعادل النووي الاستراتيجي مع الولايات المتحدة فحسب ، بل أصبح قوة عظمى لها مصالح كونية ونفوذ شامل حقاً .



وكانت إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الانجاز البناء المتواصل للقوة العسكرية ( بمعدل نمو بلغت وتيرته السنوية نحو ٤ إلى ٥ بالمائة خلال فترة بريجنيف ) .  
وخلال هذه السنوات الـ ١٧ زادت قوة الصواريخ السوفياتية الباليستكية العابرة للقارات من ٢٢٤ إلى ١٣٩٨ وصواريخه الباليستكية التي تطلق من الغواصات من ١٠٧ إلى ٩٨٩ وموجوداته الكلية من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية من نحو ٧٥٠ إلى ٨ الاف تقريباً . كذلك طوّر اسطولاً قوياً لا يزال ينمو وقدرة ذات شأن على إقامة الجسور الجوية والبحرية . كما زاد من قواته التقليدية في كافة الميادين وغير المعادلة العسكرية في أوروبا تغييراً أساسياً عبر إدخال صواريخ « س . س - ٢٠ » وانظمة مسرح لإيصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة الأهداف على نطاق ضخم . وباختصار تطور الاتحاد السوفياتي من كونه قوة برية ذات قدرات على مدّ يد قوتها على النطاق الاقليمي فحسب إلى قوة عظمى حقاً .

غير أن القوة العسكرية لم تكن غير واحدة من أدوات النجاح الرئيسية ، وكانت بالقدر ذاته من الأهمية قدرة السياسة الخارجية السوفياتية على تحويل هذا الجبروت المتنامي إلى نفوذ سياسي . ولا بد من الاعتراف انه كانت هناك عوامل خارجية تجبذ هذا التطور ، أهمها التورط الأميركي المأسوي في مستنقع فيتنام وأزمة القيادة الأميركية التي كانت ووترغيت رمزاً لها ، وتشوّق الديمقراطيات الغربية عموماً للإنفراج وإنهاء الحرب الباردة . لكن هذه العوامل جميعاً لا تقلل من عظمة الانجاز السوفياتي . لقد اشتغلت الدبلوماسية السوفياتية في زمن بريجنيف ببناء واستغلال ما اطلق عليه هنري كيسنجر مرة « الشراكة في الضراء » مع الولايات المتحدة . وكان الحوار السياسي مع واشنطن بشكل عام ، ومفاوضات ضبط التسليح بشكل خاص ، الطريق الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى الاعتراف بالاتحاد السوفياتي كقوة مساوية للولايات المتحدة ( وذلك اعتراف كان توقيع اتفاقية « مالت - ١ » ومعاهدة الصواريخ الباليستكية المضادة في عام ١٩٧٢ رمزاً له ) . واستخدم الاتحاد السوفياتي تطبيع ألمانيا الغربية لعلاقتها مع الكتلة الشرقية في اوائل السبعينات وقبول الغرب لمشروع مؤتمر للأمن والتعاون في أوروبا كي يُحكّم في النهاية قبضته على المكاسب الاقليمية التي حققها خلال الحرب ، كما استخدم ما تبع ذلك من تراخ عام للتوترات في التمهيد لتعاون اقتصادي وسياسي أوثق في أوروبا .

وفي زمن بريجنيف أصبحت القبضة السوفياتية على أوروبا الشرقية أكثر ثباتاً ومع

ذلك أكثر مرونة : أثبت عبر الإعلان الصريح « لعقيدة بريجنيف » ( حق الاتحاد السوفياتي في تدخل عسكري لحماية الاشتراكية في الدول التابعة له ، والتي طبقت أول مرة في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ) ، وأكثر مرونة عبر الرغبة المتزايدة في التسامح تجاه أساليب المعالجة المختلفة في الحقل الاقتصادي . وفي العالم الثالث استطاع الاتحاد السوفياتي رغم نكسات كثيرة أن يعزز تدريجياً نفوذه عبر تسليمات أسلحة تتزايد ضخامتها ابداً وسلسلة من معاهدات الصداقة والتعاون .

ولكن إذا كان النفوذ والقوة السوفياتيان قد تناميا ، فقد تنامت أيضاً الارتباكات السوفياتية ، اذ كان لا بد للسعي المتواصل إلى القوة العسكرية من أن يستثير رد فعل أميركي يواجه الاتحاد السوفياتي باخطار سباق تسلح جديد ويتهدد بالخطر إنجازات عقد من الانفراج الدولي . ولذا كان رفض الولايات المتحدة المصادقة على معاهدة « سالت - ٢ » في كثير من المناحي حداً فاصلاً تماثل أهميته تلك التي ميّزت التوقيع على معاهدة « سالت - ١ » . وتحول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من نجاح سوفياتي إلى تحدٍّ دائم مخرج للنظام السوفياتي والسياسة السوفياتية ، إذ ركزت الاقطار الغربية على نصوص « بيان هلسنكي » الختامي المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية الاتصالات . أما زيادة التجارة فقد جلبت معها مديونية مستعصية الحل ، وذلك حالما أصبح واضحاً أن أقطار الكتلة الشرقية لن تستطيع سداد التسليفات اليها بزيادة صادرات السلع الصناعية إلى منطقة العملة الصعبة . وجاءت أحداث بولندا المأسوية لتبين بعد ٣٦ عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية ان الاتحاد السوفياتي لم يفشل تماماً في تعزيز وجوده في أوروبا الشرقية فحسب بل انه بدا ايضاً يواجه صعوبات خطيرة في السيطرة عليها . كذلك بدا الاقتصاد السوفياتي يتفسخ نتيجة للإجهادات التي أخذ يتعرض لها بفعل السعي إلى عدد كبير من الاهداف في وقت واحد وبفعل العوائق التي كان يضعها في وجهه نظام تخطيط يفتقد إلى المرونة . وتحول القرار بغزو أفغانستان إلى ضربة لحقت بالهبة السوفياتية ودفع البلاد إلى حرب دموية لا تزال تسعى إلى تخليص نفسها منها عبثاً . أما أكثر الامور إثارة للقلق فربما كان أن القيادة السوفياتية أصبحت تبدو أقل فأقل قدرة على مواجهة التحديات الجديدة بمبادرات جديدة حقاً .

وهكذا اشرف بريجنيف على توسيع الامبراطورية السوفياتية وعلى تحقيق قفزة نوعية في قوتها ونفوذها ، ومع ذلك بدت هذه الامبراطورية هشة بشكل متزايد . واستمرت

الظروف ووزن قوة الاتحاد السوفياتي ذاتها في منحه فرصاً جديدة يمكن ان تكون هامة ( أبرزها احتمال دق إسفين بين الولايات المتحدة واوروبا الغربية بصدد مسألة القوات النووية المتوسطة والتوجه المعد بحرص نحو الصين والذي بدأ في خريف عام ١٩٨١ ) . ولكن إذا كان لهذه الفرص أن تستغل استغلالاً كاملاً ، فلا بد من اعداد السياسة وتنفيذها بمرونة . وعلى هذا أصبحت مسألة ما إذا كان حلفاء بريجنيف سيعززون هذه المرونة أم يقلصونها مسألة بالغة الأهمية للاتحاد السوفياتي والعالم معاً .

### ■ الخلافة :

كان سرّاً معروفاً لمدة طويلة ان صحة بريجنيف تتدهور باطراد ، رغم الجهود التي بذلت في فترات متقطعة لإظهاره على الملأ بمظهر الصحيح جسدياً . وفي نظام مغلق كنظام الاتحاد السوفيات ، يعني الافتقار إلى آلية لانتقال السلطة اوتوماتيكياً وبطريقة مشروعة انه لا بد أن يكون هناك صراع على السلطة والخلافة حالما يبدأ القائد باظهار علامات ضعف جسدي أو سياسي . وبدأت علامات على أن صراعاً كهذا يدور في موسكو تتضاعف بعد نهاية عام ١٩٨١ . وكانت أولى هذه العلامات مقالة في صحيفة ساخرة تصدر في لينينغراد اسمها « أورورا » تسخر من كاتب سوفياتي شهير يحضر لكنه ببساطة يرفض أن يموت ، وظهرت هذه المقالة في صفحة ٧٥ في تلميح مبطن إلى عيد ميلاد بريجنيف الـ ٧٥ الذي كان قد احتفل به حديثاً . وظهر المزيد من التنافس إلى العلن بوفاة ميخائيل سوسلوف في ٢٥ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٢ ولم يكن سوسلوف المنظر العقائدي الرئيسي للمكتب السياسي فحسب بل كان الرجل الذي كبح جماح المطامح المتنامية لأولياء العهد في القيادة .

وبدا أن هناك أربعة رجال يتناطحون للحلول محل بريجنيف : أندريه كريلينكو أحد أقرب المقربين اليه واكثر الورثاء المحتملين بروزاً في السبعينات ، وقسطنطين شيرنينكو وهو ايضاً أحد المقربين من بريجنيف وكان مركزه في التراتب السياسي السوفياتي قد تحسن باستمرار خلال بضع السنوات الاخيرة ، ويوري اندرويوف رئيس الاستخبارات القوي ، وديميتري اوستينوف وزير الدفاع المماثل له في القوة .

وكانت التجليات العلنية للصراع على السلطة غير مباشرة وغامضة ، ولكن لم يكن ليخطئها المراقبون الذين على معرفة وثيقة بموسكو . فمثلاً اعتقل إناتولي كوليفاتوف ، وهو المدير العام للسيركات السوفياتية ( وتلك مرتبة معادلة لرتبة نائب وزير ثقافة ) في ١٧



شباط ( فبراير ) بتهمة الرشوة ، وذلك بعد بضعة أسابيع فقط من إلقاء القبض على بوريس سيغان ، الذي كان لاعب سيرك في وقت من الأوقات ، لعلاقته بسرقة جواهر . وكان يمكن أن تبدو هذه الفضيحة على أنها فضيحة اعتيادية لولا أن الرجلين صديقان معروفان وحميمان لغانينا شيربانوف ابنة بريجنيف . وتبعت ذلك إشاعات إن ابن بريجنيف ، يوري ، سيخضع لتحقيق بتهمة الاحتيال ، وقد يخسر وظيفته كوزير مساعد للتجارة الخارجية . وكان الأكثر إثارة للانتباه من الأحداث ذاتها السهولة المفاجئة التي أصبح بها المراسلون الغربيون يستطيعون الحصول على تفاصيل للفضائح التي يتورط فيها « الصغار المحبوبون » في نظام بريجنيف ، مما أدى لا محالة الى إثارة شبهات بأن مصدر هذه الشائعات لا يمكن أن يكون غير المخابرات السوفياتية نفسها . وكان من الواضح أن موقع بريجنيف ذاته يتعرض للهجوم . فقد عرضه التلفزيون السوفياتي حائراً وعاجزاً في جنازة سوسلوف ، وبعد ذلك ببضعة أسابيع يبكي علانية في جنازة الجنرال غروشفوي ، أحد الأعضاء المرشحين في اللجنة المركزية ، واستمرت لقطات شبيهة لقائد مريض مشوش تظهر على التلفزيون طوال السنة ، وبدأت تدور في ايلول ( سبتمبر ) شائعات مفادها أن بريجنيف سيتقاعد في اواخر كانون الأول ( ديسمبر ) . وعندما قطعت الاتصالات التلفونية المباشرة الاتوماتيكية بين الاتحاد السوفياتي والخارج في ايلول ( سبتمبر ) ، ظهرت تخمينات كثيرة أن بريجنيف ربما كان قد مات فعلاً .

ولا شك أن الجهود التي بذلت لتسويد صفحة قدرات بريجنيف خلال السنوات الاخيرة من عمره كان سببها تفضيله شيرنينكو على اندروبوف لخلافته . وكان الرجلان قد رشحا كسكرتيرين للجنة المركزية للحزب في آيار ( مايو ) ، وتقاسما بعد ذلك مسؤوليات سوسلوف السابقة ، واصبحا يظهران في مقدمة المتسابقين على الخلافة . أما نجم كريلينكو فكان على العكس من ذلك يهوى بسرعة ، فقد اختفى من المناسبات العلنية من آذار ( مارس ) إلى آيار ( مايو ) ، ومنذ ٣١ آب ( أغسطس ) ، لم يظهر اسمه على الموقعين على تأييد نشر في برافدا في ٥ تشرين الأول ( أكتوبر ) . ولذا لم يكن من المفاجيء الإعلان رسمياً في ٢٦ تشرين الأول ( أكتوبر ) أنه « استقال » من عضوية المكتب السياسي لأسباب صحية . أما اوستينوف فقد بدا انه يفضل أن يبقى من يصنع الملوك وراء الكواليس ( أو ربما افتقر إلى ما يكفي من القوة لفرض نفسه ) وعندما ذهب بريجنيف إلى القرم في عطلة السنوية في تموز ( يوليو ) وآب ( أغسطس ) ، قيل أن اندروبوف كان يدير اجتماعات المكتب السياسي في غيابه . غير أن بريجنيف أطلق عند

عودته هجوماً مضاداً لمصلحة شيرنينكو وبدا أن السباق لا يزال على أشده .

ولذا كان من المدهش أن يعلن في ١٢ نوفمبر ( تشرين الثاني ) - أي بعد ٢٦ ساعة فقط من وفاة بريجنيف أن المكتب السياسي قد رشح بالاجماع اندروبوبف أميناً عاماً للحزب بناء على اقتراح من شيرنينكو . غير أنه كانت هناك تقارير غير مؤكدة تفيد أن نقل السلطة لم يكن يمثل هذه السهولة وادعى أن شيرنينكو أصر على تصويت ، لكن منافسه ربحه بفارق بسيط فقط . وتعزز الانطباع باستمرار الصراع على السلطة عندما فشلت الجلسة الكاملة للجنة المركزية في ٢٢ تشرين الثاني ( نوفمبر ) في تعيين خلف لبريجينيف كرئيس لمجلس رئاسة السوفيات الأعلى . وكان استمرار شغور المنصب طويلاً ، وهو أمر من الواضح انه يشكل إحراجاً لدولة عظمى ، مدهشاً أكثر بالمقارنة مع رغبة الكرملين الواضحة في إظهار الأمور بمظهر طبيعي بعد الخلافة . وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك حقيقة أخرى أعطت مصداقية لنظرية استمرار الصراع على القيادة .

فعلى الرغم من أن المكتب السياسي فقد أكثر من ثلث أعضائه بسبب الوفاة أو المرض خلال السنة الأخيرة ( نقص عدد أعضائه من ١٥ عضواً كاملاً فعلاً إلى ٩ أعضاء ، هذا إذا استثنينا بيلشي ، ٨٤ سنة ، وكوزنشوف ، ٨٢ سنة ، المريضين ) إلا أن إضافة أعضاء جدد أصغر سناً التي طال انتظارها لم تحدث . ولم تكن هناك غير ترقية واحدة هي ترقية حيدر علييف ، ٥٩ سنة ، وهو خير بشؤون ايران والشرق الاوسط ، ورئيس سابق للحزب والاستخبارات في اذربيجان ، من العضوية المرشحة إلى العضوية الكاملة . لكن ترقية علييف سببت من المشاكل أكثر مما حلت ، فهي بالإضافة إلى ترشيح فلاديمير دوغليش كعضو مرشح في آيار ( مايو ) ووفاة تيخون كيسيليف في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ خفضت عدد أعضاء المرشحين الفعاليين في المكتب السياسي إلى خمسة فقط . ولا بد أن هذا النقص الدرامي في صفوف القيادة العليا جعل من الصعب عليها باطراد القيام بأعمالها ، ولو مجرد تصريف الأعمال الاعتيادية . مع ذلك بدا أن من في السلطة خائفون من اضعاف مواقعهم ، وهي حصيلة صراع طويل ، بالقيام بتعيينات لا يستطيعون التنبؤ بآثارها - أو كانوا يعرفون بالضبط ما قد تؤدي إليه انعكاساتها .

### ■ أندروبوبف : حياته العملية حتى الآن :

يستطيع يوري اندروبوبف أن يعتمد على سنوات من الخبرة في القتال البيروقراطي

لمساعدته على البقاء والاستمرار في هذا المحيط الصعب . فقد كان اندروبوف الذي ولد عام ١٩١٤ قد صعد بسرعة في الحزب وخدم من عام ١٩٣٨ الى عام ١٩٥١ في منظمة الشبيبة الشيوعية ( الكومسومول ) وفي مناصب حزبية في ياروسلافل وفي جمهورية كاريلو الفنلندية قبل أن يصبح رئيساً لدائرة فرعية تابعة للجنة المركزية . وفي عام ١٩٥٣ انتقل إلى الحقل السياسي إذ أصبح قائماً بالأعمال ثم سفيراً إلى بودابست ، حيث شاهد وأثر في الاحداث التي أدت إلى الانتفاضة الهنغارية ١٩٥٦ وما تبعها من غزو سوفياتي سحقها . وفي عام ١٩٥٧ أصبح رئيس دائرة جديدة ملحقة بسكرتارية اللجنة المركزية هي دائرة الاقطار الاشتراكية . وفي آيار ( مايو ) ١٩٦٧ عين رئيساً للاستخبارات السوفياتية ( كي . جي . بي ) ، وهو منصب احتفظ به ١٥ عاماً . وفي عام ١٩٧٣ رقي إلى عضوية المكتب السياسي وأصبح عضواً في مجلس أمن الدولة ، وهو دائرة السلطة العليا في النظام السوفياتي . وفي آيار ( مايو ) ١٩٨٣ أصبح سكرتيراً للحزب ، وهكذا ، فإن اندروبوف ليس على إلفة وثيقة بالحياة الحزبية بل ايضاً - وربما كان هذا هو الأهم - بملفات الاستخبارات عن كل منافسيه الفعليين المحتملين . كما أنه يعرف أوروبا الشرقية شخصياً ، ومطلع جيداً على السياسات الغربية ونقاط الضعف الغربية ( رغم انه لم يزر الغرب اطلاقاً ) . إنه خصم هائل في مواجهة زملائه ومواجهة الغرب ايضاً .

ويبدو أن اندروبوف اختار على الصعيد المحلي استراتيجية تقوم على التوسع التدريجي لقاعدة قوته ، وقد يكون عدد من المناقلات المبكرة قد شد من عضوه . فبالإضافة إلى ترفيع عليف عضواً كاملاً في المكتب السياسي فإنه عين ايضاً نائباً لرئيس الوزراء ، ومن المحتمل أن يكون خليفة لرئيس الوزراء نيكولاي تيخونوف . وانتقل فيتالي فيودورشك ، الاوكراني الذي حل محل اندروبوف رئيساً للاستخبارات ، إلى وزارة الداخلية مما عزز قبضة اندروبوف على أجهزة الأمن ، بينما تسلم فيكتور شيربيكوف ، وهو حتى أكثر قرباً منصب القائد الجديد للاستخبارات . واستبدل عدد من الوزراء ، كما استبدل رئيس لجنة الرياضة ( الذي وجد نفسه سفيراً جديداً الى منغوليا ) . غير أن الضربة الأكثر حسماً وجهت إلى سكرتارية اللجنة المركزية ، وهي التي كانت إحدى معاقل المقرين إلى بريجنيف . فالغيت دائرة الاعلام التابعة لها ونقلت إلى دائرة الدعاية التي أصبح يرئسها بوريس ستوكالين ، رئيس الرقابة السابق وأحد اصدقاء اندروبوف .



وهكذا أثبت اندروبيوف عبر السنة انه تكتيكي صبور وبارع . وبالإضافة إلى ذلك تشير الخطوات الأولى التي قام بها إلى رغبة في مكافحة الفساد وتقسيه القمع الداخلي والبحث عن طرق ووسائل لدعم الاقتصاد المترهل . ففي وقت مبكر يعود إلى ٢٢ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، اطلق في خطابه أمام الاجتماع الكامل للجنة المركزية مقولة أصبحت بعد ذلك تسيطر على خطابه اللاحقة حول الشؤون الاقتصادية عندما طالب بأن « يكون للعمل الرديء والخمول والافتقار إلى المسؤولية أثر فوري لا مهرب منه على تحصيلات العمال ومركزهم الرسمي ومنزلتهم المعنوية » . وفي نهاية كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ ، أبلغ الرسالة مباشرة إلى العمال في أحد مصانع المكائن في موسكو عندما اعاد التأكيد على ضرورة انضباط العمل لرفع مستويات الانتاج .

#### ■ الاقتصاد :

ليس هناك من شك في أن الاقتصاد السوفياتي بحاجة عميقة إلى الإصلاح . لقد كان الاداء الاقتصادي في عام ١٩٨٢ مخيباً أكثر مما كان عليه في السنوات السابقة . فلم ينم الانتاج الصناعي ، الذي كانت الخطة تقضي بأن يحقق نمواً قدره ٧,٤ بالمائة ، إلا بنسبة ٨,٢ بالمائة فقط ( أي بنقص قدره ٦,٠ بالمائة عما في عام ١٩٨١ ) ، ونما الدخل القومي بنسبة ٢ بالمائة تقريباً ، أي بأقل من نصف الهدف الموضوع . أما الانتاج الزراعي فقد زاد بنسبة إجمالية قدرها ٤ بالمائة ، لكن ذلك لم يعوض عن الانخفاضات الكبيرة طوال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨١ ( عندما انخفض الإنتاج بمعدل ٣ بالمائة سنوياً ) ولا تخفى حقيقة أن حصاد الحبوب بالغ الأهمية قد نقص كثيراً عن الهدف الموضوع للسنة الرابعة على التوالي . وعن الحصاد الذي بلغ نحو ١٨٠ إلى ١٨٥ مليون طن ( بالمقارنة مع الهدف الموضوع الذي يبلغ ٢٣٨ مليون طن ) أن الاتحاد السوفياتي اضطر إلى استيراد ٤٧ مليون طن من الحبوب عام ١٩٨٢ ، وهو رقم قياسي . كذلك استمر إنتاج النفط متراجحاً ، إذ بلغ عام ١٩٨٢ ما مقداره ٦١٣ مليون طن ، أي أن النمو كان ٦٥,٠ بالمائة بالمقارنة مع ١,٧ بالمائة عام ١٩٧٥ و ٩,٢ بالمائة عام ١٩٨٠ و بالمائة عام ١٩٨١ . وكانت هناك بعض الأنباء الجيدة من قطاع الفحم ، حيث زاد الانتاج للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٨ فبلغ ٧١٨ مليون طن ( بالمقارنة مع ٧٠٤ ملايين طن عام ١٩٨١ و ٧٢٤ مليون طن عام ١٩٧٨ ) . ولكن هذا الرقم أقل من الهدف الذي نصت عليه الخطة الخمسية الحادية عشرة ، والذي يبلغ ٧٧٥ مليون طن . على أن النقطة المضیئة الوحيدة حقاً كانت إنتاج الغاز الطبيعي الذي ارتفع إلى ٥٠١ بليون متر مكعب

( بالمقارنة مع ٤٦٥ بليون متر مكعب عام ١٩٨١ ) أي بوتيرة زيادة قدرها ٧,٤ بالمائة  
( بالمقارنة مع ٦,٩ بالمائة عام ١٩٨١ ) . وتحسنت احتمالات هذا القطاع أكثر في  
تشرين الثاني ( نوفمبر ) عندما تخلى الرئيس ريغان عن معارضته لصفقة انابيب خط الغاز  
السيبيري .

ويمكن القول باختصار أن الاتحاد السوفياتي لم يحقق غالبية الاهداف الموضوعة لعام  
١٩٨٢ ، بل إن فشله في ذلك كان ملحوظا ، إلى حد أن الاهداف الكلية للخطة  
الخمسية الراهنة اصبحت الآن وبوضوح غير ممكنة التحقيق . وقد اعترف بذلك مداورة  
في تشرين الثاني ( نوفمبر ) نيكولاي بيباكوف رئيس هيئة التخطيط الاقتصادي  
السوفياتية المعروفة باسم « غوس بلان » ، عندما أعلن الاهداف الجديدة لعام ١٩٨٣ .  
إذ يفترض طبقاً لهذه الارقام أن يرتفع الانتاج الصناعي بنسبة ٣,٢ بالمائة فقط - وذلك  
اكثر الاهداف انخفاضاً منذ أن بدأت الخطط الخمسية عام ١٩٢٩ - وأن ينمو الدخل  
القومي بنسبة متواضعة تبلغ ٢ بالمائة . ويمكن تقدير حجم هذا الاعتراف بالهزيمة بمقارنة  
هذا الرقم مع النتائج السابقة ( انظر الجدول رقم ١ ) وتحويله إلى مفهوم الناتج القومي  
الإجمالي الغربي ، فعندئذ يتبين أن الاهداف التي اعلنها بيباكوف تعني عملياً أن القيادة  
السوفياتية اضطرت إلى الاقتناع بوتيرة نمو في الناتج الاجمالي تقل عن واحد بالمائة . وإذا

#### جدول رقم ١

وتائر معدل النمو السنوي السوفياتي ( بالمائة )

١٩٨٢ - ١٩٧٩	١٩٧٨ - ١٩٧٦	١٩٧٥ - ١٩٧١	
١,٣	٤	٣,٧	الناتج القومي الاجمالي
٣,٢	٥,١	٥,٧	الدخل القومي
٣,٣	٥,١	٧,٤	الانتاج الصناعي
٠,٨	١,٧	٥,٧	صناعة البناء
١,٢ -	٤,٥	٠,٨	الانتاج الزراعي
١,٩	٤,٥	٦,٣	النقلات
١,٦	٤,٨	٧	الاستثمارات الصافية
٢,٥	٣,٢	٣,٧	معدل الراتب الشهري للعامل

جدول رقم ٢

نمو انتاجية العمل السوفياتي ( بالمائة )	
٤,٥	١٩٧٥ - ١٩٧١
٢,٦	١٩٧٦
٣,٩	١٩٧٧
٣	١٩٧٨
٢,٤	١٩٦٧
٢,٦	١٩٨٠
٢,٧	١٩٨١
٢	١٩٨٢

افترضنا انه لن يكون هناك أي تراخ في الانتاج العسكري ، فإن ذلك سيعني انه سيكون هناك نقص فعلي في مستوى معيشة السكان السوفيات لعام ١٩٨٣ .

قد تكون هذه الصورة على كآبتها متفائلة أكثر مما ينبغي ، إذ أن ٩٠ بالمائة من النمو المرتقب يفترض أن ينجم عن زيادة في انتاجية العمل . لكن نظرة عاجلة على السجل السابق في هذا الحقل ( انظر الجدول ٢ ) تكفي لتبيان أن تحقيق أي وتيرة تقرب من وتيرة النمو المطلوبة في إنتاجية العمل التي تبلغ ٣ بالمائة امر غير محتمل ابداً . ويجب النظر الى الحملة النشيطة التي اطلقها اندروبوف لتخفيض التغيب عن العمل ورفع معنويات العمل في هذا النطاق . أما ما إذا كان القمع البوليسي سيؤدي إلى حل مقنع لمواطن الضعف البنيوية فمسألة أخرى ، ذلك أن الجذور الفعلية للمشكلة موجودة في مكان آخر : في افتقار نظام التخطيط السوفياتي إلى المرونة ، وفي تناقص قدرة الاتحاد السوفياتي على شراء التكنولوجيا الغربية على نطاق كاف ، وتناقص نمو الاستثمار باطراد ( هبط معدل نمو الاستثمار من ٧ بالمائة في الفترة ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ إلى ١,٦ بالمائة في الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ ) . أخيراً فإن العوامل التي ليست تحت سيطرة موسكو المباشرة على الأقل جزئياً يحتمل أن تؤدي إلى المزيد من تدهور الافق الاقتصادي . فالتنبؤات الأولية تشير إلى أن عام ١٩٨٣ سيكون خامس عام حصاد رديء على التوالي .



وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي استطاع أن يحقق بعض الاستقرار في اقتراضه الخارجي ( ١١,٤ مليار دولار في نهاية حزيران - يونيو ١٩٨٢ بالمقارنة مع ١٠,٨ مليار دولار قبل ذلك بسنة ) فإن استمرار مشكلة الدين في أوروبا الشرقية يؤثر بتزايد على قدرة الاتحاد السوفياتي على الحصول على رأس المال . وقد أدى قرار عدم تغطية ديون أوروبا الشرقية ومبيعات الذهب التي كادت تتسم بالهلع في مطلع عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ للوفاء باحتياجات العملة الصعبة الملحة إلى اضعاف أهلية الاتحاد السوفياتي للتسليف في نظر القادة الغربيين . كذلك فإن تكاليف « الامبراطورية » ( نحو ٨ إلى ١٠ مليارات دولار في السنة لكوبا وفيتنام واثيوبيا وانغولا وحدها ) يثقل كاهل الاقتصاد السوفياتي بتزايد مطرد .

### ■ الآفاق :

يظل من الصعب التنبؤ بالنهج الذي يحتمل ان يسير عليه اندرويوف ، خاصة وانه لم تمض بضعة أشهر على تسلمه مقاليد القادة . ومع ذلك يمكن ايراد بعض النقاط بشيء من الثقة .

أولاً ، لم يرسخ اندرويوف مركزه بعد . ويبدو أن رئيس الاستخبارات السابق يستفيد من دعم القوات المسلحة الضمني له ، رغم أن هذا الدعم قد لا يكون متحمساً ، وقد يكون راغباً في استخدامه لتقوية سلطته على الجهاز الحزبي . غير أن هذا التحالف غير عادي اطلاقاً . فهو ليس مخالفاً للتجربة التاريخية السوفياتية فحسب ، بل إنه يشكل ايضاً تهديداً خطيراً لموقع الحزب السائد في مثلث السلطة السوفياتي التقليدي المشكل من الحزب والجهاز العسكري والحكومة ، ويحتمل أن تطفو على السطح صعوبات داخل هذا التحالف أو معارضة له . ولذا فإن محافظة اندرويوف على قاعدة قوته وتوسيعها أمر سيستهلك قدراً كبيراً من طاقته في الأشهر القادمة .

ثانياً ، يبدو أن اندرويوف مصمم على حقن حياة جديدة في الاقتصاد السوفياتي المريض . فقد كانت هذه المسألة واحدة من موضوعاته الرئيسية منذ خطابه في مناسبة عيد ميلاد لينين في ٢٢ نيسان ( ابريل ) ١٩٨٢ . ويبدو التوجه ذاته واضحاً في كثير من التعيينات البيروقراطية التي قام بها ، ورغم أنه يقال إن اندرويوف متعاطف مع فكرة القيام باصلاحات اقتصادية واسعة ( ربما على شاكلة النموذج الهنغاري ) فإن الخطوات التي اتخذت حتى الآن أكثر تواضعاً بكثير . فهي تهدف إلى حد بعيد إلى معالجة الاعراض

بدلاً من المرض ذاته . إذ لا يزال هناك تجاهل لحقيقة بسيطة هي أن القاعدة الاقتصادية السوفياتية أضيق من أن تسمح في وقت واحد بزيادة هائلة أخرى في القوة العسكرية والمحافظة على امبراطورية ممتدة وتوسيعها . وإبقاء الارتفاع البطيء ولكن المطرد في مستوى المعيشة في الاتحاد السوفياتي ، ذلك الارتفاع الضروري للاستقرار الداخلي على المدى الطويل . وطالما ظل الاتحاد السوفياتي يرفض تعيين أولويات واضحة من بين هذه الاهداف المتنافسة ، وطالما ظل نظام التخطيط الجامد دون اصلاح حقيقي ، فإن آفاق الاقتصاد السوفياتي تظل معتمة .

أخيراً ، تكشف خطوات اندروبوف الاولى في حقل السياسة الخارجية عن حصافة وكياسة . فقد نجح في الابقاء على الولايات المتحدة في موقف دفاعي سياسي في اوروبا الغربية وفي علاقتها مع الصين ، رغم انه لم يقدم أية تنازلات حقيقية لا فيما يتعلق بالقوات النووية متوسطة المدى ولا في محادثات تطبيع العلاقات مع بكين . وقد تدعو الحاجة إلى اجتناب صدام مع مصالح القوات المسلحة حتى يثبت نفسه في السلطة من حريته وقدرته على الاحتفاظ بقدر هام من المرونة في السياسة الخارجية وكذلك في الحقل الاقتصادي . غير أن الصور المتخيلة قد تلعب في السياسة السوفياتية الخارجية دوراً له أهمية الدور الذي تلعبه الوقائع . وهنا قد يتألق اندروبوف ، ذلك إن الدعاية مجال لا بد ان يكون مألوفاً لرئيس سابق للمخابرات السوفياتية .

## IV. أوروبا





طرح الكساد الاقتصادي المتعمق في اقطار اوروبا الغربية كلها مشكلات أمنية مألوفة ازدادت حدة بشكل خاص خلال عام ١٩٨٢ . فحتى لو استطاعت الحكومات أن تجد لديها الارادة الضرورية اللازمة لزيادة قواتها التقليدية أو حتى مجرد المحافظة عليها فإن ضعف وضعها الاقتصادي يشكل عقبة كأداء في سبيل الحصول على الوسائط اللازمة لذلك . وبالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على الاسلحة النووية كطريقة أقل ثمنًا للردع تعرض إلى هجوم جماهيري متعاضم ، إذ تبنت أحزاب المعارضة عبر اوروبا كلها هذه المسألة المثيرة كجزء من جهودها للوصول إلى السلطة .

وفي ظل هذه الظروف أصبحت العلاقات بين اوروبا الغربية والولايات المتحدة أكثر إجهاداً من أي وقت مضى . وما أن حلت نهاية عام ١٩٨٢ حتى توقفت المشاحنات حول اعراض هذا التوتر ( السجال حول خط الاناييب وتفاوت وتائر الفائدة على جانبي الاطلسي ) ، لكن اسباب الازمة الأساسية - الاختلاف الواسع في وجهات النظر حول طبيعة التهديد السوفياتي ووسائل مجابهته - ظلت على حالها . ولا بد من أن تتفاقم هذه الخلافات خلال عام ١٩٨٣ ، إذ يواجه حلف شمال الأطلسي نتائج قراره عام ١٩٧٩ القاضي بتحديث قوات المسرح النووية . وما لم تعالج الأسباب الأساسية الكامنة خلف حالة التبعثر داخل التحالف الأطلسي ، فإن أية معالجة سطحية للأعراض لن تعيد له صحته الكاملة .

وكانت إحدى نقاط الخلاف الرئيسية داخل التحالف مسألة كيفية التعامل مع الأزمة المستمرة في بولندا . فعلى الرغم من أن حركة « تضامن » دمرت كهيئة مستقلة

ورفع الحكم العرفي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ ، فإن حكومة الجنرال ياروزلسكي لم تستطع الحصول على قدر من دعم الناس أكثر من ذلك الذي تيسر لها عندما فرضت الحكم العرفي قبل ذلك بسنة . وظل حزب العمال البولندي ( الحزب الشيوعي ) ضعيفاً يفتقر إلى المصداقية ، كما ظل الاقتصاد في ضائقة عسيرة ، وظل السكان المتجمعون خاضعين بالقوة لا نتيجة الاذعان . وهنا ايضاً كانت أعراض الأزمة ، وليس اسبابها ، هي التي تعالج . فقد تركت هشاشة الحلول السياسية والاقتصادية التي نفذها الجنرال ياروزلسكي الوضع مفتقراً إلى الاستقرار من أساسه ، ولم تحقق كثيراً في سبيل تخفيف حدة الاخطار التي يشكلها هذا الوضع على الأمن الاوروبي بشكل عام .

\*\*\*

## الاقتصاد والاحتجاج والأمن

سيطر على مسرح الأمن الاوروبي في عام ١٩٨٢ عاملان أولهما الكساد وما صاحبه من بطالة متنامية وتدهور اقتصادي عام مستمر ، وثانيهما تنامي الاحتجاج على سياسات التحالف الأمنية ، ذلك الاحتجاج الذي اختلطت فيه المشاعر المعادية للقوة النووية بالمشاعر المعادية للحرب بالمشاعر المعادية لأميركا .

### ■ الصورة الاقتصادية :

في عام ١٩٨٢ وللسنة الثانية على التوالي ، لم يكن هناك عملياً أي نمو في اقتصادات أوروبا الغربية بشكل عام ، ولم يكن هناك غير عدد قليل من بشائر تجدد النمو ، على الأقل على نطاق يكفي لتخفيض مستويات البطالة الراهنة المرتفعة بشكل استثنائي . فلم يستطع العالم الخارجي ابتياع ما تنتجه أوروبا بسبب الكساد ومشاكل المديونية وصعوبات موازنات المدفوعات ، واختنق الطلب المحلي عملياً بفعل التزامات ضبط الضغوط التضخمية .

وأثر هذا بشكل مطرد على خيارات أوروبا الأمنية الغربية طوال العام . وكان الشكل الأكثر مباشرة لذلك زيادة موازنات الدفاع . ففي عام ١٩٧٩ التزمت حكومات حلف شمال الأطلسي بزيادات سنوية في الانفاق الدفاعي قدرها ٣ بالمائة بالمعايير الحقيقية طوال السنوات الخمس الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٤ . وما أن حل عام ١٩٨٢ حتى كانت الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج ولوكسمبرغ وحدها القادرة



على تنفيذ هذا التعهد ، ولم يكن الكثير من الاقطار المتحالفة قادراً تقريباً على سبق التضخم . وجاء هذا الكابح الاقتصادي الحاد في وقت أصبحت فيه كفاية القدرات الدفاعية لحلف شمال الأطلسي موضع تساؤل نتيجة النمو الدائب والتحديث المتواصل للقوات السوفياتية . وتجددت الشكوك بشأن التوازن بين قوات حلف شمال الأطلسي النووية وبين قواته التقليدية ، وإمكانية نشوء حاجة إلى معادلة قيام الولايات المتحدة بنقل مواردها من اوروبا وتخصيصها لأمكنة أخرى .

وقد ناشد الجنرال برنارد روجرز ، القائد الأعلى لقوات التحالف في اوروبا ، الحلفاء عدة مرات في خريف عام ١٩٨٢ أن يحسنوا قدراتهم التقليدية لمعادلة « ثغرة تتسع باستمرار بين القوة العسكرية للسوفيات وحلف وارسو من جهة وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى » ، بالإضافة إلى تكتيكات سوفياتية جديدة . وذهب روجرز إلى أن زيادة سنوية في الانفاق الدفاعي قدرها ٤ بالمائة بالمعايير الحقيقية (أو ١٥ إلى ٢٠ دولاراً لكل فرد من سكان اوروبا الغربية ) على امتداد السنوات الست القادمة كفيل برفع العتبة النووية واجتناب الحاجة الى الاستخدام الأول المبكر للأسلحة النووية وتخفيض مخزونات حلف شمال الأطلسي من الأسلحة النووية ، ولكن مهما كانت جاذبية الموقف الذي يقوم على عدم الاستخدام الأول المبكر ، فإن حكومات حلف شمال الأطلسي بعيدة عن أن تلزم نفسها بأهداف الجنرال روجرز . فهناك شكوك متواترة بشأن استراتيجية ردعية تقوم على القدرة على هزيمة هجوم سوفياتي تقليدي بالأسلحة التقليدية ، ذلك أن مثل هذا الموقف قد يخفف مصداقية التهديد الردعي النهائي ، تهديد اللجوء إلى الأسلحة النووية .

لكن الأكثر أهمية أن النقود بكل بساطة ليست متوافرة. لتنفيذ الالتزامات القائمة فضلاً عن القيام بأي التزامات جديدة ، إذ أن هناك حاجة إلى مزيد مستمر من النقود لمجرد الإبقاء على القدرات الدفاعية على مستوياتها الراهنة . ومما يزيد الأمور سوءاً أن الكثير من الاقطار الاوروبية الغربية مضطرون إلى انفاق جزء كبير من موازنات الاستحصال على الأسلحة خارج اقتصاداتها نفسها ، مما يخلق نزيفاً مطلقاً لاقتصاداتها في وقت يتركز فيه اهتمامها الأولي على العثور على طرق جديدة لحفز الانتاج المحلي وخلق وظائف .

وهكذا فإن المشكلة أبعد بكثير من مجرد كونها مسألة «البنادق مقابل الخبز» ، إذ أن الحكومات ليست مضطرة إلى بحث كيفية الحد من البنادق للحصول على المزيد من الخبز

فحسب ، بل ايضاً اعتبار امكانية الاضطرار إلى العيش بمقادير أقل من كليهما معاً . ويواجه ذلك مجتمعات اوروبا الغربية بمعضلة أساسية من نوع قد تكون قادرة على التعامل معه على المدى القريب ، ولكنها تبدو غير مؤهلة جيداً للتعامل معه على المدى الأبعد . فمشكلة هذه المجتمعات لم تعد في كيفية توزيع مكتسبات الدخل القومي بل في كيفية مواجهة خسائره .

- فرنسا :

في عام ١٩٨٢ أخذ هذا الوضع يصبح حاداً في كثير من اقطار اوروبا الغربية . وفي فرنسا أمضى الرئيس ميتران سنته الأولى في الحكم محاولاً السباحة بعكس التيار ، بانتهاج سياسة نمو عبر خلق وظائف في وقت لم تكن الأسواق فيه تنمو ( فكان بذلك يصب الزيت على نيران التضخم ونيران تدهور الميزان التجاري ) . ولكن في حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢ ، وبعد تخفيضه لقيمة الفرنك مرة ثانية ، غير سياسته فجأة بعد أن استخلص على ما يبدو أن التجربة الاشتراكية ستفشل إذا لم تستطع البلاد استعادة قدرتها على التنافس الاقتصادي . وكانت الموازنة الدفاعية الفرنسية تقليدياً معزولة نسبياً عن تقلبات الاقتصاد الوطني ، كما ان ميتران أتى إلى السلطة متعهداً بزيادة الإنفاق الدفاعي من ٣,٨ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي إلى ٣,٩٤ بالمائة بحلول موازنة عام ١٩٨٣ . غير أنه أصبح واضحاً الآن أن فرنسا لا تستطيع تنفيذ برامج تحديث عسكري كهذا دون اقتطاعات لا يمكن تحملها في بنود أخرى من برنامج الحكومة . فكان أن وقعت غالبية اقتطاعات الانفاق العام على الموازنة الدفاعية ، فصارت الزيادة الحقيقية في الانفاق الدفاعي في عام ١٩٨٢ أقل بكثير من نسبة ٣ بالمائة التي كانت مخططة أصلاً .

ولا تضحى موازنة عام ١٩٨٣ ، التي تنص على زيادة في الانفاق الدفاعي تبلغ نحو ١٠ بالمائة ، بالاهداف الطموحة الأصلية فحسب، لكنها ايضاً لا تكاد تسمح للانفاق الدفاعي بمماشاة التضخم المرتقب . كذلك ستتحمل القوات التقليدية الجزء الأكبر من عبء التقشف . إذ يستمر التركيز بقوة على تحديث الثوة الفرنسية النووية الضاربة التي تلقت زيادة قدرها ١٤,٤ بالمائة في أموال الاستحصال ( ٢٦,٢ بالمائة لقوات الغواصات النووية ) . وتقول الحكومة أن ذلك لا يعكس العودة إلى اولويات ديغول ، بل مجرد زيادة في الانفاق تسبب فيها برنامج الصواريخ الباليستكية التي تطلق من الغواصات « م - ع » ، وبرنامج لإنتاج صاروخ نووي تكتيكي جديد يطلق من الجو .

## - ألمانيا الغربية :

لم تفلت ألمانيا الغربية هي أيضاً من التضخم وعواقبه . فقد استمر أداء الصادرات جيداً إلى درجة مدهشة ( وإن يكن بقدر أقل بقليل من الجودة مما في السابق ) ، لكن ذلك لم يترجم إلى نمو داخلي . فتضاعفت البطالة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ولا يزال عجز الموازنة الحكومية ينمو بوتيرة مفرغة منذ عام ١٩٧٨ . وكانت الخلافات حول كيفية معالجة هذا الوضع هي السبب الكامن خلف النزاعات التي تسببت في سقوط حكومة الاشتراكيين الديموقراطيين الاحرار في نهاية أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٢ .

وكانت موازنة عام ١٩٨٢ الإجمالية تبدي زيادة قدرها ٢,٨ بالمائة . ولكن بما أن التضخم لتلك السنة كان أقل من ٥ بالمائة بقليل ، فإن الميزانية مثلت نقصاً بلغ أكثر من ٢ بالمائة بالمعايير الحقيقية . أما الموازنة الدفاعية فقد بلغت ٤٤,٢ مليار مارك الماني أي بزيادة اسمية قدرها ٥,٢ بالمائة على عام ١٩٨١ ، لكن ذلك يعني انه لم تكن هناك أي زيادة بالمعايير الحقيقية وأحد أهم العوامل المؤدية إلى تخفيض الموارد المتاحة للدفاع ( وكافة قطاعات الموازنة الأخرى ) هو الحصة المتزايدة من الموازنة التي لا بد أن تكرر للخدمة الديون . وقد تنبأت دراسة أعدتها وزارة الدفاع في منتصف عام ١٩٨٠ ، ولكنها لم تصبح معروفة علانية إلا في اوائل عام ١٩٨٢ ، انه ستكون هناك في منتصف العقد فجوة بين الاموال المتوافرة وتلك التي يتطلبها القيام بالالتزامات نحو حلف شمال الأطلسي تبلغ أكثر من عشرة مليارات مارك الماني .

وقد بلغت الموازنة الدفاعية لعام ١٩٨٣ التي أعدتها حكومة شميدت ٤٦,١ مليار مارك الماني ( أي بزيادة قدرها ٤,١ بالمائة ) ولم يؤد تغيير الحكومة في ١ تشرين الأول ( اكتوبر ) إلى تعديلات كبيرة على هذه الموازنة . فعلى الرغم من أن قادة الاتحاد الديمقراطي المسيحي كانوا ينتقدون الحكومة وهم في المعارضة ، إلا انهم اضطروا إلى اعطاء الدفاع اولوية أدنى عندما حاولوا تخفيض دين الحكومة الكلي . غير أنهم ذكروا المراقبين أن وزارة الدفاع تلقت أكبر زيادة في الانفاق بين وزارات بون جميعاً ، وكان ذلك يعني أن على الوزارات الأخرى كلها تحمل خسارات حقيقية صافية في موازاناتها .

## - بريطانيا :

جعلت حرب الفوكلاند من عام ١٩٨٢ عاماً استثنائياً للجهد الدفاعي البريطاني . لكن هذا الحدث لم يغير أساس السياسة الدفاعية ولا الكوابع التي تتحكم فيها . وقد تم



وضع الخطوط العريضة العامة للسياسة الدفاعية البريطانية والإنفاق الدفاعي البريطاني في أوائل الثمانينات في المراجعة الدفاعية لعام ١٩٨١ والتي كانت بعنوان « الطريق إلى الأمام ». وكانت هذه الخطوط العامة من جهة تخفيض النفقات بما يتماشى مع الموارد المرتقبة المتوافرة، ومن جهة ثانية تمكين بريطانيا من الحفاظ على توازن تجاه الدفاع . وتم تشذيب كل من فروع القوات المسلحة بعض الشيء ، وتحمل الأسطول الجزء الأعظم من الإقتطاعات ( مما استثار مناقشات حامية تجددت في اعقاب نجاحات الفولكلاند ) . ونشر وزير الدفاع التقديرات الدفاعية السنوية خلال اسبوع واحد من نهاية حملة الفولكلاند معيداً التأكيد على الاولويات التي أقرت قبل سنة وعلى تصميم الحكومة على الوفاء بالتزام بريطانيا بزيادة إنفاقها الدفاعي بنسبة ٣ بالمائة سنوياً بالمعايير الحقيقية . ولكن مع قرار بريطانيا شراء « ترايدنت » لاستبدال رادعها النووي الذي ينطلق من الغواصات من طراز « بولاريس » المتقدم ، ومع تسارع نفقات المعدات الرئيسية الأخرى بوتيرة تزيد في المعدل بنسبة ٦ إلى ١٠ بالمائة عن وتيرة التضخم ، ظلت الإقتطاعات الأخيرة التي نصت عليها وثيقة « الطريق إلى الأمام » على حالها . واعيد الاعلان عن هذه السياسة ثانية بعد المزيد من التفكير في ورقة بيضاء نشرت في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ . لكن ثمن حملة الفولكلاند والتعديلات التي ستدخل على القوات البريطانية نتيجة لها ستضع غبثاً إضافياً على الموازنة الدفاعية . وسيغطي هذا العبء على المدى القصير بتخفيض موارد إضافية ، ولكن يحتمل ان يزداد الضغط على المدى الأبعد .

غير أن رئيسة الوزراء تاتشر اكدت مرات عديدة على انه يجب ان تكون للدفاع اولوية على دولة الرفاه ، ولا يمكن إنكار أن بريطانيا تقوم بما لا يقوم به سوى عدد قليل من حكومات شمال حلف الأطلسي ، أي الوفاء بالتزاماتها بينما الناتج القومي الإجمالي يتدهور . فقد بلغت الموازنة الدفاعية العام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ مقدار ١٤,٤ مليار جنيه استرليني ، كما خصصت للعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ موازنة قدرها ١٥,٨ مليار جنيه . لكن هذه الأرقام اخذت تثير بعض الدهشة - فموازنة عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ قد تمثل نحو ٥,٥ من الناتج القومي الإجمالي وهي أعلى نسبة مثوية منذ أن كانت القوات البريطانية محتشدة خلال حملة السويس ، ولا بد لهذا الرقم من أن يزيد خلال بضع السنوات القادمة إذا كان للاهداف الدفاعية أن تحقق ، بينما لا ينمو الاقتصاد البريطاني إلا بالبطء المرتقب حالياً (واحد بالمائة للعام ١٩٨٣ وربما ١,٥ بالمائة للعام ١٩٨٤) . وقد تم بالفعل تخفيض

اجزاء الموازنة الأخرى باسم انتهاج سياسة مالية مسؤولة . وهناك من بدأ بالفعل يذهب إلى انه لو حوفظ الإنفاق الدفاعي على مستوى ثابت بالعلاقة مع الناتج القومي الإجمالي لترك ذلك مجالاً كافياً لتخفيضات ضريبية يمكن استخدامها لحفز الاقتصاد . وبالمقابل يمكن القول أن الخطوط العامة للسياسة الدفاعية كما وردت في وثيقة « الطريق إلى الأمام » تمثل تخفيضاً هاماً بالمقارنة مع القدرات الدفاعية السابقة ، وذلك لجعل النفقات تتوازن مع الموارد المتوافرة . أي بكلمات أخرى يمكن القول أن وقائع الظروف الاقتصادية غير المواتية موجودة قطعاً في الموازنة الدفاعية الراهنة .

#### - إيطاليا :

كادت إيطاليا حتى وقت قريب تكون نموذجاً للأداء . ففي مطلع العقد كانت تنمو بسرعة أكبر من باقي أوروبا ، وفي الفترة بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨١ كادت تضاعف موازنتها الدفاعية بالمعايير المطلقة كما أنها وفّت بالتزامها بزيادة سنوية حقيقية قدرها ٣ بالمائة وأكثر في عام ١٩٨٠ ، رغم أن التضخم اندفع في تلك السنة ليصبح أكثر من ٢٠ بالمائة . لكن الأمور تغيرت في عام ١٩٨١ : فكان النمو الاقتصادي ٢,٠ بالمائة في عام ١٩٨١ ، وبلغ تقريباً ٧,٠ بالمائة في عام ١٩٨٢ ، ومن المتوقع أن يكون ٢,٠ بالمائة فقط في عام ١٩٨٣ . وما أن حل عام ١٩٨٢ حتى كانت الحكومة تواجه عجزاً « منفلتاً » ، رغم أن الموازنة الدفاعية ظلت على حالها إلى حد بعيد . ولكن ما أن حلت نهاية العام حتى كانت الفجوة ما بين عوائد الحكومة والإنفاق قد أصبحت تتنامى بسرعة لم يعد ممكناً معها للدفاع أن يجتنب حصته من تخفيضات الموازنة المحتومة .

#### ■ ردود الفعل على الكساد الاقتصادي :

هكذا كان أثر الظروف الاقتصادية عام ١٩٨٢ على الجهود الدفاعية للدول الأوروبية الغربية الحليفة أثراً ذا شأن . ولا يحتمل أن تختفي في المستقبل القريب الأسباب الكامنة لذلك - الكساد ، أزمات الإنفاق الحكومي ، التضخم المتسارع في المجال الدفاعي ، صعوبة التكيف البيئي في المجتمعات الصناعية المتقدمة . وربما ساءت الأمور قبل أن تتحسن . وعلى الرغم من أن الحكومات لم تلجأ حتى الآن اتوماتيكياً إلى تخفيض الإنفاق الدفاعي خلال فترات الهبوط الاقتصادي ، إلا أنه ليس هناك بالتأكيد أي سابقة في تاريخ ما بعد الحرب لتضافر ظروف كتلك التي يحتمل أن تسود خلال الفترة القادمة . هكذا ، ورغم أي رغبة ممكنة في الإنفاق على الدفاع ، قد

لا تكون الموارد ببساطة متوافرة، ما لم تتحسن الظروف الاقتصادية تحسناً درامياً .

كذلك أثرت هذه الظروف على الوضع الأمني في أوروبا . وكانت هذه التأثيرات غير مباشرة وأقل قابلية للقياس تعريفاً ، لكن أهميتها قد تكون كبيرة جداً . فاولاً وقبل كل شيء أتت المصاعب في الوقت ذاته بالضبط الذي قررت فيه الولايات المتحدة - رغم نمو اقتصادي يقل عن ٢ بالمائة في عام ١٩٨١ ( ويبلغ - ٢ بالمائة في عام ١٩٨٢ ) ورغم مشاكل مالية ليست مختلفة عن المشاكل التي واجهتها أوروبا - القيام بجهد هائل لإصلاح مواطن النقص في بنية قواتها ( مما يعني زيادات حقيقية في الإنفاق الدفاعي الحقيقي تزيد على ٥ بالمائة ) وتخفيض البرامج الاجتماعية . وبعث ذلك الضغوط التي لم تكن مستترة تماماً في الكونغرس الأمريكي والدافعة باتجاه تقاسم للعبء أكثر عدلاً داخل حلف شمال الأطلسي .

ويعتبر الكثيرون من الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء ان الولايات المتحدة يجب أن لا تتحمل أكثر من ٥٠ بالمائة من الإنفاق العسكري الإجمالي للحلفاء وتنفق ٦, ٥ بالمائة من دخل ناتجها القومي الإجمالي على الدفاع في حين يبلغ معدل إنفاق الحلفاء نحو ٣, ٥ بالمائة فقط من ناتجهم القومي الإجمالي . وناقش أحد أعضاء الكونغرس « أن هذا الإنفاق ينهب اقتصاد رأس المال الذي يمكن ويجب ان يستثمر بحكمة وإنسانية لتوفير عمل للأميركيين » . بدلاً من السماح لاقتصاد الحلفاء بإحراز سبق . ويذهب آخرون إلى أن الحلفاء يجب أن يتحملوا قدرأ أكبر من عبء الدفاع الأوروبي في وقت يتعين فيه على الولايات المتحدة ان توسع دورها العسكري في مناطق أخرى من العالم .

وهناك نتيجة أخرى للظروف الاقتصادية الراهنة ، ينبغي أن لا يقلل من قدرها ، هي أن هذه الظروف تشكل نطاقاً نفسياً سلبياً يجب أن تتخذ فيه قرارات الحلفاء الدفاعية . فوقت الكساد هو الوقت الذي تصبح فيه نفقات الاعتماد المتبادل الاقتصادي الأوروبي - الأمريكي أكثر وضوحاً وأصعب تحملاً في وقت معاً . ويمكن ان ينشأ عن ذلك أمران . اولاً ، قد يخلق انكشاف كل حليف من الحلفاء على آثار الخيارات الأساسية لشركائه شعوراً بأن هؤلاء الشركاء في الأمن العسكري إنما يضعفون أسس أمنه الاقتصادي . وفي عام ١٩٨٢ دفع مستوى وتائر الفائدة الأميركية بكثير من الأقطار الأوروبية الغربية إلى التفكير على هذا النحو ، مما أدى بدوره إلى قدرة أقل على الاستجابة للضغط الأمريكي الدافع باتجاه موازنات دفاعية أكبر . ثانياً قد تسعى الاقطار



المعنية إلى طرق تعزل بها نفسها عن آثار الأحداث التي لا تستطيع لها ضبطاً . ففي عام ١٩٨٢ برزت نزعة حماية اقتصادية متنامية تجاه اليابان في أوروبا وفي الولايات المتحدة معاً . ولكن بدأت شقوق تظهر أيضاً في العلاقة ما بين البلدان على جانب الأطلسي . فبدأ الحديث في أوروبا عن الحاجة إلى الحد طواعية من بعض الانتقالات التجارية التي يعتبرها البعض ذات أثر سلبي . وترك الصدام المبرر بين واشنطن وبروكسل حول الصلب والزراعة شعوراً بالمرارة لدى الكثيرين ولم تحل بعد المشاكل الكامنة . وفي هذه الظروف ، هذا إذا تركنا جانب احتمال أن يستمر الاحتكاك ، يصبح التوصل إلى اتفاق حول ما يشكل تقاسماً عادلاً للعبء الدفاعي أمراً مستحيلاً عملياً .

### ■ الاحتجاج والاستقطاب :

هناك تداخل هام ما بين المرض الاقتصادي وتعمق الاحتجاج ضد قرار حلف شمال الأطلسي عام ١٩٧٩ بحشد صواريخ بيرشينغ ٢ وصواريخ كروز التي تطلق من الأرض في أوروبا في أواخر عام ١٩٨٣ ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مرض مع الاتحاد السوفياتي حول الحد من القوات النووية متوسطة المدى في أوروبا . فقد خلق استمرار خيبة الأمل الاقتصادية والافتقار إلى أي رؤية واضحة للمستقبل الاقتصادي ( عدا الاعتقاد بأنه سيكون بالتأكيد أقل رفاهاً من الماضي ) قلقاً عاماً عميقاً متشراً بصدد المستقبل ، مما يشكل تربة خصبة إلى حد فائق لنمو الحركات الاحتجاجية . ويبدو أن الشعور العام أصبح أقل قدرة على تحمل الافتقار إلى اليقين الكامن في الردع النووي عندما تصاحب أيضاً مع الافتقار إلى اليقين في الحقل الاقتصادي .

وقد تباطأ الزخم الذي اكتسبته حركة الاحتجاج المعادية للأسلحة النووية بحلول خريف عام ١٩٨١ حين هبت تظاهرات ضخمة في أنحاء أوروبا الغربية جميعاً ، تباطؤاً مؤقتاً عندما أعلنت إدارة ريغان عن اقتراحها المسمى « خيار الصفر » في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨١ . لكن حركة الاحتجاج ظلت ذات تنظيم فعال وشدة من ازرها نحو حركة التجميد في الولايات المتحدة ، فنظمت سلسلة من التظاهرات في كل عاصمة زارها الرئيس ريغان في رحلته الأوروبية في أيار (مايو) ١٩٨٢ . ومع ذلك ظل هناك سؤالان رئيسيان فيما يتعلق بالعمق النهائي والأهمية السياسية لحركة الاحتجاج : ما هو الحجم الحقيقي للنزاع الشعبي والسياسي حول المسألة النووية ، وإلى أي مدى يحتمل أن تكيف الحكومات موقفها استجابة للاحتجاجات ، حتى لو لم يكن المحتجون ينطقون

إلا باسم أقلية صغيرة من السكان .

وتختلف المعلومات التي يمكن استقاؤها من استفتاءات الرأي العام باختلاف الأسئلة التي تطرح . عندما يُسأل الناس ما إذا كانوا يريدون ان يمضي قدماً حشد الصواريخ حسب خطة حلف شمال الأطلسي ، تجيب الاغلبية في العادة أنها تفضل ان لا تكون هناك صواريخ بيرشنغ ٢ وصواريخ كروز . وعندما يسأل الناس عن الموقع الذي تحتله الاسلحة النووية في قائمة أهم اهتماماتهم فإنهم في غالبية أقطار اوروبا الغربية ، عدا استثنائين ملحوظين هما هولندا والنرويج ، يبرهنون على أنهم ليسوا مهتمين بالمسألة النووية . ويشير هذا إلى أن القوة الدافعة للاحتجاج المعادي للأسلحة النووية ليس الرأي الجماهيري العام بل أقليات حسنة التنظيم كان أثرها على السياسة أكبر من أثرها على الرأي العام كله .

ولكن ، على الرغم من غياب أي انقسام عميق في الرأي العام ، زادت حدة الاستقطاب السياسي حول المسائل النووية في عام ١٩٨٢ في غالبية الأقطار الأوروبية الغربية الرئيسية عدا ايطاليا وفرنسا ، إذ أخذت أحزاب كثيرة تكيف مواقفها الرسمية للموضوعات التي طرحتها حركة الاحتجاج ( غير أنه يجب التأكيد على أن المسألة موضوع النقاش ليست أهمية حلف شمال الأطلسي نفسه بل منحى محدد من مناحي سياسة التحالف ) . ويبدو أنه كان هناك عامل هام هو تغير الحكومات في الكثير من الأقطار الأوروبية الشمالية ذات الأهمية الحيوية لسياسات حلف شمال الأطلسي النووية ، تلك التغيرات التي حدثت منذ خريف عام ١٩٨١ . ففي أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨١ خسر حزب العمال السلطة في النرويج ، وبعد ذلك بثلاثة أشهر ترك الاشتراكيون الحكومة البلجيكية ، وفي ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨٢ خسر الاشتراكيون الديموقراطيون السلطة في ألمانيا الغربية والدانمارك ، وفي تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٨٢ استثنى حزب العمال من ائتلاف الوسط - اليمين الجديد في هولندا . وفي كل حالة من الحالات خضع كل من هذه الأحزاب التي خسرت السلطة لتحول هام فيما يتعلق بالمسائل النووية ، فصارت تتخذ مواقف كثيراً ما كانت مختلفة جداً عن تلك التي دعمتها عندما كانت في الحكم . وتختلف الأسباب من قطر إلى آخر ، لكن من الواضح أن المسألة النووية زودت المعارضات بسلاح نافع يمكنها استخدامه ضد حكومات الوسط - اليمين .

وفي أوائل كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ صوت البرلمان الدانماركي ، رغم معارضة

مريرة من حكومة الاقلية الجديدة ، بالموافقة على تعليق مساهمة الدانمارك حتى يبدأ البنية التحتية التي يحتاجها استيعاب صواريخ بيرشنغ ٢ وصواريخ كروز حتى يبدأ تمويل هذه البنية التحتية في الأقطار التي ستحشد فيها هذه الصواريخ . وكانت حكومة اشتراكية ديمقراطية يقودها آنكر خورخنسون قد اتخذت قرار الموافقة الاصلية على المساهمة في هذه النفقات ، ودعم قرار حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٧٩ . لكن خورخنسون الذي أصبح في المعارضة هو الذي رتب أمر التصويت على تعليق المساهمة الدانماركية . وفي نهاية المطاف اعلن انه هو نفسه معارض لأي حشد للصواريخ إطلاقاً ( متخطياً حتى موقف حزبه ذاته من المسألة ) . وحذر وزيراً خارجية اشتراكيان ديمقراطيان سابقان من أن الإجماع الدانماركي العريض بعد الحرب على السياسة الأمنية مهدد بالخطر ، وكذلك مصداقية سياسة البلاد الخارجية . وفي النرويج هزمت حكومة الأقلية المحافظة اقتراحاً شبيهاً بصوت واحد بعد أن صوت خمسة من نوابها مع المعارضة .

وفي هولندا ، ألزمت حكومة الوسط - اليمين الجديدة نفسها بتنفيذ قرار حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٧٩ ، وتجري الإعدادات على المواقع التي من المقرر حشد صواريخ كروز فيها . غير أنه يجري حجب الموافقة النهائية على حشد الصواريخ انتظاراً لنتيجة مفاوضات جنيف حول القوات النووية متوسطة المدى . ولا تزال الحكومة رغم أغليبتها المطلقة في وضع متأرجح فيما يتعلق بمسألة الحشد ، ذلك أن بعض البرلمانين الاشتراكيين الديموقراطيين يعارضون قبول هولندا للصواريخ . وأعلن حزب العمال صراحة انه ضد الحشد رغم انه كان طرفاً في الحكومة التي وافقت اصلاً على قرار حلف شمال الأطلسي ، غير أن هذا التطور في موقف الحزب بدأ قبل أن يترك الحكومة .

وكان المستشار الألماني الغربي هلموت شميدت قد هدد بإطاحة حكومته هو بنفسه إذا رفض حزبه الاشتراكي الألماني دعم قرار حلف شمال الأطلسي . ولكن عندما تقوض الائتلاف مع الليبراليين ، وقرر شميدت أن لا يرشح نفسه للمستشارية ثانية ، أصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه للمعركة الداخلية حول توجه الحزب . وواجه الحزب معضلة سببها صعود حزب « الخضر » ، وهو الحزب الذي انتزعت مواقفه حول طيف من المسائل - بما في ذلك المسألة النووية - عدداً من أنصار الحزب الاشتراكي الألماني ذوي النزعة اليسارية بعيداً عن الحزب . وأصبح يتعين على الحزب كي يستعيد هؤلاء الأنصار التحرك إلى اليسار ، ولكن أي خطر سيشكله ذلك على دعم الحزب في الطرف الآخر



من طيف الجهات الداعمة له ؟ ما أن حلت نهاية العام حتى كان الحزب ومرشحه الجديد للمستشارية ، هانز يوخن فوغل ، قد قررا ان يضعا المسألة النووية في مركز الحملة الانتخابية لانتخابات آذار ( مارس ) ١٩٨٣ ( بالإضافة إلى البطالة ) . فقدم الحزب سياسة تقوم على العمل لاجتناب الحاجة إلى حشد الصواريخ بالتوصل إلى اتفاقية بشأن القوات النووية متوسطة المدى دون أن يرفض رفضاً كاملاً حشد الصواريخ في نهاية المطاف . ودعمت حكومة الديمقراطيين المسيحيين / المسيحيين الاشتراكيين بقوة قرار حلف شمال الأطلسي معلنة ضرورة المضي في حشد الصواريخ إذا لم تنجم عن مفاوضات القوات النووية متوسطة المدى نتائج إيجابية مع نهاية عام ١٩٨٣ . وربح ائتلاف المسيحيين الديمقراطيين / المسيحيين الاشتراكيين / الليبراليين الانتخابات في ٦ آذار ( مارس ) ١٩٨٣ . وفي حين أن الانتخابات لم تكن بأي حال من الأحوال استفتاء محضاً على المسألة النووية ( إذ أن الوضع الاقتصادي أثر تأثيراً كبيراً على التصويت ) ، إلا أن النتيجة ستتسبب بالتأكيد في المزيد من الاستقطاب في ألمانيا حول قرار حلف شمال الأطلسي .

كذلك شهدت بلجيكا وبريطانيا استقطاباً رئيسياً سياسياً حول المسألة النووية . ولم يستطع أي من الأقطار التي تحتل موقعاً مركزياً في سياسة حلف شمال الأطلسي النووية ، غير ايطاليا ، اجتناب تحلل الاجماع الذي ينتظم عدداً من الاحزاب حول المسائل الدفاعية خلال عام ١٩٨٢ ( رغم أن الحزب الشيوعي الايطالي يعارض الحشد على مستوى محلي ، ورغم أن لدى بعض الاشتراكيين الديمقراطيين تحفظات ) . هكذا اخترق ما كان في الأصل احتجاجاً جيد التنظيم بشكل واضح الأنظمة السياسية في الأقطار المتحالفة خالقاً في الدوائر البرلمانية استقطاباً متنامياً من الواضح انه أكبر من الاستقطاب الموجود في الرأي العام . ولا يحتمل ان تكون أي من الحكومات المعنية ، ولا حتى حكومة تاتشر في بريطانيا ، ممتنعة على الضغوط الناجمة عن ذلك خلال عام ١٩٨٣ . وفوق ذلك هناك تداخل قوي ما بين التطورات في هذه الأقطار كافة ، وسيئاتر ضعف موقف كل حكومة من هذه الحكومات بصدد المسائل النووية بضعف موقف حكومات الدول الشريكة لها .

#### ■ العلاقات ما بين الأقطار الأوروبية الغربية :

كان للمصاعب الاقتصادية ولتعمق الاحتجاج المضاد للأسلحة النووية كما هو متوقع

أثار هامة ، لكنها كثيراً ما كانت متناقضة ، على العلاقات ما بين أقطار أوروبا الغربية . فقد أدت التوترات الاقتصادية بالبعض إلى التساؤل عما إذا كانت مؤسسات أوروبا مبنية لحالات الرخاء فحسب ، بينما مال امتصاص الاحتجاج النووي في الأنظمة السياسية إلى تعزيز الايمان بالاعتماد الأمني المتبادل .

وفي عام ١٩٨٢ فكرت الأقطار الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة في توفير وظائف في الداخل بتشيط الواردات في شركائها ( مثلاً ثلثا العجز التجاري الفرنسي ناجم عن التجارة داخل أوروبا ) وكانت المناقشات حول المساهمات في موازنة المجموعة الأوروبية أكثر مرارة مما كانت عليه منذ بضع سنوات ، واستمرت السياسة الزراعية المشتركة التي تقع في قلب غالبية المشاكل مصدر ازعاج ، لا للولايات المتحدة فحسب ، بل أيضاً للأقطار التي تتحمل العبء الأكبر من تكاليف السوق الأوروبية المشتركة . وتدنت المساومة الى حد أصبح معه كل قطر من أقطار السوق الأوروبية المشتركة يدعي حق الموازنة ما بين ما يدفعه للميزانية وبين ما يأخذه منها . وظلت المحادثات حول توسيع عضوية السوق الأوروبية المشتركة معلقة بسبب الخشية من العجز عن استيعاب بعض المنتجات الاسبانية والبرتغالية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ، بينما اوضحت « حرب النبيذ » الفرنسية - الايطالية الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء ورغبة هذه الدول في خرق تشريعات السوق الأوروبية المشتركة تحت ضغط الضرورة المحلية . ويبدو أن هذا كله كان رمزاً لانحسار عقلي في وجه الأزمة الاقتصادية وصفه مفوض السوق الأوروبية المشتركة البلجيكي ايتيان دافنيون بأنه « ارتداد إلى الداخل مرتبط بتنامي تدخل السلطات العامة في اقتصاداتها القومية » . وقد لا تسبب هذه العقلية الكثير من التدهور في العلاقات بين اقطار أوروبا الغربية على المدى القصير ، لكنها من الواضح تحول دونها وصياغة مقاربة مشتركة لمشكلة البطالة . غير أنها على المدى الطويل يمكن أن تعزز الميول الانقسامية الكامنة وتزيد من التركيز على مشاكل الاعتماد الاقتصادي الأوروبي المتبادل بدلاً من التركيز على منافعه .

أما من جهة أخرى فقد كانت العواطف في حقل الأمن تتحرك بوضوح وإن يكن بتردد نحو المركز باتجاه المزيد من تلاقي المصالح الأوروبية . وكان هذا يعود جزئياً إلى رد الفعل على الاستياء العميق من السياسة الأميركية ، كما في حالة الحظر على أنابيب الغاز . ولكن كانت هناك أيضاً جوافز داخلية مثل تقرير هاغراب إلى البرلمان الأوروبي

حول « التعاون السياسي والأمن الأوروبيين » . وقد نوقش التقرير وقبل في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ، ورغم أنه لم تنجم عنه أية إجراءات إلا أنه مثل خطوة أوروبا الرسمية الأولى ، وإن تكن خطوة صغيرة ، في مضمار بحث المسائل الأمنية . وكان هناك أيضاً تعاون مستمر بين الأقطار الاشتراكية الديمقراطية في اقطار حلف شمال الأطلسي الشمالية الأصغر بصدد المسألة النووية . وظل ذلك جوهر مقاربة اوروبية بديلة لمسألة التحديث النووي ، وبين ان لهذه الأقطار مجتمعة أثراً على خيارات التحالف اكبر مما لكل منها فردياً .

ولكن ربما كان أكثر تطورات عام ١٩٨٢ أهمية تطور العلاقة الفرنسية - الألمانية . فأولاً وقبل كل شيء ، ظهر ان ميول الرئيس الفرنسي ميتران والمستشار الالماني كول الذي أتى إلى السلطة في تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٨٢ حول كيفية التعامل مع الاتحاد السوفياتي ميول متشابهة ، بينما كانت ميول المستشار شميدت مغايرة لميول الرئيس الفرنسي . والأهم من ذلك ان الاشتراكيين الفرنسيين والديمقراطيين المسيحيين الألمان متفقون على مسألة صواريخ « بيرشنغ - ٢ » وصواريخ « كروز » ، لا على ضرورة تركيز حلف شمال الأطلسي لهذه الصواريخ إذا لم تسفر مفاوضات القوات النووية متوسطة المدى عن نتيجة فحسب ، بل أيضاً على ما يشكل نتيجة مرضية لهذه المفاوضات . وما أن حلت نهاية عام ١٩٨٢ حتى كان الاشتراكيون الديمقراطيون الألمان الذين أصبحوا الآن في المعارضة يشيرون إلى الأنظمة النووية البريطانية والفرنسية يجب أن تؤخذ بالحسبان في مفاوضات القوات النووية متوسطة المدى . وطور هؤلاء هذه الفكرة واكدوا عليها في أوائل عام ١٩٨٣ خلال الحملة الانتخابية الألمانية . أما فرنسا فإنها من جانبها ترفض أن تضمن انظمتها النووية في أية مفاوضات لا تشارك هي فيها ، وترفض المشاركة لأن مفهومها « للردع المناسب » لا يترك مجالاً لأية تخفيضات في قواتها النووية . وهي ترى أنها ما دامت تحتفظ بقوات نووية كافية لتدمير جزء من الاتحاد السوفياتي يساوي الجزء الذي يستطيع الاتحاد السوفياتي تدميره من فرنسا فليس من سبب يدعوها للتفاوض مع القوتين العظميين .

غير ان هناك سلسلة من الاعتبارات الأعمق بكثير التي تحفز فرنسا والتي تهم المانيا ودورها في المعادلة الأمنية الأوروبية المتطورة . فما زالت فرنسا منذ زمن طويل تعتقد أن الردع الاميركي الممتد يشكل مساهمة أساسية في الدفاع عن أوروبا لكنه مصمم أولاً



لحماية الولايات المتحدة ، وليس لحماية أوروبا إلا بشكل ثانوي . وتعتقد فرنسا كذلك ان مصداقية الردع الممتد كانت على الدوام مهزوزة ، لكن التحولات حديثة العهد في ميزان القوات النووية الأميركية - السوفياتية أدى إلى تأكيد هذه المصداقية حتى بقدر أكبر . وعلى هذا فإنها تعتبر أن صواريخ بيرشينغ ٢ وكروز هامة لدعم مصداقية الردع الممتد ، وتخشى انه إذا لم تحشد هذه الصواريخ فإن بعض الحلفاء قد يسعى على الأغلب إلى التوافق المتدرج مع الاتحاد السوفياتي . وتعتبر ألمانيا مرشحاً محتملاً لتطور كهذا ، وأحد الشروط المسبقة لاستمرار استقرار نظام الأمن الأوروبي ، الذي يشكل عنصراً أساسياً في السياسة الأمنية الفرنسية ، هو بقاء ألمانيا راسخة بثبات ضمن نظام التحالف الغربي .

وهكذا ، فإن ألمانيا هي مفتاح المعادلة كلها . وتلك نتيجة ليست جديدة لكنها أصبحت تتخذ معنى جديداً . ففرنسا قلقة تجاه امكانية أن تجد ألمانيا أن من الصعب عليها حشد الصواريخ الأميركية الجديدة حتى ولو فشلت مفاوضات القوات النووية متوسطة المدى في جنيف . ذلك أن عدم تركيز هذه الصواريخ يمكن أن لا يسارع في تدهور الميزان العسكري فحسب ، بل أيضاً تدهور الميزان السياسي للقوى في أوروبا أيضاً . وكان من الواضح ان هذه الاعتبارات تقف خلف الدبلوماسية الفرنسية في خريف عام ١٩٨٢ . وكان الدعم الفرنسي الحازم لحشد الصواريخ على الدوام ولا يزال محسوباً بحيث يساعد المستشار الألماني على التعامل مع المعارضة للتحديث النووي في ألمانيا ، فساعد ذلك شميدت على ضبط جناح اليسار في حزبه ، أما بالنسبة لكونل فقد زود ثقلاً اشتراكياً معاكساً للمعارضة الألمانية المحلية . غير أن رغبة فرنسا في بدء مباحثات مع ألمانيا بشأن بعض مسائل الاهتمامات الأمنية المشتركة يعكس اهتماماً أعمق بإيجاد سبل تعطي لبون قدراً أكبر من الطمأنينة وتربطها بشكل أوثق إلى فرنسا عبر آليات تشاور عملية . هكذا اتفق الرئيس ميتيران والمستشار كول في تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٨٣ على تشكيل هيئة دائمة للدفاع ، وعلى أن يجتمع مرة كل ستة أشهر لبحث المسائل الدفاعية . وتفيد تقارير أن فرنسا وافقت على مشاوره بون حول أية قرارات تتعلق بقوتها الرادعة النووية التي يمكن أن تؤثر على الأمن الألماني .

ومهما كانت الدلائل على أن الأقطار الأوروبية تبذل جهداً للتوصل إلى مقاربة مشتركة لمشاكل الأمن المشترك بطيئة ومتردة ، فإنها دلائل واضحة . ولا شك ان من

الضروري الابتعاد عن الالتزام بمصالح وطنية ضيقة إذا كان للمجموعة الأوروبية ، وبالتالي التحالف الأطلسي ، ان تستعيد الحيوية والوحدة اللتين وسمتا سنيها الأولى . وعلى الرغم من أن النتائج الكاملة للتطورات في التفكير الأمني الأوروبي خلال عام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ لم تتكشف إلا بعد وقت طويل إلا أنه قد يكون لها آثار بعيدة الغور .

## الارتباك داخل التحالف الغربي

استطاع الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٢ دق إسفين كبير بين الحليفات الغربيات ، أو على وجه أدق استطاعت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ان يتعد بعضهما عن بعض بشكل مثير للعجب ، وما كان على موسكو إلا ان تراقب وتستفيد . ولكن ما أن حلت نهاية العام حتى كان اسلوب وزير الخارجية الاميركي الجديد جورج شولتز المهدىء قد أعاد العلاقات عبر الأطلسي إلى وضعها الطبيعي بهذا القدر أو ذاك ، وإن لم يكن قبل أن يبالغ بعض المعلقين في وصف تلك التوترات على أنها أسوأ صدام داخلي شهده حلف شمال الأطلسي . وساهم في تعميق المشكلة تنافر الحلفاء حول مشروع خط الأنابيب السيبيري وكذلك حول السياسات النقدية وسياسات الحماية الاقتصادية في مجالات الصلب والغذاء وغيرها من الصادرات كما ساهمت في ذلك أيضاً الفروقات في الجغرافية والشخصيات والمفاهيم الأمنية على جانبي الأطلسي . غير أن الاختراق الأكثر أساسية كان يتعلق بالتصورات المتصامة للإتحاد السوفياتي وما نجم عن ذلك من وصفات سياسية مختلفة للتعامل مع قادة الكرملين .

### ■ نزاع خط الأنابيب :

بدأ نزاع خط الأنابيب في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ ، بعد أن اعلنت الحكومة البولندية فجأة القانون العرفي وقمعت اتحاد نقابات « تضامن » . فكان رد فعل الرئيس ريغان فرض عقوبات اقتصادية على بولندا والاتحاد السوفياتي معاً ، وفاجأت هذه العقوبات الأوروبيين إذ انها تخطت خيارات الطوارئ التي كان الحلفاء قد اتفقوا عليها سابقاً . وكان من بين هذه العقوبات حظر تصدير الشركات الاميركية لتكنولوجيا نستخدم في خط الأنابيب الذي يجري بناؤه بين سيبيريا وأوروبا الغربية بكلفة تبلغ ٥ إلى ٦ مليارات دولار بالعملة الصعبة . وسيرفع خط الأنابيب الذي يبلغ طوله ٣٥٠٠ ميل ( ٥٦٠٠ كم ) صادرات الاتحاد السوفياتي من الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية في

مستواها الراهن الذي يبلغ ٢٧ مليون متر مكعب في السنة إلى ٦٠ مليون متر مكعب في اواخر الثمانينات والتسعينات مما يزيد تحصيلات الاتحاد السوفياتي من العملات الصعبة .

في البداية كانت خطوة الرئيس ريغان رمزية الى حد كبير ، ذلك أن الشركات الاميركية التي أثر عليها الحظر لم تكن تملك غير نصيب ضئيل في خط الأنابيب . وكانت الشركات المزودة الرئيسية - التي ستزود معاً ٤١ محطة ضخ و ١٢٥ توربيناً ( تتضمن بعض التكنولوجيا حاسمة الأهمية ذات التراخيص الاميركية ) بالإضافة إلى مليون طن من الأنابيب سنوياً - ٩ شركات المانية غربية وفرنسية وبريطانية وإيطالية ، وعلى الرغم من أنه كان هناك تبادل للاتهامات حتى في هذه المرحلة لم تكن الاجراءات الاميركية تطل هذه الشركات بعد .

وقد شعر الاميركيون بالحنق تجاه القمع البولندي بشكل لم يجاره الأوروبيون . فمثلاً ذهبت المانيا الغربية إلى أن بولندا تقع في نهاية المطاف ضمن ميدان الأمن الحيوي السوفياتي ، وأن الاتحاد السوفياتي استجاب بالفعل للتحذيرات الغربية التي حضته على عدم غزو بولندا ، وأن نقابات « تضامن » دفعت بالأمور أبعد مما يجب وبأسرع مما يجب ، وأن على الغرب أن يقتفي الأثر السياسي الحذر التي اختطته الكنيسة الكاثوليكية ، وأن العظائم الأميركية تكاد تدفع بالبولنديين إلى الشهادة . وبدا هذا المنطق المتجرد عن العاطفة للاميركيين على أنه تبرير لإنهزامية تتخلى عن أداة الضغط الوحيدة التي تدفع إلى الاعتدال ، والتي يمكن أن توازن الضغط السوفياتي باتجاه إعادة الشيوعية الاثوذكسية إلى بولندا . وبدا كذلك للاميركيين ان العقوبات التي اوقعتها أوروبا ( تجميد التسليفات وإعادة جدولة الديون الحكومية إلى بولندا ولكن ليس إلى الاتحاد السوفياتي ) غير كافية .

وهكذا انتعشت في واشنطن بعض الشيء الشكوك بأوروبا التي انتشرت في الفترة التي أعقبت غزو السوفيات لافغانستان وأخذ الرهائن الأميركيين في ايران . وبدأت تظهر تخمينات بأن أوروبا الغربية ، وخاصة المانيا الغربية ، متهاونة أكثر مما ينبغي تجاه العدوان السوفياتي الظاهر والمستتر ومتردة أكثر مما ينبغي في التضحية براحة الرفاه الاجتماعي المغالي من أجل الدفاع المشترك الضروري . وسواء كان هذا التهاون ناجماً عن الجبن تجاه تفوق الاتحاد السوفياتي في أسلحة المسرح النووية أو تجاه قدرته على خنق



الاتصالات ما بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية أنى أراد أو متأتية عما اعتبر موقفاً تجارياً محضاً ، فان النتيجة كانت هي ذاتها في نظر إدارة ريغان . فبدلاً من الاستجابة لدلائل اقتراب بولندا من الإفلاس وديون الكتلة السوفياتية للغرب التي تبلغ ٨٠ بليون دولار ، وذلك باجبار موسكو على دفع تكاليف امبرياليتها واقتصادها غير الكفو ، عمد الاوروبيون الغربيون عملياً إلى دعم الاقتصاد السوفياتي الذي يشعر فعلاً بالضيق . فهم يبيعون إلى الاتحاد السوفياتي توريدات عملاقة قدرتها ٢٥ ميغاواط وسيدفعون في المستقبل للاتحاد السوفياتي عملة غربية قيمة مقابل الغاز . وهكذا كان الاوروبيون الغربيون يسمحون للاتحاد السوفياتي بتحويل موارد محمية نادرة إلى الانتاج العسكري ، وسيترتب على الغرب في نهاية المطاف مماشاة ذلك في موازناته العسكرية . وفوق ذلك فإنهم كانوا يعرضون أنفسهم لخطر الوقوع تحت طائلة الابتزاز في المستقبل ، وذلك بتوقيع عقود يمكن ان تزيد اعتمادهم على الاتحاد السوفياتي ، إذ سيكونون معتمدين بحلول اواخر الثمانينات في ٢٥ إلى ٣٠ بالمائة من متطلباتهم من الغاز و ٥ إلى ٦ بالمائة من كامل متطلباتهم من الطاقة .

وبعث الغيظ فيما يتعلق بخط الأنابيب الاتهامات الاميركية بأن الأوروبيين ، الذين يبلغ ناتجهم القومي الإجمالي الكلي قدر مثيله الاميركي ، لا يتحملون قسطهم الحق في حلف شمال الأطلسي ، وأنهم لا يفون بالهدف المشترك المتمثل بزيادة حقيقية في الانفاقات الدفاعية تبلغ ٣ بالمائة سنوياً ، وأنهم يكرسون للدفاع نسبة من ناتجهم القومي الإجمالي أقل بقدر هام مما تكرس الولايات المتحدة . بل إن المانيا الغربية بشكل خاص كانت تتردد في زيادة مدفوعاتها للبنية التحتية بقدر ضئيل يبلغ ٣٥٠ مليون مارك الماني . كما ان الاوروبيين يقاومون اتفاقية لاستبدال أية قوات أو معدات يمكن أن تضطر الولايات المتحدة في أزمة في المستقبل إلى تحويلها من المسرح الاوروبي إلى مسرح الشرق الاوسط للحفاظ على النفط وهو الأكثر أهمية على أية حال لأوروبا منه للولايات المتحدة .

ومع تنامي الامتعاض في واشنطن بدأ بعض رسمي الادارة يتحدثون المقولة التي كانت لا تزال منذ أمد طويل مفروغاً منها ، وهي أن قلعة أوروبا الغربية الاقتصادية والديموقراطية هي اكبر جائزة مفردة يمكن الحصول عليها في المنافسة بين القوتين العظميين . وأخذ هؤلاء يقلّبون فكرة ترك الاوروبيين غير الممتنين كي يدافعوا عن

انفسهم والتراجع الى استراتيجية « احادية وانعزالية » جديدة . وتراكم قدر كبير من الدعم في الكونغرس لتعديل ستيفنس كان يسعى الى سحب نحو ١٩ ألف جندي اميركي من اوروبا .

وفي هذا الجولم يستطع وزير الخارجية الكسندر هيغ إلا بصعوبة منع الإدارة من فرض العقوبات الاميركية فوراً على الشركات الاوروبية وإعلان بولندا مفلسة وحظر أية تسليفات جديدة للكتلة الشرقية ، دون الأخذ بالاعتبار الجهود التي تبذل في بعض أجزاء اوروبا الشرقية لتحقيق درجة من الاستقلال الذاتي على الطراز الهنغاري .

وكانت درجة الحذر والانضباط الاميركي هذه مصدر ارتياح وبعض طمأنينة للأوروبيين الذين استمروا في الإصرار على أن العقود التي وقعت مع الكتلة السوفياتية قبل فرض الحكم العرفي على بولندا يجب ان تحترم طبقاً للمعايير القانونية . وبالطبع تفوت ردود الفعل المحددة ، فصفت بريطانيا وفرنسا لنبرة ريغان القوية تجاه الاتحاد السوفياتي ، لكنها كانتا حذرتين تجاه اعطاء الموقف قوة مادية يمكن ان تلحق ضرراً بالصناعتين البريطانية والفرنسية . أما المانيا الغربية ، التي كانت لا تزال متمسكة بوجهة النظر التي تقول أن الانفراج والتبادل الاقتصادي بين الشرق والغرب سيساعدان لا محالة على جعل الاتحاد السوفياتي أقل عدوانية في الخارج وأكثر ليبرالية في الداخل ، فكانت قلقة تجاه النبرة قدر تلهفها على الحفاظ على طلبات المضخات والأنابيب السبيرة لمساعدة صناعتها التي تواجه المصاعب .

#### ■ الخلافات الفلسفية الكامنة :

كانت تقف خلف الحجج السطحية افتراضات متصادمة . فكان أكثر أنصار نظرية ريغان إلى العالم فصاحة وهو ريتشارد بايس ، خير الشؤون السوفياتية في مجلس الأمن القومي ، يعتقد أن الاتحاد السوفياتي ليس متفوقاً عسكرياً على الولايات المتحدة فحسب بل يسنده أيضاً نظام محلي يؤدي بطبيعته إلى توليد اندفاعات عدوانية خارجية وإذا لم يتبدل النظام السياسي السوفياتي ، فإن الاتحاد السوفياتي سيظل عدواً قاتلاً محتملاً . ومع ذلك فإن هذا العدو على شفا الانهيار تحت عبئي التوسع الامبريالي والعجز الاقتصادي المزمّن . وعلى هذا فإن من الضروري للغرب أن يتدفع سابقاً الاتحاد السوفياتي في سباق التسلح أو على الأقل ان يجهد جهاداً شديداً .

وتضافرت هذه الرؤية مع جولا مبالاة إدارة ريغان باحتمالات الحرب النووية بشكل عام ، والحرب النووية في اوروبا بشكل خاص ، ليؤدى الى سريان الرجفة في أوصال الكثير من اوروبا . كذلك عكست هذه الرؤية بشكل مبالغ فيه نظرية أن أي انتاج من أي نوع كان يمكن أن يعتبر إنتاجاً عسكرياً . وبدا انها تنادي بالعودة الى الحرب الباردة وإلى حرب اقتصادية في حقبة خطيرة بشكل خاص يملك الاتحاد السوفياتي فيها تفوقاً نووياً وكذلك تقليدياً في أوروبا . كما أن مفهوم تركيع أمة عن طريق الاجراءات الاقتصادية بدا على أنه مجرد خيال بالنسبة لأكبر بلاد العالم وأغناها من حيث قاعدة موارده خاصة ، وأن لهذا البلد على اية حال غرائز اكتفاء ذاتية قوية . وفوق ذلك فإن مطالبة واشنطن بحدوث تغير راديكالي في الاتحاد السوفياتي كضمن للتعايش لم يكن يعد بطريقة عيش تحول دون الحرب ولا بالتسامح الذي يعتبره الغرب علامة من علائم تفوقه الاخلاقي على الشرق .

كذلك أحس الاوروبيون أن هناك قدراً كبيراً من النفاق في مشهد ريغان وهو يشجب بشدة الصادرات الصناعية الاوروبية الى الاتحاد السوفياتي بينما يستمر في تصدير كميات كبيرة من الحبوب الاميركية إلى الجهة ذاتها . ويقول الاوروبيون أن السلطة الغربية الوحيدة التي يمكن أن تكون رافعة ضغط سياسي حقيقية هي الحبوب ، إذ كان الاتحاد السوفياتي قد قاسى سنوات حصاد رديء متعاقبة ، وهذه السلعة وحدها هي التي يمكن أن يكون لها أثر فوري على الاقتصاد السوفياتي وكذلك أثر أبعد مدى على جهود موسكو الرامية الى شراء السلبية السياسية لمواطنيها بزيادة استهلاكهم من اللحوم . ورفض الاوروبيون الرد الأميركي ان مبيعات الحبوب هذه على عكس مبيعات الأنابيب والمضخات تستنفد موارد الاتحاد السوفياتي من العملة الصعبة الثمينة واصفين هذه الحجة بأنها نوع من السفسطة . وذهبوا الى ان نفقات بناء الزراعة السوفياتية لاستبدال الحبوب المستوردة بحبوب محلية ستؤدي إلى اقتطاع الأموال المتوافرة للاستثمار العسكري بالقدر ذاته الذي يفعله أي استبدال لمعدات خط الأنابيب .

على أية حال ، نظر الأوروبيون حتى المحافظون منهم إلى نظرية الانهيار السوفياتي الوشيك بقدر كبير من التحفظ . فقد قدروا أن الاتحاد السوفياتي يمكن أن يحتوي مشاكله ، التي لا شك في أنه يواجهها فيما يتعلق بالاقتصاد وبالجماعات الإثنية عن طريق مزيج من التوقعات الجماهيرية المنخفضة وأجهزة السيطرة الداخلية الفعالة والقدرة



المحققة على تعبئة مجتمعه وانتزاع توضيحات منه . واستخلص الاوروبيون أن سياسة غربية تقوم على التصلب الكامل لن تؤدي إلى انهيار سوفياتي ، بل على العكس من ذلك ستساعد على توحيد النخبة السوفياتية ورجل الشارع السوفياتي في معارضة شوفينية للضغوط الخارجية . وفوق ذلك اعتبر الاوروبيون قادة الكرملين كائنات عقلانية تعطي اولوية قصوى للحفاظ على المنجزات السوفياتية الهائلة خلال السنوات الـ ٦٥ الماضية . ولذا فإن من الأفضل للغرب أن لا يقدم لموسكو مشبطات للمغامرات العسكرية فحسب بل حوافز اقتصادية للسلوك الجيد ايضاً .

### ■ السقوط إلى الحضيض :

كان من السهل في حوار الطرشان الذي تبع ان ينظر الاوروبيون بازدراء إلى موقف الولايات المتحدة فكراً وعلى الأميركيين أن ينظروا بازدراء إلى الموقف الأوروبي اخلاقياً ، إلى درجة لم يستطع الحلفاء معها الارتفاع فوق تبادل الخطابات ليصيغوا سياسات ملموسة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشرق والغرب في عالم ما بعد الانفراج . ومع ذلك استطاع الحلفاء في مؤتمر القمة الاقتصادية في فرساي في حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢ ان يرموا على عجل خطوطاً عامة للعلاقات التجارية ما بين الشرق والغرب . وفهم الاوروبيون هذه التوجيهات على انها تعني « ان الولايات المتحدة ستغض الطرف عن خط الأنابيب ، بينما يتعين عليهم أن يمارسوا « الحصافة » في تقديم التسليفات إلى الكتلة السوفياتية في المستقبل . وعلى هذا الأساس وافق الاوروبيون ( رغم أنهم رفضوا مناشدات أميركا بوضع قيود على حجوم التسليفات المقدمة إلى الاتحاد السوفياتي ) على أن تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية برفع الفائدة التي تتقاضى من الاتحاد السوفياتي على اية تسليفات تكفلها الحكومة من ٥, ٨ بالمائة ( أو حتى ٧, ٨ بالمائة في حالة تسليفات خط الأنابيب الفرنسية ) إلى ١٢ بالمائة كحد أدنى . وفيما عدا ذلك ، ترك أمر الحد من التسليفات الغربية الجديدة إلى الاتحاد السوفياتي إلى حد بعيد إلى عوامل السوق الحرة التي تتحكم بالمصارف الخاصة والتي تملك تسليفات كبيرة إلى أوروبا الشرقية أمر سدادها مشكوك فيه .

ولكن خلال ساعات من الجلسة الختامية في فرساي تبخرت الاتفاقية المفترضة . فصرح الرئيس ميتيران ، الذي ينزع بالفطرة إلى تأكيد الاستقلال الفرنسي عن أميركا والذي كانت تحدوه الحاجة إلى تصحيح عجز متعظم في الميزان التجاري الفرنسي

السوفيياتي ، أنه ليس هناك اية اتفاقية تحد من حرية العمل الفرنسية . فرد الرئيس ريغان حانقاً في ١٨ حزيران ( يونيو ) بمد حظره على الطاقة والتكنولوجيا الرفيعة ليشمل اي شركة فرعية تابعة لشركة اميركية أم وأية شركة اجنبية تحاول بيع معدات تتضمن تكنولوجيا تم الحصول عليها بموجب ترخيص من مصادر أميركية ( وينطبق هذا على توربينات الـ ٢٥ ميغاواط ) وأعلن ريغان أن قراره هذا « مسألة مبدأ » .

هنا أعلن الاوروبيون بالإجماع أن هذا الإجراء الذي يحاول مد سلطة الولايات المتحدة إلى خارج أراضيها غير شرعي ، شاعرين بنفاد صبر لان الولايات المتحدة ( حسب رأيهم ) حصلت على تنازلات اوروبية بصدد خط الأنابيب ثم نقضت جانبها من الصفقة ، كما فعلت سابقاً بعد قمة اوتواوا الاقتصادية في عام ١٩٨١ . وأضاف ميتيران والمستشار الألماني الغربي شميدت انهما لن يشاركا في أي « حرب تجارية » ضد الاتحاد السوفيياتي وامرت الحكومتان الفرنسية والبريطانية شركاتهما بتحدي القيود الاميركية .

وفي غضون أيام من الخطوة التي اتخذها ريغان ، استقال الكسندر هيغ كوزير للخارجية ، وبدا أن الولايات المتحدة وأوروبا تسيران على طريق صدام . وكانت وزارة التجارة الاميركية تهدد بفرض رسوم نسبتها ٤٠ بالمائة على واردات الصلب من أقطار المجموعة الاوروبية ، بينما كانت السوق الاوروبية المشتركة تتجاهل تعهداً سابقاً بأن لا تباع في اسواق الصادرات الزراعية الاميركية التقليدية بأسعار أقل من الأسعار الاميركية ، معتمدة على معونات الدعم الكبيرة التي تقدمها للصادرات الاوروبية الزراعية ( وذلك في سنة كانت فيها المداخيل الزراعية الاميركية تهبط الى أدنى مستوى حقيقي لها منذ الثلاثينات ) . كذلك كانت وتائر الفائدة الأميركية والدولار الأقوى مما ينبغي تعيق الجهود الاوروبية الرامية إلى الخروج من الكساد .

وإذ استمر الصدام الاميركي - الاوروبي ، تجاهلت الشركات الاوروبية الرئيسية بتشجيع من حكوماتها أو بأوامر صريحة منها الحظر الأميركي ووفت بتسليمات خط الأنابيب السوفيياتي المتعاقد عليها في أواخر آب ( اغسطس ) وأوائل أيلول ( سبتمبر ) فعاقبت الولايات المتحدة هذه الشركات ( وعدداً آخر من الشركات التي لم تشحن بعد تكنولوجيا اميركية إلى الاتحاد السوفيياتي ) بمنع أي صادرات من السلع أو التكنولوجيا الاميركية اليها في المستقبل .

## ■ الصعود ثانية :

أجبر هذا المستوى الذي وصلت اليه العلاقات الاوروبية مع إدارة ريغان الطرفين على إعادة النظر في الأمر . فعند دبلوماسيو الحلفاء الى التوصل إلى صيغة تسمح لريغان برفع العقوبات مع حفظ ماء الوجه ( الرواية الاوروبية ) أو استبدال العقوبات مشار الجدل بوسيلة أكثر فعالية للحد من التجارة بين الشرق والغرب ( الرؤية الاميركية ) . وساعد الضغط الذي مارسته الشركات الاميركية التي كانت هي ايضاً تخسر نتيجة للعقوبات على إعطاء إدارة ريغان منظوراً جديداً ، في سنة كانت تجري فيها الانتخابات الاميركية الوسيطة . كما ساعد على ذلك ايضاً إدراك ان المكسيك وغيرها من دول العالم الثالث قد بالغت في الافتراض . مما وضع الديون البولندية في مضمار أوسع ، هو مضمار الأزمة المصرفية العالمية .

وبالإضافة إلى ذلك شهد الأول من تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٨٢ وصول المستشار المحافظ هلموت كول الى السلطة في بون ، وهو الذي كان على العكس من سلفه يجذب زيادة المدفوعات الألمانية الغربية للبنية التحتية لحلف شمال الأطلسي في عام ١٩٨٤ . وعلى الرغم من أن تغيير الحكومة في المانيا الغربية لم يبدل سياسات بون الخارجية إلا أنه حول موقفها من الانتقاد الحريص للولايات المتحدة الى المديح لها ، مما ساعد على خلق جو يمكن فيه تسوية الشاحن عبر الأطلسي .

وهكذا ، عندما تعهد ريغان في نهاية تشرين الأول ( اكتوبر ) لمزراعي ولاية « أيوا » بأن الولايات المتحدة ستبيع الاتحاد السوفياتي ٢٣ مليون طن من الحبوب في السنة الحالية ، وأن أي تطور سياسي مهما كان لن يحول دون إتمام هذه العقود ، لم تعبأ أوروبا بهذا الوعد الانتخابي كثيراً ، بدلاً من ان ترى فيه تعبيراً عدائياً عن ازدواجية المعايير الأميركية . والواقع ان العقوبات الاميركية ضد تسليمات معدات خط الأنابيب رفعت في تشرين الثاني ( نوفمبر ) بعد ٥ أشهر فقط على فرضها ، وأعلن ريغان ان الحلفاء اتفقوا على كوابح أشد على التجارة بين الشرق والغرب ( بينما انكرت فرنسا بشدة وجود أية اتفاقية كهذه ) .

على أي حال ، وعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه ببذل جهود لـ «تنسيق» سياسات تسليمات الصادرات - وذلك تعبير يمكن للولايات المتحدة أن تفسره على أنه أشد هامشياً من وعد الحصافة الذي تم التوصل اليه في فرساي . غير أن التزام الحلفاء الوحيد



المللموس كان التعهد بالقيام بخمس دراسات مشتركة : واحدة حول العلاقات الاقتصادية الشاملة بين الشرق والغرب ، وأخرى حول تسرب التكنولوجيا العسكرية الغربية إلى الاتحاد السوفياتي ، وثالثة حول التكنولوجيا الرفيعة خاصة فيما يتعلق بمعدات النفط والغاز ، ورابعة حول التسليقات . وخامسة حول الطلب والعرض في حقل الطاقة . ولن تعطى هذه الدراسات ، نزولاً عند إصرار فرنسا ، إلى أي هيئة جديدة ولكن إلى مؤسسات قائمة ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . كذلك احتفظت باريس بحقها في تقديم المعونة للتسليقات إلى دول أوروبا الشرقية لمعادلة ارتفاع وتائر الفائدة محلياً والإبقاء على الصادرات الفرنسية قادرة على المنافسة .

وتم التوصل إلى حلول شبيهة مؤقتة فيما يتعلق بالنزاعات المختلفة حول الحماية الاقتصادية . فاستطاع مؤتمر الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة ( الغات ) في جنيف في تشرين الثاني ( نوفمبر ) تأجيل أعماله دون أن يجعل الأمور أسوأ بقدر محسوس . وفي كانون الأول ( ديسمبر ) جرى اجتماع على مستوى عال بين خمسة من أعضاء مجلس الوزراء الأميركي ونظرائهم من أقطار السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل ، وكانت نتيجته تكليف إجراء دراسة للمنافسة في حقل الصادرات الغذائية ، مما أدى على الأقل إلى تأجيل انفجار غضب الكونغرس الأميركي المتوقع . كما تم التوصل إلى اتفاقية بصدد الصلب أثبتت قليلاً ، تتضمن تقسيماً معقداً لتخفيضات سعة الانتاج في السوق الأوروبية المشتركة وتخفيض صادرات الصلب الأوروبي الى الولايات المتحدة من ٦,٣ بالمائة إلى نحو ٥,٧٥ بالمائة من السوق الأميركي ، حالت في اللحظة الأخيرة دون فرض الرسوم الأميركية المعاكسة . كذلك ساعدت وتائر الفائدة الأميركية الأدنى ( وبدرجة أقل استقراراً وتيرة تبادل الدولار ) عن تقليل الضغوط المقاومة للتعافي الاقتصادي في الاقتصادات الأوروبية .

أما في مجالات الاختلافات السياسية - العسكرية ، فما ان اجتمع وزراء حلف شمال الأطلسي في كانون الأول ( ديسمبر ) حتى كان الحلف قد اتفق بشكل عام على أن الحلفاء الأوروبيين لن يجربوا ثانية حقوق الهبوط عن الطائرات الأميركية وهي في طريقها الى الشرق الأوسط للقيام بمهمات طوارئ ( كما حدث في عام ١٩٧٣ ) وان الولايات المتحدة لن تسحب من مخزونات وقواتها في أوروبا للقيام بعمليات في الشرق الأوسط . كذلك استطاعت إدارة ريغان ان تجتنب أي سحب للقوات الأميركية من أوروبا .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن قيام وزير الخارجية الجديد شولتز بالتخلي بهدوء عن اعتبار دعم سياسة الولايات المتحدة في اميركا الوسطى الاختبار الثابت للولاءات الأوروبية ساهم في المزيد من تخفيض توتر العلاقات مع الأقطار الأوروبية المصممة على الحفاظ على علاقات مع العالم الثالث . كذلك كان هناك بعض التلاقي في نظرة الطرفين على جانبي الأطلسي إلى الشرق الأوسط ايضاً .

### ■ هل انتهى أسوأ ما في الأمر ؟

لقد اعيد للعلاقات عبر الأطلسي بعض الاتزان ، ولكن ظل من المشكوك فيه ما إذا كان هذا التقارب سيستمر بل وحتى يتدعم . فتطلع المتفائلون إلى أن تؤدي صدمة تجربة صيف عام ١٩٨٢ بالحلفاء إلى اجتناب تكرار مثل تلك المهزلة المسيئة . أما المتشائمون فتوقعوا من جهتهم العودة إلى الشجار على قضايا عسكرية إذ تتعين في عام ١٩٨٣ مواجهة القرارات التي يجب أن تتخذ بشأن حشد الصواريخ .

غير أنه لا يحتمل ان تتكرر الإجهادات المحددة في العلاقات ما بين طرفي حلف شمال الأطلسي على جانبي المحيط . فالاتحاد السوفياتي غارق في بولندا وافغانستان إلى دجة لن يكون معها متلهفاً على أية مغامرات جديدة يمكن ان تخلق نزاعاً بين الحلفاء في حلف الأطلسي . غير أن مسألة الحماية الاقتصادية في الاستحصال على الأسلحة تهدد بأن تضع واشنطن مقابل بون مرة أخرى . كما أن اقتراب لحظة الحقيقة في مفاوضات القوة النووية متوسطة المدى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يهدد بوضع أوروبا والمعتدلين في وزارة الخارجية الأميركية مرة ثانية في مواجهة البتاغون والمتصلين في البيت الأبيض .

وينظر في أوروبا بعين الاستياء بشكل خاص إلى الحماية الاقتصادية التي تمارسها امريكا في حقل الأسلحة ، لإن ميزان تجارة الأسلحة محبذ للصناعيين الأميركيين بقدر هائل . هكذا رأى الأوروبيون أن الكونغرس الأميركي زاد الطين بلة عندما رفض ثانية في نهاية كانون الأول (ديسمبر) أن يتخلى عن فقرة « المعادن الخاصة » في « قانون المخصصات الدفاعية » . وتقضي هذه الفقرة ، التي اجيزت في الأصل في أوائل السبعينات وتخلى عنها الكونغرس في عام ١٩٧٨ ، أن المعدات العسكرية التي تتضمن بعض المعادن يجب ان تشتري من الولايات المتحدة . وإحدى الصعوبات الرئيسية فيما يتعلق بهذه الفقرة هي غموضها - فالمانيا الغربية تخشى أنها يمكن أن تستخدم لتغطية أي

نوع من المعدات التي يمكن ان تستخدم استخداماً عسكرياً . وبما أن بون كانت قد افترضت خلال المحادثات الصعبة لزيادة تمويل المانيا الغربية لـ « دعم الأقطار المضيفة » انها ستستطيع بيع مثل هذه المواد إلى الولايات المتحدة، تساءل النواب في البوندستاغ لماذا يتعين على المانيا الغربية ان تفي بنصيبها من الصفقة التي كانت في الأساس محبذة مالياً لواشنطن اكثر منها لبون . وفي الوقت ذاته رفض الكونغرس تخصيص ١٥ مليون دولار كانت مطلوبة لتنفيذ الجانب الأميركي من اتفاقية دعم الأقطار المضيفة بالعلاقة مع السلسلتين الخامسة والسادسة من المعدات المحشودة مسبقاً لفرق التعزيز ذات القواعد الأميركية ، والتي كانت المانيا قد بدأت فعلاً في بناء منشآت تخزينها كما تقضي الاتفاقية .

وإذا تقوضت اتفاقية دعم الأقطار المضيفة فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض المساهمة الأوروبية المالية الكلية في حلف شمال الأطلسي وكذلك قدرة الولايات المتحدة على جلب تعزيزات في حالة الطوارئ إلى أوروبا تستطيع استخدام معدات ومساكن معدة مسبقاً . كذلك فإن فقرة المعادن الخاصة إذا ظلت مطبقة ستحول دون تخفيض النفقات الذي يمكن الحصول عليه بالشراء من مصدر أرخص مما يساعد على جعل الدفاعات التقليدية لحلف شمال الأطلسي أكثر مصداقية . وستؤدي هاتان الخسارتان إلى المزيد من المرارة في العلاقات الأميركية - الأوروبية .

أما المسألة التي تلوح في الأفق في مفاوضات ضبط التسليح فتتعلق بأميركا فيما إذا كانت ستصر على اقتراح « خيار الصفر » الذي لا يتخلى عن حشد صواريخ بيرشنج وكروز في منتصف الثمانينات إلا إذا فكك الاتحاد السوفياتي كافة موجوداته من صواريخ « س » . س - ٢٠ ، في كل من أوروبا وآسيا ، والتي يبلغ عددها نحو ٣٣٥ صارخاً . وقد بدأت موسكو تبدي بعض علائم المرونة في نهاية عام ١٩٨٢ ، ومع اشتداد حركات الاحتجاج الأوروبية المعادية للأسلحة النووية ، أخذت الحكومات الأوروبية تنادي بالمزيد من المرونة الغربية . أما في الولايات المتحدة فإن المعركة البيروقراطية الداخلية حول ضبط التسليح لا تزال مستقرة في واشنطن ، ولذا فإن الولايات المتحدة تتمسك بصلاية بموقفها الأول القائم على خيار الصفر ، كما أن وزير الدفاع الأميركي ، واينبرغر ، يؤنب الأوروبيين على التدخل في أحكام هي من شأن أميركا وحدها .

\*\*\*



## اوروبا الشرقية : القمع في بولندا

بعد سنة من الحكم العرفي ، كانت شوارع بولندا قد أصبحت أهدأ ، لكن السلام لم يسد بولندا . فعلى الرغم من تعليق الحكم العرفي في ٣١ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ بعد أن استمر نافذ المفعول مدة سنة كاملة ، كان لا يزال يتعين على حكومة الجنرال ياروزلسكي أن تجد معادلة لكسر الطوق الاجتماعي والسياسي الذي خلقتة بفرضها للحكم العسكري وحظرها لأول اتحاد نقابات عمال مستقل في اوروبا الشرقية ، اتحاد نقابات « تضامن » .

وقد فسر الحزب الشيوعي البولندي وحليفه الرئيسي الاتحاد السوفياتي الأزمة في بولندا كغيرها من الأزمات في أوروبا الشرقية على أنها تحد للنظام الشيوعي . لكن الفارق في حالة بولندا كان ان التحدي لم يأت من جماعة مستاءة داخل الحزب ولكن من الأسفل وعلى نطاق واسع . وجعل ذلك الأزمة أكثر خطورة لأنها أقل قابلية للضبط . وسواء كان الضغط السوفياتي هو الذي حدا بالجنرال ياروزلسكي الى انزال الدبابات إلى الشوارع في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨١ ، أم ان الذي دفعه إلى ذلك هو ضميره الشيوعي ، فإنه فعل ذلك أساساً لترميم واجهة سلطة الحزب المتقوضه ، وثانياً لإعادة بعض الاستقرار إلى الاقتصاد . لكنه إذا كان يقصد استخدام صدمة الحكم العرفي كي تعود نقابات « تضامن » إلى وعيها وتبدأ من جديد السعي إلى حل وسط ، فإن هذه الاستراتيجية انهارت نتيجة للوسائل التي استخدمت في فرض الحكم العسكري - استخدام شرطة الشغب واعتقال غالبية « تضامن » دون محاكمة وفرض عقوبة السجن مبدداً طويلة لمن يخرقون الحكم العرفي وفي النهاية حظر « تضامن » في تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٨٢ .

### ■ الحزب الشيوعي البولندي :

كان فرض الحكم العرفي في بولندا هو المرة الأولى التي استولى فيها القادة العسكريون رسمياً على السلطة في دولة شيوعية . ومع ذلك فقد فشل حتى هذا الحل الأشد لأزمة بولندا في تحقيق هدفه الرئيسي وهو إنقاذ بقايا سلطة الحزب المهلهلة . فقد حطمت الحاجة إلى الاعتماد على الدبابات وشرطة الشغب دعوى الحزب أن من حقه لعب دور قائد في بولندا أكثر مما كان بوسع « تضامن » أن تفعل . وكان هناك في بضعة الأشهر الأولى من عام ١٩٨٢ حديث حتى عن تغيير اسم الحزب إذ ان اسم « حزب

العمال البولندي المتحد» فقد صداه . غير أن الحزب استمر على قيد البقاء ، أو كاد . فالأرقام الرسمية تفيد أن عضوية الحزب انخفضت ما بين صيف عام ١٩٨٠ عند بداية فترة «تضامن» وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ بمليون شخص (أي بنحو ثلث العضوية الأصلية التي كانت تزيد على ثلاثة ملايين بقليل) وطرد نحو ٥٠ ألفاً في حملات التطهير بعد فرض الحكم العرفي ، وترك عدد أكبر بكثير الحزب طواعية خلال فترة الحكم العرفي - قرابة ٢٠ ألف عضو في الشهر طبقاً لتقديرات غير رسمية .

وحتى قبل فرض الحكم العرفي كانت السلطة المدنية في مناطق بولندا الـ ٤٩ قد بدأت تتحلل . وكان الجيش قد تحرك في البلدان والقرى لملء الفراغ الإداري والإشراف على توزيع السلع وخاصة الأغذية . وبعد إعلان الحكم العرفي وضع الجنرال ياروزلسكي ومجلسه العسكري للإنقاذ الوطني كبار الضباط في مواقع المسؤولية في الوزارات الرئيسية وعين عسكريين ليحلوا محل حكام عدد من المناطق (بما في ذلك غدانسك) حيث ولدت «تضامن» ، وعين مفوضين عسكريين لكافة المجمعات الصناعية الرئيسية . وخلال فترة الحكم العرفي كلها ، أكد ياروزلسكي على دوره كرئيس للأركان ورئيس للوزراء وقلل من التأكيد على وظيفته كرئيس للحزب . وربما كان غرضه تحويل الانتقادات للحكم العرفي بعيداً عن الحزب ، ولكن الأغلب أنه فهم إلى أي درك هبط رصيد الحزب خلال سنتين من الأزمة الاقتصادية والسياسية الحادة . وربما كان بالامكان الحكم على رأيه هو في الحزب عبر ملاحظة أن أكثر هيئات الحزب نفوذاً ، أي المكتب السياسي ، لم تجتمع مدة تزيد على الشهرين بعد فرض الحكم العرفي .

ولكن إذا كان الحزب الشيوعي البولندي قد سقط فإنه لم ينته تماماً . وجرى في الكواليس صراع على السلطة بين الجناح المتصلب الذي عارض طيلة الوقت أي حوار مع «تضامن» وبين الوسط المعتدل - الذي يبدو أقرب إلى ياروزلسكي ، والذي ذهب خلال بضع الشهور الأولى على الأقل إلى أنه قد يمكن إنقاذ شيء جيد ما من تجربة «تضامن» . (أما الجناح الليبرالي الذي حاول قبل فرض الحكم العرفي تحقيق إصلاح داخلي في الحزب فقد تلقى أقصى الضربات بفعل التطهيرات وكذلك بفعل الاستقالات الطوعية) . وأدت إحدى مناقلات المكتب السياسي في تموز (يوليو) إلى إزاحة ستيفن اونزلوفسكي أحد معارضي ياروزلسكي الأكثر محافظة ومنافسه الرئيسي على زعامة

الحزب ، إلى وزارة الخارجية خارج جهاز الحزب المركزي . وجاء تحد آخر في تشرين الأول ( أكتوبر ) بنشر رسالة لتاديوش غرابسكي ، وهو أحد أعضاء المكتب السياسي السابقين ، الذي كان قد نقل إلى البعثة التجارية البولندية في برلين الشرقية . فقد انتقد غرابسكي الأثر المدمر للحكم العرفي على الحزب والاقتصاد ، ودعا إلى استخدام أقصى القوة ضد تنظيمات « تضامن » السرية ومناصريها ، وإلى إنهاء دور الكنيسة الكاثوليكية في السياسة البولندية ، والتخلي عن عناصر الإصلاح الاقتصادي التي كانت « تضامن » قد رفعت لواءها ، وإلى تطهير أبعد كثيراً لأولئك الذين لا يزالون داخل الحزب والذين كانوا مستعدين قبل الحكم العرفي إلى التوصل إلى حل وسط مع « تضامن » وفي ذلك تحد واضح لموقف ياروزلسكي ذاته وألمح الاتحاد السوفياتي بين الحين والآخر خلال الحكم العرفي إلى أنه يشاطر غرابسكي ضيق صبره بعملية « التطبيع » ، لكن ياروزلسكي احتفظ بالدعم السوفياتي وظل مسيطراً على آلة الحزب والمجلس العسكري وراءه .

#### ■ « تضامن » والحكم العرفي :

أنقذ الحكم العرفي الحزب من الانهيار الكامل ، وإن يكن على حساب مصداقيته . أما نقابات « تضامن » فقد تقوضت أركانها ولكن مصداقيتها ودعمها ضمن جمهرة السكان ظلا قويين . وكان التحدي الذي مثلته نقابات « تضامن » قد جاء من أسفل من عمال بولندا وانتشر بسرعة ( عند تعليق « تضامن » كان عدد أعضائها قد بلغ ٩,٥ مليون شخص ) ولذا تعين أن تكون قبضة السلطات قوية بما يتناسب مع ذلك كي تستطيع قمعها . فألقي القبض على نحو ١٠ آلاف بولندي مدداً مختلفة خلال أشهر الحكم العرفي الإثني عشر ، وكان العدد الأكبر في أي وقت من الأوقات نحو ٥ آلاف شخص ، وذلك في نهاية كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٢ . لكن المجلس العسكري رفع تدريجياً قيود الحكم العرفي - حظر التجول والقيود على السفر وحظر الاتصالات التلفونية بين المدن - وعمد إلى إطلاق المعتقلين على دفعات خلال العام وسمح لهم جميعاً عدا قلة منهم بالعودة إلى ديارهم عندما انتهت فترة الاعتقال رسمياً في ٢٣ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ . وظل سبعة من مستشاري « تضامن » ، وهم أعضاء في جماعة المنشقين المعروفة باسم « كور » قيد الاعتقال ووجهت اليهم تهم إجرامية .

ولم يكن من المدهش نظراً للدعم الشعبي الذي كانت تتمتع به نقابات « تضامن » خلال الأشهر الثمانية عشر التي سبقت الحكم العرفي أن تعقب فرض الحكم العسكري



وتعليق النقابات سلسلة من الاضرابات ومعارك الشوارع ما بين مؤيدي « تضامن » وشرطة الشغب . وتفيد الأرقام الحكومية أن ١٥ شخصاً قتلوا في صدامات كهذه خلال الأشهر الـ ١٢ التي سبقت كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ ( تدعي المصادر غير الرسمية ان الرقم أعلى بكثير وقد يصل إلى ٢٠٠ ) وجرح عشرات غيرهم . وجاء الاحتجاجات على مرحلتين : الأولى عفوية وغير منسقة والثانية ينسقها قادة « تضامن » الذين اجتنبوا الاعتقال وتواروا عن الانظار . وفشلت المرحلة الأولى في إحداث أي أثر على ثقة سلطات الحكم العرفي . وفرض تعتيم كامل على الاتصالات وحظر على السفر . فكان ان خسرت تضامن نتيجة لانعزال المدن عن بعضها واعتقال غالبية قيادتها أفعل سلاحين في حوزتها ، وهما النشر السريع للأخبار والتنسيق السريع للأعمال . وما أن حل نيسان ( ابريل ) ١٩٨٢ حتى كانت قد شكلت هيئة تنسيق لتضامن سرية بهدف إجبار الحكومة العسكرية على إعادة تنصيب تضامن وإطلاق سراح قادتها من الاعتقال . لكن صعوبة الاتصالات وقدرة سلطات الحكم الفرعي على فرض شروط الصراع باستمرار اعاقتنا هيئة التنسيق إلى حد قاس ، فكان ان لم تصادف المرحلة الثانية من الاحتجاج حظاً من النجاح أكبر من ذلك الذي صادفته سابقتها .

وقد استطاعت « تضامن » كنقابات عمال البرهنة على قوتها الصناعية والسياسية بأكبر قدر من الفعالية بطريقة مضبوطة فلم تحتج إلى النزول إلى الشوارع للبرهنة على الدعم الذي يحظى به قادتها في المفاوضات مع الحكومة ، فقد كان مصدر قوتها أرض المصنع . لكن فرض الحكم العرفي لم يترك لمؤيدي تضامن خياراً غير النزول الى الشوارع . غير أنهم في كل مرة فعلوا فيها ذلك وتصدوا للغاز المسيل للدموع ولخراطيم المياه وفرق مكافحة الشغب واجهوا قوة لا قبل لهم بها . ومع ذلك فقد استطاعوا تنظيم الاحتجاجات والإضراب عن العمل ومسيرات على ضوء الشموع وما شابه ذلك في الثالث عشر من كل شهر تذكيراً بفرض الحكم العسكري . لكن قوى شرطة الشغب لم تتعرض للإجهاذ إطلاقاً ، وعنت مشكلة الاتصالات انه كان يتعين دعوة التظاهرات ، كتلك التي دعي اليها في ذكرى توقيع اتفاقية « غدانسك » في ٣١ آب ( اغسطس ) ، مسبقاً قبل مدة طويلة من الزمن ، مما ترك وقتاً طويلاً لشرطة الشغب كي تعد نفسها . وفي كل مرة احرزت « تضامن » نصراً معنوياً ولكن في كل مرة جرح أو اعتقل المزيد من انصارها . وكلما كان الاحتجاج أكبر كلما كان القمع الذي تبعه أشد .

وفوق ذلك فإن حركة « تضامن » السرية كانت منقسمة حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها : ما إذا كان يجب توجيه القدر الأقصى من الضغط على الحكومة لإعادة تنصيب النقابات مهما كان الثمن ، أو العمل على تحقيق الهدف الأبعد مدى وذلك بخلق مجتمع سري مواز يعتمد الى تجاهل الحكومة العسكرية ويجبرها في نهاية المطاف التصالح مع باقي المجتمع . وبدا أن من المقدر للاستراتيجية الأولى ان تفشل بسبب التفوق الساحق للجيش والشرطة وعزوف الكثيرين من مؤيدي « تضامن » الطبيعيين عن الانضمام الى العنف في الشوارع . لكن رفض ياروزلسكي قبول اي عرض من عروض « تضامن » السرية للتوصل إلى حل وسط - حتى ولو قبول فرض قيود على نشاطات النقابات السياسية وحققها في الاضراب ضمن لها الفشل . أما الاستراتيجية الثانية ، فكانت تتطلب إرادة فوق إنسانية لدى سكان وجدوا ، بعد سنتين من الأزمة الاقتصادية الحادة ، كل طاقاتهم مستنفدة في النضال اليومي من أجل العيش . وأدى حظر « تضامن » في تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٨٢ إلى إضراب عفوي في أحواض لينين للسفن ، حيث وقعت اتفاقية غدانسك الاصلية ، لكن الاحتجاجات التي دعي اليها في تشرين الأول ( أكتوبر ) وتشرين الثاني ( نوفمبر ) أخفقت . ولم يكن تضاًؤل الدعم للاحتجاج دليلاً على هبوط الدعم لنقابات « تضامن » قدر ما كان دليلاً على الاحباط الذي شعر به الناس تجاه وسائل الاحتجاج لتوافرة في ظل الحكم العرفي .

#### ■ دور الكنيسة :

لعبت الكنيسة الكاثوليكية خلال فترة « تضامن » كلها دوراً هاماً كوسيط بين الحكومة والنقابات ، وإن لم يصادفها حظ كبير من النجاح في نهاية المطاف . لكن دورها تغير بعد فرض الحكم العرفي وأصبح أكثر إثارة للجدل . فمع تعليق نقابات « تضامن » وكافة النقابات الأخرى أصبحت الكنيسة المؤسسة الوحيدة المستقلة في بولندا وتوقع الكثير من البولنديين وعدد لا بأس به من رجال الدين العاديين أن تهب الكنيسة للدفاع عن نقابات « تضامن » . لكن رئيس الاساقفة غليمب أبقى الكنيسة مترفة عن الصراع السياسي ، فقد أعلن دعمه لإعادة نقابات تضامن ، وانتقد بحدة القمع في ظل القانون العرفي ، لكنه مع ذلك رفض أن يصادق على دعوات « تضامن » للقيام بأعمال احتجاج ، ذاهباً إلى أن ذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من العنف وسفك الدماء .

وقد وضع القانون العرفي الكنيسة في وضع صعب . فقد كانت الحجاب الوحيد بين

الحكومة العسكرية وبين السكان الذين كانوا يزدادون مرارة، ومع ذلك ، لم يكن باستطاعتها أن تفاوض الحكومة نيابة عن نقابات « تضامن » وبدلاً منها دون أن تضع موضع تساؤل منزلتها المستقلة ذاتها . وفي الوقت نفسه ، حافظت الكنيسة على اتصالاتها مع الحكومة خلال الحكم العرفي للحيلولة دون المزيد من الانفجارات ، وجعلتها تلك الاتصالات عرضة للاتهام بالتعاون . وفي بداية الأمر ناشد غليمب الجميع أن ينتهجوا سبيل الاعتدال ، أملاً ان يكون بالامكان إنقاذ نقابات تضامن او على الأقل شكل من أشكال النقابات المستقلة من الحكم العرفي . لكن هذا الأقل أصبح باهتاً في اوائل صيف عام ١٩٨٢ عندما تعاضمت الاحتجاجات الجماهيرية مستثيرة موقفاً متزايد العدوانية من حكومة ياروزلسكي . وتوافق ذلك مع الهجومات السوفياتية على دور الكنيسة السياسي في بولندا . وما ان حل تموز ( يوليو ) حتى اصرت الحكومة على إلغاء زيارة كان من المقرر ان يقوم بها لابابا في آب ( اغسطس ) إذ كان الموعد يتطابق مع عدد من ذكريات « تضامن » السنوية الحساسة .

وعلى الرغم من أن الكنيسة ظلت تتخذ موقفاً انتقادياً من استخدام شرطة الشغب للقوة على نحو متطرف ، إلا أنها اصبحت على ما يبدو مقتنعة أن إحراز المزيد من التقدم نحو حل سلمي في بولندا يعتمد على درجة الهدوء السائد . فانتقدت المظاهرات التي كان مخططاً لقيامها في ١١ تشرين الثاني ( نوفمبر ) احتجاجاً على حظر « تضامن » ، ولا شك في أن هذه الخطوة ساهمت في فشل تلك التظاهرات . غير ان مفاوضات الكنيسة مع الحكومة ساعدت على ما يبدو على إطلاق سراح زعيم « تضامن » ليخ فالنسا ، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، وأدت بالحكومة إلى دعوة البابا لزيارة موطنه في حزيران ( يونيو ) ١٩٨٣ شريطة أن يكون « الهدوء » قد استتب .

نجحت الحكومة في اجتياز حقل الغام الذكريات السنوية من آب ( اغسطس ) إلى تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، فأصبحت تشعر بما يكفي من الثقة لا لاطلاق سراح فالنسا فحسب بل ايضاً لبدء الاعداد لتعليق الحكم العرفي . وعلى الرغم من ان الكنيسة رفضت التعاون مع الحكومة مباشرة بأية طريقة رسمية كانت ، إلا أن النداءات التي وجهتها داعية إلى الاعتدال والهدوء ساعدت السلطات بلا شك على اقناع غالبية البولنديين أن مقاومة الحكم العرفي عبث .



## ■ القفص التشريعي :

حظرت المنظمات المستقلة التي اقيمت خلال فترة « تضامن » الواحدة تلو الأخرى ووضعت مكانها منظمات جديدة ترعاها الحكومة . فلاقى نقابة الصحفيين واتحاد الطلبة المستقل ونقابة الممثلين ونقابات « تضامن » جميعاً المصير ذاته .

وفي ٨ تشرين الأول ( أكتوبر ) أجاز البرلمان البولندي قانون نقابات جديد ، شكل محور تشريعات جديدة استهدفت تعزيز سلطة الحزب والحكومة اعداداً لتعليق الحكم العرفي . وبموجب هذا القانون يمكن لنقابة أن تمثل فقط عمال مصنع واحد ولا يسمح بوجود أكثر من نقابة واحدة في مصنع واحد . وللحيلولة دون العودة الى المنظمات المناطقية التي اعطت لنقابات « تضامن » قوتها الصناعية والسياسية ، لا يمكن إقامة روابط ما بين المصانع لمدة سنة واحدة على الأقل ، وبعد ذلك يمكن تشكيل منظمات وطنية لكل مهنة على حدة . ويتوجب ان يقتصر نشاط النقابات على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها أما النشاطات السياسية فممنوعة ، كما حد من حق الاضراب ، الذي استخدمته « تضامن » في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ بفعالية بالغة ، إلى درجة أصبح معها غير ذي معنى .

وعلى الرغم من أن النقابات الجديدة « مستقلة » عن سيطرة الحكومة إلا أنها مجبرة مع ذلك على العمل بتوجيه من الحزب الشيوعي . ولا تزال جاذبية هذه النقابات للناس محدودة . فبينما بلغ عدد أعضاء « تضامن » ٩,٥ مليون عضو من بين قوة عاملة كلية يبلغ تعدادها ١٣ مليوناً ، اعترفت الحكومة أنها ستكون سعيدة لو أن نصف هذا العدد انضم إلى النقابات الجديدة بحلول صيف عام ١٩٨٣ .

وأقر البرلمان البولندي كذلك قانوناً مضاداً « للتطفل » جديداً يعطي الحكومة سلطات واسعة للتعامل مع أولئك الذين يظلون مدة تزيد على ثلاثة أشهر دون عمل ( والكثير من هؤلاء موظفون سابقون في « تضامن » ) واعيد إحكام الرقابة السياسية وتوسيعها وفرضت تشريعات عقوبات أشد ، ليتم بذلك إحكام القفص التشريعي حول بولندا استعداداً لتعليق الحكم العرفي رسمياً .

وعمد ياروزلسكي في محاولة منه إلى تحويل بعض الطاقات السياسية التي ولدتها « تضامن » إلى إقامة سلسلة من لجان المواطنين دعيت « بالحركة الوطنية للبعث

القومي » . ومهمة هذه اللجان ان تعمل كوسيط بين الحزب والحكومة من جهة وبين السكان من جهة أخرى ، ويجري مع تعليق الحكم العرفي تشكيلها كي تصبح نوعاً من « الجبهة الوطنية » تشبه تلك المألوفة في اقطار اوروبا الشرقية الأخرى .

وكانت هذه القوانين والمؤسسات الجديدة كلها مصممة للمساعدة على ملء الفراغ السياسي ، الذي تسبب فيه انهيار الحزب الشيوعي البولندي وحظر نقابات « تضامن » ، وتسريع عملية التطبيع في بولندا . غير أن هذا النظام السياسي الجديد لن يكون دون دعم شعبي أكثر استقراراً من ذاك الذي تحلل بسرعة مشهودة خلال فترة « تضامن » . وعلى هذا فإن من المقدّر لبولندا ان تظل في المستقبل المنظور « رجل اوروبا المريض » .

#### ■ الانعكاسات على الكتلة الشرقية :

شكل فرض الحكم العرفي في بولندا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ احراجاً سياسياً وايدولوجياً شديداً للاتحاد السوفياتي ولباقي اوروبا الشرقية ، رغم انه اعتبر امراً ضرورياً للحفاظ على واجهة حكم الحزب . وقبل ذلك بـ ٦ أشهر فقط ، كان الحزب الشيوعي السوفياتي قد انتقد ياروزلسكي شدة لفشله في إحكام قبضته على حركة الإصلاح ، ولانه سمح ضمناً لجرثومة الإصلاح ان تنتشر في الحزب الشيوعي البولندي نفسه . على أية حال ، كانت « البونابرتية » أو اغتصاب القوات المسلحة للسلطة سابقة سيئة لاستقرار حكم الحزب في اوقات الازمة الاقتصادية أو السياسية . وعلى الرغم من أنه ليس لدى أي من دول حلف وارسو (ربما باستثناء رومانيا) ما تخشاه على ما يبدو من هذا الجانب من جوانب التجربة البولندية ، إلا أن النموذج البولندي يظل ماثلاً .

على أية حال ، عندما فرض الحكم العرفي في بولندا ، بدا ان الاتحاد السوفياتي مستعد للاعتراف بأن الجنرال ياروزلسكي هو البولندي الوحيد الذي لا يزال يتمتع بقدر من الاحترام داخل البلاد يسمح له بضبط الأزمة السياسية . لكن تأييد الاتحاد السوفياتي له طول عام ١٩٨٢ كان مختلطاً بانتقادات دورية لبطء خطى التطبيع ولعجز الحزب عن انتشال نفسه . وزادت هذه الانتقادات الضغوط التي تعرض لها ياروزلسكي لتعليق الحكم العرفي والعودة الى الحكم المدني بأسرع ما يمكن . ولا شك ان استمرار الحكم العرفي مدة طويلة من الزمن نسبياً يعكس درجة القلق السوفياتي تجاه الأزمة في بولندا وتجاه ضعف الحزب الشيوعي البولندي .

كذلك كانت الأزمة البولندية صدمة شديدة للعلاقات الصناعية في دول حلف وارسو. واختلفت ردود الفعل اختلافاً كبيراً فتراوحت بين نصيحة المانيا الشرقية لبولندا بضرورة قمع حركة «تضامن» بسرعة وصلابة، ومحاولات الهنغارين المقنعة للتوصل إلى تفاهم، حتى بعد فرض الحكم العرفي. لكن كافة دول أوروبا الشرقية أصبحت الآن واعية جداً لمخاطر استياء العمال في اوقات الصعوبات الاقتصادية. وهي ستواجه جميعاً صعوبات في المستقبل.

أما أثر على التنسيق العسكري داخل حلف وارسو فكان خطيراً، وقد تكون له مضاعفات هامة طويلة الأمد. فقبل فرض الحكم العرفي، كانت بولندا في سبيلها إلى ان تصبح بسرعة حليفاً غير موثوق للاتحاد السوفياتي في أحسن الأحوال، ولا يحتمل ان يتغير هذا الوضع إلى ان تستطيع إقامة حكم أكثر استقراراً. لكن بولندا تحتل موقعاً استراتيجياً، إذ تخترقها خطوط الاتصالات ما بين الاتحاد السوفياتي والفرق الـ ١٩ والـ ٢٠ السوفياتية في المانيا الشرقية. كما أنها كانت تشكل جزءاً من «المثلث الحديدي» الذي يتكون منها ومن المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وجيشها هو أكبر جيش في دول حلف وارسو بعد الجيش السوفياتي. وقد اتخذ الاتحاد السوفياتي قبل فرض الحكم العرفي خطوات لضمان خطوط امداده ووسائل اتصالاته، وذلك بزيادة عدد القوات السوفياتية داخل بولندا (رغم انها رسمياً لا تزال تقتصر على فرقتين ونصف). ويتوقع، رغم الحكم العرفي (او ربما بسببه)، ان يستمر الاتحاد السوفياتي في حراسة خطوط امداداته بنفسه.

وليس هناك كبير عزاء لقيادة حلف وارسو العليا في أن الجيش البولندي استجاب، خلافاً للتوقعات، للأوامر خلال فترة الحكم العرفي. ذلك ان الجيش لم يشارك إلا في عمليات محدودة دعماً لشرطة الشغب الموثوقة أكثر سياسياً. أما فيما عدا ذلك، فقد أبقى على الهامش وعزل قدر الامكان عن الاحداث السياسية اجتناباً لامكانية حدوث تمرد. ولم يكن الجنرال ياروزلسكي ببساطة مستعداً لتحمل مخاطر وضع الجيش البولندي المشكل في المجندين في واجهة الحكم العسكري. وكان تمديد مدة خدمة المجندين الذين كان من المقرر إنهاء خدمتهم خلال فترة الحكم العرفي مؤشراً آخر على القلق تجاه المزاج السياسي للقوات. ولا يمكن لموسكو حتى اليوم ان تعتبر الجيش البولندي جزءاً موثقاً من حزام حلف وارسو الدفاعي.



غير أن أزمة بولندا الاقتصادية هي التي اثرت بشكل أكثر مباشرة على جاراتها الأوروبية الشرقية . فقد رفع الحكم الفرعي واستخدام قوات الجيش لتشغيل المناجم إنتاج الفحم بنحو ١٦ بالمائة خلال عام ١٩٨٢ ، فصار قريباً من المستويات التي كان عليها قبل الأزمة . أما فيما عدا ذلك ، فقد ظلت الصناعة البولندية راكدة ولم تحدث الإصلاحات الاقتصادية التي دفع بها خلال الحكم العرفي أثراً محسوساً على الانتاج حتى الآن .

وبسبب التكامل الوثيق للخطط الاقتصادية داخل الكوميكون ، عانى حلفاء بولندا جميعاً مضاعفات الأزمة الاقتصادية فيها ، وخاصة جارتها المباشرتين ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا . فلم تعجز بولندا عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء معها في الكوميكون فحسب ، وتشكل هذه بصورة رئيسية من تسليمات من الفحم والسلع شبه المصنعة ) ، بل إنها دعت حليفاتها إلى مساعدة صناعيتها المقعدة . فقدم الاتحاد السوفياتي مساعدة مالية إضافية ، ووافقت ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا على مساعدة بولندا باستخدام السعة الصناعية العاطلة لمجرد إبقاء المصانع البولندية عاملة . وحققت التجارة الخارجية البولندية في عام ١٩٨٢ فائضاً صغيراً ، لكن ذلك لم يكن نتيجة لزيادة الصادرات قدر ما كان نتيجة لتقييد الواردات بحدّة ، بسبب نقص العملة الصعبة وبسبب العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت اثر الحكم العرفي .

وظلت الإمدادات الغذائية في بولندا منخفضة إلى درجة خطيرة رغم الحصاد الجيد عام ١٩٨٢ . كذلك أدت مشاكل الدين الخارجي لبولندا إلى إنقاص كميات العملة الصعبة المتوافرة للإقراض حتى للاقتصادات الأوروبية الشرقية الأكثر صلابة كالاقتصاد هنغاريا . فعلى الرغم من أن الحكومات الغربية والمصارف الغربية حاولت التمييز ما بين الاقتصادات الأوروبية الشرقية التي يشكل إقراضها مخاطرة وبين غيرها ، إلا أنه لم يتوافر سوى القليل من العملة الصعبة في أي مكان . واستطاعت بولندا اقناع المصارف الأوروبية الخاصة بإعادة جدولة ديونها التي استحققت في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ بشروط معقولة ، لكن الحكومات الغربية استمرت في رفضها الدخول في مفاوضات مع وارسو . واجبرت أزمة السيولة العامة في التجارة ما بين الشرق والغرب رومانيا ويوغوسلافيا على بدء مفاوضات إعادة جدولة مع دائنيها الغربيين خلال عام ١٩٨٢ .

وقد تعامل كل من اقطار أوروبا الشرقية مثل بولندا مع الانضغاط الاقتصادي جزئياً

بتخفيض الواردات من الغرب . غير أن ذلك لن يكون علاجاً إلا على المدى القصير ، ويتوقع أن تكون له آثار سلبية في وقت لاحق في العقد إذ ينتشر اثر انخفاض الواردات عبر الاقتصاد كله . كذلك أدت صعوبة إدارة العلاقات التجارية مع الغرب ، بالإضافة إلى الأثر الكارثي لأزمة بولندا الاقتصادية على الكتلة الشرقية ، بعدد من الدول الأعضاء في الكوميكون ، وخاصة تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، إلى الدعوة إلى مؤتمر قمة لقادة الأحزاب والدول في أوروبا الشرقية لتحديد طرق يمكن بها معالجة الأزمة وإصلاح منظمة الكوميكون ذاتها . وقد تأخر الاجتماع جزئياً بسبب معارضة دول مثل هنغاريا لأية خطوات يقصد بها فرض تنسيق أشد على التخطيط داخل الكوميكون ، وجزئياً بسبب تغير القيادة في الاتحاد السوفياتي . وفي هذه الأثناء لم تستطع أي من الدول الأوروبية الشرقية الأعضاء في الكوميكون الوصول إلى الأهداف الموضوعة في الخطة الخمسية الراهنة ، وحذرت جميعها بطريقة أو بأخرى شعوبها من أنه لا بد من بعض شد الأحزمة على البطون في المستقبل ( كانت هنغاريا الأكثر صدقاً ، إذ اعترفت أنه يمكن توقع تدهور في مستوى المعيشة خلال السنتين أو الثلاث القادمة ) . وعلى الرغم من أن اقطار أوروبا الشرقية كانت ستواجه على أية حال مشاكل متعاضمة بسبب النمو الأبطأ في الإنتاج الصناعي وبسبب زيادة تكاليف انتاج الطاقة ، إلا أن الأزمة البولندية جاءت لتجعل هذه المشاكل أكثر حدة .





## ٧. الشرق الأوسط والخليج



اتسم عام ١٩٨٢ باستخدام القوة استخداماً ناشطاً من جانب إسرائيل وإيران في محاولة من كل منهما لحل خلافات قائمة منذ أمد طويل مع جارائهما العربيات . ولذا كان العام المذكور كثيباً للدول العربية في الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ، وهي التي كانت بدون ذلك تواجه مشاكل محلية ناجمة عن الشقاكات الداخلية المتنامية إضافة إلى انخفاض عائدات النفط . ولم تكن هذه الدول ، نتيجة للافتقار إلى الوحدة السياسية والضعف العسكري ، حسنة الاستعداد لمواجهة اندفاع القوات الإسرائيلية في لبنان أو الهجوم الإيراني المضاد ، الذي اخرج القوات العراقية من الأراضي الإيرانية وبات يهدد أراضي العراق ذاته . غير أن نواحي الغموض نفسها التي اعقبت هذه العمليات العسكرية خلقت بحد ذاتها فرصاً للعودة إلى سبيل المفاوضات .

ومن المشروع إطلاق إسم الحرب العربية - الإسرائيلية السادسة على الهجوم الإسرائيلي ضد منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان . فقد بين نطاق العملية ، والمكتسبات العسكرية الهامة خلال الاندفاع الإسرائيلي السريع نحو بيروت ، والاصابات التي تحملها الجانبان على حد سواء ، أن هذه العملية كانت أكثر من مجرد غارة انتقامية او عملية رادعة . فقد بدت على أنها تنفيذ لنية حكومة الليكود باستخدام تفوق إسرائيل العسكري الساحق بهدف إيقاع ضربة قاصمة بالمقاومة الفلسطينية .

أما إذا كان أي من أهداف العملية الإسرائيلية قد تحقق ، عدا عن الهدف الذي اعطي أصلاً تبريراً للعملية ، وهو ضمان أمن حدود إسرائيل الشمالية ، فمسألة لا بد أن تظل موضع نقاش . فمن الصحيح أن الآثار المباشرة لغزو لبنان بدت كأنها برهان



على صحة وصفة الحكومة الإسرائيلية لحل المشكلة الفلسطينية : فلم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية ولا الدول العربية منع الغزو الإسرائيلي ، ورفض الاتحاد السوفياتي بوضوح ان يشارك في القتال إلى جانب الفلسطينيين ، وبدأ تشتت قوات منظمة التحرير الفلسطينية في أرجاء العالم العربي ونقل مقر قيادتها إلى تونس على أنه إشارة إلى أن نهاية المقاومة الفلسطينية الفعالة للسياسات الإسرائيلية قد باتت وشيكة .

غير أن هذه التطورات ذاتها أدت بإدارة ريغان إلى التركيز للمرة الأولى على الفلسطينيين بوصفهم قلب الصدام العربي - الإسرائيلي . وسرعان ما أصبح واضحاً أن النظرة الأميركية إلى دور الفلسطينيين في المستقبل لا تتطابق مع نظرة الحكومة الإسرائيلية . وبدأت واشنطن ترى في الحرب في لبنان فرصة لبعث الحياة في عملية سلام شرق أوسطية شاملة ، وعنى هذا التوجه مباشرة إلى مشاكل ومطامح الفلسطينيين أنفسهم . فما كان من الحكومة الإسرائيلية إلا أن رفضت في الحال المعادلة التي صيغت لتحقيق ذلك . ومع ذلك فإن هذه المعادلة لا تزال على رأس قائمة اهتمامات الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط . ويشير رفض أميركا الضمني لشرعية دعوى الحكومة الإسرائيلية بأن لاسرائيل الحق في الأراضي التي احتلت في حرب عام ١٩٦٧ ، أنه لا يحتمل ان تؤدي النجاحات العسكرية في صيف عام ١٩٨٢ إلى نتائج سياسية من النوع الذي قصده إسرائيل . كذلك اعقبت نقاط غموض شبيهة الاستخدام الأولي الناجح للقوة في الصدام الإيراني - العراقي . فقد استطاعت إيران في سلسلة من الهجومات دفع القوات العراقية خارج الجزء الأكبر من الأراضي الإيرانية التي احتلت عام ١٩٨٠ . وبدأ ان هذا النجاح يحقق واحداً من الشروط الإيرانية المسبقة لبدء مفاوضات تستهدف إنهاء الصراع . غير أن الالتباس في طهران بصدد الخطوة التالية في العملية ، والسيطرة المؤقتة للثوريين المتطرفين الذين يطالبون بتدمير حكومة البعث في بغداد ، أديا إلى المزيد من الهجومات ضد أهداف داخل العراق ذاته . وربما كان الفشل المتواصل لهذه الجهود قد شجع في طهران أولئك الذين ينادون بتسوية عن طريق التفاوض .

ويمكن ان تكون احتمالات بدء مفاوضات فيما يتعلق بمنطقتي الصدام الرئيسيتين في الشرق الأوسط هي النتيجة غير المتوقعة للعنف الشديد الذي اجتاحت المنطقة خلال عام ١٩٨٢ . ومع ذلك يجب التأكيد على أن دور الذين ينادون بحلول عسكرية لم يتضاءل ،

كذلك لم تتضاءل العداوات والمخاوف التي شكلت وقوداً لحججهم . أما ما إذا كانت فرص الحل السلمي لهذه الصدمات ستستغل بنجاح ، فأمر يعتمد على التصميم السياسي للأطراف الرئيسية المعنية . غير أن سجل السنوات الماضية لا يعطي مجالاً للكثير من الثقة .

\*\*\*\*\*

## بعض مناحي المأزق العربي

شكلت مشاكل سوريا والاردن خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ مثلاً ساطعاً على الاهتمامات السياسية والامنية المختلفة والمتباعدة في العالم العربي . وساعدت هذه بدورها على تفسير تشتت الدول العربية عندما غزت إسرائيل لبنان في حزيران ( يونيو ) . وقد ساهمت السياسات المحلية والتهديدات الاقليمية والعلاقات غير المتسقة بين الدول العربية والقوتين العظميين وفي ما بين هذه الدول بعضها مع بعض في التشوش المستمر للعلاقات السياسية ما بين الاقطار العربية خلال عام ١٩٨٢ .

### ■ سوريا :

أبدت سوريا خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ كافة علائم دولة تعيش حالة حصار . فقد أدى اكتشاف مؤامرة داخل القوات المسلحة في كانون الثاني ( يناير ) لإطاحة النظام إلى استخدام أجهزة الأمن الداخلي للتفتيش عن بؤر الإخوان المسلمين وتدميرها . وعلى الرغم من أن ذلك أدى إلى قصم ظهر المعارضة المسلحة للنظام ، إلا أن الهجومات على قوات الحكومة استمرت خلال الربيع وابرز مثال على ذلك الانفجار الضخم في دمشق في شباط ( فبراير ) وبعض الصدمات المسلحة في حلب خلال نيسان ( ابريل ) وأيار ( مايو ) .

وساهم الافتقار إلى الأمن الداخلي مباشرة في تدهور العلاقات ما بين سوريا وجاراتها العربيات . فقد اتهم سوريا الحكم في العراق بأنه يدعم جماعات الاخوان المسلمين ، وأدى التوتر بين الدولتين بسوريا إلى إغلاق حدودها مع العراق في نيسان ( ابريل ) ، وبعد ذلك ببضعة أيام إلى إغلاق خط الأنابيب الرئيسي الذي يحمل نفط العراق إلى البحر الابيض المتوسط . وفي كانون الثاني ( يناير ) تعاظم التوتر مع الاردن ( الذي تهمه سوريا منذ زمن طويل بايواء جماعات الإخوان المسلمين ) ، إذ استجابت

سوريا للاتهامات الموجهة اليها بأنها مسؤولة عن نشاطات تخريبية في عمان بأن ادعت أن القوات الاردنية خرقت الحدود السورية . وفي تلك الأثناء اصطدمت الميليشيات اللبنانية المتعاطفة مع الاخوان المسلمين في طرابلس بالقوات السورية ، وسرعان ما وجدت هذه نفسها تواجه حلفاء هذه الميليشيات من الفلسطينيين كذلك .

واستثارت هذه الحادثة الأخيرة تطوراً هاماً وخطيراً في علاقات سوريا بدول الخليج العربي . فقد صوتت الجمعية الوطنية بالموافقة على ايقاف المساهمات المالية في قوات الردع العربية في لبنان المؤلفة في غالبيتها من القوات السورية . وكان هذا تعبيراً عن القلق الذي تشعر به دول عربية كثيرة ضد الدور السوري في لبنان ، ذلك القلق الذي ظهر في اجتماع الجامعة العربية في كانون الثاني ( يناير ) عندما لم يجدد انتداب قوات الردع العربية إلا بعد تحفظات شديدة من الكويت والعربية السعودية ودول أخرى . وقد ساهم في موقف دول الخليج التأييد السوري لايران في حربها مع العراق . ففي الوقت الذي كانت فيه النجاحات العسكرية الايرانية تحدث ذعراً في دول الخليج العربية شعرت هذه بالامتعاض تجاه مديح سوريا للثورة الايرانية وعقدها معها صفقة مقايضة نفطية في آذار ( مارس ) ومساعدتها في بحثها عن قطع غيار وذخائر وإضعاف سوريا لقدرة العراق على دفع تكاليف الحرب . وكان الرئيس الأسد يحصد ثمار جهوده في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٢ للحيلولة دون إجماع عربي على أسس سلام شرق أوسطية شامل طبقاً لخطة فهد . ولم تزعج هذه الجهود السعوديين فحسب بل عنت ضمناً تصميم سوريا على عدم اللجوء الى المفاوضات والحفاظ على الخيار العسكري بوصفه الوسيلة الرئيسية لمواجهة تحدي إسرائيل . وأدت هذه السياسة بدورها الى قدر أكبر من الاعتماد على الاتحاد السوفياتي .

وانعكس مثل هذا التفكير في اوائل عام ١٩٨٢ في استخدام الرئيس الأسد المتزايد لعبارة « التوازن الاستراتيجي » ( ويعني هذا في الأساس شحنات سلاح سوفياتية ضخمة لسوريا لخلق تعادل عسكري بينها وبين إسرائيل ) . وفي الوقت ذاته استخدمت سوريا مفهوم « التعاون الاستراتيجي » في محاولة منها إقناع الاتحاد السوفياتي بتوسيع اتفاقيات الأمن المتبادل المتضمنة في معاهدة الصداقة والتعاون السوفياتية - السورية . ولم تبد موسكو كثيراً من الحماس لأي من المفهومين ، كما اكتشف وزير الخارجية السورية ، عبد الحليم خدام ، خلال زيارته لموسكو في اوائل كانون الثاني ( يناير ) . غير أنها كانت مستعدة للاستجابة لمطالب سوريا الأكثر واقعية والتي تركزت بصورة رئيسية على



التحديث السريع لقواتها الجوية وشبكات دفاعها الجوي . وتفيد التقارير أن زيارة قائد سلاح الجو السوفياتي المارشال كوتاخوف لدمشق في آذار ( مارس ) أدت الى توقيع اتفاقية تسليحية جديدة وزيادة وتيرة تسليمات الأعتلة . وقد أدت هذه الخطوات ، وخاصة ما اشيع عن رغبة سوريا في حماية سوفياتية أكبر لردع إسرائيل عن مهاجمة القوات السورية في لبنان ، الى زيادة انعزال سوريا عن الكثير من العالم العربي . لكن مشكلة دمشق كانت انه ليس هناك أي تحالف عربي مصداق يمكن أن يمنحها قدر ما تأمل في الحصول عليه من الاتحاد السوفياتي . فما أن حل عام ١٩٨٢ حتى كانت جبهة الصمود والتصدي المؤلفة من الجزائر وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية ) قد كفت عن الوجود حتى اسماً ، ولم يكن لها في أي يوم من الأيام اية مصداقية عسكرية . ولم يكن بإمكان زيارة الأسد للجزائر وليبيا في ايار ( مايو ) ان تخفي الفراغ والتشتت في المركز الاستراتيجي للعالم العربي .

#### ■ الأردن :

أدت اهتمامات ملحة بقدر مساو بالملك حسين إلى التحرك باتجاه مختلف تماماً خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ . وإذ ركز الملك على تطورات الحرب الايرانية - العراقية ، اهتمته سوريا مراراً بأنه واحد من الحكام العرب المرتدين الذين يبدوون متلهفين على تجاهل النزاع العربي - الإسرائيلي المركزي . ولم يكن ذلك صحيحاً ولا كان ممكناً بالنظر إلى أن قرابة نصف رعايا الملك من أصل فلسطيني . وكان الملك خلال ربيع عام ١٩٨٢ قلقاً بوضوح تجاه التطورات في الضفة الغربية وقطاع غزة . ومصادر هذا القلق ازدياد وتيرة نشاط الاستيطان والقلاقل المدنية العنيفة والمستمرة وتوسع « روابط القرى » التي ترعاها إسرائيل ، بالإضافة إلى ميل السياسيين الإسرائيليين إلى الإشارة إلى الاردن على أنه « الدولة الفلسطينية » . ولكن كانت هناك حدود لما يستطيع الملك عمله . فقد كان واعياً بحدة لوجود الفلسطينيين داخل مملكته واحتمال لجوئهم إلى المعارضة العنيفة - ذلك الاحتمال الذي اكدته بوضوح تظاهرة « يوم الارض » في ٣٠ آذار ( مارس ) . لكن إقرار قمة الرباط عام ١٩٧٤ بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حدّ من المدى الذي يمكن له التدخل فيه نيابة عن فلسطيني المناطق المحتلة ، كما انه كان لا يزال غير راغب في مواجهة تهمة امتلاك مطامح سلالية في فلسطين .

لكن المسألة الأكثر إلحاحاً خلال الجزء الأول من عام ١٩٨٢ كانت مسألة الحرب الإيرانية - العراقية . ففي المقام الأول كان دعم الاردن العسكري للعراق جزءاً من علاقاته مع دول الخليج العربي ( وبشكل خاص مع العربية السعودية ) التي زودت الاردن بدعم مالي حيوي الأهمية للاقتصاد الاردني . غير ان مستقبل العراق ذاته مسألة موضع اهتمام مباشر للاردن ، فإطاحة نظام بغداد عن طريق ايران أو عن طريق رعاياه الشيعة ذاتهم أمر مثير للقلق في الاردن قدر ما هو مفزع لدول الخليج . ولذا استمر الاردن في العمل كقناة لإعادة إمداد القوات العراقية وتعهد الملك حسين زيارة بغداد في اوقات الأزمة على جبهة الحرب . كما انه رفع درجة وضوح دعمه للعراق ، وان لم يكن بالضرورة فعالية هذا الدعم ، بإرسال « لواء اليرموك » من المتطوعين الاردنيين للقتال إلى جانب القوات العراقية في آذار ( مارس ) . وقوت هذه الاجراءات العلاقات الوثيقة بين الاردن والعراق ودول الخليج . ولكنها ايضاً وسعت الفجوة ما بين هذه الكتلة وسوريا .

#### ■ غزو لبنان : التشتت العربي :

فاجأ الغزو الإسرائيلي للبنان في ٦ حزيران ( يونيو ) الدول العربية وهي تعاني الحد الأقصى من التشتت . كما انه اثار ثلاث مسائل حاسمة الأهمية لم يحلها بعد في مضمار العلاقات السياسية ما بين الاطراف العربية وهي : كيف يجب التعامل مع تحدي إسرائيل ، وماذا يجب أن يكون عليه مستقبل لبنان ، وماذا يجب ان يكون دور القوتين العظميين في الشؤون العربية .

أما بالنسبة للمسألة العربية - الإسرائيلية فسرعان ما أصبح واضحاً أن الدول العربية لا تملك الموارد العسكرية كي تحول مباشرة دون إسرائيل وتحقيق اهدافها المباشرة ولا الوحدة والإرادة السياسية لردعها بتوجيه ضغط غير مباشر عليها . ولذا لم يملك العالم العربي وهو في حالة العجز العسكري والسياسي هذه إلا أن يقف متفرجاً والقوات الإسرائيلية تدمر القوة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان ، وتوقع خسائر فادحة في دفاعات سوريا الجوية تجبرها على قبول وقف إطلاق نار في لبنان ، وتفرض حصاراً على بيروت .

وفي ٢٦ حزيران ( يونيو ) اجتمع وزراء خارجية من ثمان من دول الجامعة العربية التي يبلغ عددها ٢٢ دولة في تونس ، إلا انهم فشلوا في التوصل إلى نتيجة ذات شأن ،

ناهيك عن الموافقة على طلب منظمة التحرير الفلسطينية فرض عقوبات ضد الولايات المتحدة كوسيلة لتوجيه ضغط على إسرائيل لحملها على الانسحاب . وفي ٣٠ حزيران ( يونيو ) اجتمع وزراء خارجية العربية السعودية والكويت وممثلون عن الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية في الطائف لبحث وضع سياسة موحدة بشأن لبنان . ولم ينجم عن الاجتماع جديد سوى بدعة دعوة بشير الجميل لحضور اليوم الثاني من المباحثات . وبالتأكيد لم ينجم عن الاجتماع ما يردع القوات الإسرائيلية عن محاصرة بيروت في ٣ تموز ( يوليو ) . وهكذا لم يكن مثيراً للدهشة ان الدول العربية ، اذ لم يتبق لها أية موارد فعل خاصة بها ، بدأت تتطلع خارجاً ، وبالتحديد تتطلع إلى المعونة التي قد توفرها لها القوتان العظميان .

#### - دور القوتين العظميين :

كان لا بد أن يتعرض الاتحاد السوفياتي بوصفه مزود سوريا بالأسلحة التي لم تفلح في إيقاف الغزو الإسرائيلي للبنان إلى قدر كبير من الانتقاد من دمشق . أما الاتحاد السوفياتي فادعى من جانبه أن افتقار القوات السورية إلى الكفاءة هو الذي جعل الأسلحة السوفياتية غير فعالة . وكانت هذه ردود فعل فورية أدت إليها صدمة النجاح الإسرائيلي ، ولذا فإنها سرعان ما افسحت المجال لعلاقة أكثر رصانة ووداً ولمسارعة خطى إعادة امداد القوات السورية تعويضاً لها عن خسائرها من المعدات . غير ان الذي كان أكثر إثارة لقلق الدول العربية من مسألة وثوقية الأسلحة السوفياتية هو وثوقية الدعم السوفياتي السياسي والاستراتيجي . فبعد مؤتمر قمة الطائف الذي لم يؤد إلى نتيجة حاسمة ، طار ثلاثة من ممثلي جامعة الدول العربية إلى موسكو في ٤ تموز ( يوليو ) لطلب مساعدة السوفيات على إنهاء الغزو الإسرائيلي للبنان ، لكن هؤلاء اصيبوا بخيبة أمل من المستقبل الذي واجهوه . فقد كانت موسكو رغم الخطابات شديدة اللهجة التي استمرت الصحافة السوفياتية تنشرها طيلة فترة الغزو غير مستعدة لتقديم المعونة بسخاء إلى الدول العربية . وعبرت موسكو عن استيائها من التشتت العربي ، لكنها لم تبذل أي محاولة لمواجهة الولايات المتحدة بغية ردع إسرائيل عن التقدم أكثر ، كما لم يكن هناك اتفاق مع سوريا على التفسير السوري لفقرات المعاهدة السوفياتية - السورية المتعلقة بالأمن ، كذلك لم يكن هناك الكثير من ردود الفعل الرسمية على حصار بيروت أو القلق بشأن مصير قوات منظمة التحرير الفلسطينية عدا عن الفلسطينيين المدنيين . وباختصار



صار واضحاً أنه لن يكون هناك تدخل سوفياتي كذلك الذي ساعد الدول العربية في الصدامات السابقة مع إسرائيل .

وإذا كانت سمعة الاتحاد السوفياتي قد تدنت في العالم العربي خلال هذه الفترة ، فإن من المدهش أن سمعة الولايات المتحدة تحسنت باستمرار الأزمة . ففي البداية كان من شأن دور الولايات المتحدة ، كنصير إسرائيل الاقتصادي والعسكري بالإضافة إلى مصادقة وزير الخارجية هيج الواضحة على تبرير إسرائيل لغزوها للبنان ، إخراج اصدقاء الولايات المتحدة وإحناق أعدائها في المنطقة . ولكن بداية حصار بيروت واستقالة هيج في الأسبوع الثالث من حزيران ( يونيو ) ساعدا على تغيير الأمور . فكان هناك شعور أن ذهاب هيج سيترك الإدارة الأميركية أفضل استعداداً للاستجابة لحاجة الدول العربية إلى تدخل خارجي للحد من الضرر بلبنان . وبدأ هذا التغير يحدث في منتصف تموز ( يوليو ) تقريباً إذ شاركت الإدارة الأميركية في ترتيب إخلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية من بيروت الغربية بالقدر الأدنى من الصدام والإذلال . وكان لا بد للإخلاء من أن يؤدي لا محالة بالرسميين الأميركيين إلى التفاوض بطريقة غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية كما مع الحكومة السورية مباشرة للعمل على تحقيق هدف مشترك عملي محدود ، وبالمثل أدى ذلك بالولايات المتحدة إلى التصادم بين الحين والآخر مع العناصر الأكثر عدوانية في الحكومة الإسرائيلية ، وبدأ أن هذين التطورين بشير خير للدول العربية التي كانت تأمل في أن تنظر الولايات المتحدة بقدر أكبر من العطف إلى اهتمامات هذه الدول الأمنية .

وقد كان إخلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية من قلب بيروت خلال النصف الثاني من آب ( اغسطس ) مديناً بنجاحه إلى مبادرة ودعم الولايات المتحدة رغم أنه تمّ اسماً برعاية قوات متعددة الجنسية . واتضح في خطبة الرئيس ريغان في ١ ايلول ( سبتمبر ) التي لخص فيها خطة « ريغان » ان الإدارة مصممة على الحفاظ على هذا الزخم وعلى الاستفادة من الوضع الذي خلقه الغزو وما تلاه . وتقوم الخطة على محاولات التسوية ما بين « الاهتمامات الأمنية المشروعة لإسرائيل » و « الحقوق المشروعة للفلسطينيين » وذلك عن طريق مشاركة اردنية وفلسطينية في مفاوضات سلام مع إسرائيل ، والهدف إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ( وليس دولة فلسطينية مستقلة ) بالاقتران مع الاردن ، وترك منزلة القدس موضوعاً للتفاوض .

## - قمة فاس وما بعدها :

قوت محاولة الولايات المتحدة لنفخ الحياة في تسوية شاملة للشرق الأوسط حجة السعوديين الرامية إلى عقد مؤتمر قمة لجامعة الدول العربية في فاس للتوصل إلى موقف عربي موحد . وتم التوصل إلى اتفاق في ٨ ايلول ( سبتمبر ) وذلك بنشر « خطة فاس » ولم تكن هذه الخطة أو سلسلة المقترحات مختلفة اختلافاً هاماً عن « خطة فهد » التي اعلنت في تشرين الثاني ( نوفمبر ) . وقد مثلت هذه المقترحات في الجوهر في تركيزها على إقامة دولة فلسطينية وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وأسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ الموقف العربي الأقصى في أية مفاوضات قادمة مع إسرائيل التي اعترفت هذه المقترحات مداورة بوجودها . ومثلت الاتفاقية معياراً للإجماع العربي المشروع الذي لن يجرؤ أي من القادة العرب على تجاهله .

وخلال بضعة أيام أصبح الاتجاه المسيطر واضحاً . ففي ١٠ ايلول ( سبتمبر ) وصف الملك الحسن ملك المغرب « خطة فاس » بأنها افتتاح لحوار مع الولايات المتحدة . والأهم من ذلك أن الملك حسين امتدح في ١٥ ايلول ( سبتمبر ) بعض مناحي خطة ريغان وتحدث عن تماشيها مع « خطة فاس » . وفي ٢٠ ايلول ( سبتمبر ) قال ان الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يبدأ بالفعل الحديث عن فكرة اتحاد فيدرالي . وتسببت المذابح في مخيمي صبرا وشاتيلا في منتصف ايلول ( سبتمبر ) في موجة من السخط تجاه مضامين استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان ، لكنها لم تفعل شيئاً لإيقاف الزخم الذي بدأ في الولايات المتحدة وفي فاس . وكان الدليل على استمرار هذا الزخم اجتماع وزراء الخارجية العرب في ٢٢ ايلول ( سبتمبر ) ، ففي هذا الاجتماع طالبت منظمة التحرير الفلسطينية في وقت واحد بفرض عقوبات على الولايات المتحدة وبعودة قوات حفظ السلام متعددة الجنسية التي تسيطر عليها اميركا إلى بيروت ، فرفض الاقتراح الأول وقبل الاقتراح الثاني . وبدأت التطورات الجديدة لعدد من الدول العربية على أنها تعزز تطور الولايات المتحدة تجاه الصدام العربي الإسرائيلي . وقد تؤثر أخبار المذابح ، التي جاءت بعد قصف إسرائيل لبيروت الغربية الذي شوهد مراراً وتكراراً على شاشات التلفزيون ، على الرأي العام الأمريكي فيصبح نقدياً أكثر تجاه إسرائيل . وبدأ أن وجود قوات اميركية في لبنان ومشاركة الولايات المتحدة المحتومة في مستقبل لبنان ورغبتها في ضمان إخلاء القوات الأجنبية من البلاد على أنها بشير صدام بين المصالح

الاميركية والإسرائيلية يمكن للدول العربية أن تأمل في الاستفادة منه .

- وعلى قاعدة هذه الاعتقادات حصل الملك حسين على دعم العربية السعودية ودول الخليج لعقد مفاوضات أولية مع ياسر عرفات ، قائد منظمة التحرير الفلسطينية ، رغم الاحتجاجات السورية القوية . وبدأت هذه المفاوضات في ٨ تشرين الأول ( أكتوبر ) بعد أن أعلن الاردن عفواً عاماً عن الفلسطينيين الذين شاركوا في القتال عام ١٩٧٠ . وما أن حل الأسبوع الثالث من تشرين الأول ( أكتوبر ) حتى كان عرفات يعترف أنه يوافق على صلة ما بين الاردن ودولة فلسطينية مستقلة . ومع نهاية تشرين الثاني ( نوفمبر ) وبعد مشاورات مع دول الخليج والجزائر والاردن أصبح عرفات قادراً حتى على انكار أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت خطة ريغان رغم أنه اعترف أن لديها « بعض التحفظات عليها » . وفي منتصف كانون الأول ( ديسمبر ) ، وبعد المزيد من المحادثات مع الملك حسين ذهب عرفات الى حد امتداح بعض مناحي خطة ريغان رغم انه أكد امتعاضه تجاه بعض « وجوهها السلبية » - وهذه الوجوه هي بصورة رئيسية رفضها اعتبار امكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة أو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد شعرت سوريا بالقلق تجاه هذا التحول بما في ذلك خسارة نفوذها على منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة إخلاء بيروت ، فصارت تطلق أصوات التهديد ، لكنها لم تستطع فعل الكثير ، ذلك أن مصادقتها على خطة فاس اجتذبتها إلى دائرة ما بدا وكأنه تصميم عربي موحد على إيجاد تسوية شاملة لمسألة الشرق الأوسط . وفي هذه الأثناء وخلال شهري تشرين الثاني ( نوفمبر ) وكانون الأول ( ديسمبر ) ، أرسلت جامعة الدول العربية بعثات إلى عواصم الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ( ما عدا بريطانيا التي أدى نزاع معها حول تركيبة الوفد العربي إلى تعطيل للعلاقات العربية- البريطانية ) . وكانت مهمة هذه الوفود غير الضرورية التي أعلن أنها « تفسير » خطة فاس وسيلة للإبقاء على الانطباع بأن هناك تضامناً عربياً وزخماً نحو السلام في وقت كانت فيه المفاوضات الأكثر أهمية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مستمرة .

وكان من الواضح أن التوصل إلى تفاهم اردني - فلسطيني ضروري قبل أن ترمي الولايات المتحدة بثقلها وراء السعي إلى السلام . وعلى الرغم من أن الملك حسين أعلن أنه مسرور بنجاح محادثاته في واشنطن في كانون الأول ( ديسمبر ) إلا أنه لم يستطع المخاطرة بالمصادقة دون تحفظ على خطة ريغان وهي على حالها . ولم يستطع عرفات ذلك



ايضاً ، فكلاهما بحاجة إلى اشارة ما على تصميم الولايات المتحدة وقدرتها عملياً على دعم مقترحات يتوقع ان تفي بالحد الأدنى من المطالب العربية - مثل انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وتجميد حركة الاستيطان في الضفة الغربية وقطع وعد بالدولة الفلسطينية - حتى ولو رفضتها إسرائيل .

### ■ خسارة سلاح النفط :

يعود جزء من تفسير عجز الاقطار العربية عن لعب دور سياسي هام خلال عام ١٩٨٢ إلى التدهور الخطير في قدرتها على الضغط الاقتصادي ، الذي حدث منذ عام ١٩٨٠ . فقد أدى الكساد في اقطار الغرب الصناعية ( وما صاحب ذلك من انخفاض في التجارة الدولية ) مقترناً مع السياسات الناجحة للمحافظة على الطاقة والزيادة الحادة في انتاج النفط في الاقطار غير الأعضاء في أوبك إلى تغيير صورة سوق النفط العالمي بصورة جذرية . وعلى الرغم من أن الدول العربية المعتدلة وعلى رأسها العربية السعودية حاولت الابقاء على مستويات الانتاج والأسعار ثابتة ، إلا أن عدداً من المنتجين ، وخاصة ايران ، عمد باستمرار إلى خرق اتفاقية أوبك . فحال التشتت الناجم عن ذلك دون امكانية استخدام اوبك للضغط الاقتصادي كما فعلت بنجاح في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ، فكان ان لجأت بدلاً من ذلك إلى رفع مستوى شجبها الخطابي للغزو الإسرائيلي للبنان .

وقد ساهم اندلاع الحرب بين إيران والعراق في خريف عام ١٩٨٠ في الانشقاق داخل اوبك . وكانت العربية السعودية ودول الخليج ، خشية من امتداد الحركة الإسلامية إليها من إيران ، قد وافقت ، وإن يكن دون كثير حماسة ، على تقديم معونات دعم إلى العراق بلغت في نهاية عام ١٩٨٢ نحو ٢٥ مليار دولار . ومنح ذلك لإيران سبباً آخر لتحدي إجماع أوبك حول إنتاج النفط وأسعاره . فهي تعتمد على العائدات النفطية لإعادة تنشيط اقتصادها ودفع نفقات الحرب المرتفعة مع العراق ، كما أنها كانت ترغب في تحدي سيادة العربية السعودية داخل أوبك ، وتأمل في أن أي خسارة عائدات تعانيها دول اوبك المعتدلة ستؤدي بها إلى تخفيض دعمها المالي للعراق إن لم يكن إلى قطعه تماماً . ولذا فقد رفضت الامتثال لحصص الانتاج الذي خصصت لها ( ٢ , ١ مليون برميل في اليوم ) وعرضت حسومات كبيرة بلغت حد ٣ دولارات للبرميل الواحد في أسواق النفط الفورية . وفي أواخر كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ ، وعلى ضوء فشل اجتماعات أوبك الثلاثة الماضية استطاع وزير نفط إيران أن يدعي ان بلاده « كسرت قوة

السعودية العربية السياسية الناجمة عن النفط » .

ومما زاد في الصعوبات التي تواجهها اوبك الاجراءات التي اتخذتها البلدان المنتجة للنفط المفردة لمواجهة مصاعبها الخاصة بها . فعمدت نيجيريا مثلاً ( وهي عضو في اوبك ) إلى تقديم حسومات بلغت في بعض الأحيان ١٠ دولارات للبرميل الواحد ، وذلك لمواجهة ديونها الخارجية التي بلغت نحو ١٥ بليون دولار وانخفاض إنتاجها النفطي بنسبة ٣٠ بالمائة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ . أما المكسيك وبريطانيا وهما ليستا عضوين في اوبك فقد حافظتا على أسعار تتماشى مع أسعار اوبك لكنها زادت إنتاجهما بنسبة ١٤٠ بالمائة و ٧٣ بالمائة على التوالي بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ . وكانت للمكسيك وهي على شفا كارثة مالية مصلحة واضحة في الحفاظ على مستويات أسعار مرتفعة وثابتة ، لكن بريطانيا تحصل على ٦ بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي فقط من الإنتاج النفطي ، ولذا فإنها ستجني من انخفاض مستويات الأسعار منافع ستعادل على المدى البعيد أية خسارات فورية في العوائد أو تزيد عليها .

وما أن حل شباط ( فبراير ) ١٩٨٣ حتى كانت أسعار النفط تستجيب لاقتصاديات السوق هابطة بصورة درامية نتيجة لاستمرار ارتفاع الإنتاج وانخفاض الطلب . ونتيجة لذلك قامت بريطانيا أولاً ثم نيجيريا بتخفيض أسعارهما الرسمية بنسبة ١٠ بالمائة ، ولكن كان من الواضح أنه ما لم تعتمد اوبك إلى بذل جهود أخرى لجعل السوق مستقراً فإن هبوطاً لولياً متسارعاً تكون له نتائج كارثية على متجعي النفط سيتأتى عن ذلك . فاجتمع وزراء النفط من اقطار اوبك مدة ١١ يوماً في لندن من ٣ إلى ١٤ آذار ( مارس ) واستطاعوا بصعوبة بالغة التوصل إلى اتفاقية جديدة حول حصص الانتاج والأسعار . فخفض السعر الإشاري الأساسي من ٣٤ دولاراً إلى ٢٩ دولاراً للبرميل الواحد ووضع سقف جديد للإنتاج الكلي لأوبك هو ١٧,٥ مليون برميل في اليوم ، كما حددت حصص إنتاج مفردة لكافة الأعضاء عدا العربية السعودية التي يتعين عليها أن تكيف إنتاجها لتواجه أي طلب يتبقى بعد ما تنتج الأقطار النفطية الأخرى حصصها .

وكان هذا التخفيض الرسمي الأول لأسعار اوبك انعكاساً لجهودها اليائسة بتزايد تثبيت الأسعار بعد سنوات ثلاث من انخفاض الطلب . وهكذا أصبح واضحاً أن من الصعب عودة أيام مجد اوبك عندما كانت سيطرتها الحاسمة على انتاج النفط وأسعاره تعطي أعضائها ( وخاصة أعضائها العرب ) وزناً سياسياً .

## ■ استمرار التساؤلات :

فرضت أحداث عام ١٩٨٢ بنوداً جديدة على جدول أعمال العالم العربي ، لكنها لم تفعل شيئاً لحل الكثير من الخلافات التي أدت إلى قدر كبير من المرارة في العلاقات السياسية ما بين الدول العربية في السنوات الماضية . فمسائل إعادة بناء الدولة اللبنانية ، ومصير منظمة التحرير الفلسطينية المشتتة ، وإمكان اشتراك الاردن في عملية سلام مع إسرائيل بمبادرة اميركية ، وحتى التقارب المطرد لمصر مع بعض الدول العربية ، كلها مسائل ستبعث مخاوف تاريخية وتزيد من حدة عداوات معاصرة وتسبب قلقاً على امتداد طيف السياسة العربية . ولذا لا بد ان يظل المستقبل في الشرق الأوسط رهينة للتقلقل المحلي والإفتقار الاقليمي إلى الأمن .

\*\*\*

## إسرائيل والحرب في لبنان

أحدثت حكومة الائتلاف الذي شكلها مناحيم بيغن بعد نجاح الليكود في انتخاب حزيران ( يونيو ) ١٩٨١ تغييراً رئيسياً في السياسة الخارجية الإسرائيلية . فقد كانت تسيطر على الحكومة مجموعة من متصلبي حيروت ملتزمة بايديولوجية « إسرائيل الكبرى » فقادت إسرائيل على نهج قومي متصلب تتوج خلال سنة بغزو كامل للبنان . ولم تكن نتائج الانتخابات التي اعطت الليكود ٤٨ مقعداً في الكنيست الذي يبلغ عدد مقاعده ١٢٠ بالمقارنة مع مقاعد حزب العمل البالغة ٤٧ تفويضاً قاطعاً لبيغن بتنفيذ برنامجه السياسي بعيد الآثار ، ولا كان الائتلاف الذي شكله مع الاحزاب الدينية والذي احرز اغلبيه مقعد واحد فقط الواسطة الطبيعية لمثل هذا التغيير الراديكالي في السياسة الخارجية .

وكان السبب في الاتجاه الجديد للسياسة هو التغير الذي طرأ على تركيب نخبة السلطة . ففي حكومة الليكود بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ ، شكل موشيه دايان وعيزر وايزمان ، وهما سياسيان براغماتيان ، ثقلًا معاكساً لايديولوجية بيغن العقائدية المتصلبة . أما الجماعة التي كانت تقف في مركز حكومة بيغن الثانية ، والتي مارست عملياً احتكاراً لحقول الدفاع والسياسة الخارجية ، فكانت مشكلة من رئيس الوزراء ، بيغن ، ووزير الخارجية ، اسحق شامير ، ووزير الدفاع ، ارييل شارون ، ورئيس



الأركان ، رافائيل إيتان ، وكلهم من أنصار « إسرائيل الكبرى » وصقور متطرفون . وكانت قدرتهم على فرض وجهات نظرهم على البلاد ناجمة عن سيطرتهم الحاسمة على حيروت الذي كان يسيطر بدوره على الليكود الذي كان يسيطر بدوره على الحكومة والكنيست . ولا بد من تذكر هذا العامل الحاسم عند محاولة فهم السلوك الإسرائيلي .

#### ■ الانسحاب من سيناء :

في الفترة الأولى من عام ١٩٨٢ ، عاشت إسرائيل في ظل الانسحاب الوشيك من سيناء الذي كان مقرراً له أن يتم في ٢٦ نيسان ( ابريل ) ١٩٨٢ بموجب شروط معاهدة السلام التي عقدت بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ . وكانت عودة الجزء الأخير من سيناء الى السيادة المصرية . بما عناه ذلك من تفكيك للمستوطنات اليهودية مسألة سياسية مثار سجال وعامل انقسام خلق استقطاباً حاداً داخل إسرائيل . ومع اقتراب موعد التسليم ، وصلت معارضة الانسحاب ذروتها وصاحبته تهديدات من الجماعات اليمينية بالحيلولة دون تسليم الأراضي والمستوطنات لمصر جسدياً . وكان من أثر ذلك كله على بعض المعلقين المحليين أنهم صاروا يعتقدون ان الليكود سيخسر السلطة إذ يتحول انصاره المستأثرون إلى حزب « تحيا » القومي المتطرف الذي كان قد صوت ضد اتفاقية عام ١٩٧٩ والذي صار الآن يقود حملة لمنع الانسحاب من سيناء . لكن الانسحاب تم في اليوم المحدد دون أن يحدث ضرراً دائماً بحظوظ الليكود السياسية . فالجمهور الإسرائيلي العام يميل إلى اتباع قادته في المسائل المتعلقة بالأمن القومي ، ولذا ما أن أعلن بيغن بصراحة أنه يجذ الانسحاب حتى تبعت الأغلبية خطاه .

ولم يقرر بيغن المضي في الانسحاب بسبب نزعة القانونية في التعامل مع العلاقات الدولية وطموحه الشخصي إلى أن يذكر التاريخ على انه صانع سلام عظيم فحسب ، ولكن ايضاً ، وربما كان ذلك اكثر اهمية ، لأنه رأى أن الانسحاب هو الثمن الذي يتوجب عليه دفعه لتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في الحفاظ على السيطرة الإسرائيلية الدائمة على الضفة الغربية ( التي كان يطلق عليها باستمرار اسمها التوراتي ، يهودا والسامرة ) . وكان يعتقد أن التسوية مع مصر ، إذ تؤدي إلى إخراج أكبر وأقوى دولة عربية من دائرة دول الصدام ، ستسهل احتفاظ إسرائيل بالضفة الغربية في وجه الضغط المستمر من باقي العالم العربي .

وتبنى بيغن موقفاً قانونياً ضيقاً تجاه العلاقات مع مصر متعمداً بحرص ان يلتزم

بحرفية معاهدة عام ١٩٧٩ دون أن يلتفت كثيراً إلى روحيتها . ولم يعد ينظر إليها على انها الخطوة الأولى في عملية طويلة الأمد تؤدي إلى سلام شامل في الشرق الأوسط ، بل بدا انه يثمنها كثيراً لأنها بصورة أساسية تطلق يد إسرائيل في فرض قوتها العسكرية على جاراتها العربيات الاخريات . وقد كانت هناك بعد الانسحاب النهائي من سيناء دلائل واضحة على نيته الاستفادة إلى الحد الأقصى من هذه الحرية ، كما يبين عدد من الأعمال التي قام بها ، بما في ذلك تدمير مفاعل « أوزيراك » قرب بغداد في حزيران ( يونيو ) ١٩٨١ ، والإغارة على بيروت في تموز ( يوليو ) ١٩٨١ وضم مرتفعات الجولان في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨١ ، ثم غزو لبنان في حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢ .

### ■ التطورات في الضفة الغربية :

بدا هذا التوجه واضحاً بخاصة في سياسة إسرائيل نحو الضفة الغربية . فبينما نظر مهندسو « إطار السلام في الشرق الأوسط » الذي كان قد اتفق عليه في كامب دافيد إلى الاستقلال الذاتي على انه المرحلة الأولى في جهد طويل الأمد لحل المشكلة الفلسطينية ، رأى فيه بيغن المرحلة الأخيرة . وكان السبب الكامن خلف وصول محادثات الاستقلال الذاتي إلى مأزق مدة طويلة ثم تعليقها هو الصدام ما بين التفسير المصري للاستقلال الذاتي على انه مدخل لدولة في نهاية المطاف والتفسير الإسرائيلي له الذي لم يعترف إلا بانه قدر محدود من الحكم الذاتي في الشؤون البلدية ، مما شكل انكاراً دائماً للمطامح القومية للشعب الفلسطيني . وتبددت اية شكوك بصدد النوايا الإسرائيلية على المدى البعيد عندما عقدت اتفاقية ائتلاف عام ١٩٨١ بين الليكود والأحزاب الدينية . فقد نصت الاتفاقية على أن إسرائيل ستؤكد دعواها بالسيادة على كافة الأراضي الواقعة غرب نهر الاردن في نهاية فترة الاستقلال الذاتي الانتقالية . وهكذا كانت السياسة الرسمية المعلن عنها بصراحة هي تحقيق سيطرة دائمة على أكثر من ١,٣ مليون عربي ( أي ما يعادل ٣٥ بالمائة من عدد سكان إسرائيل ذاتها ) وعدم التفاوض للتوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية كما تم الاتفاق في كامب دافيد .

وفي تلك الأثناء اتخذت حكومة بيغن عدداً من الخطوات العملية لتهيئة الارضية المناسبة لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية في نهاية الأمر . ففرضت سيطرة أكبر على موارد الأرض والماء . وشجعت اندماج المنطقة اقتصادياً مع إسرائيل وذلك عن طريق ربط شبكات الكهرباء وبناء سلسلة من الطرق الموصلة وتمكين ١٠٠ ألف عربي

من قطع الخط الأخضر كل يوم للعمل لدى اصحاب عمل اسرائيليين . والأهم من ذلك انها سرعت خطى الاستيطان اليهودي على الضفة الغربية ، سواء كان ريفياً أم مدينيّاً ، ووضعت خططاً لتقديم معونات إسكان كي يزيد عدد المستوطنين اليهود الذي بلغ ٢٥ ألفاً في عام ١٩٨٢ ثلاثة أضعاف بحلول عام ١٩٨٥ . وفوق ذلك ، وعلى العكس من سياسة تحالف العمل ، التي كانت تقوم على إقامة مستوطنات يهودية في المناطق الهامة استراتيجياً فحسب ، عمدت الحكومة التي يسيطر عليها الليكود إلى إقامة مستوطنات في قلب المناطق كثيفة السكان ، وذلك كي تستطيع ان تشمل بدعواها الضفة الغربية كلها وتستثني أي حل وسط إقليمي ، حتى ولو عاد العمل إلى السلطة . وهي تهدف بتطويرها لمستوطنات يهودية زراعية ومراكز مدينية يهودية في طول المنطقة المتنازع عليها وعرضها إلى جعل أي انسحاب إسرائيلي في المستقبل مستحيلاً لا إيديولوجياً فحسب ، بل ومادياً ايضاً ، بغض النظر عن الحزب الذي في السلطة .

وقد رفع « الضم الزاحف » التي مارسته السلطات الإسرائيلية مستوى الاضطراب في المناطق المحتلة وأطلق موجة من القلاقل المدنية والعنف السياسي في آذار ( مارس ) ١٩٨٢ ، وقتل الجنود الإسرائيليون خلال العام ٢٥ عربياً خلال الاضطرابات والتظاهرات ، وذلك عدد يزيد عن عدد من قتلوا خلال سنوات الاحتلال الـ ١٥ السابقة . وكانت إحدى النتائج الخطيرة لزيادة القمع العسكري انه لم يعد ممكناً الحفاظ على حوار مشرف مع قادة الضفة الغربية . وكان حكم إليكود قد أقر السماح لهؤلاء القادة بحرية التعبير السياسي طالما لا ينادون بالارهاب ، وظل هذا المبدأ محتدماً طيلة وجود عيزر وايزمن في وزارة الدفاع . لكن شارون أتى بعد ذلك ليأمر بطرد رؤساء البلديات المنتخبين ، الذين كانوا يعبرون عن رغبة الفلسطينيين في دولة مستقلة ورفضوا التعاون مع الإدارة المدنية برئاسة البروفسور مناحيم ويلسون . وبهذه الطريقة ضيق شارون عملياً فئة « العناصر الإيجابية » التي تستحق الدعم وتشجيع الرسميين لتقتصر على المستعدين للإذعان للضم الزاحف . وكان الفكرة الأساسية الكامنة خلف الإدارة الذاتية منذ بدايتها استخدام مزيج من الترغيب والترهيب لإضعاف العناصر الراديكالية المناصرة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وتشجيع قيام قيادة معتدلة تتعاون في تنفيذ خطط مصممة لتكريس السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية . ولكن ما ان حل ربيع عام ١٩٨٢ حتى كان واضحاً أنه مهما كانت الانتصارات التي احرزتها الادارة



المدنية ضد « جبهة الرفض » ، فإنها فشلت بجلاء في مهمتها الثانية المساوية في الأهمية والتي يمكن تلخيصها بأنها تشجيع قيام قيادة بديلة راغبة في الدخول في مفاوضات مع إسرائيل حول مستقبل المناطق المحتلة وقادرة على ذلك .

### ■ غزو لبنان :

هكذا كانت هناك صلة حاسمة بين التطورات في الضفة الغربية وغزو إسرائيل للبنان في حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢ . وقد حاجج نقاد الحكومة بأن قرار غزو لبنان كان ناجماً عن فشل سياسة الحكومة في الضفة الغربية ، أما انصار الحكومة فردوا بأن النجاح في لبنان كان ضرورياً لتحقيق الأهداف السياسية للحكومة في الضفة الغربية ، واعترف اعضاء الليكود في احاديثهم الخاصة بأن حرب عام ١٩٨٢ كانت حرب يهودا والسامرة ، أو على الأقل مرحلتها الأولى .

وقد كان للغزو الإسرائيلي للبنان مثله في ذلك مثل غالبية الحروب اهداف مباشرة وكذلك مقاصد سياسية أوسع . وقد أعلنت الأهداف المباشرة التي كان يتوقع ان تحصل على دعم واسع بصراحة ، أما المقاصد الأوسع فظلت غير محكية بل احيطت بالغموض عمداً . وكان الغرض السياسي الأساسي هو تعبيد الطريق أمام حلم بيغن في استيعاب يهودا والسامرة ضمن إسرائيل الكبرى . أما الشروط المسبقة لتحقيق ذلك فكانت تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحرمانها من آخر معاقلها في لبنان وسحق حلفائها وانصارها في الضفة الغربية وغزة ، فتكون محصلة ذلك كله كسر شوكة الحركة الوطنية الفلسطينية . ويرى قادة إسرائيل ان سكان الضفة الغربية سيصبحون عندئذ في حالة من الضعف وهبوط المعنويات تنهار معها كل مقاومة فعالة لفرض الحكم الإسرائيلي .

وقد كان الهدف المباشر الذي اعلن عنه بصراحة للغزو هو تحقيق « سلام الجليل » بتطهير مساحة عمقها ٤٠ كيلومتراً على طول حدود إسرائيل الشمالية من كافة مقاتلي ومعدات منظمة التحرير الفلسطينية . وأفاضت الدعاية الرسمية في وصف التهديد العسكري الذي تشكله منظمة التحرير الفلسطينية على أمن إسرائيل . وقدمت الغزو الذي سمي « عملية سلام الجليل » على انه رد فعل لا مفر منه ضد هذا التهديد . لكن التهديد الحقيقي الذي كانت تمثله منظمة التحرير الفلسطينية كان تهديداً سياسياً ولم يكن تهديداً عسكرياً . فقد توصل ياسر عرفات في تموز ( يوليو ) ١٩٨١ إلى اتفاقية وقف

إطلاق نار مع إسرائيل بمساعدة الوساطة الأميركية ، واستطاع فرض وقف إطلاق النار هذا بفعالية طيلة سنة كاملة في وجه معارضة قوية من الأجنحة الرفضية المختلفة ضمن منظمة التحرير . ولم يكن الخطر الحقيقي بالنسبة لحكومة بيغن هو أن تعود منظمة التحرير الفلسطينية فجأة إلى الإرهاب بل على العكس من ذلك كان الخطر استمرارها في اتباع هذا النهج المعتدل ، مما ينقل تبعه المآزق على الجبهة الإسرائيلية - الفلسطينية إلى إسرائيل . ولعاكسة ذلك ، أمل قادة إسرائيل في أن يحدثوا ثورة سياسية - استراتيجية على حدود إسرائيل الشمالية بتدمير القدرة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتصفية نفوذها وموقعها السياسيين . وبعد ذلك يحاولون فرض نظام سياسي جديد في لبنان عن طريق مساعدة حلفاء إسرائيل في لبنان مثل حزب الكتائب بقيادة بشير الجميل على تشكيل حكومة مركزية قوية توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل . وفي النهاية كان القادة الإسرائيليون يستهدفون طرد القوات السورية من لبنان ، مما يمكن الجميل من فرض السيطرة المركزية على البلاد بكاملها ، ويسمح لإسرائيل بالحلول محل سوريا حامياً رئيسياً للبنان .

وهكذا ، كانت الخطة تقوم على استخدام القوة العسكرية المتفوقة لإحداث تغيير في الميزان السياسي الاستراتيجي الكلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان وسوريا لمصلحة إسرائيل . وكان الافتراض الكامن خلف هذه الخطة هو أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت في وقت واحد البؤرة المركزية للمشكلة الفلسطينية والحلقة الأضعف في سلسلة القوى التي تواجه إسرائيل . واعتقد شارون ، وربما غيره أيضاً ، أن كسر هذه الحلقة سيوجه ضربة قاضية إلى الحركة الفلسطينية ويعيد للبنان استقلاله ويترك سوريا دولة مجابهة ضعيفة معزولة .

#### - مسار القتال :

في ٤ حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢ وبعد عدة أشهر من تصاعد التوتر على الحدود الإسرائيلية - اللبنانية ، ولكن في ظاهر الأمر انتقاماً لإطلاق النار على السفير الإسرائيلي في لندن في اليوم السابق ، أمرت الحكومة الإسرائيلية بشن غارات جوية على منشأتين لمنظمة التحرير الفلسطينية قرب بيروت . وخلفت هذه الغارات نحو ٥٠ قتيلاً وأدت إلى حدوث هجمات صاروخية ومدفعية فورية قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية ضد المدن الإسرائيلية في شمال إسرائيل . وبعد ذلك بيومين ، شنت إسرائيل غزواً ضخماً

لجنوب لبنان براً وبحراً وجواً .

وفي الفترة من ٦ إلى ١٣ حزيران ( يونيو ) تحركت القوات البرية الإسرائيلية بأعداد تزيد على ٣٠ ألفاً بسرعة إلى الشمال ولم توقف تقدمها إلا على ضواحي بيروت . وفي الطريق احتلت القوات الإسرائيلية المعازل الفلسطينية في قلعة الشقيف والنبطية ، وسيطرت على صور وصيدا والدامور ، وقصفت المرة تلو الأخرى أهداف منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت الغربية وحولها . وخلال عدة أيام من القتال الكثيف في سهل البقاع استطاعت القوات الجوية الإسرائيلية إسقاط ٧٩ طائرة « ميغ - ٢١ » و « ميغ - ٢٣ » سورية ودمرت ١٩ بطارية صواريخ أرض - جو كانت سوريا قد حشدتها هناك في عام ١٩٨١ ، مقابل خسارة طائرة واحدة فقط من جانبها .

وفي ١٣ حزيران ( يونيو ) أحاطت القوات الإسرائيلية بالنصف الغربي من بيروت ضاربة حصاراً على ما يقرب من سبعة آلاف من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية والفي جندي سوري . وفي بداية الحصار الذي استمر عشرة أسابيع طالبت إسرائيل بنزع السلاح والإنسحاب الكاملين لكافة مقاتلي منظمة التحرير والمقاتلين السوريين ، وهددت بغزو سريع واسع النطاق إذا لم يستجب لمطالبها . لكنها مع زيادة الضغط الأميركي باتجاه تأجيل العملية حتى يمكن القيام بجهود دبلوماسية تبنت طرقاً أكثر تدريجية لتوجيه الضغط . فقامت القوات الإسرائيلية خلال تموز ( يوليو ) والنصف الأول من آب ( اغسطس ) بتقديم مواقعها الأمامية خطوة فخطوة محكمة قبضتها بمنهجية على المدينة ، بينما كانت توجه قصفاً عنيفاً متواتراً ضد معقل منظمة التحرير الفلسطينية في الفاكهاني وخيمات اللاجئين الفلسطينيين والضواحي الجنوبية للمدينة وفيما بعد على منطقة الحمراء التجارية . وبالإضافة إلى ذلك قامت إسرائيل دورياً بقطع إمدادات الماء والغذاء والكهرباء في محاولة منها لزيادة حدة التوترات ما بين المقاتلين والسكان المحليين . واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية بدباباتها ومدفعتها الثقيلة وقاذفات صواريخها النقالة وغيرها من المعدات الثقيلة أن تهاجم المواقع الإسرائيلية خلال غالبية فترة الحصار . ولكن بمرور الوقت ومع استفاداذخائرها أصبحت هجماتها متفرقة أكثر فأكثر وأقل فعالية .

وفي الوقت ذاته اشتبكت الدبابات والمشاة السورية والإسرائيلية في التلال الواقعة إلى الشرق من بيروت للسيطرة على طريق بيروت - دمشق الهام استراتيجياً . وفي النهاية



دفعت القوات الإسرائيلية بالقوات السورية المواجهة لها إلى الخلف نحو سهل البقاع معززة سيطرتها على الطريق وحائلة دون امكانية وصول اية تعزيزات سورية إلى بيروت الغربية .

وفي منتصف آب ( اغسطس ) ، وبعد بضعة أيام على استيلاء إسرائيل على إحدى قلاع منظمة التحرير الفلسطينية داخل منطقة الأوزاعي في بيروت الغربية ، وقيامها بأقصى حملات القصف خلال الحرب وأكثرها ضراوة ، وافقت الأطراف جميعاً في النهاية على خطة انسحاب . وبدأت عناصر قوة متعددة الجنسية مشكلة من جنود اميركيين وايطاليين وفرنسيين في الوصول في ٢١ آب ( اغسطس ) لمراقبة الانسحاب ، وما أن حل يوم ٣٠ آب ( اغسطس ) حتى كانت قوات منظمة التحرير الفلسطينية قد تخلت عن اسلحتها الثقيلة وغادرت لبنان إلى تونس واليمن الجنوبية واليمن الشمالية والأردن والعراق وسوريا والسودان والجزائر . وقد قتل في اشهر القتال الثلاثة نحو ٣٥٠ جندياً إسرائيلياً بالإضافة إلى أكثر من ١٢ ألف مدني لبناني وجندي سوري ومقاتل فلسطيني .

#### - نتائج الحرب :

لا يمكن وضع ورقة الحساب النهائية للحرب في لبنان إلا بعد ان تتوافر تفاصيل التسوية ما بعد الحرب ، غير أن أي تقييم مؤقت يثير مسألة صعوبة ترجمة النجاحات العسكرية الى مكتسبات سياسية دائمة .

ففي المنطقة نفسها وقعت بمنظمة التحرير الفلسطينية هزيمة ساحقة ، ولكنها برغم ذلك ظلت سليمة كمنظمة سياسية وربما اكتسبت القومية الفلسطينية قوة جديدة إذ حصلت على جمهور دولي أكثر تعاطفاً . ولربما كان إخراج منظمة التحرير الفلسطينية بالقوة من لبنان الشرط اللازم لإعادة بناء الدولة اللبنانية ، ولكنه ليس ضماناً للعودة إلى نظام سياسي يستطيع العمل ، ناهيك عن نظام سياسي يتحقق له قدر من الأمن يكفي لتطبيع العلاقات مع إسرائيل . أما خسائر سوريا العسكرية فلم تؤد بها إلى سحب قواتها من لبنان ، بل أكدت بدلاً من ذلك حاجتها الملحة إلى تحقيق « توازن استراتيجي » مع إسرائيل . كذلك فإن الاعمال الإسرائيلية اغضبت وأخرجت حكومة مصر . فجعلت معاهدة السلام الوحيدة التي تملكها إسرائيل مع دولة عربية أكثر هشاشة .

## - الأثر على العلاقات الاميركية - الإسرائيلية :

لعل أكثر ما يندرج بالشؤم لبلد كإسرائيل يعتمد اقتصادياً وعسكرياً اعتماداً بالغاً على القوة العظمى التي تحميه هو المشاكل التي خلقها غزو لبنان على العلاقات الاميركية - الإسرائيلية . فقد أقر بيغن « عملية سلامة الجليل » معتمداً على موقف الادارة الاميركية وخاصة وزير الخارجية الكسندر هينغ المتعاطف مع اهتمامات إسرائيل الأمنية معتقداً أن العملية ستخدم مصالح الولايات المتحدة ومصالح إسرائيل . وقد ظل هذا الاعتقاد مقبولاً بشكل عام طالما ظلت القوات الإسرائيلية تطرد منظمة التحرير الفلسطينية من حزام الـ ٤٠ كيلومتراً على حدود إسرائيل الشمالية ، لكن تقدمها السريع خلف هذا الشريط وما تبع ذلك من ضرب حصار على بيروت خلق قلقاً في واشنطن ، واتضح هذا القلق في مطالبات الولايات المتحدة بوقف إطلاق النار التي تجاهلتها إسرائيل .

وخلال آب ( اغسطس ) كانت هناك درجة من الصدام بين الجهود الأميركية الرامية إلى إخلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية من بيروت الغربية عن طريق التفاوض وبين القصف الإسرائيلي المستمر للمدينة سعياً إلى الغاية ذاتها . وكان التوتر الذي نجم عن ذلك واضحاً في المبادلات التي تزايدت حدتها بين بيغن وريغان ، وفي المعاملة الباردة بشكل ملحوظ التي تلقاها وزير الخارجية شامير عند زيارته لواشنطن . كما كان هناك المزيد من التدهور في العلاقات خلال ايلول ( سبتمبر ) . فقد بدا ان رفض إسرائيل الفوري الكامل لخطة ريغان وإدعاءات بيغن الغاضبة ان للإدارة الاميركية مقاصد خفية من ورائها ليس لها من أثر إلا التأكيد على اختلاف وجهات نظر الحكومتين ، ذلك الاختلاف الذي أصبح واضحاً عندما احتلت القوات الإسرائيلية بيروت الغربية ، وعندما رأت الولايات المتحدة أن تحذيراتهما قد تجهلت صوتت مع باقي أعضاء مجلس الأمن بالموافقة على شجب العمل الإسرائيلي والدعوة إلى الانسحاب فوراً . وبعد ذلك ببضعة أيام جاءت مذبحة الفلسطينيين في غيمي صبرا وشاتيلا التي قامت بها قوات كتائبية كانت تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي لا لتسبب فحسب في موجة إستياء في الولايات المتحدة وفي درجة لم يسبق لها مثيل من المرارة في ملاحظات الرئيس ريغان حول الحكومة الإسرائيلية ولكن ايضاً لتشكيل حافزاً لقراره إرسال مشاة البحرية الأميركية ثانية إلى بيروت كجزء من القوات متعددة الجنسية .

ومنذ ذلك الحين أصبحت محاولة ترتيب إخلاء لبنان من كافة القوات الاجنبية عنصراً

رئيسياً في الجهد الاميركي السياسي والديبلوماسي في الشرق الأوسط . وقع انبثقت هذه المحاولة عن الرغبة في قيام دولة لبنانية مستقرة وإعطاء اصدقاء الولايات المتحدة العرب دليلاً على حسن نيتها وحافزاً للانضمام إلى عملية سلام متجددة . أما إسرائيل فكانت منشغلة باهتماماتها الأمنية الضيقة وبحاجتها الى الحصول على مكسب أو آخر من الحرب في لبنان . ولذا فإن رؤيتها للأمور كانت مختلفة بعض الشيء ، مما دفعها إلى وضع شروط مسبقة كثيرة لإنسحاب قواتها في المحادثات التي عقدتها مع الحكومة اللبنانية في خلدة . ومع تعثر المفاوضات طوال اشهر الشتاء أصبحت الولايات المتحدة نتيجة لتلهفها على الحفاظ على الزخم والوصول الى نتيجة ملموسة بسرعة تبدي نسيق صبر متزايد تجاه طبيعة المطالب الإسرائيلية وافتقارها الى المرونة . كذلك أصبحت الولايات المتحدة تشك في ان التأخير لا يعود إلى متطلبات إسرائيل الأمنية في لبنان قدر ما يستهدف تخريب الجهود الأميركية الرامية الى تنفيذ خطة ريغان .

وقد أصبح غضب الإدارة الأميركية تجاه الحكومة الإسرائيلية واضحاً في أمور مثل تأجيل زيارة بيغن المخطط لها إلى واشنطن في تشرين الثاني ( نوفمبر ) . لكن إسرائيل كانت لا تزال تستطيع الاعتماد على قدر كبير من التعاطف معها في الكونغرس الاميركي . ففي كانون الأول ( ديسمبر ) ، منحت لجنة التخصيصات في مجلس الشيوخ الاميركي إسرائيل معونة تزيد بـ ٤٧٥ مليون دولار عما طلب الرئيس ريغان . وفوق ذلك أوضحت الإدارة الأميركية في بيانات متكررة أنها لن تهدد بقطع المعونة العسكرية والاقتصادية كي تضغط على إسرائيل ( عدا عن أية اعتبارات أخرى كان يعتقد أن القيام بأمر مثل ذلك سيؤدي إلى عكس المقصود به ، إذا كان يراد له إقناع بيغن بتغيير وجهات نظره ) . ومع ذلك يمكن القول أن غزو لبنان وما أعقبه خلق تغيرات أساسية في العلاقات الأميركية - الإسرائيلية . فقد بدا أن هناك تحولاً في موقف الرأي العام الأميركي من إسرائيل يمكن أن تكون له آثار هامة . وصارت الادارة تميل إلى النظر بعين الشك إلى ما يدعى بتمائل المصالح بين الحكومتين ، وصارت طريقة بيغن في التعامل مع العلاقات مع الولايات المتحدة مسألة موضع نزاع في إسرائيل . على أية حال تظل النقاط الأساسية هي ذاتها ، ولكن ربما كان هناك تغير في جو العلاقة .

- الآثار داخل إسرائيل :

كانت إحدى أبرز نتائج الحرب درجة الشقاق الذي لم يسبق لها مثيل داخل



إسرائيل . فحتى ذلك الحين كان يتشكل « إجماع أمن قومي » خلف أية حكومة إسرائيلية خلال القيام بعمليات عسكرية . وطل هذا الاجماع سلبياً خلال المراحل الأولية لغزو لبنان ، لكنه بدأ في التحلل مع التقدم السريع على بيروت وتنامي اعتقاد كثير من الإسرائيليين بأن الحكومة لم تعد تقوم بضمان أمن الدولة بل كانت تنتهج هدفاً سياسياً أكثر طموحاً وإثارة للاختلاف .

وبدأ الشقاق يفصح عن نفسه في حزيران ( يونيو ) في موقف الانتقاد العلني التي اتخذها حزب مابام ، وفي تظاهرة سار فيها ٢٠ ألف شخص ونظمتها « اللجنة ضد الحرب » . واستجمع الشقاق زخمه في تموز ( يوليو ) في مهرجان شارك فيه ١٠٠ ألف شخص ونظمته حركة « السلام الآن » وتصاحب مع حملة إعلانات تشجب الحرب في الصحف . والأهم من ذلك أن الشعور المعادي للحرب أصبح واضحاً في القوات المسلحة ، فطلب الكولونيل إيلي غيفا اصغر قائد لواء في الجيش ان يعفى من مركزه القيادي كي لا يشارك في هجوم على بيروت الغربية ، كما أن جنود الاحتياط وبعضهم قد عاد لتوه من القتال في لبنان كانوا بارزين في التظاهرات أمام الكنيست ومكتب رئيس الوزراء . ولكن على الرغم من أن هذه الاحتجاجات العلنية كانت تطوراً جديداً ودرامياً في السياسة الإسرائيلية ، إلا أنها لم تمثل إلا أقلية الرأي العام الإسرائيلي . فقد استمر حزب العمل المعارض في دعمه للحكومة بصدد مسألة الحرب واستطاعت الحكومة ان تنظم مهرجاناً حضره ما يقدر بـ ٣٠٠ ألف من انصارها في تل أبيب . وبينت استفتاءات الرأي العام في آب ( اغسطس ) قبل انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية ان قرابة ٩٠ بالمائة يجذون الغزو ، رغم أن من الجدير بالملاحظة أن نصف هؤلاء فقط اعتقد ان القوات الإسرائيلية يجب ان تتقدم في بيروت الغربية . ثم جاءت نتائج اجتياح بيروت الغربية عقب مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية لتخلق موجة عارمة من الاحتجاج هزت حكومة بيغن من أساسها . وكان السبب المباشر اخبار المجزرة في نخبي صبرا وشاتيلا . ومال بيغن في بداية الأمر الى اعتبار المجزرة أمراً غير جدير بالاهتمام ، لكن شعور الإستياء تجاه موقفه هذا ، والاعتقاد أن وزير الدفاع شارون يجب ان يتحمل بعض اللوم لوقوع الاحداث ، تعاضها وأديا إلى موجة من الاحتجاجات تطالب بهيئة تحقيق مستقلة . وتجلت هذه المشاعر في اجتماعات احتجاجية معادية للحكومة عديدة ( توجت بمهرجان في تل أبيب حضره أكثر من ٢٠٠ ألف شخص ) وفي تزايد عدد جنود الاحتياط الذين

يرفضون الخدمة في لبنان ، وفي موقف المعارضة الواضحة التي اتخذها حزب العمال . كذلك اضاف الرئيس الإسرائيلي نافون صوته إلى أصوات المطالبين بتحقيق ، كما فعل ذلك وزير الطاقة اسحق بيرمان الذي استقال من منصبه احتجاجاً ، وهدد الحزب الوطني الديني بترك الائتلاف واسقاط الحكومة إذا لم يعقد تحقيق . وكانت هناك إشارات إلى أن عدداً كبيراً من كبار الضباط أصر على ان شارون يجب أن يتحمل المسؤولية .

وفي النهاية إنحنى بيغن لهذه الضغوط وكلف كبير القضاة كاهان برئاسة لجنة تحقيق من ثلاثة اشخاص اعطيت لها سلطات مستقلة . وقد سيطرت جلسات لجنة التحقيق هذه والتخمينات بشأن النتائج التي ستتوصل اليها على السياسة الإسرائيلية خلال الأشهر الأربعة اللاحقة . وفي شباط ( فبراير ) ١٩٨٣ ، برأ تقرير اللجنة ذمة الذين دعوا في الأصل الى القيام بتحقيق ، وأوصى بفصل وزير الدفاع شارون ورئيس المخابرات العسكرية الجنرال ساغي ( وكان سيوصي بفصل رئيس الاركان ايتان لو لم يكن من المقرر تقاعده على أية حال في نيسان - ابريل ) وإبعاد الجنرال يارون الذي كان قائداً للقوات في منطقة بيروت عن الخدمة الميدانية الفعلية . وبالإضافة إلى ذلك انتقد التقرير بشدة بيغن للامبالاة معتبراً إياه مسؤولاً جزئياً ، ولام وزير الخارجية شامير لأنه لم يقيم بأي عمل بعد أن تلقى معلومات والمذبة لا تزال مستمرة .

وبعد سلسلة من الاجتماعات العاصفة وافق مجلس الوزراء ، باستثناء شارون ، على قبول تقرير اللجنة . واستقال شارون كوزير للدفاع لكنه احتفظ بمنصبه في مجلس الوزراء كوزير بلا حقيبة . فكانت هذه النتيجة موضع سجال لأنها فشلت في ان ترضي الكثيرين من نقاد شارون وسياساته داخل الحكومة وخارجها . ولعل أبرز رموز الإنشقاق الذي أحدثته الحرب اللبنانية في حقل السياسة الإسرائيلية القاء قبلة على متظاهري حركة « السلام الآن » الذين كانوا يطالبون بفصل شارون ، فقتل شخص - ضابط احتياط خدم في لبنان - وجرح ابن وزير الداخلية بيرغ .

ولكن رغم أزمة الضمير هذه ، ليس هناك ما يضمن ان يهزم الليكود إذا أجريت انتخابات . فمن الصحيح ان سياساته تخلق عداء قوياً ولكنها بالقدر ذاته تجتذب قدراً كبيراً من الدعم الصلب ، خاصة بين اليهود السفارديين الأكثر عدداً ، الذين يوافقون على وجهات نظره القومية المتطرفة والدينية المحافظة . كما أن حزب العمل المعارض لا يزال منشقاً على نفسه وضعيفاً بفعل المشاحنات بين بيريس ورابين . وهذه الظروف

السياسية هي الحافز على أسباب بقاء عناد الحكومة الإسرائيلية في العلاقات مع العرب والولايات المتحدة وهي التي ستخلق صعوبات مستمرة في وجه السعي إلى السلام في الشرق الأوسط .

\*\*\*\*\*

## منظمة التحرير الفلسطينية بعد بيروت

في غضون أقل من ثلاثة أشهر - من دخول إسرائيل إلى جنوب لبنان في ٦ حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢ إلى مغادرة ياسر عرفات بيروت في ٣٠ آب ( اغسطس ) تلقت منظمة التحرير الفلسطينية أسوأ ضربة خلال سني حياتها الـ ١٨ كلها . فقد تطور الغزو الإسرائيلي ليصبح جهداً يرمي إلى توجيه ضربة قاضية إلى قوة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية والعسكرية . وجعل رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن من الواضح أنه لن يقنع بأقل من طرد المنظمة من مراكز قيادتها في بيروت ، وإذا كان ممكناً فمن لبنان كله . وكان عرفات حتى أوائل آب ( اغسطس ) يأمل في أن يسمح له الضغط الدولي على إسرائيل ، متضافراً مع عزوف إسرائيل عن المخاطرة بالاصابات التي ستسببها في صفوف قواتها اندفاع نهائية إلى قلب بيروت الغربية ، بالاحتفاظ بموطئ قدم ، لكن القصف الإسرائيلي الشديد اقنعه بالعكس . وفي ٢١ آب ( اغسطس ) بدأ إخلاء المقاتلين الفلسطينيين وأفراد جيش التحرير الفلسطيني تحت رقابة قوة دولية أفرادها من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا .

كانت الاصابات في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية كبيرة ، رغم أن التقديرات تختلف اختلافاً بيناً . فقد أشار أحد المصادر الإسرائيلية إلى أن عدد القتلى بلغ نحو ١٢ ألفاً ، قيل أن قرابة ١٠ آلاف منهم كانوا إما جنوداً سورين أو من « ارهابي منظمة التحرير الفلسطينية » . أما المصادر اللبنانية والفلسطينية فتذهب الى أن ١٧ ألفاً قتلوا ، مدعية أن حوالي ١٠ بالمائة فقط منهم كانوا من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية . فإذا افترضنا ان الرقم الحقيقي يقع بين هذين النقيضين المتطرفين ، وأضافنا ٥ الى ٧ آلاف فلسطيني أسرتهم إسرائيل ، تبين ان الخسارة البشرية هامة ، وإن لم تكن حرجة . لكن الأمر الأهم للنفي من بيروت ، والذي ربما أقعد منظمة التحرير الفلسطينية ، هو خسارتها لقاعدة عملياتها الوحيدة الحرة نسبياً قرب حدود إسرائيل ، وكذلك خسارتها



لمركز سياسي كان يمكنها من صياغة سياستها بالقدر الأدنى من التدخل من الحكومات العربية .

#### ■ تشتت منظمة التحرير الفلسطينية :

ترك الإخلاء منظمة التحرير الفلسطينية مشتتة إلى درجة انكسرت معها قوتها العسكرية . فقد كان يتوجب طبقاً للاتفاقية التي أنهى بموجبها حصار بيروت أن يغادر نحو ٧٥٠٠ مقاتل البلاد . وكان ٣٥٠٠ من هؤلاء ينتمون إلى منظمة فتح ، أما الباقون فكانوا يتشكلون من ٨٠٠ من منظمة الصاعقة ، و ٦٠٠ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يقودها جورج حبش ، وأكثر من ٦٠٠ من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي يقودها نايف حواتمة ، و ٥٠٠ من الجبهة الشعبية - القيادة العامة التي يقودها أحمد جبريل ، والعدد ذاته تقريباً من الجبهة العربية لتحرير فلسطين ، وكذلك نحو ٣ آلاف من افراد جيش التحرير الفلسطيني و ٣٥٠٠ جندي من قوات الردع العربية ، السورية في غالبيتها .

وقد عادت وحدات قوة الردع العربية وغالبية قوات جيش التحرير الفلسطيني - ألوية عين جالوت وحطين والقادسية - إلى قواعدهما الأصلية في سوريا ، بينما ذهب ٢٥٠ إلى ٣٠٠ رجل من لواء بدر ، وهو من ألوية جيش التحرير الفلسطيني ، إلى الأردن . أما مصير من تبقى من المقاتلين فيصعب تحديده بدقة . فقد استطاع بعضهم ( تقدره المصادر الإسرائيلية بنحو الفين ) ان يبقى سرّاً في بيروت وظل آخرون في سهل البقاع ، بينما كانوا نظرياً في طريقهم الى سوريا . وعلى هذا ، لا شك في أن العدد الذي غادر الأراضي اللبنانية فعلاً كان أقل من ذلك المتفق عليه أصلاً . وبالإضافة الى ذلك وعلى الرغم من أن الحكومات العربية وافقت دون حماسة على استقبال اعداد من الفلسطينيين المنفيين من بيروت ، فإن الاعداد الذي قبلت فعلاً لم تتطابق دائماً مع تلك التي عرضت في الأصل . فمثلاً عرض الأردن قبول ألفي فلسطيني ممن يحملون جوازات سفر اردنية ، ولكن ليس هناك ما يدل على وصول اعداد ذات شأن عدا عن لواء بدر .

#### ■ آفاق السلام :

ظلت المسألة الحاسمة التي تواجه منظمة التحرير الفلسطينية هي كيفية التعامل مع مسألة السلام مع إسرائيل . وقد كشفت هذه المشكلة انقسامات عديدة داخل المنظمة فاقمتها الضغوط التي مارستها المصالح المختلفة للحكومات العربية . ولكن ما ان حل

عام ١٩٨٢ حتى كان الانشقاق بين من يطالبون بتكثيف الكفاح المسلح وصولاً الى التحرير الكامل لفلسطين . ومن يجذون قبول دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة يبدي علائم التثام . وكان يقف خلف هذا الشعور الجديد اعتراف منتشر بين الفلسطينيين وفي العالم العربي بأن تدمير إسرائيل أمر ليس بالمستطاع وأن قيام دولة مستقلة يشكل حلاً وسطاً مقبولاً .

ولكن رغم هذا القدر الكبير من الاتفاق ، نشبت خلافات حادة حول التوجه التكتيكي والديبلوماسي الذي يجب تبنيه . فقد كان هناك رأي قوي منتشر تبناه عرفات ، وربما غالبية الفلسطينيين ( خاصة في الضفة الغربية ) بالاضافة الى حكومات المملكة العربية السعودية ومصر والأردن وغيرها من الدول المحافظة ، يذهب الى ان منظمة التحرير يجب ان تحاطر ببعض التحرك على الأقل نحو الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود رغم الخطر الذي يشكله ذلك على وحدة الحركة . وبدا كذلك ان بالامكان توجيه ضغط سياسي على إسرائيل لحملها على تقديم تنازلات للفلسطينيين . فقد بدا في الظاهر ان سياسات الاستيطان والقمع في الضفة الغربية المحتلة وغزو لبنان أدت الى خسارتها للكثير من اصدقائها وأفسحت مجالاً للضغط باتجاه القضية الفلسطينية بفعالية اكبر من أي وقت مضى . وكان الأهم في هذا المضمار هو التحول الملموس في الرأي العام في الولايات المتحدة . فلا شك في أن إدارة ريغان لم تكن مستعدة لاستخدام معونتها الاقتصادية والعسكرية إلى إسرائيل أداة ضغط سياسي ، لكن الاستياء الأميركي من حكومة بيغن كان محسوساً . وقيل أن خطوة اعتدالية تتخذها منظمة التحرير قد تقنع الإدارة بالعمل بنشاط أكثر لحل يتضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين حتى في وجه الرفض الإسرائيلي . وقيل ايضاً انه بالنظر إلى جدول الانتخابات الرئاسية الأميركية وضغوطها وزيادة وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية فان خطوة كهذه قد تمثل فرصة منظمة التحرير الأخيرة للحصول حتى على اهدافها الدنيا .

وقد ألمح عرفات مرات عديدة إلى انه يجذب وجهة النظر هذه . لكنه شعر انه لا يستطيع الاعلان عن ذلك صراحة ، ولم يستطع الموافقة على المطلب الأميركي بان تعدل منظمة التحرير ميثاقها وتعترف بحق إسرائيل في الوجود علانية . وأوضحت واشنطن بجلاء أنها لا تعتبر هذه التلميحات تبريراً كافياً للتحادث مع منظمة التحرير . لكن خطة الرئيس ريغان للسلام التي اعلن عنها في ١ ايلول ( سبتمبر ) أشارت إلى سبيل تقدم

مختلف . فقد اعلنت بصراحة أنه يجب ان لا يكون هناك المزيد من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة بحجة أن « السلام لا يمكن تحقيقه بتشكيل دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق ( أي الضفة الغربية وغزة ) كما لا يمكن تحقيقه على أساس السيادة الإسرائيلية أو السيطرة الإسرائيلية الدائمة . . . إن وجهة نظر الولايات المتحدة الثابتة هي ان الحكم الذاتي للفلسطينيين على الضفة الغربية وغزة بالمشاركة مع الاردن يمنح أفضل فرصة لسلام متين وعادل ودائم » .

وقد كان عرفات ومناصروه ميالين بحذر إلى الترحيب بخطة ريغان على أنها خطوة إلى الأمام ، رغم انهم يعتبرونها غير كافية من حيث أنها رفضت دولة فلسطينية مستقلة وفشلت في ذكر دور منظمة التحرير . وكان ريغان للمرة الأولى يستثني سيادة إسرائيلية على المدى الطويل على الضفة الغربية وغزة ، وأدى ذلك بكثيرين من الفلسطينيين الى التفكير بأن شكلاً من أشكال الارتباط مع الاردن قد يكون ثمناً لا بأس من دفعه للانسحاب الإسرائيلي . غير أن عرفات ومستشاريه لم يكونوا يملكون الإعلان عن هذا كله بصراحة ، إذ كانت هناك داخل منظمة التحرير الفلسطينية عناصر قوية ترفض هذه الفكرة . وكان للراديكاليين ، مثل جورج حبش ، الذين وجدوا في الارتباط بالملك حسين ، الذي طردهم بعنف من الاردن في عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١ ، تنازلاً أساسياً غير مقبول لدى 'الرئيس الأسد الذي ظلّ معادياً لفكرة ارتباط حيم بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وشارك الراديكاليين شكهم في المطامح السلالية للهاشميين في الضفة الغربية وغزة . كذلك كان الراديكاليون يشكون في الولايات المتحدة ويخشون ان السيطرة الأميركية على عملية السلام الاردنية - الفلسطينية - الإسرائيلية ستستثني حليفهم التقليدي ، الاتحاد السوفياتي . كما كانوا يعتقدون أن الاذعان للديبلوماسية الأميركية سيفسر من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل معاً على انه علامة ضعف فلسطيني وعربي ، وسيقلل من احتمالات تقديم تنازلات حقيقية للفلسطينيين . وتذهب وجهة النظر هذه إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن لا ترتبط أكثر مما ينبغي بالاردن وأن لا تقدم اعلاناً صريحاً أكثر مما ينبغي عن الاستعداد لقبول حق إسرائيل في الوجود .

وكان عرفات واعياً تمام الوعي لخط التفكير هذا عندما وقع في القمة العربية في فاس في ايلول ( سبتمبر ) على سلسلة مقترحات كانت مختلفة جداً عن خطة ريغان رغم انها



كانت اكثر مهادنة من أية بيانات سابقة عن الإجماع العربي . وقد دعت هذه المقترحات الى ضمانات للسلام بين كافة دول المنطقة - بما في ذلك إسرائيل ضمناً - ولكنها أكدت ايضاً على الحقوق القومية للشعب الفلسطيني « بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد » وطالب « بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس » .

لم يكن عرفات يملك الموافقة على الطلبات الاميركية ولا التراجع عن مقررات قمة فاس ، لكنه كان يرغب في الحفاظ على الفرصة التي خلقتها رغبة ريغان الواضحة في انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة ، فقرر ان يخاطر ويستكشف « الخيار الاردني » . ودفع هذه العملية خطوة إلى الأمام بزيارته للأردن في تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٨٢ وعقد الاجتماع الأول في سلسلة من الاجتماعات مع الملك حسين توجت في كانون الأول ( ديسمبر ) بإنشاء « لجنة عليا » اردنية - فلسطينية وتحول بؤرة النشاط الدبلوماسي لمنظمة التحرير إلى عمان .

وقد استمر عرفات في الإصرار على أن أي ارتباط مع الأردن « لن يحدث إلا على أسس متكافئة بعد أن تكون لنا دولة فلسطينية » ، لكن التوجه كان واضحاً . وكانت سوريا اقوى المعترضين ، فقد حذرت عرفات من « أن احداً لا يملك حق التصرف خارج إجماع منظمة التحرير الفلسطينية » . ورفضت الجماعات الفلسطينية الراديكالية التقارب الفلسطيني - الاردني ، فاجتمعت في ١٦ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة والجبهة الشعبية - القيادة العامة واصدرت بياناً هاجمت فيه بشدة خطة ريغان ومقترحات فاس .

وسلط تأخير عقد المجلس الوطني الفلسطيني الضوء على العقبات التي واجهت منظمة التحرير الفلسطينية في صياغة سياسة للمستقبل . فقد كان عرفات بوضوح غير راغب في عقد المجلس حتى يصبح متأكداً من أنه إذا لم تكن هناك مصادقة على نهجه ، سيكون هناك على الأقل غياب لأي رفض صريح له . وقد تحقق هذا الهدف عن طريق الغموض المعتاد الذي وسم البيان السياسي الذي صدر بالإجماع عن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في ٢٢ شباط ( فبراير ) بعد ١٠ أيام من المباحثات في الجزائر .

وهكذا ، لم يكن جوهر البيان الصادر عن المجلس واضحاً ، فقد ربح عرفات

مصادقة على مقترحات فاس بوصفها « الحد الأدنى للعمل السياسي » لكن هذا العمل السياسي يجب طبقاً للبيان ان يتكامل مع العمل العسكري . كما ضمن عرفات في البيان الدعم لفكرة الاتحاد الكونفدرالي مع الاردن ولكن على أساس انه علاقة بين دولتين مستقلتين . ورفض المجلس الوطني اعطاء تفويض للاردن أو أي فلسطينيين خارج منظمة التحرير الفلسطينية بالتفاوض نيابة عنه ، ونجح في اجتناب أي رفض مباشر لخطة ريغان لكنه اعلن « رفضه اعتبار هذه الخطة قاعدة مناسبة لحل عادل ودائم لقضية فلسطين والصدام العربي - الصهيوني » . وهكذا، أوضحت هذه النتيجة بالافتقار الى أي تحرك ذي شأن في أي اتجاه ويتأكد على تحقيق الإجماع مهما كانت الاعتبارات الأخرى .

\*\*\*\*\*

## إيران : تركيز مواقع النظام وزيادة القمع

استطاع النظام الراديكالي في طهران بعد إطاحة الشاه في عام ١٩٧٩ ومواجهة الهجوم العراقي في عام ١٩٨٠ وقمع التحديات الداخلية المتعاقبة من العناصر العلمانية ومن مجاهدي خلق في عام ١٩٨١ أن يقيم سيطرته على غالبية الأراضي والمؤسسات الإيرانية في عام ١٩٨٢ . وقد اصابته تجربة الإمام الخميني الثورية في الحكم الديني المباشر اعداءها بالتخبط واخذت تتحرك نحو التعزيز الفعال لسلطتها في اكبر أقطار الخليج واكثرها عدد سكان . فقد ردت إيران على الهجمات الضارية مرأعداًها الخارجيين والداخليين بقسوة متميزة ، قاذفة موجة تلو الأخرى من الجنود والمقاتلين الفتيان إلى الخطوط العراقية ومطلقة حملة قمع أمنية محلية بالغة السطوة ، وصأبحت الآن تملك زمام الأمور داخلياً وتنمو قوة وكفاءة كذلك .

## ■ الحرب مع العراق :

سيطر الصراع مع العراق على الاحداث في ايران طوال عام ١٩٨٢ بشكل اكثر اكتمالاً مما في أي وقت سابق منذ الهجوم العراقي الأولي في عام ١٩٨٠ . ففي الفترة ما بين نهاية تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨١ وايار ( مايو ) ١٩٨٢ ، قامت ايران بثلاث حملات هجومية اساسية للدفع بالقوات العراقية الى الحدود الاصلية . وكان العراق يحتل عند بداية الحملة ، طبقاً لقائد الحرس الثوري الإيراني ، ما يقرب من ١٠٥٠٠ كلم مربع من الأراضي الإيرانية على جبهة طولها ٦٠٠ كلم . ولكن ما ان حل ايار ( مايو )

حتى كانت القوات الايرانية قد استولت على خورمشهر ووصلت الحدود في عدة مواضع . وهنا أصبح السؤال ما إذا كانت ايران ستقف عند الحدود أم تنقل القتال الى داخل العراق .

براغماتياً بدا أنه لم يكن هناك كبير تبرير لغزو العراق . فعلى الرغم من أن جهود ايران خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٨٢ كانت ناجحة ، إلا أنها كانت باهظة الثمن جداً من حيث ارواح الافراد ومن حيث المعدات ، وبدأت مناشدات التطوع تزداد . ومن جهة أخرى تستطيع ايران من مواقعها على طول الحدود ان تواصل ضغطاً عسكرياً ضد العراق وتحول دون النفط العراقي والتحرك عبر الخليج . كما لم يتبق للعراق غير منفذ نفطي واحد غير كاف عبر تركيا .

وقد بدا ان الحجة المحبذة لغزو العراق ، رغم انها لم تعلن صراحة وبوضوح ، مزيج من الايديولوجيا والحقد والاحلام الثورية . وكان دعاة هذه الحجة مقتنعين ان المؤسسة السياسية - العسكرية العراقية محطمة وستهار في وجه هجوم منسق . كما كانوا يعتقدون أن الرئيس صدام حسين ضعيف سياسياً وأن الأغلبية الشيعية في العراق ستنتفض ضد حكومة البعث عندما ترى « اشقاءها » يهبون اليها عبر الحدود .

وفي النهاية انتصرت الايديولوجيا على الحس السليم . وربما كانت نقطة الانعطاف هي الغزو الإسرائيلي للبنان في ٦ حزيران ( يونيو ) . فقبل ذلك ، كان دعاة غزو العراق يتحدثون علناً عن ضرورة إسكات مدفعية الحدود العراقية فحسب ، أما بعده مباشرة ، فصاروا ينادون بتحريك عسكري داخل العراق بوصفه الطريق الطبيعي الى سوريا والقدس ومواجهة عسكرية لإسرائيل .

وقد أعلن الرئيس العراقي ، الذي كان واقعاً تحت ضغط قوي من جيرانه العرب ومن الاتحاد السوفياتي لإنهاء الحرب ، وقف اطلاق النار من طرف واحد واعاد التأكيد على نيته سحب كافة القوات العراقية من الأراضي الايرانية خلال عشرة أيام ، وأعاد تنظيم مجلس قيادة الثورة . لكن الخميني رفض هذه الخطوات ووصفها بأنها غير كافية . وفي صبيحة ١٤ تموز ( يوليو ) شن هجوم ايراني جديد باتجاه البصرة . ودعا الخميني سكان البصرة إلى الترحيب بـ « اشقائهم المؤمنين » وناشد شعب العراق الانتفاض وإرسال « نظام صدام حسين الكافر إلى الجحيم » ، بينما أعلنت القيادة العامة للجيش الايراني ان إيران « ستحرر القدس عبر كربلاء » .



غير أن هذه الحماسة تبخرت أمام الوقائع الصلبة على أرض المعركة . فقد شن الجيش العراقي ، الذي لم يكن اداؤه عند هجومه على ايران مدروساً ، دفاعاً متيناً وذكياً ، بعد أن أصبح يقاتل لحماية اراضيه . واستجابت الدول العربية النفطية لتهديد العدوان الايراني والتوسعية الايرانية بتجديد تعهداتها بتقديم الدعم المادي للعراق . وقدم الاردن والسودان فصائل عسكرية رمزية . كما اكتسب الرئيس صدام حسين شرعية جديدة عندما صار يدافع عن وطنه . اما الاتحاد السوفياتي ، الذي لم تعر ايران مناشداته لها بدخول مفاوضات وصولاً إلى تسوية أي اهتمام ، فقد تمخلى بهدوء عن حياده السابق وأعاد شحن المعدات وقطع الغيار العسكرية إلى العراق . ورفض السكان العراقيون الشيعة الاستجابة لنداءات الخميني . وهكذا ، وجدت إيران نفسها ، بعد أن كانت تتوقع نصراً سريعاً ، في حمأة حرب باهظة الثمن ثابتة أساساً صارت تذبح فيها موجات متعاقبة من الفتيان الصغار الايرانيين وهم يرمون انفسهم على الدفاعات العراقية جيدة التنظيم . وفي ١ تشرين الأول ( اكتوبر ) ، فتحت ايران جبهة جديدة إلى الشمال قرب مدينة مندلي العراقية ، وبعد ذلك بشهر شنت هجوماً ثالثاً في مركز الجبهة الطويلة . واستطاعت ايران احتلال أراض إضافية هنا وهناك ، لكن التكتيكات الايرانية ، القائمة على استغلال التفوق العددي وحمل القوات العراقية على الانتشار دون كثافة على جبهة يبلغ طولها أكثر من ٦٠٠ كلم ، فشلت في إحراز أي نتائج ذات شأن . فبعد انقضاء ستة أشهر على القتال ، لم تكن القوات الايرانية قد انتصرت في معركة حاسمة واحدة وبدا أنها تخسر ثلاثة أشخاص على الأقل مقابل كل إصابة عراقية .

وكان الضعف الايراني الرئيسي من حيث الموارد العسكرية هو تدهور القوات الجوية والقوات المدرعة الايرانية . فقد استطاعت ايران خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من الحرب ان تعتمد على التدريب المتفوق لطيارها وتنوع المهام التي تستطيع طائراتها المقاتلة القاذفة من طراز « ف - ٤ » فانتوم ، القيام بها والمخزونات الضخمة من قطع الغيار والذخائر التي كان الشاه قد بناها وعلى تفكيك معدات لتصليح أخرى وعلى بعض قطع الغيار حاسمة الأهمية التي تلقتها من الخارج ، بما في ذلك قطع غيار الطائرات « ف - ٤ » وقطع الدبابات من إسرائيل وأوروبا . اما بعد سنتين من القتال المتواصل ، فلم يعد ممكناً إخفاء الآثار التراكمية للاستنزاف . فرفضت ايران ان تقذف بوحداتها المدرعة الباقية في الهجومات الرئيسية الثلاث في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ، واختفت عملياً من الجوقواتها الجوية - التي كانت في وقت من الاوقات الأكبر في المنطقة . وما ان حلت

نهاية العام حتى كان العراق قد بدأ يستخدم قواته الجوية استخداماً اشجع للقيام بهجمات على المراتب الخلفية الايرانية وعلى أهداف مدنية ايرانية ، كما بدأ يشن ضربات دورية بصواريخ الميدان السوفياتية بعيدة المدى ذات الرؤوس الحربية التقليدية .

وفي أوائل شباط ( فبراير ) ١٩٨٣ ، قذفت ايران ثانية بجيوشها في « هجوم نهائي » على القوات العراقية . وكان المقصود بهذه الاندفاع التي تركزت على جبهة امتدت نحو ٣٠ - ٤٠ كلم إلى الشمال الشرقي من العمارة الاستيلاء على هذه الأخيرة وقطع الطريق الاستراتيجي من بغداد الى البصرة . وكلفت الهجمات المتكررة الاف الإصابات الايرانية ، لكن القوات العراقية على ما يبدو ثلثت حد الهجوم خلال اسبوع فقط من إطلاقه . وفي ١٢ شباط ( فبراير ) أعادت وحدات الاسطول والطائرات العراقية الحرب إلى ايران ، فهاجمت محطة النفط الايرانية الرئيسية في جزيرة الخرج وأوقعت بها خسائر فادحة .

وقد أكد مسار هذه المعركة الأخيرة ان نتيجة الحرب لا تزال موضع شك . فرغم الصعوبات التي تواجهها ايران في الحصول على قطع الغيار الحرجة لمعدات اميركية الصنع في معظمها إلا انها لا تزال في وضع يمكنها من القيام بمزيد من الهجمات . أما العراق فاستمر نتيجة لانقطاع الكثير من صادراته النفطية يحتاج مساعدة قدرها نحو ٢٠ مليون دولار في اليوم من الدول العربية النفطية في وقت انخفضت فيه تحصيلاتها النفطية انخفاضاً حاداً . غير ان العراق استطاع الحصول على طيف عريض من الأسلحة السوفياتية ، وكان يملك ميزة القتال في معركة دفاعية على أرضه هو . هكذا لم يكن لأي من الطرفين سبق واضح ، وبدا أن الظروف مثالية كي يحاول وسيط التوصل الى تسوية بالتفاوض .

#### - جهود الوساطة :

كانت قد جرت محاولات عدة للوساطة . فبعد ان أعيدت القوات العراقية إلى الحدود في أوائل عام ١٩٨٢ ، جرت مع الطرفين اتصالات من اولاف بالمه ( نيابة عن الأمم المتحدة ) ولجنة من المؤتمر الإسلامي ووفود من المؤتمر الإسلامي العالمي وحركة عدم الانحياز ، بالإضافة إلى اتصالات من سوريا والكويت والشيخ زايد ( نيابة عن مجلس التعاون الخليجي ) . لكن هذه الجهود جميعاً سرعان ما تعثرت على صخرة التصميم الايراني المطلق على ان التسوية غير ممكنة إلا على أساس ثلاثة شروط هي : ان يكف

العراق عن عدوانه ويترك الأراضي الإيرانية وان تشكل هيئة لتحديد ومعاقبة المعتدي ،  
وان يدفع المعتدي تعويضات حرب .

وبينما كانت هذه الجهود العلنية تجري كانت هناك محاولة تفاوض أهم بكثير تقوم بها  
الجزائر ، التي كانت قد توسطت في نزاع الحدود بين ايران والعراق عام ١٩٧٥ . كذلك  
كان الرئيس الجزائري بن جديد ووزير الخارجية بن يحيى قد لعبا دوراً توسطياً حاسماً في  
إطلاق سراح الرهائن الأميركيين الـ ٥٢ الذين احتجزتهم ايران في ١٩٨٠ - ١٩٨١ .  
وفي منتصف شباط ( فبراير ) زار وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي الجزائر ، حيث  
تم وضع ترتيبات القيام بجهد تفاوضي سري . وكانت العملية قد قطعت شوطاً بعيداً  
في ايار ( مايو ) عندما زار بن يحيى المنطقة في مهمة تفاوض لم يعلن عنها . لكن طائرته  
اسقطت وهي تقطع الحدود الإيرانية مع تركيا في ٣ ايار ( مايو ) فقتل ومعه ثلاثة عشر  
آخرين .

وقد ادعت ايران ان طائرة بن يحيى اسقطت بصاروخ اطلقتها طائرة عراقية . لكن  
العراق انكر بإصرار ان تكون له أية يد في الحادث ، وهناك من الأسباب ما يدعو إلى  
قبول الانكار العراقي وتصديقه . فقد كان العراق يسعى بنشاط إلى حل تفاوضي في  
ذلك الوقت ، ولم يكن هناك ما يحفزه على إعاقه جهد وساطة ربما استطاع إنهاء الصدام .  
ومن جهة ثانية فقد وقع الحادث في وقت اشتد فيه النقاش الداخلي في ايران حول ما إذا  
كان يتوجب التوقف عند الحدود او شن هجوم جديد على العراق . ولذا فإن من القابل  
للتصديق على الأقل أن تكون الاجنحة المحافظة والعسكرية التي كانت تحبذ الخيار الأخير  
علمت بمهمة بن يحيى ونظمت حادثة إسقاط طائرته غير أن الحقيقة قد لا تظهر أبداً .

وفي أيلول ( سبتمبر ) بدا ان عملية الوساطة قد استؤنفت ، إذ سافر وزير الخارجية  
الجديد احمد طالب الابراهيمى إلى ايران وزار صدام حسين الجزائر بعد ذلك بقليل .  
وفي أواخر تشرين الثاني ( نوفمبر ) قابل الملك فهد ملك العربية السعودية الرئيس بن  
جديد في الجزائر ، وذهب السيد الابراهيمى إلى ايران في الاسبوع اللاحق حاملاً رسالة  
ديبلوماسية جديدة . ولم يعرف محتوى هذه الاتصالات وليس من الواضح ما إذا كان هذا  
الجهد الدبلوماسي سينجح أكثر من الجهود التي سبقته . غير ان المشاركة الفعالة  
للجزائر والعربية السعودية تشير إلى أن باب التوصل إلى تسوية مفتوح قليلاً ، وفي ٢٦  
شباط ( فبراير ) اعترف رئيس مجلس الشورى الإيراني رافسنجاني الذي كان حتى ذلك



الحين يهاجم أي حديث عن التفاوض ان محادثات سلام تجري خلف الكواليس .

### ■ الأمن الداخلي :

في منتصف عام ١٩٨١ واجهت حكومة الخميني صداماً هائلاً في الشوارع مع اعضاء منظمة « مجاهدي خلق » فاستجابت بإطلاق موجة ارهاب لا ضابط لها . فأصدرت أحكام سريعة على أعضاء « المجاهدين » واطلقت النار عليهم في الشوارع والقي بالكثيرين في السجن . حيث سجلت منظمة العفو الدولية ، بالاضافة إلى خصوم النظام ، حوادث تعذيب . وفي بعض الأحيان اخليت أحياء كاملة من الشباب بعد حادث القاء قنبلة أو اغتيال واعتقل البعض مدة تقل عن ٤٨ ساعة بينما كان آخرون كثيرون أقل حظاً . ونتيجة لهذا كله توقفت التظاهرات العلنية ، وحطمت الشبكات السرية وصودرت مخازن الأسلحة والإمدادات وأصبح السكان يحاولون ببساطة ان لا يلفتوا انتباه الحرس الثوري وأعضاء حزب الله الذين لم يكونوا يترددون في أخذ الأمور بأيديهم .

وما أن حل شباط ( فبراير ) ١٩٨٢ حتى كان ظهر مقاومة « المجاهدين » قد قصم وحتى كانت السجون معبأة . وأعلن الخميني عفواً جزئياً خلال شباط ( فبراير ) وآذار ( مارس ) اطلق خلاله طبقاً لبيانات النظام ٨٩٣٣ سجيناً ونظر في أمر تقليص مدد حكومية نحو ١٥ ألفاً آخرين . وأعطت هذه الأرقام مصداقية لادعاءات الايرانيين في الخارج أن هناك حملات اعتقال على نطاق واسع وأن السجون مزدحمة الى درجة لم يعد بمستطاع المساجين معها ان يجلسوا .

غير أن النشاط المعارض استمر خلال العام كله متخذاً في الغالب شكل حوادث القاء قنابل أو اغتيلات افرادية . وإستطاعت عصبة صغيرة من اليساريين والمعادين لرجال الدين تعمل من تلال وغابات الشمال أن تستولي فترة قصيرة على بلدة آمول وقتلت أكثر من ٣٠ من الحرس الثوري ، وأدت حوادث إلقاء قنابل في طهران الى مقتل ١١ ( وجرح أكثر من ٦٠ ) في شباط ( فبراير ) و ٢٠ في ايلول ( سبتمبر ) و ٦٠ في تشرين الأول ( اكتوبر ) واغتيل عدد من كبار رجال الدين ، في عمليات كان عدد منها انتحارياً .

وقد سارع خطر الحرب وخاصة تحدي جماعات المعارضة المحلية عملية بناء

مؤسسات استخبارات وأمن فعالة . فتم تنظيم الحرس الثوري وهيئات المخابرات في وزارتين مستقلتين وقللت حملات التطهير أعداد الشرطة النظامية بمقدار الثلث . وبدأ يظهر من التجربة الثورية نظام وقانون جديدين تماماً . بعد انهيار نظام الشاه نشأت عقوباً لجان ثورية في كافة الاحياء تقريباً . وكان لبعض هذه اللجان دور حيوي في الحفاظ على الأمن المحلي وضمان حد أدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية ، بينما شغلت أخرى نفسها بتصفية حسابات قديمة ومصادرة الملكية بطريقة غير مشروعة وفرض استبداد لا مبرر له . ورغم الغاء هذه اللجان ، التي كثيراً ما تكون مشكلة من ٢٠ إلى ٣٠ شاباً ومتركة حول مسجد ، عدداً من المرات إلا أنها بقيت وانتعشت لأنها أثبتت قيمتها في المعركة ضد المجاهدين بوصفها رأس حربة ما دعاه الخميني بانه جهاز مخبراته المشكل من ٣٠ مليوناً . وما أن حلت نهاية عام ١٩٨٢ حتى كان هناك في ايران ٦١٣٧ لجنة موجودة عملياً في كل قرية وحي . وشكلت هذه اللجان بالاضافة إلى الحرس الثوري جهازاً أمنياً مستقلاً عن مؤسسات الحكومة النظامية وموازياً لها . وإستطاعت شبكة اللجان - المساجد - الحرس الثوري رغم قلة انضباطها أحياناً أن تزود كادرات ملتزمة بخط القائد تعمل على المستوى الشعبي .

ولم يكن تطور هذه القوى المشتتة لتصبح جهازاً متماسكاً قد اكتمل في نهاية عام ١٩٨٢ ، ولكن كانت هناك دلائل متعاظمة على أن بنية أمنية دائمة بدأت تخرج إلى حيز الوجود طبقاً لنموذج ثوري فريد . ولم تكن مثل هذه البنية لتصمد في بداية الأمر دون قوة وجود الخميني في المركز . ولكن مع مرور الوقت بدأت خيوط القيادة تتطور وزادت امكانية ان يستطيع النظام البقاء بعد أن يغادر الخميني المسرح .

## ■ الاقتصاد :

٤ بدأت إيران العام وهي في ضائقة اقتصادية شديدة . فقد كانت مصفاة عبدان الضخمة قد تعطلت منذ بداية الحرب مع العراق وتوقفت صادرات الغاز الى الاتحاد السوفياتي تماماً منذ الثورة . كذلك كانت الصادرات النفطية التي بلغت أكثر من ٥ ملايين برميل في اليوم خلال حكم الشاه قد انخفضت لتصبح أقل من مليون برميل في اليوم . بينما كانت أسعار أوبك التي تصاعدت كثيراً خلال الأيام الأولى للثورة تهبط بوتيرة مقلقة . وقد قدرت اضرار الحرب في القطاع المدني بأكثر من ١٠٠ مليار دولار . وصار هناك ما يقرب من مليوني لاجيء حرب ، كذلك كان الاستثمار وتشكل رأس المال قد توقفا عملياً وصارت الصناعة تعاني

كساداً عميقاً . ولم يكن الاعتماد على الواردات أقل مما كان عليه في زمن الشاه إلا قليلاً . بينما كانت احتياطات القطع الأجنبي التي ورثت من الشاه قد تضاءلت الى درجة الخطر - يقول البعض إلى أقل من مليار دولار بالمقارنة مع ١٤ مليار دولار في الأشهر الأولى من الثورة . وكانت البطالة تقرب مما يبلغ من ٢٥ بالمائة طبقاً لبعض التقديرات ، بينما كان التضخم فيما يتعلق ببعض البنود الرئيسية ٦٠ بالمائة رغم التقنين .

غير أنه كانت هناك بضع نقاط مضيئة في هذه الصورة المعتمة بشكل عام . فمثلاً ارتفع الانتاج الزراعي ، وإن كان لا يزال أقل من المتطلبات الوطنية . أما المدهش فهو ان الانجاز الأعظم كان في الحقل الفني ، فقد حرمت خسارة مصفاة عبادان ايران من مصدرها الأولي لمنتجات النفط المكررة ومن مصدر للعوائد . لكن المهندسين الايرانيين استطاعوا بمساعدة القلة القليلة الباقية من المقاولين الاجانب إتمام مصفاة رئيسية في شيراز وشغلوا كافة المصافي الباقية بسعة تفوق سعتها المعتادة بنسبة ١٥ بالمائة . وبين هذا الانتصار للهندسة والتنظيم أن النظام الديني قادر على تعبئة مهارات حديثة وتنسيق صناعة وطنية معقدة في ظل ظروف سلبية جداً . كما انه اشار الى ان النظام يتبنى الاولويات الصحيحة .

وفي أرائل عام ١٩٨٢ شعرت الحكومة الايرانية بخطورة التدهور السريع لاحتياطات البلاد المالية فتخلت عن غالبية سياساته الاقتصادية ذات القاعدة الايديولوجية وتبنت سياسة برغاماتية ، فخفضت أسعار نفطها بنسبة تزيد على ١٠ بالمائة تحت سعر أوبك وبدأت سلسلة من المفاوضات مع كافة الشركاء التجاريين المحتملين . وأصبح النفط يقايس بالأغذية والسلع المصنعة والخدمات التي كانت الحاجة اليها ماسة ، وصارت طهران ترحب بالفود من تركيا والباكستان اللتين كانتا قد عوملتا قبل ذلك ببرود لأسباب ايديولوجية . وتمّ التفاوض مع تركيا بشأن اتفاقية تجارية واسعة النطاق تضمنت خططاً لبناء خط أنابيب غاز عبر تركيا الى السوق الأوروبي . وعرضت اليابان قرضاً بفائدة قليلة قدره ٣,٥ مليارات دولار لإتمام محطة بروكيماوية في بندر خميني .

وكان معمار هذه السياسة الاقتصادية التياووقت تدفق احتياطات القطع الاجنبي الى الخارج وخفضت التضخم هو بهزاد نبوي ، الذي عهد اليه الخميني بالتفاوض لإخراج ايران من أزمة الرهائن الأميركيين .

ونتيجة لجهود نبوي أخذت الصورة الاقتصادية في نهاية عام ١٩٨٢ تبدي بعض علائم



التحسن رغم انها كانت لا تزال معتمدة . فقد انخفضت وتيرة التضخم بمقدار النصف واستطاع البنك المركزي ان يعلن أن فترة خطر الإفلاس الوطني قد انقضت . وأخذ تقنين المنتجات البترولية يقلص على مراحل رغم استمرار الصدام مع العراق . وبلغ معدل الصادرات النفطية أكثر من مليوني برميل في اليوم وارتفع إنتاج المصافي بمقدار الثلث وصارت المواد الغذائية الأساسية وفيرة . وأصبحت احتياطات القطع الاجنبي على مستويات مريحة وأخذ الدخل الفردي يزداد ببطء بعد أن كان قد هبط هبوطاً حاداً في الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ . وأشارت زيادة قدرها ٨٠ بالمائة في الواردات الصناعية الى ان الركود الاقتصادي قد أخذ ينحسر واستبدل الهبوط الكبير في التجارة مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان جزئياً بصفقات مع الدول الشيوعية ( ارتفعت التجارة مع هنغاريا بنسبة ٦٠ بالمائة ) ولكن الى حد كبير عن طريق صفقات مقايضة ضخمة مع دول العالم الثالث ( مثلاً زادت التجارة مع تركيا بما يقرب من ٧٠٠ بالمائة في غضون سنتين ) . كذلك ضغطت ايران على أوبك دون نجاح لزيادة حصتها من الصادرات النفطية من ١,٢ مليون برميل في اليوم إلى ٣,٢ مليون برميل في اليوم ، ولكن سواء بموافقة أوبك أو بدون موافقتها أصبح من الواضح أن ايران ستبيع قدر ما تستطيع وبأفضل سعر تستطيع الحصول عليه . ولا عجب في ذلك فأكثر من ٩٨ بالمائة من تحصيلات ايران من القطع الاجنبي يأتي من النفط ، ولتلك حقيقة تعلمت القيادة الايرانية ان لا تتجاهلها .

### ■ مسألة الخلافة :

أصبحت مسألة وفاة الإمام الخميني بعد أن بلغ من العمر ٨٣ عاماً مسألة تشغل اصداقائه واعدائه على حد سواء . فعندما اعتزل كعادته مدة اسبوعين خلال الاعياد الشيعية الرئيسية الأربع كانت هناك شائعات بقرب وفاته ، لكنه عاد إلى الظهور في كل مرة ، ولم يعكس فيض نشاطه العلني وخطاباته في نهاية العام أي تدهور في قدراته الجسدية والعقلية . وعلى اية حال ، كانت هناك مناقشة امتدت سنة داخل ايران حول عملية اختيار خليفة له . وكان من الواضح أن الخميني نفسه قانع بتسمية آية الله منتظري هادياً دينياً للأمة من بعده ، ولكن قاوم هذا الحل كثيرون لا بمن كانوا يعلمون بالوضع الصحي والعقلي المتدهور لمنتظري فحسب بل أيضاً بمن كانت لهم مطامعهم الخاصة كذلك ، فتم التوصل إلى حل وسط . وفي ١٠ كانون الأول ( ديسمبر ) صوتت الأمة على قائمة من ٨٣ عيناً يشكلون مجلس خبراء ينتخب خليفة للخميني في حالة وفاته أو

تعطله . ولم تكن القائمة كاملة تماماً في نهاية العام ، ولكن كان واضحاً أن غالبية المجلس ستكون بشكل ساحق من انصار الخميني الدينيين ومن الحزب الجمهوري الإسلامي المسيطر .

### ■ إيران والاتحاد السوفياتي :

كانت العلاقات خلال العام بين موسكو وطهران رديئة ومتدهورة ، بغض النظر عن التقارير المتعارضة والمتصادمة في وسائل الاعلام . وقد شكت إذاعة « صوت ايران الوطني » التي تصدر من الاتحاد السوفياتي في كانون الثاني ( ديسمبر ) « ان بعض القوى والعناصر ومن بينهم أصدقاء الثورة الجاهلون يصبون الشتائم على الاتحاد السوفياتي . . . . صديق ثورة ايران الشعبية المعادية للإمبريالية الحقيقي المخلص » . وعلى الرغم من حاجة ايران الماسة إلى العوائد ، لم تسفر المفاوضات بشأن شحنات الغاز الطبيعي عن نتيجة . وفي مهرجان شباط ( فبراير ) في ذكرى الثورة داس الحراس الثوريون العلم السوفياتي ( بالاضافة إلى العلم الأميركي ) هاتفين « الموت للاتحاد السوفياتي » . وحاول الاتحاد السوفياتي بصراحة إقناع ايران بايقاف هجومها العسكري على الحدود العراقية والسعي الى تسوية للحرب بالتفاوض ، لكنه عندما تجاهلت ايران نصيحته استأنف شحنات الأسلحة للعراق . ومع نهاية العام كانت الصواريخ السوفياتية الصنع تسقط على مدينة ديزفول قاتلة ٦٢ وجارحة قرابة ٣٠٠ ، فانفجرت عاصفة من الاحتجاجات العلنية من جانب الرسميين الايرانيين .

لقد أدرك خصوم نظام ايران ان السبيل الى تصليب المعارضة للخميني في الغرب - وخاصة في الولايات المتحدة - هو في إشاعة أن الاتحاد السوفياتي وحزب تودة الشيوعي يخترقان مراكز القوة سعياً إلى السيطرة على ايران ( وهذا هو السبب الكامن وراء عدد من الروايات التي كثيراً ما كانت مقنعة حول تلاعب السوفيات بالسياسة الايرانية واختراقهم مؤسسات إيرانية ) . لكن الحقيقة مختلفة تماماً .

فبعد سقوط الشاه ، اتخذ حزب توده موقفاً سياسياً بسيطاً هو ان يكون خمينياً أكثر من آية الله ربما املاً منه في أن يكتسب شرعية وموقفاً يستطيع منه أما التأثير على التطورات السياسية أو في نهاية المطاف وراثه السلطة عندما يتقوض النظام أو كلا الأمرين معاً . وكان من المعقول لحزب شيوعي صريح في دولة إسلامية أن يؤكد على المؤهلات الثورية والمعادية للإمبريالية ويقلل من أهمية المسألة الدينية . وبدا ان هذه

الاستراتيجية ربما استطاعت النجاح ، إذ أن الخميني تسامح في بداية الأمر تجاه تودة ، لكن الحيلة كانت أوضح من أن يمكن التغاضي عنها . ( قالت إحدى الصحف الإسلامية في هذا الصدد ، ان الشيوعيين « رموا فأراً في حساء الثورة ثم صاحوا دون حياء : يا حاج نحن ايضاً شركاء لكم » ) . فاحتل حزب الله في عام ١٩٨٢ مركز قيادة الحزب ، وبدأت في منتصف عام ١٩٨١ موجة قمع اجبرت تودة على التوقف عن كافة النشاطات السياسية العلنية والعمل سراً . وما أن حل عام ١٩٨٢ حتى كان قد تبخر اي تسامح محدود تجاه الايديولوجيات البديلة كان موجوداً في أيام الثورة الأولى ، وأصبح أي انحراف عن خط الخميني خطراً . فتقلص دور تودة ليقصر على شكاوى لا طائل تحتها من أن « رجال الدين المزيفين » و « اصدقاء الثورة الجاهلين » فشلوا في تقدير « اصدقاء الثورة الصادقين حق قدرهم » . وفي تموز ( يوليو ) ١٩٨٢ أصدرت اللجنة المركزية لحزب تودة رسالة مفتوحة نشرت في المانيا الشرقية اتهمت فيها ايران بالتهويل وباعتقال أعضاء تودة ومنعهم من القيام بعمل سياسي واجبارهم على الاختفاء .

غير أن اللعبة لم تنته بعد . فلئن كان حزب تودة قد اختفى ليعمل سراً ولئن كانت السياسة الرسمية السوفياتية قد كفت عن محاولة ممارسة نفوذ على ايران ، فإن الاتحاد السوفياتي بحدوده الطويلة مع ايران وبتاريخ تأثيره على السياسة الايرانية لم يعدم وسائله . وقد اثار تعيين حيدر عليف وهو أذربيجاني كان نشيطاً كضابط من ضباط المخابرات السوفياتية في تبريز التي سيطر عليها السوفيات عام ١٩٤٩ ، عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي المخاوف في ايران . أما النظام الإسلامي فقد اجتنب من طرفه إلى حد كبير توجيه هجمات رسمية إلى الاتحاد السوفياتي عدا عن الشجب الكلامي لاستمرار احتلال افغانستان ، مما يشير إلى وعي براغماتي إلى أن محاولة اصطياذ الدب الروسي عن هذا القرب لها اخطارها . وما دامت ايران لم تتحرك باتجاه الغرب فإن الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يتسامح تجاه الوضع ويتنظر . أما عندما تحل الأزمة الكبرى التالية في ايران ، ربما عندما يتوفى الإمام الخميني ، فإن الاتحاد السوفياتي سيكون هناك على العتبة مترقباً تطور الأحداث .



## **VI. جنوب وجنوب غربي آسيا**



ظَلَّت الحرب في افغانستان تسيطر على التطورات في جنوب وجنوب غربي آسيا خلال عام ١٩٨٢ ، كما فعلت باستمرار منذ الغزو السوفياتي في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٧٩ . وكانت هناك عوامل جعلت احتمال انتهاء الصراع في وقت مبكر بعيداً . وهذه العوامل هي استمرار المقاومة الافغانية وافتقار النظام الأفغاني الضعيف إلى الشعبية وعزوف الاتحاد السوفياتي عن زيادة جهوده العسكرية زيادة ضخمة . وقد تسارعت خلال العام الخطى باتجاه تحقيق تسوية بالتفاوض . لكن مواقف الاطراف الكثيرة في النزاع كانت لا تزال بعيدة بعضها عن البعض إلى درجة بدا معها هذا السبيل إلى الحل مسدوداً ايضاً . وعلى هذا فإن الاحتمالات المرجحة هي استمرار المأزق وتواصل القتال .

وقد كان من شأن استخدام باكستان ملجأً للاجئين الافغانين ( الذين زاد عددهم إلى أكثر من ٢,٨ مليون شخص بحلول نهاية العام ) ووجود القوات السوفياتية على حدود الباكستان المباشرة تعميق قلق الباكستان بصدد أمنها ، ونجم عن ذلك تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة خاصة في الحقل العسكري . وأدى هذا بدوره بالهند إلى إعادة النظر في موقفها ، فقامت السيدة غاندي بعدد من المبادرات الدبلوماسية خلال العام هدفها تحسين علاقات الهند مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة . وكانت هذه العلاقات قد عانت نتيجة انتشار الاعتقاد بأن سياسات الهند أصبحت موالية للسوفيات أكثر مما ينبغي .

\*\*\*



## المأزق في افغانستان

ما زال الاتحاد السوفياتي والحكومة في كابول يقاتلان منذ أكثر من ثلاث سنوات حرباً متعبة، وغير حاسمة ضد قوات عصابات معارضة غير منظمة ولكنها ذات روحية عالية . وقد زاد الاتحاد السوفياتي خلال عام ١٩٨٢ حجم القوات التي خصصها للصراع وقام بجهود كأداء تستهدف قصم ظهر المقاومة . واستطاعت قوات السوفيات وقوات الحكومة الافغانية تحقيق بعض النجاحات ضد المعارضة في بعض المناطق ولكنها فشلت في تحقيق أي سبق واضح ، وعلى هذا يمكن بالنظر الى الظروف السائدة اعتبار النتيجة نصراً للمقاومة .

### ■ القوى المتعاكسة :

يستمر النظام الافغاني في الادعاء بأن كافة العمليات الامنية ضد المتمردين تقوم بها قوات أفغانية وان القوات السوفياتية لا تعدو كونها مجرد احتياطي لحماية افغانستان من الهجمات الاجنبية . وبما أن النظام يدعي ايضاً أن المعارضة للنظام كلها من صنع قوى خارجية تدرب وتمول وتسليح المتمردين فإن هناك تناقضاً واضحاً في هذه الحجة . غير أن الأهم من هذا الخطل المنطقي هو الشواهد المتوافرة من المصادر السوفياتية (هذا إذا تركنا جانباً مصادر المقاومة ) التي تدل على أن الاتحاد السوفياتي يقوم بمهام أكثر اتساعاً بكثير .

ولم يكن الأمر ليختلف عن ذلك بالنظر إلى الحالة المهلهلة للجيش الافغاني . فبسبب استمرار افتقار النظام الافغاني الواضح المستمر إلى النجاح في تشكيل القوات المسلحة بقوامها الكامل استمرت حملة التجنيد وتصاعدت في اواخر صيف عام ١٩٨١ وطوال عام ١٩٨٢ . وقدمت حوافز كبيرة اتخذت شكل زيادة أجور وتسليفات تعليمية ومنح من الاراضي إلى المجندين الذين تطوعوا بأن يستمروا في الخدمة بعد انتهاء مدتهم . غير ان هذه الحوافز لم تكن كافية ، فخفض سن التجنيد في نيسان ( ابريل ) ١٩٨٢ من ٢٠ إلى ١٩ عاماً . واعلنت في تموز ( يوليو ) سلسلة من الإجراءات الجديدة الجذرية . وتضمنت هذه أولاً دعوة الاحتياطيين الذين يقل عمرهم عن ٣٦ عاماً والذين كانوا قد أنهوا مدة خدمتهم الفعالة قبل ٢٢ تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٧٨ للخدمة في الجيش لمدة سنتين بالإضافة إلى دعوة الاحتياطيين الذين تتراوح اعمارهم بين ٣٦ و ٣٩ عاماً للخدمة مدة سنتين في قوات الجندرية ، وكذلك زيادة مدة الخدمة الاجبارية من سنتين الى ثلاث سنوات . وكان يفترض في هذه الاجراءات أن تؤدي نظرياً الى وضع

أكثر من مليون شخص تحت السلاح ، لكن من الواضح أن قوات الأمن كلها التي تضم الجيش وقوات الجندرية وقوات الأمن والمخابرات المعروفة باسم ( خاد ) لا يزيد عددها عن ٥٠ ألفاً . ويوضح فشل جهود الحكومة فشلاً درامياً فعالية التهرب من الجندية والفرار منها وضيق انتشار سلطة الحكومة المركزية .

ومن الصعب جداً تقدير قوة المقاومة اذ ان الغالبية العظمى من رجال العصابات تنتمي إلى جماعات محلية . وتدعي حكومة كابول التي تذهب إلى أن المتمردين يأتون جميعاً من باكستان ، أن معسكرات التدريب هناك تنتج ٢٠ ألف « قاطع طريق » في السنة . وفي تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٢ قال رئيس الشرطة السرية أن هناك ٢٢٤٢ عصابة مسلحة عاملة في أفغانستان وذلك رقم يعطي كغيره من الأرقام التي تصدرها الحكومة الافغانية انطباعاً بأنه مجرد هراء . وعلى أية حال ، إذا أخذ المرء أرقام الحكومة الافغانية على محمل التصديق يبدو أن قوات المقاومة تزيد عدداً على قوات الأمن الافغانية . وتدعي كابول أن المقاومة حسنة التسليح بأسلحة تزودها بها الولايات المتحدة والصين وإسرائيل وبعض الحكومات العربية . لكن الواقع أن الشواهد تدل على أن المقاومة حصلت على غالبية أسلحتها من قوات الحكومة أو أن هذه الأسلحة من صنع محلي ، وانه على الرغم من أن المقاومة أفضل تجهيزاً مما كانت عليه قبل سنة إلا أنها لا تزال رديئة التسليح بشكل عام .

وعلى الرغم من ان المقاومة استمرت فعالة . في الاشتباكات المحلية ، إلا أنها ظلت مشتهة تفتقر إلى تنظيم مركزي وقيادة مركزية واستراتيجية متماسكة متسقة . وكان المركز الأشهر للمقاومة خارج افغانستان في باكستان حيث زاد عدد اللاجئين من ٢,٦ مليون شخص إلى ٢,٨ مليون شخص خلال عام ١٩٨٢ ( وتلك ابطاً وتسيرة زيادة منذ عام ١٩٧٩ ) . ويتنافس الكثير من جماعات المقاومة في باكستان للحصول على الأموال . ولذا ، وفي محاولة للتغلب على بعض المشاكل التي يسببها ذلك ، شكلت المنظمات الرئيسية خلال عام ١٩٨٢ ائتلافين ، أحدهما مؤلف من الاحزاب الاسلامية المتصلبة والآخر من الاحزاب الإسلامية الأقل نصلياً والأكثر علمانية . لكن التنافسات بين الائتلافين استمرت ، وكانت هناك بشكل خاص اتهامات بأن أعضاء حزب غلب الدين حكمتيار الإسلامي ينفقون جزءاً أكبر من وقتهم في قتال جماعات المقاومة الأخرى مما في الكفاح ضد نظام كابول . وكان من الواضح أن جماعات المقاومة داخل افغانستان هي

المصادر الرئيسية للمعارضة ضد النظام الافغاني بينما لم تمارس المنظمات التي توجد قواعدها خارج افغانستان الا نفوذاً متواضعاً .

وربما يفسر الطابع غير المركزي للمقاومة الاختلافات الكبيرة في تقديرات المراقبين المختلفين لفعاليتها . كذلك ربما ساهم تعدد رؤوس المقاومة في الصعوبات التي يواجهها النظام الافغاني في التعامل معها ، غير ان هذا ذاته يمكن على المدى الاطول أن يعقد تشكيل أية حكومة بديلة .

### ■ قتال بلا نتيجة حاسمة :

قامت القوات السوفياتية والقوات الافغانية بجهد بالغ لتحطيم عمليات المقاومة خلال العام . فبدأت منذ آذار ( مارس ) ١٩٨٢ إقامة مراكز في معازل المقاومة وحولها كجهد أولي يمهّد لهجومات رئيسية عليها . وكانت هذه المعازل - التي ضمت وادي بنشيد وباغمان بالقرب من كابول ومناطق مقاطعة قندهار في الجنوب ومنطقة مارجا في مقاطعة هيلماند في الغرب - قواعد هامة تنطلق منها هجومات المتمردين على القوافل ، كما تمر فيها خطوط المواصلات التي تتلقى المقاومة عن طريقها الامدادات والتعزيزات من الخارج .

وعلى الرغم من أن تفاصيل العمليات اختلفت من منطقة إلى أخرى ، إلا أن العمليات في وادي بانشير ، الذي شن عليه هجومان رئيسيان ، تشكل مثلاً على نمط هذه الهجمات . فقد كان مقاتلو المقاومة يتهددون من هذا الوادي قاعدة باغران الجوية والطريق الرئيسي من كابول إلى الاتحاد السوفياتي عبر مضيق سالانج . فبدأت في أيار ( مايو ) وحزيران ( يونيو ) عملية اعدت بحرص استهلت بإغلاق مسالك الفرار وبقصف جوي طويل يقال ان طائرات انتقلت من قواعد في الاتحاد السوفياتي استخدمت فيه . وتبع ذلك هجوم قامت به القوات الارضية تدعمها المدرعات والمدفعية والهيلوكبترات . وادعى النظام في كابول بسرعة أنه حقق نصراً رئيسياً معلناً ان اكثر من ثلاثين عصابة من عصابات المتمردين قد سحقته وأن الوادي قد حرر تماماً ( بالاضافة إلى ألوية مقاطعة بادكشان المجاورة ) وأن الشعب رحب بالحرية من الحكم القمعي للمتمردين . ولكن ما أن انسحبت قوات الحكومة حتى أعاد المتمرّدون الاستيلاء على المواقع التي تركتها ، وأصبحت مشاعر السكان واضحة ، وصار جلياً أنه لم يتحقق أي نجاح دائم . كذلك لم يحقق مثل هذا النجاح هجوم رئيسي ثان في ايلول ( سبتمبر ) .



وكانت تكتيكات المقاومة في أرجاء أفغانستان جميعاً تقوم على اجتناب المعارك الحامية وتركيز الهجمات على القوافل والقواعد والمؤسسات الصناعية وممتلكات الحكومة . وكانت الاهداف المفضلة المدارس ( اعترفت الحكومة بتدمير ١٧٠٠ مدرسة منذ عام ١٩٧٨ ) والجسور والطرق وخطوط الكهرباء والشاحنات . كذلك شنت هجمات على المدن بما في ذلك كابول حيث زاد الارهاب المدني خلال العام . ويتضح نجاح مثل هذه التكتيكات في مشاكل النقل والامدادات والانتاج التي اعترفت بها الحكومة الافغانية . فقد عملت المصانع والمناجم بجزء صغير من سعتها فقط ، وكان الانتاج الزراعي محدوداً جداً مما اجبر النظام الافغاني على استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية بما في ذلك ٢٠٠ ألف طن من القمح لاطعام كابول . أما الصناعة المزدهرة الوحيدة فكانت استخلاص وتصدير الغاز الطبيعي إلى الاتحاد السوفياتي . وقد ادعى النظام زيادة صغيرة في الدخل القومي خلال العام ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، لكن صحة هذا الادعاء تبدو موضع شك كبير .

ولم تكن هناك ارقام موثوقة عن الاصابات الناجمة عن القتال خلال السنة ، رغم ان من الواضح أن الاصابات المدنية هي الأسوأ . غيرلا انه على الرغم من دعاوى الحكومة بأنها حققت نجاحات كثيرة ضد عصابات المتمردين ، لا يبدو انه قد لحق بالمقاومة إصابات بالغة . كذلك يحتمل أن تكون اعداد القتلى والجرحى بين القوات الافغانية قليلة ، لأن هذه القوات اشتهرت باجتنابها للقيام بعمليات حيثما كان ذلك ممكناً . وهناك تقديرات متراوحة للخسائر السوفياتية ( يقدرها الصينيون بـ ٢٠ ألفاً لكن أكثر التقديرات القابلة للتصديق تتراوح بين ١٠ و ١٥ ألفاً من القتلى والجرحى ، وربما كان هناك اضعاف هذا الرقم ( ربما ٦ اضعاف ) من الذين اصابوا بامراض نتيجة عدم كفاية الاجراءات المتخذة لمجابهة مشاكل الطقس والصحة . ومما اثار قلق الاتحاد السوفياتي بقدر مساو تدني الروح المعنوية لقواته نتيجة لطبيعة القتال والتضاريس وعجز الحلفاء الأفغان .

وربما كانت نتيجة القلق السوفياتي بصدد سوء ادائه في افغانستان القيام بالمزيد من التغييرات على قمة الجيش الافغاني . فلم يعد وزير الدفاع الذي ارسل إلى الاتحاد السوفياتي مع عدد من كبار زملائه في صيف عام ١٩٨١ « للتدريب » واستبدل رسمياً في ايلول ( سبتمبر ) بالقائم بأعمال وزير الدفاع الجنرال عبد القادر . لكن الأكثر دلالة هو

أن الجنرال غون آغا ، رئيس الشؤون السياسية للجيش ، استبدل في آب ( اغسطس )  
بياسيح صادقي . غير انه لا يحتمل أبداً أن تؤدي هذه التغييرات إلى الكثير من  
التحسن .

ونجم عن عجز أي من الطرفين عن إحراز سبق عسكري واضح قيام نوع من  
حرب إرهاب وإرهاب مضاد . فكل طرف من الطرفين يحاول الآن تدمير الدعم الذي  
يحظى به الآخر عن طريق تهديد وقتل أنصاره . ويعتمد النجاح النهائي في صراع كهذا  
على إقناع الناس أن الطرف الآخر لا يمكن أن يربح وليس على اقناعهم أن هذا الطرف  
أو ذاك أفضل . وقد ادعى الطرفان نجاحاً في هذا الصراع المرير . فأعلنت الحكومة  
الافغانية ان ٧٠ إلى ٧٥ بالمائة من البلاد أصبح في يديها ، وأشارت إلى أن أي نظام  
افغاني سابق لم يحقق مثل هذه السيطرة . بينما ادعت المقاومة أنها تسيطر على ٨٠ بالمائة  
من البلاد . ويبدو من تقارير الصحافيين الغربيين الذين استطاعوا السفر في أرجاء  
افغانستان خلال العام ، في الغالب بصحبة جماعات العصابات في هجومها على مواقع  
الحكومة ، أن دعاوى المقاومة أقرب إلى الصحة .

#### ■ البحث عن الدعم :

في عام ١٩٨١ تركز الجهد الأساسي الذي بذله النظام لاجتذاب الدعم لسياساته  
على تشكيل الجبهة الوطنية ، وهي منظمة كان يقصد بها أن تضم كافة الجماعات داخل  
افغانستان وأن تخرق البلاد حتى مستوى القرية . ولكن لم يسمع الكثير عن هذه الجبهة  
خلال عام ١٩٨٢ ولا شك أن ذلك يعود إلى أنها فشلت في تحقيق غرضها . فقد هرب  
بعض من لعبوا دوراً بارزاً في تشكيلها أو قتلوا وثبت أن من الصعب إيجاد من يحل محلهم  
ويكون مستعداً للمخاطرة بقاء المصير ذاته نتيجة للارتباط بالنظام . وجرب في عام  
١٩٨٢ سبيل جديد تركز على إحياء المجالس القبلية الافغانية التقليدية كوسيلة لتعبئة  
الدعم بين رجال قبائل البوشتون الذين كانوا بارزين في معارضة النظام . وليس هناك  
من الدلائل ما يشير إلى نجاح هذه السياسة ايضاً .

أما العنصر الهام الآخر في جهود الحكومة لتوسيع قاعدة دعمها ، فكان إحياء سياسة  
الاصلاح الزراعي . وكان الاصلاح الزراعي عام ١٩٧٩ السبب الرئيسي في انتشار  
العداء للنظام ، لكن هذه المسألة دفعت إلى الخلفية في أعقاب الغزو السوفياتي . ثم بذل  
في سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٢ جهد رئيسي لاهياء الإصلااح الزراعي بشكل معدّل وأقل

راديكالية أملاً في كسب غالبية الفلاحين إلى صف الثورة . ويتضمن البرنامج الجديد تحقيقات تفصيلية في الممتلكات وحقوق الماء ( التي اهملت في البرنامج الاصيل ) ومسألة وثائق الملكية وتطوير تعاونيات وخلق بنى تحتية في القرى . وبذلت كذلك جهود الاجتذاب الفلاحين للمشاركة في لجان توزيع الأراضي المحلية . وأكدت الحكومة أن تأميم الأرض ليس أمراً وارداً - فالهدف هو القضاء على الاقطاع وخلق طبقة من الفلاحين الملاكين الصغار .

وبالاضافة إلى ذلك كله حاول النظام إعادة تنظيم حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني نفسه . فقد كان الكثير من العداء للنظام في البلاد بأسرها عائداً إلى الاعتقاد الشعبي بأن الحزب الحاكم لا يعدو كونه طغمة صغيرة من الراديكاليين المدينين الجهلة ، المهتمين فحسب بتحسين أوضاعهم وأوضاع عائلاتهم ، كما كان عائداً ايضاً الى النزاعات المستمرة بين أجنحة الحزب المختلفة .

وكانت هناك في الاجتماع السابع للجنة المركزية للحزب الذي عقد في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨١ دعوات للحفاظ على وحدة الحزب وزيادة حملات التجنيد في صفوفه ( خاصة بين قوات الأمن ) وزيادة نسبة الأعضاء من الفلاحين والعمال . وبذل جهد رئيسي من جانب أعضاء الحزب لتقديم سياساته إلى الشعب عبر وسائل الاعلام وعبر زيارات للمقاطعات . وفي اذار ( مارس ) ١٩٨٢ عقد أول مؤتمر للحزب منذ الثورة في كابول . وتمت في المؤتمر المصادقة على ميثاق جديد للحزب ليحل محل ميثاق ١٩٨٠ . وكان هناك تأكيد على الحاجة إلى توسيع التركيب الطبقي للحزب وجعل قواعد العضوية أكثر مرونة والحاجة إلى الوحدة ( ذلك أمر كان غيابه واضحاً في الانتخابات للمؤتمر ) . وأعيد التأكيد على النقاط ذاتها في الاجتماع التاسع الكامل للجنة المركزية الذي عقد في تموز ( يوليو ) ١٩٨٢ ، فأوضح أن من المحتمل أن ينصت العمال والفلاحون أكثر إلى عمال وفلاحين مثلهم مما لأعضاء الحزب من أفراد الطبقة الوسطى . وادعي أن السياسة الجديدة أحرزت بعض النجاح ، فقليل أن عضوية الحزب بلغت في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨١ ما يقدر بـ ٧٥ ألف شخص ، قرابة نصفهم من العمال والفلاحين . لكن عدد أعضاء الحزب ظل صغيراً جديداً بالمقارنة مع جهود التجنيد التي بذلت ، مما يشير إلى عزوف غالبية الأفغانين عن ربط مصيرهم بمصيره ، وكان من الواضح أن الكثيرين من محبزي الحزب الجدد أتوا من الجيش ومن الجندرية ، وهما قطاعان منكشفان على ضغط الحزب . كما كان واضحاً كذلك ان الخلافات العنيفة داخل



الحزب لا تزال مستمرة .

### ■ احتمالات التوصل إلى تسوية بالتفاوض :

يبدو أن أمام الاتحاد السوفياتي في افغانستان خيارات ثلاثة ممكنة . فهو يمكن أن يزيد دعمه الاقتصادي والسياسي للنظام الافغاني زيادة كبيرة ويحاول كسب الحرب مباشرة . ويمكنه من ناحية ثانية أن يسعى إلى تسوية بالتفاوض ، أو يستطيع الاستمرار في الحرب على المستوى الراهن خلال المستقبل المنظور آملاً في أن يؤدي الاستنزاف برجال القبائل الافغان في نهاية المطاف إلى دعم حكومة يستسيغونها أكثر من النظام الراهن ، لكنها مستقرة وتستجيب للسياسات السوفياتية . ويبدو أن الخيار الأول هو الأقل احتمالاً ، وإن لم يكن استثناءً ممكناً ، إذ ستكون النفقات الاقتصادية والعسكرية مرتفعة والنفقات السياسية أكثر ارتفاعاً ، كما انه ليس هناك ما يضمن نجاحاً سريعاً .

والاغلب أن الاتحاد السوفياتي ليس متحمساً لتحمل مثل هذه النفقات وأنه يفضل انتزاع نفسه من الورطة عن طريق تسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض . فالمغامرة الافغانية تخرج علاقات الاتحاد السوفياتي مع غالبية العالم وتهدد السعي إلى اتفاقية مع الولايات المتحدة بشأن نزع التسليح ، كما أنها إحدى العقبات التي تقف في طريق تعامل أكثر وداً مع الصين . كذلك تسعى الباكستان إلى تسوية تريحها من عبء أكبر عدد من اللاجئين في العالم . أما الاتحاد السوفياتي فيود من جانبه أن لا يعرقل تحسن العلاقة بين الباكستان والاتحاد السوفياتي . ولكن على الرغم من اتصالات مباشرة عبر الأمم المتحدة ومحادثات الرئيس الباكستاني ضياء الحق مع القائد السوفياتي الجديد يوري اندروبوف خلال جنازة بريجنيف في تشرين الثاني ( نوفمبر ) يبدو انه لم يتم التغلب على العقبات التي تقف في سبيل التوصل إلى تسوية مبكرة .

وقد بدت المحادثات غير المباشرة التي قام بها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان ( ابريل ) وحزيران ( يونيو ) وكأنها تكشف عن بعض امارات المرونة من جانب النظام الافغاني وكذلك من جانب الباكستان . فقد حافظ الطرفان رسمياً على المواقف التي اتخذها خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، فطابت الحكومة الافغانية بالاعتراف والمفاوضات المباشرة وبإنهاء التدخل الاجنبي وبضمانات قبل انسحاب القوات السوفياتية ، أما الباكستان فطالبت بانسحاب القوات الاجنبية ( أي السوفياتية ) وباختيار الافغان للحكومة اختياراً حراً وإعادة اللاجئين . واما ايران فكانت أكثر تصلباً من

الطرفين ، إذ طالبت بانسحاب القوات السوفياتية وإقامة حكومة إسلامية في افغانستان تضم قادة المقاومة . ولكن رغم هذه المواقف العلنية ، كان هناك من الإشارات ما يفيد انه قد تم التوصل إلى بعض التفاهم خلال المحادثات وانه قد تم القيام ببعض التنازلات السياسية . على أية حال كان من الواضح أن هذه المحادثات ذات طبيعة أولية فحسب وانه لا يزال يتعين بحث المشاكل الأكثر خطورة .

والمشكلتان الرئيسيتان هما ما يدعى من تدخل أجنبي في افغانستان ومستقبل حكومة البلاد . فالاتحاد السوفياتي يطلب ضمانات ضد التدخل الأجنبي الذي يدعي انه التهديد الرئيسي لاستقلال افغانستان وتقدمها والذي يبرر به تدخله هو . لكن من الواضح أن المصدر الرئيسي للمعارضة للنظام الأفغاني داخلية . وحتى لو اعطت الباكستان ضمانات بأن لا تسمح باستخدام أراضيها للقيام بهجمات على افغانستان ، فإنها بسبب ضعف سيطرتها على مناطق الحدود لا تستطيع أن تنفذ هذه الضمانات دون ان تخاطر باندلاع حرب اهلية فيها هي . كذلك فإن حكومة طهران ليست راغبة في منع الغارات من ايران ولا هي قادرة على ذلك .

أما فيما يتعلق بحكومة المستقبل في افغانستان ، فإن الاتحاد السوفياتي ملتزم بالتغييرات التي نشأت عما يسمى بالثورة الوطنية الديمقراطية . وكان احتمال انهيار الحكومة الشيوعية السابقة هو الذي دفع بالاتحاد السوفياتي إلى ارسال الجيوش لأفغانستان ، ولذا ما لم تزد نفقات بقائه في افغانستان كثيراً عما هي عليه فإنه لن يفكر في سحب قواته قبل أن يكون مطمئناً إلى انه يترك وراءه حكومة مستقرة موالية للسوفيات على حدوده الجنوبية . أما من وجهة نظر المقاومة ، فإن العقبة الرئيسية أمام تشكيل أية حكومة يمكن أن ترضي الاتحاد السوفياتي هو الدور الذي سيلعبه الحزب الشعبي الديمقراطي الافغاني . فعالية قادة الحزب مسؤولون في نظر المقاومة عن أعمال غير مقبولة منها . ويبدو من المستحيل تشكيل حكومة تضم عناصر من الحزب وبعض الاصلاحيين المعتدلين من فترة ما قبل عام ١٩٧٨ وقادة المقاومة . ومع ذلك فلا بد من تشكيل ائتلاف كهذا إذا كان سيتم التوصل إلى تسوية بالتفاوض .

وما دام التوصل إلى تسوية بالتفاوض - وهو الخيار الافضل بالنسبة للسوفيات - سيعني في أحسن الاحوال مساومات صعبة طويلة ، يتوقع أن يقرن الاتحاد السوفياتي سعيه إلى هذا الهدف بالخيار الثالث وهو استمرار الحرب على مستواها الراهن . وبهذه

الطريقة يأمل السوفيات في أن يملوا خطى المفاوضات مستخدمين احتمال استمرار الصراع مدة طويلة بآثاره السلبية على جارات افغانستان كوسيلة ضغط تحمل باكستان وايران على اتخاذ موقف اكثر إيجابية . وهو يستطيع بالتأكيد تحمل النفقات العسكرية التي يتضمنها ذلك ، كما انه ربما يعتقد أن الاهتمام الدولي سيتحول عن افغانستان إذ تنشأ ازمات جديدة تستحوذ على اهتمام الدول البعيدة جغرافياً .

## باكستان : مشاغل خارجية وداخلية

ظلت القضية السياسية الخارجية المسيطرة على باكستان خلال عام ١٩٨٢ هي الحرب المدمرة في افغانستان . وظل الشعور بالانكشاف على الخطر الذي خلقه وجود القوات السوفياتية على الحدود الافغانية مقترناً بتدفق اللاجئين بلا انقطاع عبر الحدود يفاقم المشاكل المحلية التقليدية في البلاد وهي مشاكل التماسك القومي والمشاركة السياسية . وإذ دخلت الباكستان سنة الحكم العرفي السادسة ، دون أن تلوح في الافق أية عودة مبكرة للسلطة المدنية ، ظل النقاش السياسي يتمحور حول سعي حكومة الرئيس ضياء الحق إلى القبول الشعبي بها . وقد سعى النظام إلى شراء المزيد من الوقت بالحد من الآثار السياسية لهذه الأزمات ، لكن احداث عام ١٩٨٢ أكدت ثنائية العلاقة القوية ما بين استقرار باكستان الداخلي والبيئة الاقليمية الأوسع .

### ■ ردود الفعل حول الوضع في افغانستان :

ظل الموقف الباكستاني من الحرب في افغانستان على حاله . فاستمر نظام الرئيس ضياء الحق في محاولة الحفاظ على مسار متوازن بدقة بين قطبي الصدام والتعايش . وتضمن هذا « التوجه المتوازن » ( كما أسماه أحد رسمي وزارة الخارجية ) استراتيجيتين متكاملتين احدهما عسكرية والاخرى دبلوماسية : فاستمر السعي إلى تحقيق الهدف العسكري المتمثل بتحديث القوات ورفع مستواها لردع أي هجوم عبر الحدود الافغانية ، ولكن بالترافق مع موقف غير استفزازي تجاه الاتحاد السوفياتي . واستمر الدعم غير المباشر للمجاهدين الافغان ( وتفيد التقارير أن ذلك يتم بدعم من مصر والعربية السعودية ) لكنه لم يدفع إلى مصاف سياسة رسمية .

وكان الشعور بالانكشاف على الخطر الذي خلقه الغزو السوفياتي لافغانستان قد أدى



بالباكستان إلى التقارب مع الولايات المتحدة . وكانت إحدى ثمار ذلك برنامج سنوات ست للمساعدة العسكرية والاقتصادية الأميركية قيمته ٣,٢ مليارات دولار تم التوصل إليه في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨١ بعد مفاوضات مديدة . غير أن هذا البرنامج واجه صعوبات عديدة في عام ١٩٨٢ عندما أخرج تسليم أول ٦ قاذفات مقاتلة من طراز « ف - ١٦ » ( من بين عدد كلي يبلغ ٤٠ ) نتيجة لتزاع بين الحكومتين حول ما إذا كانت قد زودت بالأجهزة الملاحية المناسبة . وقد شكلت صفقة طائرات « ف - ١٦ » رمزاً قوياً للعلاقة الأمنية الأميركية - الباكستانية الجديدة وأصبحت لها أهمية سياسية من بعض النواحي تفوق أهميتها العسكرية ، ولذا عبر الرسمىون الباكستانيون عن امتعاضهم لان الدفعة الأولى من الطائرات لم تستلم قبل زيارة الرئيس ضياء الحق الرسمية الأولى لواشنطن في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ . وقد أعاد الرئيس ريغان في اجتماع ودي مع الزعيم الباكستاني التأكيد على التزام الادارة الأميركية ببرنامج العون ( وسلمت فيما بعد أول ثلاث طائرات من طراز « ف - ١٦ » في ١٧ كانون الثاني - يناير - ١٩٨٣ ) لكنه حذر من امكانية مواجهة صعوبات في الكونغرس حول بعض مناحي هذا البرنامج . كذلك فإن مسألة نوايا باكستان النووية قد تؤثر على تنفيذ خطة التحديث العسكرية ، وقد أوضح الرسمىون الاميركيون خلال زيارة ضياء الحق مرة أخرى أن أي تفجير نووي تقوم به باكستان سيؤدي بواشنطن إلى نقض الاتفاقية . وبدا أن التأكيدات والضمانات الدبلوماسية الباكستانية تؤكد وجهة النظر الأميركية من أن صفقات السلاح التقليدي قد تشكل كابحاً لنوايا باكستان النووية ، لكن استمرار المحاولات الباكستانية للحصول على قطع غيار حيوية ضرورية لسلاح نووي كذبت الانكارات الرسمية الباكستانية .

ولكن المخاوف السياسية تخللت الرضى الذي عبر عنه الرئيس ضياء الحق فيما يتعلق بالبعد العسكري للعلاقة الأمنية الأميركية - الباكستانية . ففي الوقت الذي كان فيه الرئيس ضياء الحق مسروراً من أن برنامج العون الأميركي كان شبيهاً في حجمه لذلك الذي قدم إلى مصر ، فإنه أمل في أن يجتنب الارتباط الوثيق بالولايات المتحدة الذي ساهم في الصعوبات السياسية التي واجهتها مصر في المنطقة . وعنى ذلك عملياً تقوية ظهور باكستان بمظهر الدولة الإسلامية غير المنحازة لموازنة علاقتها الاوثق مع الغرب .

وفي الوقت ذاته استتبع الاستراتيجية الدبلوماسية « المتوازنة » حواراً مستمراً مع

خصمي الباكستان الرئيسيين - الاتحاد السوفياتي والهند . وعلى الرغم من المشكلة الافغانية، لم تتدهور العلاقات بين الباكستان والاتحاد السوفياتي بالقدر الذي توقعه الكثيرون . فقد استمرت خلال عام ١٩٨٢ المساعدة الاقتصادية السوفياتية ( المسؤولة عن مجمع الصلب الجديد الضخم خارج كراتشي ) وتم التقدم باقتراحات لتوسيع العلاقة الثنائية لتشمل قطاعات جديدة ( بما في ذلك عرض سوفياتي بإعطاء باكستان مفاعلاً نووياً في ظل ضمانات مناسبة ) وأكدت الدعاية السوفياتية ايضاً أن الاتحاد السوفياتي على العكس من الولايات المتحدة شريك موثوق ينبغي للحكومة العسكرية أن تتخذ حياله موقفاً أكثر ايجابية ، لكن رغم اسلوب « الترغيب والترهيب هذا » قاومت حكومة ضياء الحق بنجاح الضغوط السوفياتية الهادفة إلى حملها على الحد من نشاطات المجاهدين الافغان والدخول في مفاوضات مباشرة مع نظام بابرak كارمل في كابول .

كذلك مثلت رغبة الباكستان في تجديد حوارها مع الهند في عام ١٩٨٢ المزيد من التكيف مع المشاكل التي خلقتها الحرب الافغانية بالنسبة للأمن الإقليمي . فتم بحث اقتراح الرئيس ضياء الحق عقد معاهدة عدم اعتداء بين الباكستان والهند والمقترحات الهندية اللاحقة لإنشاء هيئة مشتركة لتشجيع التعاون الاقتصادي على المستوى الوزاري في نيودلهي في اواخر كانون الثاني ( يناير ) . وتتوجت اتصالات دبلوماسية أخرى خلال العام بزيارة الرئيس ضياء الحق للعاصمة الهندية زيارة موجزة في اوائل تشرين الثاني ( نوفمبر ) . وفي حين لم يكن هناك تقدم ملموس بشأن المسائل التي لا زالت منذ زمن طويل موضع نزاع بين الحكومتين ( وبرزها نزاع كاشمير ) ، إلا أن هذه المحادثات أشارت إلى أن الطرفين يرغبان في توسيع مدى خياراتهما السياسية ، وبالتالي كسر المأزق السياسي الراهن في شبه القارة الهندية .

#### ■ السياسة المحلية والأمن :

ظلت السياسة الداخلية الباكستانية خلال عام ١٩٨٢ متأثرة بقوة بعوامل أمنية خارجية . وبرزت العلاقة القوية بين سياسات باكستان الخارجية والداخلية ثانية وبأكبر قدر من الوضوح في أزمة اللاجئين الافغان . ففي الذكرى الثالثة للغزو السوفياتي لأفغانستان كان هناك في باكستان نحو ٢,٨ مليون لاجيء في ٢٨٢ معسكراً في المقاطعة الحدودية شمال الغربية . وأخذت هذه المخيمات ، لغياب احتمال أي حل قريب للحرب في أفغانستان ، تبدو باطراد دائمة . وأدت النزاعات بين اللاجئين والسكان

المحليين حول حقوق الرعي والماء بين الحين والآخر الى صدامات عنيفة بين الطرفين ، ومن المحتمل أن تزيد مثل هذه التوترات رغم جهود الحكومة للتخفيف من أثر تدفق اللاجئين .

كذلك كانت مقاطعة بلوخستان المجاورة مصدر قلق للحكومة نشأ عن التلميح السوفيياتي في وقت سابق إلى أن انكشاف باكستان على خطر الميول البلوشية الانفصالية الكامنة قد يستغل . واستمرت المخاوف من أن الاتحاد السوفيياتي قد يحاول لعبة « الورقة البلوخية » إذ إن تدهور الوضع في أفغانستان يؤثر على الحسابات الباكستانية . وفي محاولة لتخفيف قابلية بلوخستان للاستجابة للضغوط القومية الانفصالية ( سواء تولدت من الداخل أو من الخارج ) خصصت حكومة ضياء الحق نحو ١٢٥ مليون دولار للمساعدة التنموية لهذه المقاطعة الفقيرة اقتصادياً ( بالمقارنة مع ٢٥ مليون دولار في عام ١٩٧٦ ) .

وظل الرئيس ضياء الحق خلال عام ١٩٨٢ يستخدم تحول باكستان إلى « دولة مواجهة » نتيجة للأزمة الأفغانية لتبرير استمرار الحكم العرقي . غير أن الإحساس بالخطر الوشيك الذي هز باكستان عقب الغزو السوفيياتي لأفغانستان مباشرة قد خفت ، وزاد الضغط الجماهيري لعقد انتخابات حرة والعودة إلى الحكم المدني . وقام الرئيس ضياء الحق ، لتهدة الانتقادات الغربية والمحلية لنظامه السلطوي ، بإعلان تشكيل مجلس شوري بموجب نصوص الدستور المؤقت الذي أعلن في آذار ( مارس ) ١٩٨١ . وعقد المجلس ، الذي اختار ضياء الحق اعضاءه ، أول جلسة له في إسلام آباد في منتصف كانون الثاني ( يناير ) . وقد شجبت حركة استعادة الديمقراطية ، وهي ائتلاف يضم الاحزاب الباكستانية الرئيسية ( حظر نشاط هذه الحركة منذ تشرين الاول - اكتوبر ١٩٧٩ ) ، هذه الوسيلة التجميلية الصارخة التي لا يقصد منها غير الالتفاف حول العملية الانتخابية . وجاء في اوائل أيار ( مايو ) ١٩٨٢ دليل آخر على خطط الرئيس فيما يتعلق بالبنية السياسية للبلاد عندما اقترح إقامة « مجلس قيادة عليا » لتكريس القوات المسلحة في الحكومة . غير أن هناك معارضة ذات شأن لهذا الاقتراح داخل المؤسسة العسكرية ذاتها . ويعتقد كثير من الضباط أن تكريس الحكم العرقي ، مهما كان قناعه ، سيلحق ضرراً بالجيش .

وكما في السنتين السابقتين تعزز الاستقرار الظاهري للحكم العسكري في باكستان بفعل ادائها الاقتصادي القوي نسبياً . فقد انخفض التضخم وظل الانتاج الغذائي على



مستوى عال بدرجة معقولة . وفاقت التحويلات من العمال الباكستانيين في الخارج - وهي مصدر حيوي للقطع الاجنبي - ١,٥ بليون دولار مرة أخرى . وكسب تكثيف برنامج « إقامة الإسلام » استمرار الدعم للنظام من عناصر السلفية المتدنية . رغم انه أنعش خطر التوتر الطائفي إذ ان الشيعة ونسبتهم ١٥ - ٢٠ بالمائة من السكان البالغ عددهم ٩٠ مليوناً- يخشون أن البرنامج سيؤدي إلى المزيد من تعزيز سلطة الطائفة السنية المسيطرة على حسابهم . وقد ساعد تدفق المعونة الخارجية الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير كذلك .

ولكن على الرغم من تحسن الاقصاد الاقتصادي، لا يزال نظام ضياء الحق غير شعبي بعد قرابة ٦ سنوات في السلطة . ولا يزال ضياء الحق يمسك بمقاليد السلطة جزئياً لغياب أي بديل داخل باكستان . فأحزاب المعارضة الرئيسية التي أجبرت على الالتقاء سوياً بعد أن حظرت منذ عام ١٩٧٩ مفككة وضعيفة . وقد وجدت حركة إعادة الديمقراطية ، التي يشكل حزب الشعب بقيادة عائلة بوتو رأس حربيها ، أن شجبها العنيف للرئيس ضياء الحق خلال عام ١٩٨٢ فشل في أن يكسبها أي دعم شعبي جماهيري . ومع كم افواه الصحافة والاذاعة بفعالية ، ليس هناك في الواقع أي تحد متماسك للحكم العسكري . ومع ذلك بينما دافع الرئيس الباكستاني عن ضرورة « الحكم السلطوي » حذر مراقبون مطلعون من ان قدرة نظام ضياء الحق على البقاء على المدى الطويل ستعتمد على نجاحه في خلق مؤسسات سياسية كافية تمكن الشعب من المشاركة في صياغة شكل بلاده .

\*\*\*

## الهند : توازن ما بين المعسكرين

في ختام عام ١٩٨٢ ، كانت الهند في حالة انتقال سياسي واجتماعي رئيسي . وقد قامت رئيسة الوزراء غاندي خلال السنة بنشاط دبلوماسي كبير ، إذ زارت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ودول الخليج . وكانت هذه الزيارات جزءاً من جهد مستمر لاختراق العزلة السياسية التي تجد الهند نفسها فيها نتيجة لموقف حكومتها المتراخي نسبياً ، بل حتى والمتفهم ، تجاه الاحتلال السوفياتي لأفغانستان . وكان من الواضح أن السيدة غاندي بابعاد الهند سياسياً عن الاتحاد السوفياتي تأمل في وقت معاً تحسين سمعة

الهند كبلد غير منحاز وخلق مناخ مناسب لاجتذاب رأس المال الغربي والتكنولوجيا الغربية . أما على الجبهة الداخلية ، فقد واجهت السيدة غاندي توترات إقليمية وطائفية متصاعدة بالإضافة إلى تفتت حزب الكونغرس الحاكم الذي تقوده . وألقت هذه القوى الانقسامية الضوء على المعضلة التي تواجه غاندي وهي معضلة كيفية تطوير معادلة سياسية للتوثيق بين ضرورة وجود حكومة مركزية قوية وبين مطالبات الاقاليم بلا مركزية السلطة . غير أن جهودها للقيام بذلك تعقدت بشكل خطير بسبب استمرار تفتت الإجماع القومي الذي استمت به الهند منذ أيام نهرو .

وبعد فترة من الهدوء النسبي ، دخلت السياسة الخارجية الهندية مرة ثانية مرحلة ناشطة ففي عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ وجدت الهند نفسها معزولة دبلوماسياً بشكل متزايد . ذلك أن رفض السيدة غاندي شجب الغزو السوفياتي لافغانستان شجراً مباشراً واعتراف بحكومتها بنظام هنغ سامرين الموالي للسوفييات الذي فرضه الفيتناميون في كامبوتشيا أضعف أي ادعاء كان يمكن أن تتقدم به الهند لقيادة حركة عدم الانحياز بعد وفاة تيتو . وكانت الاستراتيجية الدبلوماسية خلال عام ١٩٨٢ مصممة على كسر نمط السياسة هذا ومعاكسة الاعتقاد الشائع ( وإن يكن خاطئاً ) بأن الهند تابعة للاتحاد السوفياتي .

وبعد أن قامت السيدة غاندي بزيارة ناجحة رافقتها دعاية كبيرة الى أوروبا الغربية في آذار ( مارس ) ، زارت الولايات المتحدة في تموز ( يوليو ) للمرة الأولى منذ الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٧١ . . وكانت العلاقات بين واشنطن ونيودلهي ( التي لم تكن وثيقة أبداً تقليدياً ) قد تلقت ضربات شديدة في السنوات الأخيرة بفعل قرار الولايات المتحدة الغاء عقد تزويد محطة توليد الطاقة النووية الهندية في تارابور باليورانيوم ، بالإضافة إلى الشجب الهندي العنيف المتواصل لاتفاقية المعونة التي تبلغ قيمتها ٣,٢ بليون دولار التي عقدتها الولايات المتحدة مع الباكستان استجابة للغزو السوفياتي لافغانستان . وقد سئلت السيدة غاندي خلال محادثاتها في واشنطن أن توضح موقف الهند من الأزمة الافغانية فاستمرت تضرب على أوتار مألوفة رغم انها خففت بعض الشيء وصفها المتعاطف السابق للاعمال السوفياتية . فقد أكدت ثانية أن حكومتها لا تستطيع النظر إلى الخطوات السوفياتية في افغانستان بانعزال تام عما عداها ( كانت تلك - اشارة واضحة إلى توسيع المنشآت الاميركية في ديجيو غارسيا كجزء من

خطط الولايات المتحدة لزيادة استعدادها للتدخل في منطقة الخليج والعلاقة الأمنية الأميركية - الباكستانية المتطورة)، وهكذا فإن اهتمام السياسة الهندية استمر في الانصباب على اخطار مبالغة الولايات المتحدة في رد الفعل الذي يمكن أن يوسع التنافس بين الشرق والغرب إلى جنوب آسيا أكثر منه على الآثار الاقليمية المباشرة للوجود السوفيياتي على الحدود الباكستانية - الافغانية. وعندما وجهت أسئلة دقيقة إلى السيدة غاندي في مؤتمر صحفي عبرت ( عاقدة مقارنة بين الاعمال السوفيادية في أفغانستان والسياسة الأميركية تجاه السلفادور ) عن معارضتها لكافة اشكال التدخل الأجنبي .

وعلى الرغم من أن المحادثات لم تؤد بأي من الطرفين إلى تغيير تقييمه السابق للوضع الأمني في جنوب غرب آسيا تغييراً ذا شأن ، إلا أنها أدت إلى تقدم هام فيما يتعلق بالتزاع النووي الأميركي - الهندي . فقد وافق الرئيس ريغان متلهفاً على إنهاء المشادة التي نجمت عن قرار الولايات المتحدة قطع الوقود النووي عن محطة توليد الطاقة النووية في تارابور على أن تقوم فرنسا بدور تزويد الوقود للمفاعل . وتقضي نصوص الاتفاقية التي عقدت مع فرنسا ( خلال زيارة الرئيس ميتيران إلى نيودلهي في اواخر تشرين الثاني - نوفمبر ) بأن تظل محطة تارابور خاضعة لضمانات دولية كاملة تفرضها وكالة الطاقة الدولية حتى عام ١٩٩٣ ، لكن هذه الضمانات لن تطبق على مفاعلات أخرى . ومع أن هذا الحل ليس متفقاً تماماً مع جهود الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية ، إلا انه أزال إحدى مسائل الخلاف الرئيسية بين الهند والولايات المتحدة . وكانت زيارة غاندي للولايات المتحدة رمزاً لرغبة البلدين في تحسين علاقاتهما وإن يكن لأسباب مختلفة : فقد ظل الهدف الأميركي انتزاع الهند بعيداً عن الاتحاد السوفيادي ، بينما رأت الهند في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وسيلة لتوسيع هامش مناورتها الدبلوماسية .

وكان الحوار المتجدد مع خصمي الهند الرئيسيين الاقليميين - الباكستان والصين - عنصراً آخر في استراتيجية السيدة غاندي في مجال السياسة الخارجية خلال عام ١٩٨٢ فقد بدأت المحادثات الباكستانية - الهندية في نيودلهي في اواخر كانون الثاني ( يناير ) ، وفي اوائل تشرين الثاني ( نوفمبر ) تتوجت بزيارة الرئيس ضياء الحق القصيرة إلى العاصمة الهندية لعقد محادثات مع السيدة غاندي . واستؤنفت المحادثات بين الهند والصين حول الحدود المتنازع عليها بينهما خلال عام ١٩٨٢ ، أي بعد نحو ٢٠ سنة على حرب البلدين الحدودية الوجيهة . وفي حين أن أياً من سلسلتي المحادثات هذه لم يؤد إلى



نتائج ملموسة ، إلا أنها عكستا التزام الهند والباكستان والصين بتوثيق العلاقة الثلاثية بينها كجزء من تكليف إقليمي أوسع مع التحرك السوفياتي في أفغانستان .

وكانت زيارة السيدة غاندي للاتحاد السوفياتي في أواخر أيلول ( سبتمبر ) الأولى منذ عودتها إلى السلطة في كانون الثاني ( يناير ) عام ١٩٨٠ رغم دعوات متكررة ( مثلاً بمناسبة الذكرى العاشرة لمعاهدة الصداقة الهندية - السوفياتية ) وعلى الرغم من أن الغرض الأولي لرحلة غاندي هذه كان لموازنة زياراتها لأوروبا الغربية والولايات المتحدة في وقت سابق من العام ، إلا أنها استخدمت المناسبة لإعادة التأكيد على الأهمية المحورية للرابطة السوفياتية في السياسة الهندية الخارجية . وكانت السيدة غاندي واحدة من مهندسي العلاقة الهندية - السوفياتية ، وقد استخدمتها استخداماً خبيراً لخدمة مصالح قومية هندية هامة : فقد ظل الاتحاد السوفياتي المصدر الأساسي للأسلحة الهندية ( على أسس مالية متهاودة في أحيان كثيرة ) ، كما بقي أكبر شريك تجاري للهند ( تلقى نحو ٤٠ بالمائة من صادراتها الكلية في عام ١٩٨٢ ) . ولكن على أية حال دفعت عزلة الهند السياسية نتيجة للأزمة الأفغانية حكومة غاندي إلى إعادة تقييم العلاقة مع الاتحاد السوفياتي وإن لم يكن إلى قطعها . فقد عمدت الهند بدلاً من ذلك إلى إبقاء العلاقة مع الاتحاد السوفياتي ودعم علاقاتها مع الدول الغربية وخاصة بريطانيا وفرنسا . وسيكون من شأن هذه الروابط مع الغرب تقوية سمعة الهند داخل حركة عدم الانحياز ومعاكسة الاعتقاد الشائع بـ « تبعية » الهند للاتحاد السوفياتي ، وليس ذلك فحسب بل إنها أيضاً ستزود الهند بإمكانيات الحصول على رأس مال وتكنولوجيا لا يستطيع الاتحاد السوفياتي أن يقدمها .

#### ■ الاستقرار الداخلي :

عادت السيدة غاندي إلى السلطة إثر حملة انتخابية وعدت فيها « بإقامة حكومة تعمل » ، لكنها اتمت سنتها الثالثة في الحكم وسط خيبة أمل متنامية . فقد رأت الهند خلال تلك الفترة تطوراً مطرداً ، للضغوط المناطقية ولاحزاب في الولايات تشكل باطراد تحدياً فعالاً لسلطة غاندي المركزية . ولقد بدت هذه الوجهة واضحة على أشدها في هزيمة حزب غاندي المهينة في ثلاث انتخابات ولايات في أوائل كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ . فعل الرغم من أن عودة الماركسيين إلى السلطة في ولاية تريپورا الصغيرة في الشمال الشرقي من البلاد كانت متوقعة ، إلا أن هزيمة حزب غاندي في ولايتي أندرا براديش

وكانتاكاجنوبيتين صورتا في الصحافة الهندية على أنها مقياس لتراخي الدعم الشعبي لحكومة غاندي . وأشارت تقارير المراقبين المطلعين إلى أن هزيمة السيدة غاندي في هذه الانتخابات المنطقية نشأت جزئياً عن الامتناع تجاه محاولاتها فرض سلطتها على ولايات البرلمانات بفصل رؤساء وزراء الولايات ذوي العقلية المستقلة واستبدالهم بآخرين مخلصين لحزب الكونغرس وإن يكونوا غير فعالين .

وتدل نتائج هذه الانتخابات على رفض متزايد لأسلوب السيدة غاندي السياسي . فقد ثارت تساؤلات كثيرة حول المبدأ السلافي الذي اختارت بموجبه ابنها الأكبر راجيف كخليفة سياسي لها ( وذلك بعد وقت قصير من وفاة ابنها الآخر سانجاي في حادثة طائرة في حزيران - يونيو - ١٩٨٠ ) لكن من اللافت للنظر أن موقف السيدة غاندي في المركز ظل قوياً رغم التحديات المنطقية لسلطتها . فقد احتفظ حزب الكونغرس ، الذي تقوده ، بأغلبية برلمانية كبيرة ، بينما ظلت الأحزاب التي شكلت ائتلاف جاناتا السابق ضعيفة ومفككة ، ولن تكون هناك انتخابات عامة إلا في عام ١٩٨٥ . كذلك استفادت الحكومة من أداء البلاد الاقتصاد القوي نسبياً الذي انعكس خلال سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٢ في حصاد حبوب قياسي ووتيرة نمو مرتفعة بلغ معدلها ٥,٥ بالمائة سنوياً .

وقد اتهمت السيدة غاندي في محاولتها صد التحديات السياسية الجديدة لقاعدة قوتها أحزاب المعارضة بأنها « غير مسؤولة وغير وطنية » . وفي حين حذرت المعارضة من احتمال العودة إلى فترة الطوارئ المح المستشارون القريبون من رئيسة الوزراء إلى أنها تسعى إلى تغيير دستوري يؤدي إلى نظام رئاسي شبيه بذلك الذي في فرنسا . وسيكون الهدف الظاهري لمبادرة كهذه توسيع سلطات الحكومة المركزية حتى تستطيع القيام باصلاحات الحاجة اليها ماسة . والمعضلة السياسية التي تواجه السيدة غاندي ناشئة عن أن ضعف المركز يشجع الميول الانفصالية داخل البلاد ، في حين أن وجود حكومة مركزية مهيمنة أكثر مما ينبغي يشجع نمو وتطور معارضة موحدة ( مثل ائتلاف جاناتا عام ١٩٧٧ ) وكلا الأمرين مزعج بالقدر ذاته لها ولحزبها .

### ■ التحديث العسكري :

دفع استمرار التقدم في بناء أنظمة أسلحة جديدة رئيسية بموجب تراخيص ( الذي كان الطيران الاختباري لأول طائرة « جاغوار » من صنع الهند في آذار - مارس - رمزاً له ) بالهند قدماً على طريق تحقيق هدفها المتمثل بالكفاية الذاتية في إنتاج الأسلحة . وقد

بلغت المخصصات الدفاعية للعام ١٩٨٢ أعلى مخصصات لها أبداً ( نحو ٤٨, ٥ بليون دولار ) ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى الجهد المبذول في برنامج استبدال المعدات الرئيسية - ويتركز هذا الجهد على إنتاج نظامين تسليحيين رئيسيين جديدين بموجب ترخيص طبقاً لنصوص اتفاقية حزيران ( يونيو ) ١٩٨٠ مع الاتحاد السوفياتي : الطائرة « ميغ - ٢٣ » القاذفة المقاتلة ، كخليفة للطائرة « ميغ - ٢١ » ( وستبني الطائرة « ميغ - ٢٣ » في المصانع الثلاثة التي شاركت في برنامج « ميغ - ٢١ » ) وعدد غير محدد من دبابات « ت - ٧٢ » ( التي ستبني في أفادي لتخلف الدبابة « فيجيانتا » ) . وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك تخمينات مستمرة بأن الهند قد تنتج دبابة ميدان رئيسية طورت محلياً كي تستخدمها قواتها المدرعة ، وربما كان ذلك بالتعاون مع شركة « فيكرز » البريطانية التي ساعدت على تصميم الدبابة « فيجيانتا » من قبل . كذلك قامت الهند بتجميع عدد من طائرات « ميغ - ٢٥ » التي ابتعت من الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨١ .

وأكدت هذه التطورات مرة أخرى ، بالإضافة إلى نجاح برنامج الاقمار الصناعي الهندي ، الطبيعة المتقدمة للقاعدة العسكرية الصناعية الهندية التي أصبحت الآن بوضوح من بين الأكثر تقدماً في العام الثالث . وتملك الهند ٣٣ مصنع أسلحة يعمل فيها ١٧٣ ألف عامل وتنتج أسلحة متنوعة تتضمن مدافع مضادة للدبابات ومضادة للطائرات وهاونات وصواريخ والغام . ويجري تحديث هذه المنشآت باستمرار إما عن طريق جهود وحدات البحث والتطوير التابعة لوزارة الدفاع أو عبر الحصول على تكنولوجيا أجنبية .

وعلى الرغم من أن الحصول على الأسلحة من الاتحاد السوفياتي لا يزال أهم البرامج التسليحية الهندية ، فإن السيدة غاندي حافظت على السياسة الهندية القائمة منذ زمن طويل على شراء أسلحة من مصادر أخرى أيضاً . ففي كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨١ تم التوصل إلى اتفاقية لشراء غواصتين من ألمانيا الغربية وتجميع غواصتين اثنتين أخريين في بومباي وكانت هناك خلال عام ١٩٨٢ اتفاقيات رئيسية لشراء ثماني طائرات « سي هارير » للأسطول الهندي وصواريخ « ميلان » المضادة للدبابات الفرنسية - الألمانية ( على أن يبدأ الإنتاج الهندي لها في عام ١٩٨٥ ) . غير أن الاتفاقية الأكثر أهمية سياسياً كانت إتفاقية شراء ٤٠ من طائرات « ميراج - ٢٠٠٠ » المقاتلة ، بالإضافة إلى خيار بناء ١١٠ طائرات أخرى محلياً بموجب ترخيص . وقد قدمت الحكومة الفرنسية كي تستطيع الحصول على هذه الصفقة شروطاً مجبذة جداً للهند ( دفعة مقدمة قدرها ١٠ بالمائة على



الطائرات الأربعين الأولى تعاد في حالة أي اخفاق في التسليم وسلفة تدعمها الحكومة مدتها ٩ سنوات بفائدة قدرها ٢, ٩ بالمائة ) كما تعهدت بضمان تزويد الهند بلا انقطاع بهذه الطائرات وغيرها من المعدات حتى في زمن الحرب .

وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في وجه جهود سوفياتية للحيلولة دونها . فقبل توقيع مذكرة التفاهم على البيع ، وصل وفد سوفياتي عسكري كبير يرثسه وزير الدفاع ، اوستينوف ، إلى دلهي حاملاً عرضاً مغايراً جذاباً ببيع طائرات « ميغ - ٢٥ » إضافية . يدفع مقابلها بالروبيات ، بالإضافة إلى عرض بالسماح للهند بانتاج طائرات الهجوم الأرضي المقاتلة من طراز « ميغ - ٢٧ » . لكن الدافع الرئيسي الذي حدا بالهند في الماضي شراء معدات عسكرية سوفياتية بدلاً من المعدات الغربية كان الثمن بالإضافة إلى وثوقية الاتحاد السوفياتي كمزود للأسلحة . لكن انخفاض الثمن فرض على الهند دفع سعر سياسي هو انتشار الاعتقاد بأن الهند أصبحت تابعة للاتحاد السوفياتي . فجاءت الشروط محبذة لصفقة الميراج ، التي سمحت للسيدة غاندي بتحقيق هدفها السياسي المتمثل في تنويع مصادر الأسلحة دون تحمل العقوبة الاقتصادية المصاحبة ، لتوضح الظروف التي يمكن أن تختار الحكومة الهندية في ظلها مصدراً آخر للأسلحة غير الاتحاد السوفياتي .

## **VII. الشرق الأقصى**





## الهند الصينية ودول حلف جنوب شرقي آسيا

تستمر الحرب في كمبوشيا، وقد دخلت عامها الخامس ، للسيطرة على شؤون جنوب شرقي آسيا والهند الصينية . ففي الأشهر الأولى من عام ١٩٨٢ انتقلت فيتنام إلى الهجوم في ساحة المعركة في كمبوشيا وايضاً في التنافس للحصول على مزايا سياسية في الساحة الدولية وذلك بادعائها أنها سحبت بعض قواتها . وبمضي الوقت شنت دول حلف جنوب شرقي آسيا هجوماً سياسياً مضاداً ناجحاً، فقد تم التوصل في منتصف العام إلى اتفاقية وجد بموجبها الخمير الحمر من جهة ، وقائدا المقاومة الكمبوشية غير الشيوعية ، سيهانوك وسون سان من جهة أخرى معادلة لاقتسام مقعد كمبوشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة فساعد ذلك قادة حلف جنوب شرقي آسيا ، الذين فاجأوا حتى انفسهم بنجاحهم في الإبقاء على فيتنام معرضة للحد الأقصى من الضغط الدبلوماسي . ولكن فيما عدا ذلك لم يكن هناك ما يسر هؤلاء .

ففي كمبوشيا حيث تجري المعركة الحقيقية ، بدا أن فيتنام هي القطر الذي يستطيع أن يتطلع إلى عام ١٩٨٢ بالقدر الأكبر من الرضى . فقد ظهر أنها تحقق المزيد من التقدم البطيء في جهودها لتعزيز موقعها داخل البلاد رغم أن هذه العملية كانت متفاوتة وغير حاسمة . وبدلاً من أن تؤدي استراتيجية العزل الدبلوماسي ودعم حملة الاستنزاف التي تشنها جماعات المعارضة الخميرية ، التي اتبعتها دول حلف جنوب شرقي آسيا والصين والغرب ، إلى إجبار فيتنام على تقديم تنازلات ، لم يكن لها من أثر سوى تعزيز تعنت فيتنام وإصرارها على أن الوضع في كمبوشيا « لا يمكن عكسه » وأنه ايضاً « مسألة داخلية » . ورغم الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية التي وجهت إلى فيتنام فإن

« نقطة انكسارها » ظلت مستعصية كالعادة . ومع ذلك فإن البيانات الصادرة عن فيتنام تشير إلى انها تريد حلاً سياسياً وإن يكن في الأساس حسب شروطها هي . ولا تزال شروطها دون تغيير : انها لن تسحب قواتها جزئياً من كمبوديا إلا إذا توقفت الامدادات التي تصل الآن إلى الخمير الحمر وقوات المقاومة غير الشيوعية ، وإذا نزع تاييلاند سلاح أية قوات تابعة لهذين الطرفين تقطع الحدود إلى داخل اراضيها . أما الانسحاب الكامل فيعتمد على التفاوض للتوصل إلى معاهدات سلام بين دول الهند الصينية الثلاث ( فيتنام وكمبوديا ولاوس ) والصين ، ذلك أن فيتنام تصر على أن أمن هذه الدول الثلاث مترابط وأن الخطر الذي تمثله « نزعة الهيمنة التوسعية الصينية » على أمن الهند الصينية هو الذي يحول دون عودة السلام .

أما المعضلة بالنسبة لحلف جنوب شرقي آسيا فلا تزال على حالها . فالاقطار الأعضاء فيها لا تزال تصر على أن غزو فيتنام لكامبوشيا خرق للسيادة الوطنية لا يمكن التسامح تجاهه يهدد أمن المنطقة كلها - وخاصة أمن تاييلاند وتتفق على أن هذا الخطر لن يزول إلا بانسحاب القوات الفيتنامية . وفي الوقت ذاته يتعاطف بعض قادة حلف جنوب شرقي آسيا مع رؤيا الفيتناميين للخطر الذي تشكله الصين على المنطقة ، وإن لم يكن هذا الخطر ماثلاً بالنسبة لهم بالقدر ذاته . وما زاد القلق خاصة بالنسبة لتاييلاند إشارات تزايد الضجر الغربي بمشكلة لاجئي الهند الصينية .

أما الطرفان الرابعان الوحيدان بوضوح من الصدام فهما قوتان خارجيتان : الصين والاتحاد السوفياتي . فقد قوت الأولى موقعها في تاييلاند بشكل درامي ونجحت في إثبات دعواها بأن لها دوراً مقررأ في أية تسوية في كمبوشيا . أما الاتحاد السوفياتي فقد حصل بعد عقدين من المحاولات غير المثمرة على موطن قدم استراتيجي في جنوب شرقي آسيا . وفوق ذلك وطالما استمر الصدام فإن نفوذ هاتين القوتين في جنوب شرقي آسيا سيزداد ، كما سيزداد أيضاً الأثر المخل بالاستقرار للتنافس بينهما .

وتثير هذه الظروف مشاكل صعبة لقادة حلف جنوب شرقي آسيا . فالتصعيد العسكري بواسطة تسليح القوات غير الشيوعية على الحدود التاييلاندية الكمبوشية قد يزيد الثمن الذي يتعين على فيتنام ( وشعب الخمير ايضاً لا محالة ) دفعه لقاء الاحتلال ، لكنه لن يستطيع تغيير ميزان القوى العسكري تغييراً حاسماً . كذلك لا يمكن للإئتلاف ، الذي ساعد حلف جنوب شرقي آسيا على إقامته بين الخمير الحمر والخمير غير

الشيوعيين ، أن يشكل ابداً قاعدة لإدارة في المستقبل في فنوم بنه ، ذلك انه مهما كان رأي الكمبوشيين في الاحتلال الفيتنامي فإن الغالبية تفضل الوضع الراهن على تجربتها مع نظام بول بوت . ولذا فسيأتي وقت يجد حلف جنوب شرقي آسيا نفسه مضطراً فيه إلى وقف دعمه تدريجياً للخمير الحمر في ساحة المعركة وفي الأمم المتحدة . وإلى ان يحدث ذلك فإن القتال في كمبوشيا سيستمر خالقاً حالة دائمة من التوتر في المنطقة ومحبطاً أية آمال لدى الشعب الكمبوشي في تطوير الاستقلال الذاتي الكمبوشي الذي لا ينفك حلف جنوب شرقي آسيا يدعو اليه .

#### ■ داخل كمبوشيا :

اعادت القوات الفيتنامية توجيه عملياتها ضد قواعد منظمة الخمير الحمر على الحدود الكمبوشية التايلاندية خلال فصل الجفاف لعام ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، ربما اعداداً للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الفيتنامي في هانوي في اواخر أيار ( مارس ) ، وقد شنت القوات الفيتنامية أهم حملة لها خلال أكثر من ١٨ شهراً مسببة تعطيلاً خطيراً لمخازن الامدادات وموقعة اصابات فادحة ، كما أنها هاجمت قرى تسيطر عليها جبهة الخمير الوطنية للتحرير غير الشيوعية في الجزء جنوب الغربي من منطقة الحدود ، خلافاً للممارسات الفيتنامية السابقة . وقد جاءت هذه العمليات في اعقاب فترة تم فيها تحسين النظام اللوجستي الفيتنامي في المنطقة وجلب بقوات جديدة مجربة . وقد أشار نطاق الهجوم في بداية الأمر إلى أن الفيتناميين قد يحاولون الاحتفاظ ببعض الأراضي التي استولوا عليها ، لكنهم انسحبوا قبل الفصل الماطر في أيار ( مايو ) .

وقد كانت هناك تقارير متعارضة حول مقدار النجاح الحقيقي الذي احرزه الهجوم . لكنه على أي حال أثار شكوكاً في قوة القوات المعادية للشيوعيين ومهد السبيل لحملة اعلامية شنتها فيتنام لاحقاً وادعت فيها سحب عدد لم يفصح عنه من القوات من كمبوشيا . ولا شك في ان تقديرات المخابرات لمستويات القوى في ظروف كظروف كمبوشيا مطاطة بطبيعة الحال ، خاصة فيما يتعلق بالنسبة للخمير الحمر . وكان هناك في الفترة التي اعقبت الحملة الفيتنامية ميل إلى مراجعة تقديرات أعداد الخمير الحمر باتجاه انقاصها من ٣٠ - ٣٥ ألفاً إلى ٢٥ - ٣٠ ألفاً ، كما ان بعض التقديرات ذهب إلى أن العدد يبلغ نحو ٢٠ ألفاً فقط . أما بالنسبة للقوات غير الشيوعية فقد شاع رقم ٩ آلاف لجبهة التحرير و٣ الاف لمنظمة موليناكا التابعة لسيهانوك ، لكن الأغلب ان هذه الأرقام تبالغ في تقدير قوتي هذين الطرفين . ويعتقد الآن بشكل عام أن عدد القوات الفيتنامية



في كمبوديا أقل من الذروة التي وصلها في وقت من الاوقات والتي بلغت من ٢٠٠ - ٢١٠ الاف وإن لم يكن قد انخفض إلى ١٦٠ - ١٧٠ ألفاً كما اشير في منتصف عام ١٩٨٢ .

وقد أشارت فيتنام في حزيران ( يونيو ) وتموز ( يوليو ) إلى رغبتها في « اتخاذ الخطوات الأولى » وسحب بعض قواتها إذا قطعت تايلاند الإمدادات عن قوات الخمير الحمر على الحدود الكمبوشية- التايلاندية . فقابلت تايلاند هذه التصريحات بقدر كبير من الشك مؤكدة ان ما تسعى اليه هو الانسحاب الكامل . غير ان الأضواء تحولت في حزيران ( يونية ) عن تحرك فيتنام المعد بحرص والهادف إلى وضع حلف جنوب شرقي آسيا في موقف دفاعي ، وذلك عندما اعلن بعد أشهر من المفاوضات المتعثرة عن ولادة حكومة ائتلافية لكمبوشيا الديمقراطية . وأصبح سيهانوك رئيساً وسون سان قائد جبهة التحرير رئيساً للوزراء بينما رضي كيوسامفان ، القائد الاسمي للخمير الحمر ، بمنصب نائب الرئيس . لكن الطبيعة الهشة لهذا الترتيب اصبحت واضحة عندما أصر الخمير الحمر على أنهم يحتفظون لأنفسهم بحق نقض الاتفاقية في أي وقت من الاوقات والعودة الى وضع يعتبرون فيه أنفسهم الممثل الوحيد لكمبوشيا الديمقراطية .

وشجبت فيتنام الائتلاف على انه عملية تجميلية يقصد بها إخفاء وجه بول بوت غير المقبول عن العالم ، كما ان بنوم بنه شجبت بوصفه تدخلاً في الشؤون المحلية الكمبوشية . على أية حال مثل الائتلاف نكسة هامة لجهود فيتنام الرامية إلى منح مقعد كامبوشيا في الأمم المتحدة لحكومة هينغ سامرين الموالية لها . وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعمت حلف جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٨١ ورفضت مشروع قرار فيتنامي يقضي بمنح المقعد لنظام هينغ سامرين ، وذلك بأغلبية ٧٧ صوتاً مقابل ٣٧ وامتناع ٣١ عن التصويت . وكان حلف جنوب شرقي آسيا يخشى حدوث بعض الانزلاق ، عندما اثيرت المسألة ثانية في تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٨٢ ، ولكن كان التصويت هذه المرة ٩٠ مقابل ٢٩ مع امتناع ٢٦ عن التصويت .

غير أن تشكيل الائتلاف لم يحدث كبير أثر على الأحداث داخل كمبوشيا . فقد كانت هناك بعض التقارير التي افادت أن الخمير الحمر زادوا من نشاطهم ، وانه كانت هناك صدامات بين الحين والآخر بين قوات جبهة التحرير والقوات الفيتنامية ، لكن هذه الأخيرة ظلت أكثر من مهيمنة ، فيما يتعلق بالأمن الداخلي واستمر الصحفيون الغربيون الذي يزورون كمبوشيا في الكتابة حول الدهشة بين الشعب الكمبودي تجاه دعم الامم

المتحدة للخمير الحمر . وقد ضمن الخوف من بول بوت - الذي فعلت فيتنام ونظام هينغ سامرين كل ما في وسعها للإبقاء عليه حياً - والحاجة إلى مساعدة خارجية لإعادة بناء البلاد استمرار القبول المتحفظ بالقوات الغازية .

كذلك أشار زوار كمبوشيا بشكل عام إلى حدوث تعافٍ بطيء ومتفاوت . وفي حين أن غالبية السكان لا تزال فقيرة إلى حد بائس ، وتعيش من يوم إلى آخر ، فإن البلاد لم تعد مهددة باستمرار بشبح المجاعة كما كان الحال في الفترة التي أعقبت الغزو مباشرة . ولم تستعد بعد الكفاية الذاتية الغذائية ، لكن وتائر التوالد ارتفعت بحدة ، مما يؤكد تغير الأوضاع . كذلك هناك تقدم واضح في إعادة التعليم الابتدائي والحد الأدنى من الخدمات الصحية . وبالإضافة إلى ذلك فإن البيروقراطية تنمو حجماً وإن لم يكن كفاءة . وتعطي الإدارة في بنوم بنه الانطباع أنها الأقل سلطوية منذ استقلال كمبوشيا من الحكم الفرنسي ، ولكن ذلك بلا شك ليس امراً مقصوداً ، بل يعود إلى الافتقار إلى المهارات الإدارية .

وتستمر فيتنام في مواجهة مشاكل كأداء فيما يتعلق بتطورها الاقتصادي . ولم تجد القيادة سوى بضع قشات تتمسك بها وهي تحاول إعطاء أفضل صورة عن الوضع لمؤتمر الحزب الخامس . فقليل ان الانتاج الغذائي وصل حداً قياسيأ بلغ ١٥ مليون طن في عام ١٩٨١ ، لكن عدد السكان الذي يبلغ نحو ٥٥ مليون كان ينمو بنحو مليون شخص في السنة . وبدأت بعض قطاعات الاقتصاد ، مثل إنتاج الفحم ، تعافياً جدياً من الضرر الذي أحدثه غزو الصين للحدود في عام ١٩٧٩ ، لكن قطاعات أخرى كانت لا تزال على مستويات أخفض من مستويات عام ١٩٧٤ ، وكانت أغلبية القطاع الصناعي وخاصة في الجنوب راكدة . وادعت فيتنام أنها قد تخطت الأسوأ ، لكن الأفق المرتقب سيكون في أفضل الأحوال افق تحسن بطيء ومتفاوت .

على أية حال ، لم يكن هناك من الدلائل ما يشير الى ان مصاعب فيتنام الاقتصادية ستؤثر على تصميمها في كمبوشيا . وقد صادق مؤتمر الحزب الخامس على التوجه الاقتصادي الأكثر براغماتية ( الذي يتضمن اعتماداً أكبر على الخوافز المادية وآليات السوق ) الذي كانت اللجنة المركزية للحزب قد تبنته في عام ١٩٧٩ . كذلك واصل المؤتمر التطهير الكثيف للحزب والبيروقراطية الذي بدأه في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . لاستبدال الكادرات الفاسدة غير الفعالة بمرشحين أكثر كفاءة يفضل ان تكون لديهم

مهارات في الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا . وعلى هذا يمكن القول أن استراتيجية « إستنزاف » فيتنام لم تؤد إلى إيصال الاقتصاد الفيتنامي إلى نقطة الانهيار ، بل إنها بدلاً من ذلك تساعد على تسريع عملية إقناع قيادة دوجماتية بضرورة القيام بتغييرات أساسية من أجل إعادة البناء الاقتصادي ، وأنها أيضاً تزود بيئة تهديد يمكن في ظلها اتباع السياسات البرغماتية بسهولة أكبر .

وعلى الرغم من أنه كان من الواضح ان النقاش الاقتصادي داخل الحزب لم يحسم ، إلا أن البراغماتية الجديدة لم تكن مهددة على ما يبدو . وقد وجد خصومها ، الذين يعتقد أنهم أساساً من الكادرات الأقدم وقدماء الجيش الذين كانوا يخسرون مواقعهم لصالح جيل أصغر ، بؤرة مناسبة لهجوماتهم في المقاومة السلبية التي لا تزال تبديها العناصر المتبقية من النظام القديم والأقلية الصينية في جنوب فيتنام . غير أن الفلاحين في الشمال الذين يشكلون القاعدة الأساسية للقيادة كانوا يزدون مداخيلهم بمقادير بلغت حتى الثلث في ظل الحوافز الجديدة ، زاد الانتاج الزراعي إلى ١٦,٢ مليون طن في عام ١٩٨٢ ، نتيجة لهذه الحوافز جزئياً على الأقل .

#### ■ التنافس السوفياتي - الصيني :

إذا كان اقتصاد فيتنام ، الفلاحي أساساً ، بعيداً عن شفير الانهيار فقد كان هناك مصدر بديل للأمل بالنسبة لحلف جنوب شرقي آسيا خلال العام ، ذلك هو خفوت حدة الصدام الصيني - السوفياتي . فعندما اجتمع وزراء خارجية حلف جنوب شرقي آسيا في حزيران ( يونيو ) حث وزير خارجية سنغافورة على الصبر بالنظر إلى ما رآه من تحول هام في العلاقة السوفياتية - الصينية ، قد يؤدي باضعافه للدعم السوفياتي لفيتنام ، إلى إجبارها على الجلوس الى مائدة المفاوضات بعدد من الأوراق أقل . ولكن على الرغم من أن فيتنام نفسها أبدت بعض القلق تجاه المبادلات الصينية - السوفياتية إلى أن احتمال تخلي الاتحاد السوفياتي عن حليفته فيتنام أو احتمال التوصل إلى حل وسط صيني - سوفياتي سهل بصدد الهند الصينية بدا بعيداً .

وعلى الرغم من التأكيدات العلنية من جانب الاتحاد السوفياتي وفيتنام معاً بأن الاتحاد السوفياتي يحترم استقلال فيتنام لم يكن هناك الكثير من الشك في ان القطرين مشتبكين في صراع جدي حول درجة النفوذ الذي يحق للاتحاد السوفياتي أن يمارسه ثمناً لدعمه لهانوي لا في فيتنام وحدها ولكن في كمبوشيا ولاوس وايضاً . ورغم أن فيتنام



ادعت أن المعونة السوفياتية زادت ، بدا ذلك أمراً مشكوكاً فيه . ويبدو أن معونة الكومبيكون الكلية ظلت ثابتة على ما يقرب من ١,١ بليون دولار في السنة ، أي نحو ٣ ملايين دولار في اليوم . غير أن فيتنام عمدت علنياً إلى اقتناص كافة الفرص لإغداق المديح على الاتحاد السوفياتي ، ورغم أن قائد الحزب الفيتنامي لي ذوان لم يشارك في جنازة بريجنيف ، أعلنت فيتنام أربعة أيام من الحداد ( بالمقارنة مع يوم واحد في كوريا الشمالية ) ، وكان رثاؤها له حافلاً بالمديح .

على أي حال ، لم تكن هناك إشارة إلى أن فيتنام تخلت عن شيء فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية التي تؤثر على استقلالها . واستمرت توضح أنها تشعر أن علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي نافعة جداً لموسكو . ومن الواضح أن فيتنام حسبت ، دون أن تقول ذلك بصراحة ، أن قيمتها الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي لا تزيد عن قيمة لاوس وكامبوشيا فحسب ، بل إنها أيضاً تتخطى النزاع الصيني - السوفياتي ، إذ أنها تشكل ذخراً هاماً للمطامح السوفياتية العالمية الشاملة وفي التنافس السوفياتي مع الولايات المتحدة ، كما استغلت فيتنام مزايا كونها بعيدة عن نصيرها ، الاتحاد السوفياتي ، وكونها هامة بحد ذاتها ، بوصفها ثاني أقوى دولة شيوعية في منطقة آسيا والمحيط الهادي .

#### ■ مخاوف دول حلف جنوب شرقي آسيا :

في حين سببت احتمالات تحسن العلاقات الصينية - السوفياتية قلقاً في فيتنام ، كان لها مضامين جدية بالنسبة لتايلاند . ذلك أنه إذا تم التوصل إلى تفاهم صيني - سوفياتي حول الهند الصينية ، فإن الصين قد تخفض ضغطها العسكري على فيتنام . غير أن القادة الصينيين سارعوا إلى انكار أن تكون لديهم أي نية من هذا القبيل . وخلال زيارة لبكين في تشرين الثاني ( نوفمبر ) قام بها رئيس الوزراء التايلاندي ، أكد المسؤولون الصينيون أن « معارضة الهيمنة والحفاظ على السلام العالمي » هما المبدأ الملزم الذي ستبناه الصين في محادثاتها مع الاتحاد السوفياتي بشأن التطبيع .

ومع نهاية عام ١٩٨٢ ، حذرت السلطات التايلاندية من حملة فيتنامية متجددة في كمبوشيا . وفي أوائل عام ١٩٨٣ ، قامت القوات الفيتنامية فعلاً بهجمات جديدة . وتركزت هذه الهجمات بعد مناوشات أولية مع الحُمير الحمر على جبهة التحرير الوطنية الكمبوشية ، التي كانت قد بدأت تأخذ المبادرة في القتال . وبما أن دفاعات قواعد الجبهة قرب الحدود التايلاندية كانت رديئة ، بالإضافة إلى أن هذه القواعد كانت تضم أعداداً

كبيرة من الانصار المدنيين غير المسلحين ، سببت هذه الهجمات لجوء اعداد كبيرة ، مما عقد مشكلة اللاجئين التي كانت صعبة حتى قبل ذلك .

وقد تم توطین ٧٠٠ ألف لاجيء منذ عام ١٩٧٩ ، بصورة رئيسية في الولايات المتحدة والأقطار الغربية ، وانخفضت وتيرة مغادرة اللاجئين للهند الصينية من معدل قارب ٨٥٠٠ في الشهر في عام ١٩٨١ إلى نحو ٣ آلاف في الشهر في عام ١٩٨٢ . ومع ذلك لا يزال في تايلاند نحو ١٥٠ ألف لاجيء ينتظرون التوطين ، واقطار حلف جنوب شرقي آسيا ، وعلى الأخص تايلاند ، لا ترغب في أن تترك فيها اعداد كبيرة من اللاجئين ، ويعود ذلك جزئياً إلى أسباب أمنية داخلية . وإذا تستمر مشكلة اللاجئين في الجرجرة ، ويدفع الكساد بالأقطار التي يعاد فيها توطین اللاجئين إلى الحد من برامجها لهذا الغرض ، فإن مخاوف بلاد الملجأ الأول يحتمل ان تنمو .

وقد صارت الآثار المباشرة للكساد الاقتصادي العالمي على اقتصادات اقطار حلف جنوب شرقي آسيا بشكل عام مصدر القلق الأكبر لها ، ذلك أن النمو الاقتصادي في هذه الأقطار انخفض بحدة بالمقارنة مع التقديرات الأسبق ، ففي اجتماع الروابط الاقتصادية لأقطار حلف جنوب شرقي آسيا في ديمباسار في إندونيسيا في أواخر تشرين الثاني ( نوفمبر ) روجعت تقديرات وتائر النمو التي كانت قد وضعت في عام ١٩٨٢ وتراوحت بين ٦,٥ بالمائة و ١٠ بالمائة وخفضت إلى ٢,٦ بالمائة - ٦ بالمائة .

وهكذا ، اجبرت كافة اقطار حلف جنوب شرقي آسيا على إعادة صياغة برامجها التنموية جذرياً في بعض الأحيان . وواجهت اندونيسيا التي تعتمد اعتماداً بالغاً على دخلها النفطي نقصاً قياسيماً في عوائد الموازنة بلغ نحو ٢٠ بالمائة في عام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، ويحتمل ان تكون موازنة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ الأكثر تقشفاً منذ اواخر التسينات . كذلك نقصت احتياطات اندونيسيا من القطع الأجنبي ، التي بلغت ١٠,٦ مليار دولار في آذار ( مارس ) ١٩٨٢ ، إلى النصف تقريباً بحلول آذار ( مارس ) ١٩٨٣ . ومع ذلك فإن أسوأ قحط عرفته اجزاء كبيرة من الأراضي الاندونيسية منذ عقد سيجبر اندونيسيا على استيراد ١,٥ مليون طن من الارز على الأقل في عام ١٩٨٣ . أما الفليبين فكانت في ضائقة أشد ، إذ بلغ العجز فيها قرابة مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، بالمقارنة مع الرقم القياسي الذي بلغ ٥٧٠ مليون دولار بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٩ . ولم يكن أمام الفليبين بعد سنتين من الحفز المالي لمكافحة الكساد خيار سوى تخفيض

الاتفاق الحكومي تخفيضاً جذرياً في وقت بدا فيه التملل في البلاد متصاعداً . كذلك انتهت تايلاند العام بوتيرة نمو رسمية قدرها ٥, ٤ بالمائة ، بعد أن كانت تأمل في تحقيق نمو سنوي يقرب من ٧ بالمائة خلال الخطة الاقتصادية والتنموية الخمسية التي بدأت في تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٨١ . ولكن رغم هذا الهبوط ، انخفض التضخم بحدة من ١٩ بالمائة في عام ١٩٨٠ إلى أقل من ٦ بالمائة في عام ١٩٨٢ . وهكذا فإن آفاق تايلاند الاقتصادية هي الأفضل بين اقطار حلف جنوب آسيا .

وفي حين يحتمل أن تستمر هذه الدول في تحقيق أداء اقتصادي جيد نسبياً بالمقارنة مع وتائر النمو في الاقتصاديات الغربية ، إلا أن آثار الهبوط خطيرة مع ذلك . فغالبية اقطار حلف جنوب شرقي آسيا تعتبر بشكل عام ان التقلقل الداخلي ، والفرص التي كثيراً ما يمنحها للتدخل الخارجي ، لا يزال يشكل الخطر الأمني الكبير الذي يهددها . لقد حققت هذه الدول خلال السبعينات وتائر نمو مرتفعة بلغت نحو ٧ إلى ١٠ بالمائة ، وولد ذلك توقعات جماهيرية لن يكون بالمستطاع الآن الاستجابة لها . وإذا استمر الكساد فقد تكون هناك تحديات جديدة للقادة الحاليين وسياساتهم رغم ان الافتقار إلى الاستقرار سيظل على مستوى يمكن معه احتواؤه .

#### ■ الآفاق بالنسبة للهند الصينية :

رغم الهبوط الاقتصادي في اقطار حلف جنوب شرقي آسيا فإن مجال القوة الاقتصادية في المنطقة تحول بصورة ملحوظة لمصلحتها خلال العقد الماضي ، وخاصة منذ عام ١٩٧٥ ، فاققتصاد سنغافورة ( الذي يقدر بأكثر من ١٢ مليار دولار اميركي ) يقف على المستوى ذاته كاققتصاد فيتنام ، رغم ان عدد سكان هذه الأخيرة يبلغ أكثر من ٢٠ ضعف عدد سكان سنغافورة . ويزيد الناتج المحلي الإجمالي المشترك لاقطار حلف جنوب شرقي آسيا الخمسة بـ ١٤ إلى ١٥ مرة عن الناتج المحلي الإجمالي لفيتنام ، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لتايلاند وحدها قرابة ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لفيتنام ولاوس وكمبوشيا مجتمعة . وهكذا يتبين ان المخاوف التي شعرت بها اقطار حلف جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٧٥ من قيام فيتنام حيوية اقتصادياً وقادرة على المنافسة لم يكن لها أساس . فمن الواضح الآن انه حتى لو انتهت العزلة الاقتصادية لفيتنام فلن يكون هناك اندفاع لرأس المال الغربي اليها كما لن يكون لديها الكفاءة الفنية والمرونة اللتين تمكنانها من استخدام اي رأسمال او معونة فنية يمكن ان تجتذبهما أفضل استخدام .



ومع ذلك فإن القوة الاقتصادية النسبية لأقطار حلف جنوب شرقي آسيا لا يمكن ان تترجم في الحال إلى رافعة ضغط تحمل فيتنام على إنهاء احتلالها لكمبوشيا . وعلى الرغم من النجاحات الدبلوماسية في الأمم المتحدة التي احرزتها أقطار جنوب شرقي حلف آسيا ، فإن نفقات سياستها الراهنة تجاه كمبوشيا آخذة في التعاضد . ورغم ان السياسات التي اتبعتها أقطار الحلف ساعدت على تعزيز مقامها كجماعة إقليمية ، إلا أن التوترات الناجمة عن خلافات الأقطار الأعضاء في المجموعة حول هذه السياسة يمكن على المدى الأبعد ان تؤثر على تماسكها وتلحق ضرراً بالغرض الأصلي للمنطقة .

ويبدو على الأغلب ان كمبوشيا ستظل دولة شيوعية رغم ان اقطار حلف جنوب شرقي آسيا والقوى الغربية ليست مستعدة للاعتراف بذلك . فبما ان جانب فيتنام والاتحاد السوفياتي من جهة وجانب الصين والخمير الحمر من جهة أخرى يتقاتلان حول أية حكومة شيوعية يجب ان تسود في كمبوشيا ( وليس حول إذا ما كان يجب ان تكون هناك حكومة شيوعية في كمبوشيا أم لا ) فمن غير الواقعي الأمل في التوصل إلى حل غير شيوعي . وقد انتهت إمكانية أن يكسب قادة كمبوشيا غير الشيوعيين أي شيء بخسارة الولايات المتحدة وحلفائها للحرب في فيتنام .

ولا يزال الاضطراب في كمبوشيا عائداً بدرجة كبيرة إلى استمرار التنافس بين جناحي الخمير الشيوعيين والقوة الشيوعية الخارجية التي تدعم كل جناح . ويستطيع حلف جنوب شرقي آسيا عبر نفوذه السياسي كقوة إقليمية وتايلاند بوصفها الدولة المجاورة التي تعبر منها الأسلحة إلى القوة المعادية للفيتناميين ان تستمر في لعب دور رسمي في استمرار هذا الصدام . لكن لم يثبت أن قدرتها على ذلك كافية لانتزاع تنازلات من فيتنام ، ولا يحتمل ان تكون كذلك في المستقبل . وهناك جانب آخر للافتقار إلى الاستقرار في كمبوشيا وهو يعود إلى فقر الخبرة الادارية والتقنية الخميرية . وبسبب هذا النقص ليس هناك أمام شعب الخمير في المستقبل المنظور سوى بديلين واقعيين فقط هما الاعتماد اعتماداً بالغاً على فيتنام والاتحاد السوفياتي أو على الصين .

وعلى هذا فإن المسألة التي يتعين على قادة حلف جنوب شرقي آسيا ان يتفحصوها بقدر أكبر من الدقة هي مسألة أي سياسة تمنح أفضل الفرص لإعادة بناء الهوية الخميرية والاستقلال الذاتي الخميري ضمن نطاق دولة شيوعية . غير أنه يجب عليهم أن يدركوا أن هناك حدوداً ضيقة جداً لقدرتهم على تشجيع التغيير البناء ، ذلك أنهم لا يستطيعون

كغيرهم من القوى الخارجية المعنية ان ياملوا واقعياً في أن يكونوا ذوي نفوذ إلا على الهامش . ومع ذلك فإن هذا النفوذ قد يصبح هاماً في النطاق الأوسع ، نطاق مستقبل شعب الخمير والعلاقات بين حلف جنوب شرقي آسيا وفيتنام والدرجة التي سيتغلغل فيها التنافس الصيني - السوفياتي الى المنطقة والمستوى العام للتوتر الاقليمي الذي سيؤثر على الأمن الداخلي لدول جنوب شرقي آسيا .

\*\*\*\*\*

## الصين : سعي إلى توازن

منذ وفاة ماوتسي تونغ في عام ١٩٧٦ وقيادة دينغ هسياو بينغ البرغاماتية تبتعد بالصين تدريجياً ، وإن يكن مع بعض التذبذب ، بعيداً عن تركة التطرف الثوري التي خلفها ماوتسي تونغ للبلاد . واتضح ذلك بأجلى صورة في الشؤون الداخلية ، حيث كان هناك انكار متزايد لتعاليم ماو الراديكالية حول كيفية إدارة الاقتصاد وتنظيم المجتمع وأدوات السلطة . وكان تغيير الفلسفة الأساسية للتنمية الاقتصادية هو المهمة الأولى التي وضعها دينغ لنفسه ، وقد استطاع خلال السنوات الخمس الماضية إحراز قدر كبير من النجاح . اما المهمة الأصعب ، فكانت إعادة تنظيم البنية البيروقراطية التي ورثها ، ذلك أنها تتهدد قوى شخصية ومؤسسية راسخة . وقد جرى خلال عام ١٩٨٢ عدد من المبادرات الهامة لإعادة بناء الدولة والحزب والمؤسسات العسكرية ، وإذ تستكمل هذه المبادرات في المستقبل فإنها ستساعد على ضمان ان تبقى السياسات التي اختطها دينغ بعد غيابه من مركز السلطة .

أما في حقل السياسة الخارجية فقد تبنت الصين موقفاً أكثر استقلالاً خلال عام ١٩٨٢ ساعية إلى توازن أفضل ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، في الوقت الذي قامت فيه بتحسين علاقاتها مع أقطار العالم الثالث . ويضرب جزء من هذا التحول في الموقف بجذوره في الكبرياء القومية الطبيعية للصين ، وكان امراً متوقعاً إذ تصبح الصين أقوى وتشعر أنها أكثر أمناً . لكن الكثير من هذا الموقف كان رد فعل على المواقف التي تبنتها القوى الخارجية وعلى الأخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

## ■ التطورات المحلية :

بدأت تترسخ السياسات الاقتصادية التي اختطتها القيادة المعتدلة الراهنة بديلاً للنهج الماوي الأكثر تطرفاً . وليس الاقتصاد الصيني ككل متيناً تماماً ، ولكن كانت هناك تحسنات رئيسية حدث الكثير منها خلال عام ١٩٨٢ . فالأغذية والسلع الاستهلاكية متوافرة بشكل أفضل ، ونتيجة لزيادات الأجور في السنوات السابقة يملك الصيني العادي من الأموال ما يستطيع إنفاقه عليها أكثر من أي وقت مضى . ويبين مسح شامل قامت به صحيفة بيكين اليومية في خريف عام ١٩٨٢ ان الدخل السنوي للفرد الواحد صعد السنة الماضية الى ٢٢٣ يوان ( نحو ١١٥ دولار ) - وذلك رقم قد لا يبدو مرتفعاً ولكنه يشكل زيادة قدرها ٦٦ بالمائة بالمقارنة مع عام ١٩٧٨ . أما الفلاحون ( الذين يشكلون نحو ٨٠ بالمائة من الصينيين كافة ) فهم في وضع أفضل مما كانوا عليه طوال سنوات نتيجة لارتفاع الإنتاج الزراعي ولتشجيع النظام لهم على بيع منتجات قطع الأرض الصغيرة الشخصية الخاصة بهم في اسواق الفلاحين « الحرة » . وكان لإدخال نظام مسؤولية جديد أثر جيد ايضاً . وبموجب هذا النظام ينظم الانتاج في اراضي الدولة على أساس العائلات وتعطى حصة من عوائد الانتاج للفلاحين كي يستخدموها كما يرغبون . وتشير إلى الكيفية التي يستخدم بها الفلاحون هذا الدخل الإضافي في زيادة قدرها ١٣ بالمائة في مبيعات الأسمدة وزيادة قدرها ١١,٩ بالمائة في مبيعات المعدات الزراعية في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٨٢ ( بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام ١٩٨١ ) .

وتمثل التحسينات على الجبهة الزراعية أسطح انجازات السنوات الثلاث الماضية ( كان حصاد الحبوب عام ١٩٨٢ الذي بلغ ٣٣٥ مليون طن قياسياً ) ، لكنها لم تكن الانجازات الوحيدة . فقد انخفض عدد العاطلين عن العمل ( الذين يطلق عليهم موارد « الذين ينتظرون عملاً » ) ، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ان النظام يشجعهم على إقامة مصالح خدمات خاصة بهم مثل دكاكين تصليح الدراجات ودكاكين الحلاقة والخياطة والكوي والمطاعم . كذلك نمت الصناعة الخفيفة التي انصب التركيز عليها خلال بضع السنوات الماضية بنحو ١٤ بالمائة ، وتبذل حالياً جهود للتركيز أكثر على الصناعات الثقيلة لتحقيق توازن أفضل بين النوعين . وسيتم تخصيص استثمارات جديدة ، جزء كبير منها من اقطار اجنبية ، للموارد الطاقة المختلفة . فستساعد اليابان على تطوير النفط والفحم والطاقة الهيدروكهربائية ، وتقدم أوروبا واليابان قروضاً سهلة



وتشارك الولايات المتحدة أكثر فأكثر في مشاريع مشتركة للتنقيب عن النفط في عرض البحر واستغلال الفحم وبناء سدود لتوليد الطاقة الهيدروكهربائية .

وقد حدد السكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر الثاني عشر للحزب في ايلول ( سبتمبر ) هدفاً طموحاً يتمثل في مضاعفة الانتاج اربع مرات بحلول نهاية القرن ، وذلك هدف قد يكون ممكناً رغم أنه صعب جداً . غير أن هناك عدداً من الصعوبات لا بد من التغلب عليه مثل تقادم المعدات في الكثير من الصناعة الصينية وندرة المدراء الشباب الموهوبين الراغبين في اتخاذ قرارات والإفتقار إلى العمال المهرة والبنية البروقراطية القاتلة التي تخلق روتيناً واختناقات . وفوق ذلك هناك مشكلة عدد السكان التي سلط عليها الضوء الإحصاء الذي انجز خلال عام ١٩٨٢ . فقد بين هذا الإحصاء ، الذي تم بمساعدة غربية ، أن عدد سكان الصين بلغ في نهاية عام ١٩٨١ ١,٠٠٨,٨٨٢,٠٠٠ ( بإستثناء الـ ١٨ مليون شخص في تايوان والـ ٥ ملايين شخص في هونغ كونغ وماكاو الذين تعتبرهم بكون جزءاً من الشعب الصيني ) . وما لم تستطع بكين تخفيض وتيرة التوالد إلى أقل من وتيرة الـ ١,٤٥ بالمائة سنوياً التي سجلت في عام ١٩٨١ ، فإنها لن تستطيع ان تبقي عدد السكان على مستوى الـ ١,٢ مليار شخص المرتقب بحلول نهاية القرن . وعلى الرغم من تكثيف جهود التخطيط السكاني ، والعقوبات القاسية التي تفرض على العائلات التي يزيد عدد اولادها عن ولد واحد ، فإن التفضيل التقليدي للعائلات الأكبر ( وخاصة للذكور ) يوجه ضغطاً قاسياً على سياسات ضبط عدد السكان التي يتبعها النظام . ومع ذلك فإن استمرار النمو المطرد في عدد السكان سيدمر كل فرصة ممكنة للوصول إلى اهداف الصين التنموية الطموحة .

#### - إعادة تنظيم المؤسسات السياسية والإدارية :

يعكس انتظار دينغ هسياو بينغ ورفاقه كل هذه المدة قبل بدء محاولة إعادة بناء آلة الحكم صعوبة هذه المهمة . وهناك سببان أساسيان يدفعان إلى القيام بالمحاولة ، وليس أي من هذين السببين جديد ولكنهما هامين مع ذلك . أول هذين السببين ان القادة الحاليين يرغبون في كنس الحطام الذي خلفته الثورة الثقافية : العدد الكبير من اليساريين الذين لا يزالون في الحكومة والحزب وفي المؤسسة العسكرية الذين يعتقدون ان السبيل الماوي هو السبيل الوحيد ، والمتسلقون الذي حصلوا على مناصبهم خلال الثورة الثقافية ولكنهم الآن غير ملتزمين بالمبادئ اليسارية بل يشكلون مصدر فساد وارتشاء ،

مستعدين دائماً لدعم أية قيادة تسمح لهم بالازدهار رغم مواهبهم الضعيفة . وإذا كان دينغ يرغب في ان تستمر السياسات التي اختطها بعده ، فقد كان عليه إزاحة هذين العنصرين من مراكز السلطة . ثانياً ، كانت هناك بالاضافة إلى هذه الأسباب السياسية أسباب اقتصادية محض اقترنت معها في بعض الأحيان . فاليساريون الذين لم يكونوا ملتزمين بأهداف دينغ لم ينفذوا هذه الاهداف ابداً إلا دون حماسة ، أما المتسلقون فكثيراً ما كانوا يفتقرون إلى الكفاءة . وكانت هناك أعداد من الكوادر القيادية أكبر مما ينبغي ، والكثير منها كبير السن ، لم يعد حيويّاً وذا خيال . كذلك تطورت إما بسبب الثورة الثقافية أو بسبب كثافة الجهد الاقتصادي الجديد خلال السنوات الخمس الأخيرة سلسلة من الهيئات غير الضرورية ساهمت في الوزن البيروقراطي الضخم وزيادة الروتين وإحباط المبادرة .

وقد كانت إجابة القادة الصينيين على هذا العدد الغفير من المشاكل البدء بإعادة تنظيم شاملة للهيئات الحكومية . ففي آذار ( مارس ) أعلن رئيس الوزراء خططه لجهاز الحكومة المركزي وبدأ في تنفيذها . وسيتم بموجب هذه الخطط تقليل عدد الوزارات والهيئات التابعة لمجلس الدولة من ٥٢ إلى ٤١ ، وتخفيض عدد الوزراء ونواب الوزراء من ٥٠٥ إلى ١٦٧ . وسيحال ١١ من نواب الرئيس الـ ١٣ إلى التقاعد مما يترك اثنين فقط ممن يدعمون الجناح المعتدل ، بينما انخفض عدد المكاتب والدوائر التابعة للوزارات والهيئات من ٧٢٠ إلى ٤٨٨ وعدد رؤساء المكاتب ومدراء الدوائر من ٢٤٥٠ إلى ١٣٩٨ .

وفي ايار ( مايو ) كشفت صحيفة الشعب اليومية النقاب عن أن إعادة تنظيم مماثلة تجري في منظمة الحزب المركزية ، إذ يجري تشذيب دوائر اللجنة المركزية الـ ٣٠ ، وإنقاص عدد رؤساء الدوائر ونوابهم بنسبة ١٥,٧ بالمائة ، ويعني ذلك تغير معدل عمر الباقيين من ٦٤ إلى ٦٠ سنة . وكان من الواضح ان الذين عينوا حديثاً من أنصار دينغ وهو ياوبانغ الذي كان دينغ قد اختاره في الأساس سكرتيراً عاماً . وأهم هؤلاء المدير الجديد للمكتب العام للجنة المركزية هو كي لي ، وهو يبلغ من العمر ٥٣ سنة فقط وكان قد قضى مدة الثورة الثقافية في مدرسة إعادة التثقيف ذاتها الذي كان فيها هو ياوبانغ نفسه .

واجتمع المؤتمر الثاني عشر للحزب في الفترة ما بين ١ و ١١ ايلول ( سبتمبر )

للمصادقة على الخطوط السياسية التي كان قد أقرها الاجتماع الكامل الثالث للمؤتمر السابق في عام ١٩٧٨ وللموافقة على تغييرات أخرى في بنية الحزب أوصى بها دينغ وأتباعه . وتبنى الحزب دستوراً جديداً ألغى منصبى رئيس الحزب ونائب الرئيس مما أزال أحد مراكز القوى الممكنة ( وهو في الواقع المركز الذي كان ماو يحتفظ به ) وزاد في أهمية الأمين العام . وخلقت هيئة استشارية مركزية جديدة يوضع فيها على الرف ذوي المنزلة الرفيعة من كبار السن ، وتولى دينغ نفسه رئاسة هذه الهيئة . غير أن أعضاء المكتب السياسي الآخرين الذين كان يتوقع ان يتبعوه لم يفعلوا ذلك ، فظلوا في مناصبهم القيادية .

وانتخب المؤتمر لجنة مركزية جديدة ، وهنا يمكن بوضوح رؤية بصمات المعتدلين . فالأعضاء الجدد في غالبيتهم أصغر سناً ومرتبطين بالخط السياسي البرغاماتي ، بينما أزيح كثيرون من الأعضاء الأكبر سناً إلى الهيئة الاستشارية المركزية وطهرت اللجنة المركزية من اليساريين . أما المكتب السياسي الذي انبثق عن المؤتمر فلم يكن نجاحاً لدينغ بالوضوح ذاته ، رغم أنه وحلفاءه يمسكون بميزان القوى في المكتب السياسي وفي لجنته الدائمة معاً . ويتوقع ان يزدوا من قوتهم إذ يجبر العمر اكبر ثلاثة أعضاء سناً ، بالإضافة إلى دينغ نفسه ، على التخلي عن مناصبهم . ففي آذار ( مارس ) ١٩٨٣ ، أعلن أن المارشال يي جيان بينغ وعمره ٨٥ عاماً سيتقاعد قريباً بسبب المرض ، ولا يمكن ان يكون العضوان الآخران اللذان يبلغ عمرهما ٧٧ و ٧٦ سنة خلفه بكثير .

#### - ترويض المؤسسة العسكرية :

إذا كانت هناك أي تهديدات متبقية لسيطرة دينغ في الهيئات القيادية التي تدير الصين ، فإن هذه التهديدات لا بد أن تأتي من القيادات العسكرية . فهناك اثنا عشر شخصاً ذوو روابط عسكرية من بين أعضاء المكتب السياسي الذين يبلغون ٢٥ - ثلاثة منهم مارشالات كبار السن - كذلك يشكل أعضاء اللجنة المركزية من العسكريين الذين يبلغ عددهم ٥٠ أكبر كتلة في تلك الهيئة . وكثيراً ما اتهم دينغ نفسه قادة الجيش بأنهم مجموعة غير موثوقة .

وكانت المراتب العليا في المؤسسات العسكرية الجهات المعارضة الأوضح والأكثر تماسكاً للسياسات الجديدة . فالإصلاحات الجديدة الناجحة في الزراعة أثرت سلباً على التجنيد الذي يعتمد تقليدياً على الفلاحين . فمع تزايد امكانية العيش حياة جيدة في



المزارع ، لم يعد الجيش ، الذي كان فيما مضى يعتبر ملاذاً ذا امتيازات ، يجتذب متطوعين كما في الماضي . ويرى الجنرالات ان السياسة الاقتصادية تتوجه أكثر مما ينبغي نحو السلع الاستهلاكية . ويفضلون أن يروا قدراً أكثر من التركيز على الصناعة الثقيلة وخاصة الصناعة العسكرية . غير أن الخطط الراهنة تقتضي بأن يكون تحديث القوات المسلحة في المرتبة الرابعة والأخيرة من بين مجالات التحديث الأربعة .

وقد تحرك دينغ بين عام ١٩٧٩ ونهاية عام ١٩٨١ ببطء وحذر لتحويل توجه الجيش . فاستبدل أحد عشر من قادة المناطق العسكرية الإثني عشر ، كما ان ٢٢ من بين القادة الـ ٢٨ على مستوى المقاطعات جدد ايضاً . غير ان هذه السياسة لم تكن ناجحة تماماً كما يتبين بوضوح من مقالة نشرتها صحيفة جيش التحرير اليومية قبل مؤتمر الحزب وهاجم فيها أحد كبار دعاة الجيش مناحي كثيرة من البرنامج المعتدل . وكانت ضربة دينغ المعاكسة سريعة ، ففي ايلول ( سبتمبر ) أجبرت صحيفة شنغهاي اليومية التي طبعت المقالة هي ايضاً على إصدار اعتراف بالخطأ ونشرت تحذيراً ضد وجهات النظر « اليسارية الشريرة » . واستبدل مدير الدائرة السياسية العامة للجيش بأحد أنصار دينغ الواضحين ، وعندما استقال قائد الأسطول بسبب المرض في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ؛ استبدل بنائب لرئيس الاركاز يعتبر عموماً نصيراً آخر لدينغ ، وتفيد تقارير أن دينغ يخطط لتغيير كافة قادة المناطق العسكريين ثانية في المستقبل القريب ، وقد تم بالفعل استبدال أربعة من بينهم رئيس مقاطعة كانتون العسكرية الذي اشتهر انه الأكثر عداءً للمعتدلين .

وستساعد هذه الخطوات على دفع المؤسسة العسكرية الى انتهاج الخط ذاته الذي تسير فيه القيادة الراهنة ، ولكن لا تزال المعارضة تتمتع بقدر كبير من القوة . ففي تشرين الثاني ( نوفمبر ) استبدل وزير الدفاع جين بياو الذي عينه دينغ ولكنه لم يحصل إطلاقاً على رضى المراتب العسكرية العليا بجانغ ايبينغ الذي لا يعرف عن خلفيته ومواقفه الكثير . على أية حال احتفظ دينغ لنفسه في المؤتمر الثاني عشر للحزب برئاسة هيئة الحزب العسكرية بالغة القوة ، ويبدو أن الميزان يميل باتجاه سيطرة حزبية أكبر على الآلة العسكرية الضخمة المعقدة . والأغلب إنه إذا ظل دينغ نشيطاً في السلطة مدة كافية من الزمن ( يبلغ عمره الآن ٧٨ عاماً ) فإنه سيستطيع كسر المقاومة التي لا تزال المؤسسة العسكرية تبديها في مواجهة حماسه الإصلاحية .

## ■ السياسة الخارجية :

برهن دينغ وقيادة الحزب حتى الآن عن وعيهم لخطر أن يؤدي اتخاذ إجراءات بعيدة كثيراً عن التفكير اليساري وخاصة فيما يتعلق بالجيش إلى رد فعل ارتدادى . وكان الغزل مع الغرب الذي وسم السنوات ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧١ أحد المجالات التي أثارت تهمات انتقادية . وربما كانت الحساسية تجاه ذلك تشكل تفسيراً جزئياً للسياسة الخارجية الأكثر قومية واستقلالاً والتي أصبحت ملحوظة في عام ١٩٨٢ . غير أن التغيرات في سلوك القوى الخارجية كانت هامة هي الأخرى ، ولعبت على الأقل دور تعزيز الميل إلى إيجاد توازن جديد في تعامل الصين مع العالم الخارجي .

## - تدهور العلاقات مع الغرب :

كانت الإجهادات في العلاقات الصينية - الأميركية جلية واضحة في بداية عام ١٩٨٢ . فقد بدا إصرار ريغان على معاملة تايوان على أنها قطر مستقل يستحق دعماً كاملاً إشارة تراجع عن التفاهم الهش الذي كان قد تم التوصل إليه في عام ١٩٧٩ مع إدارة كارتر . وكانت مسألة النزاع المباشرة هي خطة الولايات المتحدة لتزويد تايوان بطائرة عسكرية مقاتلة متطورة . لكن العامل الكامن خلف قلق الصين كان الخشية من أن ريغان ينوي طبقاً لما اشارت اليه خطاباته قبل انتخابه بعث الحياة في سياسة « صينين » . وقد قررت الولايات المتحدة في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٢ ان لا تزود تايوان بطائرات مقاتلة متطورة بل تسمح لها بتوسيع قاعدة الانتاج المحلي للطائرة الأقدم « ف . ٥ إي تايفر » بدلاً من ذلك . فكان ان أزال هذا المشكلة التي كانت طافية على السطح ، لكن الشكوك ظلت تحت السطح .

واستغرق التوصل إلى حل وسط فيما يتعلق بتزويد الأسلحة إلى تايوان في المستقبل ستة أشهر من المفاوضات بين الدبلوماسيين الصينيين والأميركيين . وسرعان ما صار هذا الحل الوسط ، كمعظم الحلول الوسط ، عرضة لتفسيرات متناقضة ، فقد فسره الصين على أنه يعني تخفيف المبيعات الأميركية إلى تايوان تمهيداً لايقافها كلها في وقت قريب ، بينما ادعت الولايات المتحدة أن الايقاف الكامل للمبيعات رهن بتوصل بكين وتاييه إلى حل خلافاتها واتخاذ قرار حول كيفية التعايش معاً . وظل النزاع مستمراً بهدوء طوال ما تبقى من العام ، لكنه اشتعل مرة أخرى في آذار ( مارس ) ١٩٨٣ عندما أعلنت واشنطن انها تخطط لمبيعات عسكرية لتايوان ستبلغ قيمتها الكلية ٨٠٠ مليون دولار في

عام ١٩٨٣ ، و٧٨٠ مليون دولار في عام ١٩٨٤ . فأصرت الصين على أن ذلك مخالف لاتفاقية آب ( اغسطس ) ، إذ ان المبيعات للمستين كلتيهما أكثر من المبيعات للسنة الأساس ١٩٧٩ التي بلغت ٥٩٨ مليون دولار ، فردت الولايات المتحدة أنه إذا ما أخذ التضخم بالحساب فإن الأرقام المرتقة أقل من ذلك المقدار . وبما ان الولايات المتحدة تعهدت أنها لن تفاوض بكن حول أي الأسلحة ستزود بها تايوان ، فإن من الصعب عليها أن تعدل موقفها . ومع ذلك إذا لم يكن هناك بعض التلاؤم مع وجهات نظر الصين فإن المستقبل يعد بالمزيد من تدهور العلاقة الصينية - الأميركية .

ومع تدهور الجو الديبلوماسي برزت مشاكل جديدة تتعلق بالتجارة . فقد ادعت الولايات المتحدة أن الصين تعتمد إلى إلقاء سلعها وخاصة المنسوجات في الأسواق الأميركية بأسعار أقل من الأسعار الحقيقية . وهاجمت الصين التأثيرات البيروقراطية التي قالت أنها تحول دون شحن بنود التكنولوجيا الرفيعة من الولايات المتحدة إليها . كذلك اتخذت بكن مواقف معارضة لمواقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالسياسة الأميركية في مناطق العالم الثالث وخاصة اميركا اللاتينية وافريقيا الجنوبية .

كذلك أكدت الصين ذاتها في خلافات مع اقطار غربية اخرى . فقد أدى تغير مقترح في طريقة عرض الحرب الصينية - اليابانية في الكتب المدرسية التي تستخدم في المدارس الثانوية اليابانية بالصينيين إلى اتهام اليابان بإنها إنما تعدل التاريخ لمحو عار ذلك الصدام . وانهت المشادة عندما انكرت الحكومة اليابانية التغيرات . لكن هذه الحادثة ألقت ظلالاً من الشك على العلاقة السياسية بين القطرين . وفي ايلول ( سبتمبر ) أثار إصرار رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر على أن المعاهدات المتعلقة بهونغ كونغ صحيحة وناقذة غضب الصين التي تعتبر هذه المعاهدات « غير متكافئة » وتصر على أن بريطانيا يجب أن تعترف بأنها كذلك . وفي حين أن هذه الصعوبات السياسية لم تؤثر بعد تأثيراً سلبياً على الروابط الاقتصادية النامية ما بين الصين ودول العالم الصناعي ، إلا أنها تنبئ بالمزيد من المتاعب إذ لم تدرك الحساسيات الصينية وتقدر حق قدرها .

#### - تحسن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي :

لا بد أن يكون برود علاقات الصين مع الغرب قد ساهم في الدفء الطفيف الذي طرأ على علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٢ . لكن العامل الأهم كان التغير في رؤى القطرين . فقد أخذت الصين بالاعتبار المشاكل الداخلية السوفياتية والمشاكل التي



يواجهها الاتحاد السوفياتي داخل امبراطوريته الاوروبية الشرقية وفي افغانستان ومع الدول التابعة له التي تشكل عبئاً عليه في اماكن أخرى . وفي حين لا تزال الدعاية الصينية تصور الاتحاد السوفياتي على انه قوة « تسعى إلى الهيمنة » إلا انها لم تعد تصر على أنه يتأهب للهجوم على الصين .

وقد كان الاتحاد السوفياتي يضغط على الصين منذ زمن لبدء حوار جديد بشأن تحسين العلاقات ما بين الدولتين ، ثم قام بتكثيف جهوده في عام ١٩٨٢ عندما تعثرت العلاقات الصينية - الاميركية . ويشير قبول الصين في صيف عام ١٩٨٢ لدعوة السوفيات لبدء محادثات إلى أن جليد العلاقات ما بين الدولتين قد بدأ يذوب . لكن الصين عمدت في الجولة الافتتاحية للمحادثات إلى بعث الحياة في قائمة من المطالب القديمة واعتبرتها ثمناً للتطبيع . فأصرت على أن الاتحاد السوفياتي يجب أن ينسحب من افغانستان ويخفف من وثوق علاقته مع فيتنام ويحد من قواته على طول الحدود الصينية - السوفياتية وفي منغوليا .

وليس هناك حتى الآن ما يشير إلى أن تقدماً كبيراً قد احرز . فقد انتهت الجولة الثانية من المحادثات في آذار ( مارس ) ١٩٨٣ دون ان يكون هناك اتفاق على المسائل السياسية عدا قرار الاستمرار في الحوار . غير أنه تم إحراز تقدم ذي شأن فيما يتعلق بالتجارة . فخلال الاسبوع الثاني من محادثات آذار ( مارس ) ، أعلن التوصل إلى اتفاقية تجارية لعام ١٩٨٣ ، وتفيد المصادر الصينية أن الحجم الكلي للتجارة بموجب هذه الاتفاقية سيكون ٨٠٠ مليون دولار ( وفي ذلك قفزة كبيرة بالمقارنة مع عام ١٩٨٢ حين بلغ الحجم ٣٠٠ مليون دولار ، وكان هذا بدوره ضعف ما تحقق عام ١٩٨١ ) .

#### ■ الآفاق :

من الأغلب ان يكون دينغ وأتباعه مسرورين لنتائج وآثار مبادراتهم المحلية والخارجية عام ١٩٨٢ . ففي حين لا يزال يتعين عليهم ان يتعاملوا مع المعارضة التي تثيرها جماعات ذات مصالح لا توافق على تفكيرهم وخططهم ، استطاعوا مع ذلك ان يبنوا أساساً صلباً يستطيعون الانطلاق منه إلى الامام . ويتوقع أن يوسع التطهير وإعادة التنظيم اللذان نجما عن إعادة بناء مركز الحكومة والحزب ليشملا مستوى المقاطعات في عام ١٩٨٣ . وإذا ما تحقق نجاح بالقدر ذاته على هذا المستوى ، فإن ذلك سيعطي دفعة للتعافي الاقتصادي الذي يجري الآن ، ويساعد على ضمان استمرار الاستقرار السياسي

حتى بعد أن يترك دينغ مركز السلطة .

أما في حقل السياسة الخارجية فلن يسمح لإعادة التأكيد على مواقف أكثر استقلالية من الاصطدام بحاجة الصين إلى المعونة من الأقطار الغربية خاصة في حقول التكنولوجيا الرفيعة . وكان من شأن الإشارة إلى انفتاح الصين على الاتحاد السوفياتي وتحسن علاقاتها مع أقطار العالم الثالث تذكير الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة ، أنه تتوافر للصين بدائل إذا استمر تجاهل ما تعتبره مصالح حيوية لها . وقد زودت الصين نفسها بعدد من الخيارات التي يمكنها ان تلجأ اليها إذا لم تحظ حساسياتها هذه بقدر من الاهتمام في عام ١٩٨٣ اكبر من ذلك الذي حظيت به في عام ١٩٨٢ . وقد جاء الغاء بكين للمبادلات الثقافية الصينية - الأميركية في نيسان ( ابريل ) ، بعد أن لجأ أحد لاعبي التنس الصينيين الى الولايات المتحدة نذيراً ، بما يمكن توقعه إذا لم يتم ذلك .

\*\*\*\*\*

## اليابان : نظرة جديدة إلى الدفاع ؟

انتخب ياسوهيرو ناكاسوني رئيساً لوزراء اليابان في ٢٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٢ عندما استقال زينكوسوزوكي في نهاية مدة رئاسته للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم ، التي تبلغ ستين . وكانت الحكومة اليابانية في الأشهر السابقة منشغلة بالعلاقات التجارية المتوترة بإطراد مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، كما كانت قد تعرضت لضغط متزايد من الولايات المتحدة لزيادة قدرة اليابان على الدفاع عن نفسها بقواتها هي وحماية خطوط الملاحة حتى ألف ميل من شواطئها . وأدى تضافر مقاومة اليابان للضغوط التي وجهت عليها فيما يتعلق بالدفاع مع تنامي العجز التجاري الأمريكي مع اليابان ( الذي وصل أعلى مستوى له عندما بلغ ١٩ بليون دولار في عام ١٩٨٢ ) إلى تخيّمات بأن العلاقات اليابانية - الأميركية تقترب بسرعة من الأزمة .

### ■ قيادة حازمة :

تصرف رئيس الوزراء الجديد بسرعة لتهدئة الوضع . فخلال شهر من توليه منصبه أعلنت حكومته اجراءات تستهدف تسهيل دخول الواردات الاجنبية الى اليابان وقراراً بزيادة الانفاق الدفاعي للسنة المالية ١٩٨٣ بنسبة ٤,٣ بالمائة بالمعايير الحقيقية بالمقارنة مع السنة المالية عام ١٩٨٢ . وبالنظر إلى ان الحكومة اتبعت سياسة مالية ، هي الأكثر

تقشفاً منذ عام ١٩٥٥ ، فرضت تجميد الانفاقات العامة على المستوى ذاته الذي كانت عليه خلال السنة المالية ١٩٨٢ ، فإن زيادة الاتفاق الدفاعي أثرت على برامج محلية ذات أهمية سياسية مثل برامج الرفاه الاجتماعي والتعليم العام والأشغال العامة . كما ان ذلك عني استمرار وجهة ارتفاع الاتفاق الدفاعي التي سادت خلال بضع السنوات الماضية وصولاً إلى ٠,٩٨ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي المرتقب ( بالمقارنة مع ٠,٩١ بالمائة في السنة المالية ١٩٨١ و ٠,٩٣ بالمائة في عام ١٩٨٢ ) ويتوقع انه يتخطى هذا الرقم حاجز الـ ١ بالمائة الهام سيكولوجياً ، الذي ما زال منذ أمد طويل يكبح توسع القوات اليابانية .

وافترقت مبادرة اخرى من مبادرات السيد ناكاسوني عن سياسة كانت قد اتبعت منذ زمن طويل ، وذلك عندما قررت حكومته في كانون الثاني ( يناير ) أن تجعل بالامكان نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الولايات المتحدة . ولا بد أن يثير هذا القرار قدراً كبيراً من السجال لأنه يتعارض مع تيار قوي في التفكير الياباني بصدد مبيعات الأسلحة . ففي عام ١٩٦٧ أعلنت الحكومة اليابانية « مبادئ ثلاثة لتصدير السلاح » ( وهي ليست صادرات إلى الأقطار الشيوعية ، ولا إلى اقطار تحظر الأمم المتحدة تصدير السلاح إليها ، ولا إلى اقطار تشارك أو يمكن ان تشارك في حرب دولية ) ، وقد عززت هذه المبادئ في عام ١٩٧٦ بحيث أصبحت تغطي عملياً أي تصدير للسلاح أو منشآت انتاج الأسلحة . وعندما برزت امكانية الاستجابة الى طلب من الولايات المتحدة بنقل تكنولوجيا عسكرية يابانية إليها ، اقر مجلس النواب الياباني مشروع قرار يحث الحكومة على التعامل مع أية صادرات اسلحة بطريقة حذرة .

كذلك أبدى السيد ناكاسوني رغبة في أن يضع منزلته الشخصية خلف جهود تستهدف الابتعاد عن مواقف تقليدية أخرى . فأكد في زيارة للولايات المتحدة في كانون الثاني ( يناير ) أهمية التحالف مع الولايات المتحدة مستخدماً عمداً اصطلاحاً كان قد سبب الكثير من المتاعب للسيد سوزوكي ، عندما استخدمه بقدر أكبر من الحرص والمواربة في عام ١٩٨١ . فأكد في مقابلة مع صحيفة أميركية على حاجة اليابان الى اتخاذ موقف دفاعي اقوى كي تواجه الاتحاد السوفياتي . وتفيد التقارير انه شدد على ضرورة تحويل اليابان إلى « حاملة طائرات لا يمكن اغراقها » . لمنع قاذفات باك فاير من اختراق مجالها الجوي ولإعطاء « قوات الدفاع الذاتي » الياباني القدرة على منع الغواصات والسفن



القتالية السوفياتية من العمل في المضائق المحيطة باليابان في حالات الطوارئ .

وقبل زيارته لواشنطن قام السيد ناكاسوني بزيارة ناجحة بوضوح إلى كوريا الجنوبية ، هي اول زيارة يقوم بها رئيس وزراء ياباني لها . وكانت العلاقات بين البلدين صعبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لكنها توترت أكثر عندما اختطف كين دى يونغ ، أحد قادة المعارضة الكورية الجنوبية خلال زيارة له إلى اليابان ، وأعيد بالقوة إلى سيئول . وقد وافق ناكاسوني في محاولة منه للتغلب على صعوبات الماضي على طلب مساعدة مالية تقدمت به كوريا الجنوبية ( ٤ بلايين دولار على مدى ٧ سنوات ) - كذلك وافق ناكاسوني مع الرئيس شون على أن « السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية حيوي الأهمية لسلامة واستقرار جنوب شرقي آسيا، بما في ذلك اليابان » ، متخذاً بذلك موقفاً واضحاً من مسألة كانت قد اصبحت موضوع سجال منذ أن اثيرت اول مرة عام ١٩٦٩ في بيان مشترك صدر بعد محادثات رئيس الوزراء الياباني ساتو مع الرئيس الاميركي نيكسون . وتقف خلف القلق بشأن هذا الموقف الخشية من ان تؤدي علاقات اليابان الأمنية بالولايات المتحدة الى توريطها في صدامات عسكرية في شبه الجزيرة الكورية . وقد حقق ناكاسوني بزيارته الى كوريا الجنوبية وبرغبته في تبني مواقف غير شعبية إلى هذا الحد أو ذاك هدفين في وقت واحد : إذ بدأ علاقة أكثر ايجابية مع كوريا الجنوبية وساعد على تمهيد الطريق لاجتماعه مع الرئيس ريغان الذي يعرف عنه انه « يثمن التحالف الأميركي مع كوريا الجنوبية » .

وهكذا ، ابدى ناكاسوني خلال الشهرين الأولين كرئيس للوزراء قيادة ماهرة وإحساساً واضحاً بالاولويات - وتلك خصائص غير معتادة في القادة السياسيين اليابانيين . غير انه لم يخرج بعد عن إطار السياسات التي اختطها اسلافه . فقد كانت الوجهة الصاعدة للإنفاق الدفاعي واضحة خلال السنتين السابقتين ، كما أن السيد سوزوكي أعلن في أيار ( مايو ) ١٩٨١ هدف الدفاع عن خطوط الملاحة إلى عمق ألف ميل . كذلك كانت الجهود لإصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة مستمرة قبل استلام ناكاسوني منصبه ( رغم أن التركيز كان حيثئذ على النواحي الاقتصادية والمشاكل التجارية ) ، كما أن رئيس الوزراء اوهارا كان أول من أكد الحاجة الى العمل بتساوق مع الديمقراطيات الغربية الصناعية ، وذلك عندما قرر المشاركة في الشجب الغربي للغزو السوفياتي لافغانستان . أما التمهيد لدور ياباني في الاستقرار الاقليمي في آسيا فقد قام به

رئيس الوزراء فوكودا الذي بادر إلى اقامة علاقات سياحية وثيقة مع حلف جنوب شرقي آسيا في صيف عام ١٩٧٧ . لكن الأمر المختلف في توجه ناكاسوني هو أنه جمع هذه الخطوط كلها معاً ، ودفع باتجاه تغيير الاولويات ونقاط التأكيد . ولا يزال من المبكر التنبؤ بالكيفية التي سيرتب بها ناكاسوني اولوياته السياسية ، إلا ان اهتمامه بتحقيق قوام دفاعي أقوى أصبح واضحاً ، حتى انه لم يتردد في الإعلان ، وإن يكن مع تحفظات حريصة ، عن قناعته الشخصية بأن الضرورة قد تقضي في وقت من الاوقات بتغيير الدستور لأخذ الدفاع بالاعتبار الكامل .

### ■ عوامل كابحة :

لكن مسألة ما إذا كان السيد ناكاسوني سيستطيع فعلاً تحقيق تغييرات ذات شأن في السياسة الدفاعية اليابانية ما تزال مسألة مفتوحة ، ذلك أن الظروف المحلية ليست مواتية تماماً . فقوة ناكاسوني السياسية داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي التي تعتمد على الجناحين اللذين يقودهما رئيسا الوزراء السابقان تاناكا وسوزوكي ، ضعيفة نسبياً . ولا تحظى سياساته على الدوام بإجماع اعضاء الحزب ، وقد ظهرت داخل الحزب انتقادات لتأكيد الخطابي على قوام دفاعي أقوى . ولذا فإنه قد يضطر في ظل هذه الظروف إلى تعديل سياساته لاستيعاب وجهة نظر أغلبية الحزب خاصة فيما يتعلق بمسائل تثير جدلاً عنيفاً كمسائل الدفاع والرفاه الاجتماعي . ثانياً ، الحزب الليبرالي الديمقراطي ذاته يواجه صعوبة سياسية بسبب قضية الرشوة التي تورط فيها السيد تاناكا ، وستؤثر نتيجة هذه القضية على موقف ناكاسوني . ثالثاً ، شنت احزاب المعارضة في البرلمان الياباني هجوماً على سياساته .

وقد كان هناك تحول تدريجي مطرد في اليابان باتجاه دعم قدرات دفاعية أقوى وكذلك دعم الترتيبات الأمنية اليابانية - الاميركية ، لكن الرأي العام لم يصل إلى درجة ترضي قبول سياسة ناكاسوني الدفاعية . وقد كان هناك كما في اوروبا انتعاش للمشاعر المعادية للأسلحة النووية في السنوات الاخيرة ، لكن على العكس من اوروبا لم يتبلور دعم لجهد دفاعي يقوم على الأسلحة التقليدية أكبر . وعلى هذا فإن تأكيد رئيس الوزراء الخطابي على الحاجة إلى قوام دفاعي أقوى يمكن بسهولة ان يفرع الرأي العام الياباني المتردد . وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة الانفاق الدفاعي على حساب البرامج المحلية قد يكون غير شعبي ابداً .

من جهة ثانية ، ما دامت المشاكل التجارية ستستمر بالتأكيد ، رغم الخطوات المترددة التي اتخذها ناكاسوني وأسلافه لفتح السوق الياباني أمام المنتجات الأجنبية ، فإن التراجع عن موقف ناكاسوني الواضح من الدفاع لن تكون له سوى آثار سلبية إضافية على العلاقات مع الولايات المتحدة . فقد اثنى الرئيس ريغان والكونغرس على قرار ناكاسوني بزيادة الانفاق الدفاعي في السنة المالية ١٩٨٣ ، لكنها معاً اوضحا ايضاً انها يريدان جهوداً أكبر وأسرع . ولكن بالنظر إلى أن الظروف المالية الدقيقة يحتمل ان تستمر خلال بضع السنوات القادمة على الأقل ، فإن الفجوة بين ما تريده الولايات المتحدة وبين ما تشعر اليابان انها تستطيع القيام به يحتمل على الأغلب ان تتسع .

كذلك يمكن ان تصبح مسألة الدفاع عن خطوط الملاحة ، التي أصبحت نقطة محورية في التعاون الدفاعي بين القطرين ، نقطة نزاع . فسيكون من الضروري للاستجابة للمطالب الأميركية استجابة كاملة زيادة الانفاق الدفاعي بسرعة أكبر وتعديل القوام الدفاعي الراهن كما ينص عليه « برنامج الدفاع الوطني » لعام ١٩٧٦ لكن الأمرين كليهما غير ممكنين . فالكوابح المالية القاسية قد تعيق أية زيادة سريعة في الانفاق الدفاعي والدعم الجماهيري لتغيير القوام الدفاعي الراهن ليس مضموناً .

وبالإضافة إلى ذلك فإن مجرد اقتراح التحول إلى قدرات يابانية عسكرية أقوى ايقظ قلقاً عظيماً في منطقة الهادي ، فأعطى الرئيس الفلبيني ماركوس والرئيس الاندونيسي سوهارتو تصريحات خلال العام تعارض توسيع القوة البحرية اليابانية . فالذكرات المبررة لسلوك القوات اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية لا تزال حية في أقطار جنوب شرقي آسيا التي تخشى أي توسيع للقوة العسكرية اليابانية إلى المنطقة . وقد عبر الرئيس الماليزي ماهاتر خلال زيارة له الى طوكيو في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ عن « اقتناعه » بتأكيدات السيد ناكاسوني بأن البناء الدفاعي الياباني لا يقصد منه سوى الدفاع عن الذات وأن اليابان لن تصبح قوة عسكرية ، ولكن لن يكون من السهل مع ذلك التغلب على المخاوف في اقطار جنوب شرقي آسيا . وتجد هذه المخاوف صدى لها في مشاعر شبيهة داخل اليابان ذاتها .

#### ■ ردود الفعل السوفياتية :

حاول الإتحاد السوفياتي هو أيضاً استمالة الرأي العام الياباني . فزاد خلال عام ١٩٨٢ في انتقاده للسياسة الدفاعية اليابانية ، وعبر عن هذا الانتقاد بشكل أكثر استفزازاً



من العادة . كما هاجم الخطط الاميركية لحشد طائرات إف - ١٦ القاذفة المقاتلة في القاعدة الاميركية في ميساوا في شمالي اليابان بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ، وعارض بيان اصدريته تاس في نهاية زيارة ناكاسوني إلى واشنطن دفاعه عن قوام دفاعي عسكري ياباني أقوى . وشجبت موسكو ما ادعت انه انحراف نحو « العسكرية » وذهبت الى حد الإشارة إلى أن اليابان قد تصبح هدفاً لهجوم نووي سوفياتي نتيجة لذلك . والأخطر من ذلك هو الملاحظات التي نقلت عن وزير الخارجية غروميكو من أن الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى التي ستزيد عن تلك التي ستقام في أوروبا بموجب أية اتفاقية قوات نووية متوسطة المدى في جنيف ستحشد في سيبيريا . وذهب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي يوري اندروبوف أبعد من ذلك عندما أبلغ القائد الاشتراكي الألماني الديمقراطي فوغل أن جزءاً من قوات الصواريخ متوسطة المدى المخشودة حالياً في أوروبا سيسحب كي يحشد في الشرق الأقصى لموازنة القواعد الجديدة في اليابان ( من الواضح أنه عني بـ « القواعد الجديدة » حشد طائرات « ف - ١٦ » في ميساوا وما أعلن عن إرسال مراكب اميركية مزودة بصواريخ « كروز » من طراز « توماهوك » إلى غربي المحيط الهادي ) .

وهكذا ، فإن مفاوضات القوات النووية متوسطة المدى اضافت بعداً جديداً ، إلى الإعتبارات الأمنية اليابانية . فالحكومة اليابانية تدعم اقتراح الرئيس ريغان المسمى « خيار الصفر » ، لكن الإشارات إلى أن حكومات أوروبا الغربية قد تسعى إلى تخفيض متوازن كاتفاق وسيط بانتظار الإلغاء الكامل للقوات النووية متوسطة المدى قد ايقظ قلقاً يابانياً من أن أوروبا الغربية قد تقتنع بتخفيض عدد الصواريخ القادرة على الوصول اليها ، حتى ولو كان ذلك يعني ان ما تبقى سينقل بحيث تصبح اقطار آسيوية ضمن مداه .

ولا تعارض اليابان مثل هذا الترتيب فحسب ، بل إنها ايضاً بتأكيدا على الحاجة الى بحث المسألة في نطاقها الشامل بدت تشير إلى الحاجة إلى السعي إلى تخفيض في الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى في الشرق الأقصى في الوقت ذاته ، إذا كان الحلف شمال الأطلسي ان يسعى إلى اتفاقية مؤقتة كهذه فيما يتعلق بالمرح الاوروبي . وقد اصدرت الولايات المتحدة خلال العام عدداً من الاعلانات الصريحة ، بما في ذلك ما ورد في احدى خطب الرئيس ريغان ، مؤكدة أنها لن تسمح بنقل صواريخ « س . س - ٢٠ »

من أوروبا إلى الشرق الأقصى كجزء من اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي ، لكن المسألة لن تنتهي إلا بعد ان تصل محادثات القوات النووية متوسطة المدى إلى ختامها في جنيف . أما المنازعات بين اليابان واقطار أوروبا الغربية حول هذه المسألة حتى ذلك الحين فلن تفيد غير الاتحاد السوفياتي إذ انها ستضعف إحساس التضامن بين الديمقراطيات الصناعية الغربية ، ذلك الإحساس حيوي الأهمية للتوصل إلى استراتيجية غربية شاملة تجاه الاتحاد السوفياتي .

#### ■ استمرار الشكوك :

يمكن القول بشكل عام أن مبادرات السيد ناكاسوني أكثر تشجيعاً في نطاق الأمن الغربي من تلك التي اتخذها أسلافه . ولكن لا تزال أمامه مسافة طويلة يتعين قطعها . فللإجماع في اليابان وزن أكبر مما للشخصيات في عملية صنع السياسة البريطانية مثلاً . وعلى هذا فإن مسألة ما إذا كانت هذه المبادرات ستحرك الرأي العام الياباني فيصبح أكثر تحبيذاً لمشاركة ايجابية أكبر في الأمن الغربي أهم مما قام به فعلاً حتى الآن . غير أن للغرب دوراً يتعين عليه ان يلعبه في هذا الصدد ، إذ ان من المهم قيام الأقطار الصناعية الأخرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، بتسهيل مشاركة اليابان في السعي الى الأمن والاستقرار العالميين . وفي هذا النطاق من المهم أن تأخذ الولايات المتحدة وأوروبا الغربية رؤية اليابان لاحتياجاتها الدفاعية بالحساب عند التخطيط الأمني قدر ما هو مهم لهذه الأقطار ان تستمر في حث اليابان على أن تفعل المزيد لتحمل قسطها من العبء .

\*\*\*

## **VIII . أفريقيا**





استحوذت الأحداث في افريقيا الجنوبية على اهتمام صانعي السياسة الغربيين في عام ١٩٨٢ ، ولكن كانت هناك أزمات كثيرة في أماكن أخرى من القارة . فمع انخفاض الطلب على المواد الأولية الافريقية وانخفاض اسعار السلع ، اقترب الوضع الاقتصادي في أجزاء عدة من القارة الافريقية من الكارثة . فقد عني تقلص الأسواق زيادة البطالة ونقص عوائد التصدير بحدة ، وأدى هذا بدوره إلى تحنيط خطط التنمية . وتفاقم هذا الوضع الاقتصادي الصعب في الساحل وأجزاء من جنوب شرقي افريقيا بفعل تمادي القحط وما نجم عن ذلك من نقص في الأغذية ، أما في أماكن أخرى فقد انعكس سوء الأوضاع الاقتصادية من خلال تزايد انتشار الاضطرابات السياسية والصراعات الداخلية .

وما أن حل تشرين الأول ( اكتوبر ) حتى كانت نيجيريا ، وهي التي كانت احتمالات التنمية فيها الأفضل بين اقطار القارة جميعاً ، تجد نفسها متخلفة عن دفع ديون تجارية روتينية . فقامت الحكومة ، إذ واجهت نقصاً حاداً في القطع الاجنبي ، بالحد من الانفاق الرأسمالي وفرضت قيوداً صارمة على الواردات . كذلك عانت نيجيريا من اندلاع العنف الديني ثانية عندما قام أعضاء من الجماعة الدينية المعروفة باسم « ميثاتسيني » بأعمال شغب في منطقتي « مايدوغري » و « كادونا » مما أدى إلى مقتل ٥٠٠ شخص . وأثارت هذه الاضطرابات ، بالإضافة إلى صدامات عنيفة بين الأحزاب في ولاية النيجر وتأجيل تسجيل الناخبين في لاغوس بسبب خروقات منهجية ، شكوكاً بصدد استقرار نيجيريا السياسي .

وخبر السودان اضطرابات خطيرة في عدد من مدنه الشمالية في كانون الثاني ( يناير ) في أعقاب زيادة كبيرة في اسعار المواد الغذائية الأساسية . وكانت الزيادة نتيجة لتخفيض معونات الدعم الحكومي للأغذية ، وذلك كجزء من صفقة إجراءات تقشف طلبها صندوق النقد الدولي مقابل تقديم سلفة بالقطع الأجنبي إلى الحكومة التي كانت تحتاجها حاجة ماسة في خدمة دينها الخارجي . وتوازى مع الاضطرابات في الشمال احتجاج في الجنوب على خطة غير محبوبة من الناس لتقسيم النصف غير العربي من البلاد إلى ثلاث مناطق شبه مستقلة إستقلالاً ذاتياً

واستمرت حكومة الرئيس أوبوتي في اوغندا تواجه مشاكل في تثبيت سلطتها . وأدى استياء الباغندا بشكل خاص من عودة أوبوتي إلى السلطة بنشاط العصابات إلى الانتشار فوصل إلى العاصمة وحوّلها في شباط ( فبراير ) وآذار ( مارس ) ١٩٨٢ . وتحسن الوضع في مقاطعة النيل الغربي تحسناً كبيراً منذ أوائل عام ١٩٨١ ، عندما كانت المنطقة تحت سيطرة متمردين الى حد بعيد ، ولكن استمرت هجمات الإزعاج التي يقوم بها جنود سابقون من قوات الرئيس السابق عيدي أمين ، يعملون على ما يبدو من قواعد في شمال شرقي زائروفي جنوب السودان ، على الجيش الاوغندي . وأشارت الأسلحة التي قبض عليها حول كامبالا وفي النيل الغربي معاً الى ان الأقطار العربية ، وخاصة ليبيا ، تسليح المتمردين الاوغنديين .

كذلك واجهت الموزامبيق مشكلة تمرد حادة متنامية ، إذ شنت حركة التحرير الموزامبقي التي تدعمها جنوب افريقيا هجمات متكررة على خطوط المواصلات الرئيسية بين موزامبيق وزيمبابوي وأرهبت السكان الريفيين والرسميين المحليين في وسط البلاد . فرد الرئيس سامورا ماشيل على ذلك بأن دعا في منتصف العام إلى بعث الحياة في المليشيات الريفية وإلى إحياء حرب الشعب . وواجهت زيمبابوي المجاورة صعوبات شبيهة ، إذ تحدت جماعات المتمردين سلطة الحكومة في منطقة ماتابيلي ، حيث يتركز دعم حزب جوشوا نكومو ، اتحاد الشعب الافريقي ( زابو ) ، فاستجابت الحكومة بإرسال قوات إلى المنطقة . وما ان حل شباط ( فبراير ) ١٩٨٣ حتى بدأت التقارير ترد عن استخدام واسع للعنف ضد السكان المحليين . وفي هذه الأثناء خربت جماعات صغيرة من المتمردين تعمل من جنوب افريقيا منشآت في جنوبي زيمبابوي . وأشار اختيار الأهداف التي شنت عليها الجماعات التي تدعمها جنوب افريقيا هجماتها في هذين



القطرين الى ان بريتوريا كانت تحاول تعزيز اعتمادها على جنوب افريقيا بأن تجعل من المستحيل عليهما تطوير روابط بديلة الواحد منها مع الآخر .

وكانت هناك ثلاث محاولات انقلابية كبيرة في عام ١٩٨٢ ، اكبرها المحاولة الانقلابية التي قام بها سلاح الجو الكيني في آب ( اغسطس ) ضد حكومة الرئيس دانييل اراب موي . ولم تقمع هذه المحاولة إلا بعد مقتل ٢٠٠ شخص وبعد ان وقع بالملكات في نيروبي ضرر يقدر بـ ٤٠ مليون دولار . وجاءت هذه المحاولة تتويجاً لفترة من الازمة السياسية في كينيا التي كانت تعتبر سابقاً واحدة من أكثر دول افريقيا السوداء استقراراً . وكانت الأشهر السابقة قد شهدت اعتقال ومحاكمة عدد من اساتذة الجامعة بتهمة التخريب ومحاكمة عدد من رسمي الحكومة الكبار بتهمة الخيانة ومضايقة رجال الصحافة الذين يتخذون موقفاً نقدياً من نظام موي وتطهير حزب الاتحاد الوطني الافريقي الحاكم من العناصر المعارضة . وفي تشرين الثاني ( نوفمبر ) انتقلت الثورة الى افريقيا الغربية حيث تحدى عدد من ضباط الصف حكومة جيرى رولينغز في غانا وأطاحت عناصر من الجيش بنظام زيربو في فولتا العليا .

\*\*\*

## صدّامات مستمرة

كانت هناك ضمن الصورة القائمة بشكل عام في افريقيا ثلاث مناطق عانت بشكل خاص من الاضطراب والصدّام الأهلي ، وهي منطقة القرن وتشاد والصحراء الغربية .

### ■ القرن الافريقي :

منذ أوائل الستينات والقرن الافريقي يعاني من صدّامات داخلية وصدّامات بين الدول ذات علاقة بصورة رئيسية بمطالبة الصومال بمنطقة الاوغادين في إثيوبيا وبمنطقة الحدود الشمالية في كينيا من جهة ، وبصراع الشعب الارتيري من اجل تحقيق المصير من جهة أخرى . وكان التدخل السوفيّاتي والكوبي قد مكن النظام الإثيوبي بحلول اواخر عام ١٩٧٨ من صد القوات الصومالية وطردها من الاوغادين واستعادة السيطرة على الجزء الاعظم من ارتيريا ، لكن الجهود التي بذلت خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١ للقضاء على الحركات الانفصالية في ارتيريا ومقاطعة تيغره المجاورة لم تواجه نجاحاً يذكر .

وفي أوائل عام ١٩٨٢ شن النظام الاثيوبي حملة « النجم الأحمر » التي كان يأمل أن تكون الحل النهائي للمشكلة الارتيرية . فتضافرت هجمات ضخمة بالمدفعات والمشاة على معاقل الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا في منطقة نقفه ، مع برنامج للدعاية السياسية والإعمار الإقتصادي قصد به كسب قلوب وعقول سكان المقاطعة . ولكن بعد عدة اسابيع من القتال العنيف في افايت وحول برقه قرب الحدود السودانية بدا أن القوات الإثيوبية التي بلغ عددها نحو ١٢٥ ألفاً تكبدت خسائر فادحة واجبرت على الانسحاب . وفي تلك الأثناء ترك تركيز القوى على الحملة في ارتيريا مواقع الحكومة مكشوفة في اماكن أخرى من البلاد ، مما أدى إلى تجديد القتال في مقاطعة تيغره حيث شنت الجبهة الشعبية لتحرير تيغره هجومات على الثكنات وخطوط المواصلات بين أديس بابا وارتيريا . وما أن حل منتصف عام ١٩٨٢ حتى كانت الحكومة قد اضطرت إلى نقل ٢٠ - ٢٥ ألفاً من القوات من ارتيريا لمجابهة النشاطات التمردية في هذه المقاطعة ذات الأهمية الحرجة .

وقد أدت الحملة الإرتيرية مقترنة مع قصف قرى الحدود السودانية وإجتياز القوات الإثيوبية الحدود مع السودان ، بالإضافة إلى أن إثيوبيا تؤوي جماعات الأنصار المعادية لنظام النميري ، إلى تدهور العلاقات بين البلدين بعد ٤ سنوات من التحسن التدريجي . وفي منتصف العام حشد السودان قواته بسرعة على طول الحدود ، لكن حدة التوتر خفت بخفوت القتال في ارتيريا .

بعد ذلك انتقلت بؤرة التوتر الى منطقة اوغادين مرة ثانية ، فقد كان الاضطراب يتنامي في الصومال خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ إذ اشتدت المعارضة لنظام الرئيس سياد بري في العاصمة وكذلك بين العشائر الشمالية التي كانت مستاءة بسبب إجحاف توزيع المعونة التنموية والمناصب الحكومية . وشجعت الشكوك التي ثارت حول قدرة سياد بري على البقاء اثيوبياً على تصعيد دعمها لجبهة الخلاص الديمقراطي المعادية لبري . وفي اواخر حزيران ( يوليو ) ، اجتازت وحدات من الجبهة يدعمها عدة آلاف من الجنود النظاميين الإثيوبيين الحدود إلى الأراضي الصومالية في حملات باتجاه بالينبالي وغالدوغو وغالاسيو وبيت هوين . واشتد القتال في تموز ( يوليو ) وآب ( اغسطس ) ، وأضافت التقارير ان اثيوبيا استخدمت طائرات « ميغ - ٢٣ » القاذفة المقاتلة ودبابات « ت - ٥٤ » . فناشد بري القوى الغربية تقديم الدعم له ، فاستجابت الولايات المتحدة في

آب ( اغسطس ) بإقامة جسر جوي لنقل معدات الاتصالات والأسلحة المضادة للدبابات والأسلحة الخفيفة والذخائر التي بلغت قيمتها جميعاً ٢٠ مليون دولار ، والتي شكلت جزءاً من صفقة اتفق عليها سابقاً مع الصومال لقاء منحها تسهيلات للأسطول الأميركي في ميناء بربره . ونجحت القوات الصومالية بعد أن تعززت قوتها بهذه المساعدة في إيقاف الاندفاع الإثيوبية ، بينما استفاد بري داخلياً من المشاعر الكامنة المعادية للإثيوبيين التي يحملها السكان الصوماليون . وتوازي الجهد الدفاعي الصومالي مع ازدياد نشاط المنظمة الموالية لسياد بري ، وهي جبهة تحرير الصومال الغربي ، في أوغادين الإثيوبية .

ولا يزال القتال المتناثر هنا وهناك مستمراً في أوغادين ، وكذلك النشاط التمرد في ارتيريا وتيغره . ولا تزال هناك تساؤلات حول قدرة النظامين الإثيوبي والصومالي على البقاء - فكل منهما واقع في أزمة نتيجة للاختلالات الاقتصادية التي سببتها الحرب ، ونفقات الدفاع والأمن الداخلي المرهقة وآثار سنوات عديدة من القحط ومشاكل اللاجئين الخطيرة . وتواجه إثيوبيا بشكل خاص عجزاً تجارياً هائلاً ، لكن القطرين كليهما يفتقران إلى القطع الأجنبي ، وليست منزلة أي من البلدين التسليفية كافية للحصول على رأس المال من مصادر خاصة . ولذا فإن الاحتمالات بالنسبة للقرن الأفريقي هي احتمالات استمرار الأزمة الاقتصادية والإضطراب الداخلي والصراع الإثني والصدام بين الدول . وهذا بدوره يضمن استمرار تدخل الشرق والغرب كليهما في شؤون المنطقة .

#### ■ تشاد :

ذلك البلد المدقع فقراً الذي تنخره الانقسامات الدينية والتنافسات الإثنية واحد من أكثر تركّات التقسيم الكولونيالي في إفريقيا افتقاراً إلى المصداقية . وقد كان تاريخ تشاد عاصفاً أثرت عليه قوى خارجية تأثيراً كبيراً ، وخاصة الحرب الأهلية المديدة ( من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٩ ) بين الحكومة المركزية التي يدعمها الفرنسيون وبين أجنحة شرقية وشمالية متنوعة ضمتها بشكل مهلهل جبهة التحرير الوطني « فرولينات » ، تلك الحرب التي لم تنته إلا بإقامة حكومة انتقالية مهزوزة . وأدى تجدد الصدام بين الأجنحة المختلفة إلى تدخل ليبي في خريف عام ١٩٨٠ دعماً لغوكوني عويدي قائد أحد الأجنحة الرئيسية لفرولينات ، « قوات الجيش الشعبي » . وفي كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨١ ، أعلنت ليبيا وحدة بين القطرين ، لكن الفكرة وضعت على الرف بهدوء في وجه معارضة



صلبة من أقطار المنطقة الأخرى وتمرد تزايدت فعاليته في تشاد الشرقية من جانب رجال العصابات التابعين لحسين حبري وجناحه المسمى « قوات جيش الشمال » ، الذي مولته وسلحته السودان ومصر والولايات المتحدة ، بعد أن أفزعها جميعاً الوجود الليبي المتنامي في ذلك البلد . وفي تلك الأثناء أخذ عويدي يتململ وبدأ يبحث عن بدائل للدعم الليبي . وفي ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨١ ، وبعد أن تلقى ضمانات من الرئيس ميثران بتقديم مساعدة عسكرية فرنسية ودعم ديبلوماسي ومالي لقوات تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية تحل محل الليبيين ، طلب عويدي من قوات الرئيس القذافي ان ترحل ، ففعلت ذلك في تشرين الثاني ( نوفمبر ) . وليس من الصعب استشفاف الأسباب التي حدثت بالليبيين إلى الإذعان : الإصابات الكثيرة ، والعبء المالي للتورط في تشاد في وقت كانت فيه العوائد النفطية تتناقص ، والرغبة في اجتناب اضعاف فرص تسلم الرئيس القذافي لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية الذي كان من المقرر ان يتم في آب ( اغسطس ) ١٩٨٢ ، وتشتت القوات الليبية في وقت أخذت فيه التوترات مع مصر والسودان والولايات المتحدة تتصاعد بعد اغتيال الرئيس السادات . غير أن وصول قوات منظمة الوحدة الافريقية لم يحل مشاكل عويدي ، إذ لم يكتمل قوامها أبداً ورفض جنودها النيجيريون والزايريون والسنغاليون ، الذين بلغ عددهم ٣٥٠٠ ، القتال في الميدان ضد قوات حبري أو مقاومة تقدمه باتجاه العاصمة . وفشلت قوات عويدي في شن مقاومة فعالة لقوات حبري رغم تدفق اسلحة فرنسية عليها ، ورفض حليف عويدي الرئيسي الكولونيل عبد القادر كاموغي الزج بالقوات التابعة له ، « قوات الجيش التشادي » ، مقترحاً التوصل إلى تسوية سلمية بدلاً من ذلك . غير أن غوكوني رفض التفاوض مع حبري مصراً على السعي إلى حل عسكري لم يكن يملك اليه سبيلاً . وفي هذه الأثناء شعرت منظمة الوحدة الافريقية بالفرع لاستمرار العنف في تشاد ولتزايد نفقات عملية حفظ السلام فيها . فتبنت في مؤتمر القمة المصغر في نيروبي في شباط ( فبراير ) ١٩٨٢ خطة سلام ، لكن عويدي رفض في الحال هذه الخطة التي حددت مواعيد لوقف إطلاق النار وللمفاوضات بين الأجنحة المتنافسة وانتخاب حكومة جديدة وانسحاب قوات منظمة الوحدة الافريقية . واستمرت قوات حبري في تقدمها غرباً وجنوباً في اتجاه العاصمة نجامينا التي سقطت في ٧ حزيران ( يونيو ) ، وفر عويدي أولاً إلى الكامبيرون ثم إلى الجزائر وليبيا . وظلت المنطقة الجنوبية التي تسيطر عليها « قوات الجيش التشادي » التابعة لكاموغي خارج سيطرة حبري ، وبقيت وحدات تابعة



« للمجلس الديمقراطي الثوري » التابع لأصيل أحمد نشيطة في الشرق ، لكن عدداً من الأحداث غير المتوقعة ساعد حبري على تعزيز موقعه . فقد قتل أصيل أحمد أوثق حليف لليبيا في تشاد في حادث ، وحدثت شقاكات في قوات كاموغي . وتعثرت جهود التوصل إلى تسوية بين حبري وكاموغي ، فتعرض كاموغي لضغط عسكري متزايد من قوات حبري ومن العناصر المستاءة ضمن منظمته هو . ولما لم يعد موقفه معقولاً هرب إلى المنفى في ايلول ( سبتمبر ) . وبعد ذلك بشهرين أعلن حبري نفسه رئيساً .

ويشير التفوق الواضح الذي احرزه حبري وجبهته في السياسة التشادية والجهود التي يبذلها لتوسيع نطاق دعمه في جنوب البلاد والاعتراف الدولي المتزايد بحكومته إلى أن أمام تشاد فرصة لتخفيف الصدمات الداخلية فيها ، ولربما استطاعت تحويل الانتباه إلى بنيتها التحتية المهشمة والنقص الواضح في الغذاء والتضخم المنفلت في المناطق المدنية والبنية البيروقراطية المتهاوية . غير أن حالات اندلاع قتال متفرقة تبدلها قوى تابعة لعشيق بن عمر ، خليفة أصيل أحمد ، تستمر في غويرا وعوادي ، في الوقت الذي استعاد فيه عويدي رضى ليبيا وأعلن مع ثمانية من الأجنحة الأحد عشر التي شكلت الحكومة الانتقالية عام ١٩٧٩ « حكومة سلام وطني » في بردي في أقصى الشمال . ولذا فإن أي تفاؤل بشأن مستقبل تشاد لا بد أن يكون متحفظاً .

#### ■ الصحراء الغربية :

منذ عام ١٩٧٥ وجبهة البوليساريو تخوض حرباً مع المغرب حول الصحراء الغربية وما أن حل عام ١٩٨١ ، حتى كانت ٤٥ دولة قد اعترفت بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية التي اقامتها البوليساريو ، بينما كانت منظمة الوحدة الافريقية تمارس ضغطاً متزايداً على المغرب والبوليساريو معاً لحل خلافاتها . وفي حزيران ( يونيو ) ١٩٨١ اقترحت لجنة من سبعة من رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وقفاً لإطلاق النار واستفتاء عاماً ، وفي وقت لاحق من الشهر نفسه خلال مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في نيروبي وافق الملك الحسن على إجراء استفتاء بشأن مستقبل المنطقة ، لكنه رفض أن يقبل البوليساريو طرفاً مفاوضاً ، مدعياً أنها مشكلة من مرتزة جزائريين . وأصر على أن يستثنى الاستفتاء العام الاف اللاجئين الصحراويين في معسكرات في الجزائر . وفي تلك الأثناء أصرت البوليساريو على اشتراك هؤلاء في الاستفتاء وطالبت بوقف إطلاق النار وإنسحاب القوات المغربية قبل التصويت .

وقد حمي وطيس الحرب ثانية في تشرين الأول ( أكتوبر ) عندما هاجمت البوليساريو ثكنة مغربية في « غويلتا زيمور » وواقعت بالمغرب افدح خسائر حتى ذلك الوقت وأسقطت مقاتلة نفائة مغربية بواسطة صاروخ من طراز « سام - ٦ » السوفياتي خلال المعركة ، مما أشار إلى زيادة هامة في تقدم القدرات العسكرية للبوليساريو . وقد اعتبر الملك الحسن ذلك على انه دليل على تورط اجنبي ( أي سوفياتي ) ، ودعا داعميه الغربيين ، وأهمهم الولايات المتحدة ، إلى زيادة المعونة اليه . وكانت العلاقات بين الولايات المتحدة والمغرب باردة خلال فترة حكم الرئيس كارتر ، غير ان الرئيس ريغان وافق عندما تولى منصبه على تزويد المغرب بطائرات وهيلوكبترات قيمتها ٢٣٠ مليون دولار بموجب اتفاقية كان قد وقعها كارتر لكنه أخرّ تنفيذها . وفي وقت لاحق من عام ١٩٨١ وافقت وزارة الخارجية الأميركية على بيع دبابات وقطع غيار إلى المغرب بقيمة ١٨٠ مليون دولار . وأصبحت العلاقات أكثر وثوقا في عام ١٩٨٢ ، إذ زادت الادارة مخصصاتها للمعونة العسكرية للمغرب ثلاثة أضعاف وأعقبت ذلك اتفاقية اعطت الولايات المتحدة الحق في استخدام القواعد الجوية المغربية في حال اندلاع ازمة ما في الشرق الأوسط . وفي الصيف أقام البلدان هيئة عسكرية مشتركة مهمتها دراسة خطط لتدريب وحدات مضادة للعصابات نقالة . غير أن علاقات الادارة المتوثقة مع المغرب ودعمها لحملة المغرب في الصحراء الغربية لاقيا بعض المعارضة المحلية . ففي ايار ( مايو ) صوتت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي بالموافقة على تخفيض المعونة العسكرية إلى المغرب بمقدار النصف ، كما صوتت ايضاً على حظر تدريب أي مغربيين « لأغراض هجومية مضادة للعصابات » وحظر استخدام أي افراد عسكريين اميركيين في المنطقة المتنازع عليها .

ومن الصعب تقييم أثر الحرب على الوضع السياسي داخل المغرب . فقد كانت في بداية الأمر شعبية جداً ، وحاز ضم الصحراء الغربية على دعم الجميع ، بما في ذلك جماعات المعارضة . لكن احداث عام ١٩٨١ أشارت إلى أن قبضة الملك على زمام السلطة أخذت تضعف . ففي حزيران ( يونيو ) هز البلاد اضراب عام واحتجاجات واسعة على زيادة أسعار الأغذية . ولم تتحسن الظروف كثيراً منذ ذلك الحين . فقد الحقت مستأقحط قاس أضراراً فادحة بماشية البلاد وسببت انخفاضاً في انتاج الحبوب قدره ٥٠ بالمائة . وفاقم ما نجم عن ذلك من تدفق الفلاحين المدقعين على المدن مشكلة

البطالة التي كانت حتى بدون ذلك مستفحلة ، بينما كان التخضم يبلغ نحو ٢٠ بالمائة . ولذا وعلى الرغم من المساعدة العسكرية والاقتصادية الاميركية الكبيرة ، فإن الحرب تشكل عبئاً على الموازنة لا تستطيع المملكة تحمله ببساطة ، خاصة وأن السوق العالمي لسلعتها التصديرية الرئيسية ، الفوسفات ، ضعيف .

على أية حال ، لم يكن هناك تكرار للعنف في عام ١٩٨٢ . وتفيد التقارير جميعاً أن الملك لا يزال محبوباً كما أن المعارضة العلنية للحرب بين المدنيين والعسكريين لا تزال محدودة . وبالإضافة إلى ذلك ، استقر الوضع العسكري في الصحراء الغربية خلال العام . ففي منتصف العام اتم المغرب بناء حاجز رملي طوله ٦٠٠ كيلومتر يفصل القطاع الشرقي الهام اقتصادياً عن الصحراء ، وفشلت محاولات البوليساريو اختراق هذا الحاجز . ونتيجة ذلك من وجهة النظر العسكرية ، أصبح المغرب يسيطر على ١٠ بالمائة من المنطقة بينما تتمتع البوليساريو بحرية حركة نسبية في الـ ٩٠ بالمائة المتبقية . أما داخل الحاجز فقد تحسن الوضع الأمني بحلول تموز ( يوليو ) إلى درجة أن المغرب استطاع إعادة فتح مناجم فوسفات بوقراع بعد أن اغلقت ٦ سنوات .

ويبدو أن الاحتمالات المستقبلية فيما يتعلق بالصحراء الغربية هي استمرار الصدام على مستوى منخفض . فليس هناك ما يدل على تضعف تصميم المغرب ، بينما تستطيع البوليساريو الاستمرار في نشاطها العسكري ما دامت ليبيا والجزائر تمدانها بالأسلحة والأموال . ودعم البوليساريو شعبي ومحبوب في الجزائر بصورة خاصة ، وعزوف المغرب عن توسيع الحرب بمهاجمة قواعد البوليساريو داخل الجزائر يعني ان الجزائر لا تواجه سوى مخاطر ضئيلة ولا تتحمل نفقات كبيرة في دعمها للبوليساريو .

#### ■ منظمة الوحدة الافريقية :

كان لصدامي تشاد والصحراء الغربية آثار قاسية على منظمة الوحدة الافريقية . ففي اواخر شباط ( فبراير ) ١٩٨٢ سمح الأمين العام للمنظمة للجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية بحضور اجتماع لوزراء منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا محاججاً بأن اعتراف غالبية أعضاء المنظمة بالجمهورية أجبره على قبولها . لكن المغرب وأنصاره عارضوا ذلك وانسحبت ١٩ دولة واجل مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي كان مخططاً له ان ينعقد في طرابلس في آب ( اغسطس ) للسبب ذاته .



وتم التوصل نتيجة لجهود ديبلوماسية حثيثة قامت بها نيجيريا وتانزانيا الى حل وسط بحيث يعترف بالجمهورية الصحراوية عضواً في منظمة الوحدة الافريقية على أن توافق على التغيب عن القمة لاجتناب التسبب في انسحاب عدد من الدول من المؤتمر. وبدأ أن قبول البوليساريو لهذا الاقتراح يمهّد السبيل لعقد مؤتمر القمة في تشرين الثاني (نوفمبر) ، ولكن سرعان ما أصبح واضحاً أن مشكلة اعتراف أخرى تتعلق بتشاد - تشكل عقبات جديدة . ففي حين دعمت الدول الميالة لفرنسا ادعاء حبري لمقعد تشاد ، أصرت ليبيا والدول المتقاربة معها مثل اثيوبيا على أن المقعد من حق عويدي . وحاول رئيس المنظمة حينذاك الرئيس الكيني موي ، التوصل إلى حل وسط شبيه بذلك الذي تم التوصل اليه فيما يتعلق بالجمهورية الصحراوية ، لكن القذافي وحبري رفضا مثل هذا الترتيب معاً . وأدى هذا المأزق بالإضافة إلى رفض مصر والسودان والصومال وغيرها من الدول حضور مؤتمر يعقد في ليبيا إلى ترك الاجتماع بلا نصاب مرة ثانية . ويشير الانشقاق في منظمة الوحدة الافريقية حول الصحراء الغربية وحول تشاد شكوكاً جديدة حول قدرتها على الاستمرار والبقاء وحول نفعها فيما يتعلق بالتعامل مع مشاكل الأمن الإقليمي .

\*\*\*\*\*

## جنوب افريقيا : مأزق في ناميبيا

استمر التوصل إلى تسوية في ناميبيا مستعصياً على الجهود الكثيفة التي بدأها الغرب في عام ١٩٨٢ . فقد انتهى العام و جنوب افريقيا لا تزال تحتل المنطقة ، كما استمرت الحرب المتعبة ، وإن تكن ذات كثافة منخفضة ، بين قوات جنوب افريقيا ومنظمة شعب جنوب غربي افريقيا (سوابو) . وقد حققت جنوب افريقيا مكاسب من وجهة النظر العسكرية ، إذ استطاعت ان تدفع بقواعد سوابو الى الخلف بعيداً في عمق انغولا ، لكن احداث السنة جعلت من الواضح أن التسوية الوحيدة التي ستكون مقبولة وتكسب اعترافاً دولياً ايجابياً لا بد ان تكون تسوية سياسية وليس عسكرية .

### ■ دور « مجموعة الاتصال » الغربية :

استمرت الولايات المتحدة كما في عام ١٩٨١ في لعب الدور الرئيسي في المفاوضات



التي قامت بها « مجموعة الاتصال » ( المشكلة من فرنسا وكندا والمانيا والولايات المتحدة ) . وقد ذهب شيلستر كروكر مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الافريقية الى انه لا يمكن التوصل الى تسوية دون اذعان جنوب افريقيا ، ولكن لا يمكن إقناع جنوب افريقيا بالتخلي عن سيطرتها على ناميبيا إلا إذا استجيب لاهتماماتها الامنية المحقة . وبالمقابل طالما ظل هناك ٢٠ ألف جندي كوبي في انغولا ، فإن بريتوريا لا يمكن ان تفكر في الانسحاب ولا يمكن ان تقنع الناحيين جنوب الافريقيين بتسوية . وعلى هذا الأساس استطاعت الولايات المتحدة في عام ١٩٨١ إقناع حليفاتها المتشككات بعض الشيء بقبول سياسة مزدوجة - الاستمرار في « التعامل البناء » مع جنوب افريقيا وفي الوقت ذاته محاولة إقناع انغولا بقبول سحب القوات الكوبية .

وقد بدا في اوائل عام ١٩٨٢ أن هذه السياسة قد تعطي ثمارها . فقد كانت ردود فعل « سوابو » ودول المواجهة ( انغولا وبوتسوانا وموزامبيق وتانزانيا وزامبيا وزيمبابوي ) ايجابية على الاتجاه العام لاقتراح « مجموعة الاتصال » للتوصل الى اتفاق على سلسلة من المبادئ تضمن في دستور ناميبيا في المستقبل . وإذا حققت مجموعة الاتصال هذا القدر من النجاح ، استدارت للمسألتين اللاحقتين ، طبيعة ( ومهمات ) قوات الرقابة على وقف إطلاق النار التابعة للأمم المتحدة قبل الانتخابات الناميبية ، وجدول انسحاب القوات جنوب افريقية . وكان الجدول الكلي الذي اقترحته المجموعة مضغوطاً ولكنه لم يستثن امكانية الاستقلال مع نهاية العام . غير أن علائم التقدم الدبلوماسي أخذت تبهت ، فقد واجهت قيادة الحزب الوطني الحاكم في جنوب افريقيا انسحاب ١٧ عضواً من أعضاء الحزب في البرلمان احتجاجاً على سياسات الحكومة الداخلية القائمة على إدخال قسط من الليبرالية ، ولما أصبحت تخشى حركة ارتدادية بين انصارها التقليديين من الأفارقة ، فإنها أصبحت بوضوح تفتقر إلى الثقة الكافية للتوصل الى تسوية في ناميبيا ، في وقت كانت تحتاج فيه الى الاحتفاظ بدعم البيض بخطط الإصلاح الدستوري في الداخل . وتعزز هذا الحذر نتيجة لتشتت « تحالف تورن هالا الديمقراطي » في ناميبيا ، وهو ائتلاف يضم ١١ جماعة إثنية ( بما في ذلك البيض ) كانت جنوب افريقيا تأمل ان يشكل بديلاً انتخابياً « لسوابو » . فقد عانى التحالف من التمزق طوال عام ١٩٨٢ نتيجة الانسحابات وحالات الطرد والاتهامات المتبادلة المريرة ، فانسحب رئيس التحالف ، قائد الاوقامبويتر كالانغولا ، في كانون الثاني ( يناير ) وحاول تشكيل ائتلاف وسط جديد ، بينما انسحبت جماعة الحزب الوطني في الشهر

اللاحق . ودفع ذلك كله في ايار ( مايو ) جنوب افريقيا الى رفض مقترحات « مجموعة الاتصال » المتعلقة بإجراءات التصويت في الانتخابات المخطط لها . فكان في ذلك الغاء للجزء الأكبر من الجهد الدبلوماسي الذي بذل خلاله السنة السابقة ، ثم راجعت « مجموعة الاتصال » تكتيكاتها في محاولة منها لبعث الحياة في المفاوضات التي وصلت إلى مأزق . فتخلت عن طريققتها القائمة على التحرك « مرحلة فمرحلة » وعقدت محادثات « عن قرب » لكافة الأطراف ( اجتمعت فيها مجموعة الاتصال مع كل طرف على حدة في نيويورك في تموز ( يوليو ) املاً في اتمام المفاوضات بحلول ايلول ( سبتمبر ) وعقد الانتخابات في آذار ( مارس ) أو نيسان ( ابريل ) ١٩٨٣ . ولكن عند هذا الحد كان هناك قلق عام خاصة بين دول المواجهة من ان مبادرات جماعة الاتصال ادخلت عدداً كبيراً من التعديلات والتوسيعات على خطة التسوية الاصلية الى درجة أنه حتى لو قبلتها كافة الاطراف دون قيد أو شرط ، فإنها قد تجد أنها لم تعد تمثل الشروط التي وافقت عليها في الأصل .

وهكذا ، كانت المحادثات فاشلة ، وما أن حل صيف عام ١٩٨٢ حتى بدا واضحاً أن جنوب افريقيا لا تتوقع ان يستطيع تحالف « تورن هالا » الديمقراطي حل خلافاته ، وفي ايلول ( سبتمبر ) حذرت من أنها قد لا تجدد الجمعية الوطنية التي كانت مدتها ستنتهي في تشرين الثاني ( نوفمبر ) . وعلى الرغم من انها جددت تفويض الجمعية ( لمدة ثلاثة أشهر ) إلا أنها استمرت تأمل في اقامة إدارة « أكثر تمثيلاً » لناميبيا ، أي إدارة تضم ممثلي الحزب القومي الذي تدعمه غالبية البيض في ناميبيا وتتعاطف غالبية البيض في جنوب افريقيا . غير ان مجلس وزراء تحالف تورن هالا الديمقراطي استقال في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ احتجاجاً على سياسات جنوب افريقيا واستأنفت جنوب افريقيا السيطرة المباشرة على ناميبيا .

وكانت المسائل التي لم يتوصل إلى اتفاق بشأنها بعد هي مسائل النظام الذي سيختب بموجبه المندوبون الذين سيضعون دستور استقلال ناميبيا ، ومسألة أي الأقطار سيزود فصائل لقوات الأمم المتحدة ، وتاريخ وقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا وسوابو . ولم يبد ان المسألتين الأوليين مشكلتان رئيسيتان . فقد عرضت جنوب افريقيا الاختيار بين التمثيل النسبي أو التمثيل على أساس المناطق لاختيار المندوبين ، وتم التوصل إلى اتفاق حول اربعة من الأقطار السبعة التي ستساهم في قوات حفظ السلام ،

ولكن لم يكن بالامكان التوصل إلى موعد لوقف إطلاق النار إلا عندما تقرر جنوب افريقيا ان لديها واجهة سياسية مصداقة يمكنها ان تضعها مقابل سوابق وفرصة حسنة نسبياً لاقتناع ناخبها هي بالتسوية .

### ■ « الارتباط » الكوبي :

كانت مسألة القوات الكوبية في انغولا ، التي حددتها إدارة ريغان على أنها العقبة الرئيسية أمام اتفاق نهائي حول ناميبيا يشمل كل الأطراف بالقدر ذاته من الصعوبة . وعلى الرغم من أن دول المواجهة ودول مجموعة الاتصال نظرت الى هذا الادعاء بكثير من الشك ، إلا أنها وافقت في أوائل عام ١٩٨٢ على انه لا يمكن توقع ان تقدم جنوب افريقيا تنازلات قد تلحق ضرراً بأمنها . وبدا من المعقول الافتراض أنه إذا امكن إقناع الكوبيين بمغادرة انغولا فإن أسباب بقاء جنوب افريقيا في ناميبيا ستتضاءل - خاصة وأن وزير خارجية جنوب افريقيا وعد قبل بدء محادثات الغرب بقليل بأن تلتزم جنوب افريقيا التزاماً كاملاً بخطة التسوية شريطة ان يقابلها انسحاب القوات الكوبية .

لكن المحادثات الانغولية- الاميركية حول المسألة لم تبدأ بنشاط حقاً إلا عندما زار السفير الاميركي المتجول فيرنون والترز لواندا في الاسبوع الثاني من حزيران ( يونيو ) . وبحلول تشرين الأول ( اكتوبر ) لم تكن انغولا قد اقنعت بتقديم أي تنازلات رغم محادثات بين وزير خارجيتها ونائب مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون افريقيا . وفي ايلول ( سبتمبر ) كتب الرئيس ريغان رسالة صريحة إلى دول المواجهة يهدد بانحساب الولايات المتحدة من مجموعة الاتصال إلا إذا قبل انسحاب القوات الكوبية شرطاً مسبقاً للمزيد من المفاوضات . ولم تترك هذه الرسالة أثراً كبيراً على من تلقوها ، ذلك أنهم منذ بداية الامر يتخذون موقفاً انتقادياً من ربط مسألة ناميبيا بمسألة انسحاب القوات الكوبية ، ذاهبين إلى أن استقلال ناميبيا التزام لا تحوطه اية تحفظات فرضه مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية .

وكانت المشكلة في الربط بين القضيتين هي أن استمرار غارات جنوب افريقيا على انغولا هو الذي ابقى القوات الكوبية هناك ، ولولا الأعمال العسكرية التي قامت بها جنوب افريقيا ، لكانت الحكومة الانغولية قد طلبت من الكوبيين ان يغادروا قبل سنوات . غير أن بريتوريا واصلت الضغط عسكرياً على انغولا . وما أن حلت نهاية العام حتى كانت القوات جنوب الافريقية قد اقامت قاعدتين في الجنوب ( في شيدي



ونوليليا ) ومنها مارست قوات تعدادها ٥٥٠٠ شخص احتلالاً فعلياً لمنطقة نصف دائرية كبيرة امتدت نحو ٧٠ كيلو متراً الى الشمال من الحدود . وحدا هذا الوجود جنوب الافريقي بانغولا إلى سؤال الولايات المتحدة سؤالاً وجدت هذه الأخيرة ان من الصعب الإجابة عنه : من سيحمي انغولا إذا ترك الكوبيون ؟ لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة ان تعطي أي ضمان . فقد بدا انها لا تملك الكثير من وسائل الضغط على جنوب افريقيا ، ولم يكن من المحتمل بالنظر إلى دعم إدارة ريغان لحركة يونيتا المتمردة في انغولا ان تزود حكومة لواندا بدعم عسكري . وهكذا استمرت لواندا تعتمد على القوات الكوبية التي زيد عددها بنحو ١٠ الاف خلال العام لدعم النظام في وجه الهجمات جنوب الافريقية .

وأدت هذه الغارات الى مخاوف بصدد ما يخبئه المستقبل لناميبيا مستقلة . فعندما وافقت بريتوريا رسمياً على الموقف التفاوضي الغربي في بداية العام ، أصرت على أن ناميبيا يجب عندما تستقل أن تدخل في حلف عدم اعتداء مع جاراتها . ومن الواضح ان جنوب افريقيا ستكون الجارة الوحيدة التي يمكن ان تجد الدولة الجديدة نفسها في حالة صدام معها ، وهي بمطالبتها بـ « ضمانات عدم تدخل وعدم استعمال للقوة متبادلة » إنما كانت تحتفظ لنفسها بحق التدخل إذا خرقت هذه الضمانات . وكان رئيس الوزراء جنوب الافريقي قد عرض معاهدات عدم اعتداء على عدد من الدول المجاورة في وقت حذرهما فيه من أنها إذا اعطت معونة للمجلس الوطني الافريقي فإنها يجب ان تتوقع أعمالاً انتقامية من جنوب افريقيا . وكشف بوضوح عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه الاعمال الانتقامية عندما قامت القوات جنوب الافريقية في الاسبوع الأخير من كانون الأول ( ديسمبر ) باجتياز الحدود مع ليسوتو ودخلت عاصمتها وقتلت ٣٧ شخصاً ممن كانت تشبه في أنهم رجال عصابات تابعون للمجلس الوطني الإفريقي . وعلى الرغم من أنه كان هناك في ليسوتو أكثر من ١١ الف لاجيء من جنوب افريقيا ، بما في ذلك ٥ الاف كان يعتبر ان لهم نوع المنزلة السياسية ، فإن العملية لم تكن على الأغلب تستهدف هؤلاء وحدهم أو تستهدف حكومة ليسوتو ، بل كانت مصممة لتوصيل رسالة إلى الدول المجاورة لا يمكن لسوابو التغافل عنها .

#### ■ الوجود السوفياتي والانتقادات الغربية :

كانت لسياسة الربط الاميركية نتيجتان أخريان لم يكن بالامكان التنبؤ بهما في بداية



عام ١٩٨٢ . أولا ، أصبح الاتحاد السوفياتي الذي كان قد استثنى إلى حد كبير من عملية السلام في جنوب افريقيا في عام ١٩٧٨ وتكبد هزيمة دبلوماسية في زيمبابوي بعد تسوية لانكاسترهاوس - قوة هامة في المفاوضات الدبلوماسية مرة ثانية، إذ لم يكن المزود الرئيسي لسوابو بالدعم المالي والعسكري فحسب ، بل أيضاً خط الدفاع الأخير لأنغولا . وزار وفد انغولي قادة احد اعضاء المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير انغولا ووزير الدفاع الانغولي الاتحاد السوفياتي في الصيف لاطلاع القادة السوفيات على محادثات انغولا مع الولايات المتحدة . ومن المعروف ان الوفد بحث المعونة العسكرية بما في ذلك إمكانية تلقي صواريخ سطح - جو لتحدي تفوق جنوب افريقيا الجوي .

ويصعب تقويم مدى النفوذ السوفياتي ، لكن هذا النفوذ قد يفسر تصلب موقف « سوابو » في وقت لاحق من العام . ففي المفاوضات التي افضت الى مؤتمر جنيف الفاشل في اوائل ١٩٨١ ، كانت سوابو ، بعد ان شجعها انتصار روبرت موغابي الساحق في زيمبابوي ، متلهفة على التوقف عن الجدل حول النقاط الإجرائية والانتقال بأسرع ما يمكن إلى الانتخابات . وكانت جنوب افريقيا هي المسؤولة عن تأخير العملية إذ انها تنبعت إلى أن « سوابو » ستحرز النصر في نهاية المطاف . ومع ذلك بدأت سوابو تجر جر قدميها في عام ١٩٨٢ رغم الصعوبات الواضحة التي كانت تواجه تحالف تورن هالا الديمقراطي . ولربما في التحذيرات من النوايا الاميركية الرامية الى تسوية الأزمة الناميبية على حساب سوابو ، والتي اطلقها رئيس الوزراء السوفياتي تيخونوف وغيره من الناطقين السوفيات ، إشارة إلى أحد التفسيرات الممكنة . على أية حال ، ما ان حل الخريف حتى كانت الولايات المتحدة قد بدأت تستشير الاتحاد السوفياتي بصدد المسألة . ربما لطمأنته تجاه أهداف جماعة الاتصال . ففي ايلول ( سبتمبر ) طار السيد كروكر إلى جنيف لمقابلة نائب وزير الخارجي السوفياتي ليونيد اليشيف ، وفي كانون الأول ( ديسمبر ) طار إلى موسكو لعقد جولة أخرى من المحادثات .

كذلك أصبحت استراتيجية ربط الاستقرار الناميبى بانسحاب القوات الكويتية موضع انتقاد بعض حلفاء اميركا وخاصة فرنسا . وأدت الخشية من أن مسألة الربط قد تستعدي دول المواجهة تماماً بفرنسا في ايلول ( سبتمبر ) إلى عرض قيام قوات فرنسية بالحلول محل القوات الكويتية ، وقام سام نجوما ، قائد سوابو ، فيما بعد يبحث هذا الاقتراح مع الرسميين الفرنسيين خلال زيارة قام بها لباريس . كذلك بحث الرئيس

ميتيران المسألة مع البرتغال التي كانت قبل ذلك قد أرسلت قوات للعمل مع الجيش الانغولي والتي كانت مستعدة لبحث الدور الذي تستطيع القيام به دعماً لأية قوة فرنسية . وحدثت هذه المباحثات التي كانت حتى ذلك الحين دون نتيجة بالسيد كروكر إلى السفر إلى باريس في تشرين الأول ( أكتوبر ) في محاولة منه للحفاظ على قدر من الإجماع بين الدول الأعضاء في جماعة الاتصال . لكن مقترحات أميركية أخرى للخروج من المأزق لم تحقق تقدماً ملحوظاً فقد رفض وزير الخارجية الفرنسي شيسون اقتراحاً أميركياً بإيقاف إطلاق النار وتمركز قوات تابعة للأمم المتحدة في ناميبيا إلى أجل غير مسمى ، بينما تستمر الإدارة جنوب افريقية الى ان يتم التوفيق بين سوابو والأحزاب السياسية الداخلية في ناميبيا . كذلك لم يتلق الكثير من الدعم اقتراح اميركي آخر بخلق حزام فاصل بين جنوب افريقيا وجاراتها لردع المجلس الوطني الافريقي وسوابو من القيام بعمليات في جنوب افريقيا وبالتالي منع جنوب افريقيا من شن غارات على موزامبيق وانغولا .

#### ■ الآفاق :

أصبح واضحاً مع نهاية عام ١٩٨٢ أنه إذ اخذت المجموعة الأوروبية تلعب دوراً أكثر نشاطاً في المنطقة بدأت المواقف الأوروبية والأميركية من افريقيا الجنوبية ، التي لم تكن مفاوضات « مجموعة الاتصال » سوى من جانب واحد منها ، تفترق بسرعة ، والواقع انه برزت مع نهاية عام ١ٹ٨٢ امكانية أن لا تستطيع جماعة الاتصال البقاء خلال السنة القادمة ، إذ كان شيسون قد هدد بترك الجماعة ، إذا استمرت جنوب افريقيا في تعطيل المفاوضات . وأخذ الأوروبيون بشكل أعم ينظرون إلى سياسة ريغان تجاه المنطقة على أنها تفتقر إلى الصواب إلى حد خطير .

هكذا وعلى الرغم من أن عام ١٩٨٣ بدأ بانتهاء أجل الجمعية الوطنية التي كان يسيطر عليها تحالف تورن هالا الديمقراطي ، وانتهى مجلس الوزراء الذي كان يسيطر عليه التحالف ايضاً ، فإن جنوب افريقيا احرزت بعض النجاحات باستغلال سياسة إدارة ريغان القائمة على « التعامل البناء » . وكلما استمرت المحادثات مدة أطول كلما أصبح من المحتمل أكثر أن تتفتت جماعة الاتصال وأن تختلف الولايات المتحدة مع حلفائها، وقد حذر السيد شيستر كروكر في شهادة له أمام لجنة من لجان الكونغرس في عام ١٩٨١ كافة الأطراف ذات العلاقة بالمشكلة الناميبية من أن الولايات المتحدة ستفك ارتباطها بالمفاوضات إذا شعرت أن وقتها ومصداقيتها « يبددان في وهم ديبلوماسي لا

طائل تحته . على أية حال ، لم تخفت المقاومة جنوب الافريقية ، وبدأت الاحتمالات  
الديبلوماسية أكثر سوءاً مما كانت عليه قبل ذلك بعام . ومع ذلك هناك دون التوصل إلى  
تسوية بالتفاوض خطر متعظم من قيام جنوب افريقيا بنشاط عسكري اوسع وأكثر  
داخل انغولا وما يستتبع ذلك من تقوية النفوذ السوفياتي والكوبي في المنطقة .

\*\*\*\*





## **.IX. أمیرکا اللاتینیة**



## حرب الفولكلاند

كانت حرب الفولكلاند غريبة من نواحي عدة . فلا بد أنها واحدة من حروب قليلة جداً في التاريخ لم يكن أحد الطرفين فيها ينوي الغزو حتى اللحظة الأخيرة تقريباً ، وحارب فيها الطرف الآخر ذوداً عن اراض قضى السنوات العشرين السابقة يقول انه لا يريدتها حقاً . وكان المضممار العام لهذه الحرب مضممار ارتباك بين قوى العالم وكتلة ، وليس مضممار مؤامرات ، مضمماراً لم يتسم بقدر كبير من الانقسامات ومع ذلك لم تكن فيه وحدة إلا بين الحين والآخر . ويمكن القول ان ذلك يعكس جزئياً افتقار الصدام إلى عمق دولي . فقد تأججت العواطف في الصحافة الإسبانية ، التي ظلت في غالبية الاحيان تنشر تقارير عن انتصارات ارجنتينية حتى آخر لحظة تقريباً ، وفي نيوزيلندا ، التي اعارت بريطانيا سفينة . ولكن ، بشكل عام ، كان من حسن الحظ ان بعد المنطقة وبطء العنصر الأساسي الذي تم خوض الصراع فيه ، أي البحر ، عنيا أن الأزمة اشتدت ووصلت ذروتها وانتهت دون أن تعرض النظام العالمي للخطر أو تؤثر على حياة عدد كبير من الناس . وسمح ضيق الصدام بتنوع كبير في ردود الفعل ، كما سمح بالتوصل إلى نتيجة عسكرية له . ولكن إذا كان الصدام في بعض نواحيه ضيقاً فإنه كان شاملاً في مضامينه وتأثيراته . غير أن شمولية المسائل التي اثارها انطلمست بفعل الغموض التي ميز الطريقة التي تم بها التعامل معها .

### ■ الحملة :

حدثت الخطوات الأولى في « أزمة الفولكلاند » في ١٩ آذار ( مارس ) عندما رسا ٤٢ عاملاً أرجنتينياً على جزيرة جورجيا الجنوبية « ساوث جورجيا » التي تبعد ٨٠٠ ميل إلى



الجنوب الشرقي من جزر الفولكلاند لتفكيك محطة فارغة لصيد الحيتان بموجب عقد تجاري مشروع . لكن هؤلاء العمال لم يتلقوا ترخيصاً من الحكومة البريطانية بالرسو على الجزيرة ، فاحتجت بريطانيا ، لكنها تلقت ردّاً مفاده أن العمال سيظلون وسيتلقون الحماية الكاملة من الحكومة الأرجنتينية . وبعد ذلك ببضعة أيام انتقلت سفينة حراسة بريطانية وثلاثة مراكب تابعة للأسطول الأرجنتيني إلى المياه المحيطة بساوث جورجيا ، ولاحظت تقارير المخابرات البريطانية نشاطاً كثيفاً في القواعد البحرية الأرجنتينية . وما أن حلت نهاية آذار ( مارس ) ، حتى كانت بريطانيا كانت قد أدركت أن غزواً للجزر يوشك أن يقع ، ولكن لم يكن لديها أية خيارات عسكرية متاحة . وفي ٢ نيسان ( ابريل ) غزت القوات الأرجنتينية الفولكلاند وقبضت على الحاكم البريطاني و٦٠ من جنود المشاة ، رغم نداء شخصي أصدره في اللحظة الأخيرة الرئيس ريغان إلى المجلس العسكري الحاكم في الأرجنتين بعدم استخدام القوة . وفي اليوم التالي احتلت القوات الأرجنتينية ساوث جورجيا .

وقد أجابت الحكومة البريطانية بسرعة رغم أنها اخذت على حين غرة . فقد اوقفت في الحال التجارة مع الأرجنتين ، وجمدت ١,٥ مليار دولار من الموجودات الأرجنتينية في لندن ، وجمعت بسرعة وأرسلت النصف الأول من قوة بحرية رئيسية باتجاه الجزر ، وأقنعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإصدار القرار ٥٠٢، الذي يدعو إلى وقف القتال وانسحاب كافة القوات الأرجنتينية من الفولكلاند وبدء محادثات بريطانية - أرجنتينية لحل النزاع دبلوماسياً . وبالإضافة إلى ذلك أعلنت بريطانيا منطقة حرب حول الجزر إلى مسافة ٢٠٠ ميل ( ٣٢٠ كلم ) .

وبينما كانت قوة الاسطول البريطاني تتوجه إلى الفولكلاند ، نقلت الأرجنتين جنوداً وإمدادات إلى الجزر عن طريق الجو . وأخذ وزير الخارجية الأميركي الكسندر هيغ يتنقل ما بين لندن وبيونس أيرس في محاولة منه لإيجاد حل سلمي للأزمة . فاقترح خطة تدعو إلى سحب القوات الأرجنتينية ومغادرة قوة الاسطول البريطاني وإدارة مؤقتة للجزر تشارك فيها الولايات المتحدة والأرجنتين وبريطانيا ، وفيما بعد مفاوضات لحل المسألة المركزية ، مسألة السيادة . وبعد ١١ يوماً من المفاوضات الكثيفة ، أصبح من الواضح أن أياً من الطرفين لن يقدم تنازلات ذات أهمية ، فأنهى هيغ مهمة السلام التي كان يقوم بها . وفي ٣٠ نيسان ( ابريل ) أعلنت الولايات المتحدة رسمياً أنها ستدعم بريطانيا

في الصدام .

وقد بدأ القتال بين الطرفين على أشده في اواخر نيسان ( ابريل ) وفي الاسبوعين الأولين من أيار ( مايو ) . ففي ٢٥ نيسان ( ابريل ) تمكن مشاة البحرية البريطانية من احتلال ساوث جورجيا ، وبعد ذلك بأسبوع قصفت القوات البريطانية المطارات في غوز غرين وفي العاصمة بورت ستانلي ، كما اغرقت غواصة بريطانية الطراد الأرجنتيني « الجنرال بلغرانو » ، فردت القوات الأرجنتينية بإغراق المدمرة البريطانية « شفيلد » . وفي ١٤ ايار ( مايو ) قامت القوات البريطانية بغارة كومانندوس ناجحة على جزيرة بيبيل الواقعة مقابل الساحل الشمالي لجزر الفولكلاند الغربية مدمرة ٦ طائرات ومحطة رادار هامة .

وفي تلك الأثناء استؤنفت الجهود الدبلوماسية . ففي ٧ ايار ( مايو ) ، اتخذ الأمين العام للأمم المتحدة لنفسه دور الوسيط ، واقترح خطة تدعو إلى انسحاب متزامن للقوات وتعيين إدارة مؤقتة برعاية الأمم المتحدة وبدء مفاوضات حول الوضع النهائي للجزر . وعلى الرغم من أن المحادثات خلال الاسبوعين اللاحقين احرزت بعض التقدم حول مسألة الانسحاب ، إلا أن مسألة السيادة ظلت على تعقيدها دون حل . فقد طلبت الأرجنتين ان تلزم بريطانيا نفسها بالتخلي عن السيادة على جزر الفولكلاند قبل بدء المفاوضات ، ولم يكن مثيراً للدهشة أن ترفض بريطانيا ذلك .

وفي ٢٠ ايار ( مايو ) وبعد انهيار المفاوضات في الأمم المتحدة ، أمرت رئيسة الوزراء البريطانية مرغريت تاتشر قواتها بالاستيلاء على الجزر . وفي اليوم التالي اقامت القوات البريطانية بدعم من السفن الحربية الطائرات المقاتلة رأس حربة على بعد نحو ٥٠ ميلاً إلى الغرب من بورت ستانلي في منطقة خليج سان كارلوس . وبينما كانت القوات البريطانية تعزز مواقعها بإنزال المزيد من القوات والمعدات خلال بضعة الأيام اللاحقة ، شنت الأرجنتين هجومات جوية كثيفة ضد الأسطول البريطاني فاغرقت فرقاطتين ومدمرة والحقت ضرراً بعدة سفن أخرى ، لكنها خسرت خلال العملية ٣٦ طائرة .

وبعد ذلك بقليل بدأت القوات البريطانية بالتقدم نحو بورت ستانلي وداروين ، وفي ٢٨ ايار ( مايو ) ، وبعد معركة طويلة وصعبة ، استطاعت الاستيلاء على غوز غرين وداروين أسيرة ١٤٠٠ أرجنتيني ومزودة مقاتلات «الهاريير» بقاعدة لها قريبة من بورت

ستانلي . ثم تحركت القوات البريطانية خلال الاسبوعين التاليين الى مسافة ١٠ أميال من بورت ستانلي ، بينما قامت السفن البريطانية بقصف الثكنات الأرجنتينية هناك . وقامت القوات الأرجنتينية باسقاط طائرتي « هارير » وإلحاق ضرر بالغ بأربع سفن بريطانية ، لكنها خسرت ١١ طائرة أخرى من طائراتها خلال العملية . وفي النهاية ، وفي ١٢ حزيران ( يونيو ) ، شنت القوات البريطانية هجوماً مفاجئاً على المواقع الأرجنتينية خارج بورت ستانلي مباشرة أسيرة ٤٠٠ جندي وعازلة البلدة . وبعد ذلك بيومين استسلمت كافة القوات الأرجنتينية في الجزيرة .

### ■ دوافع الأرجنتين :

ما الذي دفع بالحكومة الأرجنتينية الى هذه النتيجة الكارثية ؟ هناك من الدلائل ما يشير إلى أن الأنظمة السابقة في الأرجنتين ترددت حول ما إذا كان يتوجب عليها غزو الجزر أم لا . ويؤكد تقرير التحقيق الرسمي الذي قامت به الحكومة البريطانية حول حملة الفولكلاند ( تقرير فرانك ) أن قرار المضي بالغزو لم يؤخذ إلا في آخر لحظة . والواقع ان الأمور كافة تشير إلى أن الجنرال غالتيري ، رئيس المجموعة العسكرية الحاكمة ، كان في بداية الأمر يسعى إلى مجرد استخدام الدعوى الأرجنتينية بالسيادة على الفولكلاند لتجميع القوى في مواجهة المتاعب الداخلية التي كان النظام يواجهها .

فقد استعدى النظام قطاعات نافذة من القوات المسلحة ببذئه لتطهير طفيف لبعض أكثر دعاة القمع خلال السبعينات قسوة ، وفي الوقت نفسه كان قد خسر الدعم الشعبي لتشجيعه لسياسات اقتصادية نقدية ، وكاد ينجح في إعادة خلق تحالف ما بين النقابات وبين البيرونيين . هذا كله بالإضافة إلى ان المجموعة الحاكمة كانت منقسمة على ذاتها .

وتمكن رؤية مدى عمق العواطف التي تثيرها مطالبة الأرجنتين التاريخية بالفولكلاند في أن عدداً من رجال العصابات المنفيين ، الذين كانت عودتهم للأرجنتين تعني تعرضهم لخطر الموت ، قاموا بعرض خدماتهم من أجل القضية الوطنية عند بدء القتال . غير مسار الأحداث بين شباط ( فبراير ) ونيسان ( ابريل ) يشير إلى أن السلطات الأرجنتينية فعلت كل ما في وسعها لتجعل السفارة البريطانية في بيونس آيرس على علم بالاستعدادات للغزو - توقعاً من السلطات بأن ترسل بريطانيا فرقاطة أو اثنتين وربما غواصة للحيلولة دون أي إنزال فعلي للقوات على الجزر . وعندئذ سيلعب التدخل البريطاني دور تعزيز الشعور بالشرعية القومية ، ويتم التوصل إلى وحدة مؤقتة في البلد ،



وهو المعروف بافتقراه إلى ثقافة سياسية حية . لكن الذي فاجأ المجموعة الحاكمة هذه المرة ، كان غياب أي رد فعل بريطاني .

وكانت مسألة الفولكلاند قد أصبحت مشوشة ومختلطة بنقاش بريطاني محلي حول حجم وقوام الاسطول البريطاني في المستقبل . ووضح أن احدى النقاط المركزية لهذا النقاش ما اقترح من سحب سفينة الحراسة القطبية البريطانية الوحيدة « إنديو رانس » . وكان قبطان هذه السفينة يحذر لندن باستمرار من الإعدادات الأرجنتينية للغزو ، ولكن يبدو أن الحكومة لم تكن راغبة في تحمل احراج تغيير قرارها بصدد السفينة - كما كان هناك اعتبار آخر هو ان الغموض البالغ للسلوك الأرجنتيني أدى لا محالة إلى إثارة شكوك فيما إذا كان أي رد فعل بريطاني علني سيحضر القيام بغزو أم يردعه . فهل يفسر ذلك لماذا طلبت السيدة تاتشر في وقت مبكر من آذار ( مارس ) خطط طوارئ ، ثم لم تفعل شيئاً طيلة أسابيع ثلاثة ؟ المشكلة هي عندما لم تفعل بريطانيا شيئاً شعرت الأرجنتين على ما يبدو انه لا بد لها من المضي بالغزو .

والأغلب أن الجنرال غالتيري كان يشعر بقدر من القلق أكبر من ذاك الذي أبداه عندما أخبر الجماهير المحتشدة في بيونيس أيرس أن جزر « المالفيناس » قد أعيدت إلى الحكم الوطني . فلو ان التطورات المحلية لم تدفعه ، لكان قد استطاع انتظار ستين إلى أن يتم تقليص الاسطول البريطاني ، وعندئذ لم تكن بريطانيا لتستطيع القيام برد فعل فعال ، رغم التأكيدات الرسمية بأن العكس هو الصحيح . لكن الذي حصل هو أن مناورة سياسية محلية اساساً أدت إلى أزمة دولية أصبحت تهدد نظامه . وكانت السياسات الأرجنتينية قد أصبحت معتمدة على حساب ما قد يحدث : على ما إذا كانت الأمم المتحدة ستبارك العمل الأرجنتيني ، على ما إذا كانت بريطانيا ستلجأ إلى رد فعل عسكري أم لا ، على ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدعم بريطانيا أم لا . وكانت حسابات المجموعة العسكرية الأرجنتينية الحاكمة متفائلة إلى حد بائس وخاطئة فيما يتعلق بكل نقطة من هذه النقاط الثلاث . وفي النهاية تعين الوصول إلى قرار بما إذا كانت الحصافة تتطلب انسحاباً أم ان الشرف يتطلب معركة لا طائل تحتها . وتفيد التقارير الأخيرة ان الجنرال غالتيري وقف الى جانب الحصافة والاحتراز ، لكنه هزم داخل المجموعة الحاكمة بتدبير من الادميرال انايا الذي يبدو أن اعتبارات الشرف تكاملت لديه مع الحاجة الى تخليص النظام الأرجنتيني . لقد تقرر السلوك الأرجنتيني كله عملياً



باعتبارات خارجية وداخلية متصادمة ، وقد كسبت الثانية .

### ■ رد الفعل البريطاني :

كانت الحالة البريطانية مختلفة بعض الشيء ، فعلى العكس من الاعتقاد الشائع ، لم تكن رئاسة الوزراء ولا الحكومة تريدان الحرب ، بل قاما بكل ما في وسعهما من جهود لاجتنابها . وقد أخبرت السيدة تاتشر مجلس النواب البريطاني الغاضب في بداية الأزمة ان هدف الحكومة هو إعادة « الإدارة البريطانية » إلى الجزر . ولكن بعد ذلك مباشرة ، وبعد استقالة اللورد كارنغتون ، أخذ وزير الخارجية الجديد فرانسيس بيم يستكشف كل سبيل ممكن لتدويل النزاع والتسوية المقبلة . وكان المفاوضون البريطانيون يعتمدون في ذلك على تاريخ طويل من المحادثات بين لندن وبيونس أيرس حول جزر الفولكلاند في عملية لم تكن بريطانيا قد أبدت فيها خلال السنوات العشرين السابقة اهتماماً كبيراً بالاحتفاظ بسيادتها على الجزر . على أن المسألة أصبحت ما إذا كان سيتولد لديها الآن اهتمام كهذا . لقد كان من سخرية الأحداث اللاحقة ان غط التداخل ما بين الأعمال البريطانية والأرجنتينية ضمن لا الحرب ذاتها فحسب بل ايضاً التزاماً عسكرياً بريطانياً بالجزر طوال فترة قادمة سيتطلب منها حشد في الجزيرة يبلغ عددها ضعف عدد السكان .

لقد جمعت بريطانيا فعلاً قوة مهمات ضخمة استجابة للغضب البرلماني والشعبي ، ولكنها على ما يبدو قصدت ان تكون هذه القوة في الأساس وسيلة للضغط على الأرجنتين للانسحاب بينما تجري مفاوضات ملحة بين لندن وبيونس أيرس . غير أن المجموعة العسكرية الحاكمة في الأرجنتين أخطأت على ما يبدو تقدير الوضع ، واستخلصت أن بريطانيا ليست راغبة في القتال حقاً . ومع ذلك ومهما كان تقدم قوة المهمات البريطانية استعراضياً ، فقد كان من الواضح انها ستضطر إلى القيام بعمل عسكري عندما تصل جنوب الأطلسي ، إن لم يكن لشيء فيبساطة لأنها لا تستطيع الانتظار طويلاً في مياه قاسية الظروف .

وقد كان قرار الإستيلاء على ساوث جورجيا غريباً من ناحية عملياتية ، ذلك أن تحقيق هذا الهدف العسكري ، الذي كان بعيداً عن السهولة ، لم يكن ليمنح القوات البريطانية أي ميزات لوجستية . ولذا فإنه كان بالتأكيد مناورة سيكولوجية وليس عسكرية قصد بها التدليل على استعداد بريطانيا للقتال . ويبدو هذا التفسير أكثر

احتمالاً بالنظر إلى عامل الوقت . فقد كانت أول مناقشة للوضع في مجلس العموم في ٢ نيسان ( ابريل ) . وتجمعت قوة المهمات في ٥ نيسان ( ابريل ) ، وخلال الاسابيع الثلاثة اللاحقة ، كانت المفاوضات تجري . ثم اعيد الاستيلاء على ساوث جورجيا في ٢٥ نيسان ( ابريل ) . وبكلمات أخرى كان التخطيط والأعداد لإعادة الاستيلاء عليها يمضيان في الوقت ذاته الذي كانت تجري فيه المبادلات الدبلوماسية وإلى جانبها . وكان من الواضح ان الحكومة البريطانية لم تكن في هذه المرحلة تحاول إعادة الاستيلاء على جزر الفولكلاند نفسها . والواقع أنها لم تكن حتى ذلك الحين في وضع يمكنها من ذلك . وعلى هذا فإن النتيجة التي يمكن استخلاصها هي أن الحكومة البريطانية أملت في بداية الأمر أن تؤدي معركة رمزية إلى تسوية ، هذا إذا وصلت الأمور إلى حد القتال إطلاقاً .

غير أن هذا الأمل لم يأخذ بالاعتبار على ما يبدو أمرين ، أولهما أن الأرجنتين ربما كانت راغبة في التفكير بمعركة كاملة ، لأنها كانت تعتقد فعلاً أنها تستطيع الكسب والثاني أن المجموعة العسكرية الأرجنتينية الحاكمة قد تحمل تفضيل بريطانيا لمعركة رمزية على أنه يعني أنها ليست مستعدة حقاً لمعركة كاملة . فقد كان لدى الأرجنتين عند المقارنة البسيطة للقوى المتوافرة محلياً من الأسباب ما يحملها على توقع النصر . وبالنظر إلى المقترحات التي كانت وزارة الخارجية البريطانية تتقدم بها في ذلك الحين يمكن عذرها إذا ظنت أن بريطانيا غير راغبة في القتال ، فقد كان هذا هو الحال بمعنى من المعاني . وعلى الرغم من شجب وزير الخارجية الأرجنتيني كوستا منديز للتعنت البريطاني بشدة فإن بونيس ايريس أخطأت عدم رغبة بريطانيا في القتال معتبرة إياها افتقاراً إلى التصميم .

وهكذا ، يمكن القول بشكل عام أن البلدين خاضا الحرب لأن كلا منها استخلص أن الآخر ليس مستعداً للحرب . فقد لجأت بريطانيا إلى الأمم المتحدة وقبلت الوساطة وشاركت في تحركات دبلوماسية حثيثة بينما كانت تتحرك ببعض البطء باتجاه العمل العسكري . أما الأرجنتين المنقسمة على نفسها بين الاعتبارات الداخلية والاعتبارات الخارجية فحاولت أن تنفذ الأمور باللجوء إلى معاهدة ريو . وبدت كذلك واثقة من أن حشداً عسكرياً سيردع هجوماً بريطانياً .

#### ■ دور الولايات المتحدة :

إلى هذا الحد والأحداث تتبع نمطاً كلاسيكياً ، إن لم يكن عادياً . لكن ما كان حاسماً هو الدور الذي لعبته الولايات المتحدة . وهنا يمكن تقدير الغموض الحقيقي للأزمة

أفضل تقدير . فلو أن الولايات المتحدة كانت راغبة في التوضيح للأرجنتين منذ اللحظة التي عرضت فيها التوسط انها ستقف الى جانب بريطانيا إذا وصلت الأمور حد القتال ، فلربما كانت الحسابات الأرجنتينية بشأن حكمة استخدام القوة ونتيجتها مختلفة حقاً . لكن وجهة نظر وزارة الخارجية كانت في ذلك الوقت أن أية إشارة من هذا النوع متعارضة مع طبيعة وأغراض التوسط ذاته ، وأن الالتزام الأول للولايات المتحدة هو أن تبدي نزاهة وعدم تحيز . غير أن هذا الموقف كان في الواقع يعتمد على عدد من اخطاء الفهم الأساسية ، وحكم مسبقاً على كافة جهود التوسط بالفشل وضمن في نطاق السياسة الأرجنتينية ان الحرب ستبع بلا شك .

كان خطأ الفهم الأول يتعلق بطبيعة التوسط ذاته ، فنادرأ ما يكون المتوسطون غير منحازين تماماً . وقد كان هنري كيسنجر قادراً على عرض اتفاقات فك اشتباك على الحكومتين المصرية والسورية في عام ١٩٧٤ بالضبط لان الولايات المتحدة صديقة لإسرائيل . أما في حالة نزاع الفولكلاند فإن التصريحات العلنية المتكررة أن الولايات المتحدة صديق وحليف للطرفين لم تؤد إلى شيء سوى تشجيع الأرجنتينيين على التعنت ودفعهم إلى حساب أن بريطانيا لن تحصل على دعم أميركي إذا وصلت الأمور حد القتال .

أما خطأ الحساب الثاني فكان متعلقاً بغرض التوسط . وهنا تتضح في أجلى صورة ضروب الغموض التي اكتنفت الصدام ، فقد قال رئيس تحرير إحدى الصحف الاميركية الاسبوعية الكبرى في ذلك الوقت « إننا نحاول إيجاد صيغة تنقذ ماء وجه تاتشر » . لكن هذا كان خطأ أساسياً ، ذلك أن أي شكل من أشكال التوسط يقصد به تمكين بريطانيا من الخروج برشاقة من مصيدة تركة استعمارية تجاهل طبيعة ما كان حقاً جوهر الأمر . فعلى الرغم من المرونة التي أبدتها الحكومة البريطانية كان ينظر إلى النزاع في بريطانيا بشكل عام على انه نزاع حول مبدأ . وكان المبدأ الغالب ، لا في عين الحكومة البريطانية وحدها ولكن ايضاً في عين احزاب المعارضة أن الأرجنتين يجب ان تسحب قواتها من ارض استولت عليها بصورة غير مشروعة وبينما كانت المفاوضات تجري . ولا يمكن لأي قدر من المساومة بمستقبل الجزر أن يطمس ذلك . ومع هذا فإن الادلة المتوافرة كلها تشير إلى ان التوسط الاميركي تركز بالضبط على مسألة إدارة الجزر في المستقبل .

وهذه هي النقطة التي يلتقي عندها خطأ الفهم الأول بالثاني ، فلو أن السيد هيغ



استطاع ان يوضح للمجموعة الحاكمة في الأرجنتين ان الولايات المتحدة ستقف الى جانب بريطانيا بسبب عمل عدواني قامت به الأرجنتين ، وأنها لذلك ستدعم بريطانيا في حالة اندلاع القتال ، لكن لمحاولاته التوسط لإيجاد معادلة للمستقبل فرصة نجاح . لكن موقف الحياد المدروس الذي اضطر إلى تبنيه أغضب الحكومة البريطانية لأنه تجاهل هذا المبدأ موضع النزاع وشجع المجموعة الحاكمة في الأرجنتين للسبب ذاته ، وكان يمكن للأرجنتين أن تلعب دوراً في تقرير إدارة جزر الفولكلاند في المستقبل لو أنها في المقام الأول كانت مستعدة لسحب قواتها . ولكن لأنها لم تكن على استعداد لهذا ، كانت الحرب هي الخيار الوحيد . ولم تجعل واشنطن ذلك واضحاً في حينه .

وقد قصدت الولايات المتحدة ان تبدو وكأنها تؤيد جانبي القضية لأن مشاغلها الاستراتيجية العالمية الشاملة جعلتها تعتبر الأرجنتين حليفاً ممكناً قسماً . وكان هناك اعتباران ، أولهما ضمان أمن جنوب الأطلسي ضد القوة البحرية السوفياتية ، الذي يمكن للأرجنتين ، بسبب طولها ساحلها واهتمامها الواضح بالحصول على أسلحة حديثة أن تكون فيه شريكاً طبيعياً لجنوب افريقيا ، على الجانب الآخر من المحيط ، والولايات المتحدة . أما الاعتبار الثاني فكان ان اميركا الوسطى أصبحت أحد مراكز الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كما يتبين من حالي نيكاراغوا والسلفادور . وكانت الأرجنتين حليفاً نشيطاً للولايات المتحدة في هذين الصدامين . ولهذين السببين اعتبرت الولايات المتحدة الأرجنتين ذخراً . غير ان النظام الذي أيده بيونس آيريس ، كان كغيره من الأنظمة التي شجعته ورعتها وأدامتها في أنحاء كثيرة من اميركا اللاتينية نظاماً سلطوياً غير مستساغ وغير مستقر أساساً . لقد كان الحليف الذي وجدته واشنطن في الجنرال غالتيري بحاجة إلى غزو جزر الفولكلاند بسبب هذا الافتقار إلى الاستقرار ، ومع ذلك فإنه وللسبب ذاته كان من الهشاشة بحيث لم يتمكن لا من تعليق العملية العسكرية ولا من البقاء بعد الهزيمة .

وهناك اعتبار آخر . فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تشجع هذه الانظمة وتدعمها بشكل متقطع عن طريق العون الاقتصادي والعسكري يميل سكان هذه البلدان كقاعدة عامة إلى أن يكونوا قوميين ، ومعادين لليانكي ، وذلك أمر يكاد يكون إحدى وقائع الحياة الجغرافية . صحيح ان الجنرال غالتيري كان يخاطب الرئيس ريغان « يا صديقي » ، لكن تعاطيه مع مسألة الفولكلاند سرعان ما تحول إلى استغلال شعبي



للمشاعر المعادية للأميركيين المنتشرة على كافة مستويات المجتمع الارجنتيني . وفي مثل هذه الظروف كان لا بد لجهود التوسط الاميركية من ان تبدو وكأنها إعلان ضمني بدعم بريطانيا . هكذا اقنع حياد الولايات المتحدة في النزاع بريطانيا أن الإدارة الأميركية إنما تخون القيم المشتركة ، واقنع الارجنتين أنها موالية لبريطانيا . فكانت النتيجة إعاقة التوصل إلى أي حل وجعل الحرب أكثر احتمالاً .

### ■ المبادئ الدولية والمصالح القومية :

وهكذا، فإن طبيعة السلوك الاميركي في الأزمة ركزت الأضواء على غموض ردود الفعل البريطانية والارجنتينية الى درجة غيبت المبدأ الأساسي موضع النزاع . ومع ذلك فإن الأزمة أثارت قضايا شاملة . وكان رد الفعل العسكري البريطاني يجد تبريره وبالقدر ذاته في مبدأ وفي معيار مصداقية ( رغم أن جزءاً من صعوبة تقييم موضوع النزاع في الفولكلاند يكمن في الخلط بين هذين الأمرين ) .

بدأت ردود بريطانيا على الأزمة بدعوتها إلى قرار يصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعدم جواز العدوان ، وقد أقر مشروع القرار رقم ٥٠٢ دون فيتو في ٣ نيسان ( ابريل ) بسبب شمول هذا المبدأ . وبذلك تكون بريطانيا بالاضافة إلى تحقيقها لنصر دبلوماسي كبير قد قبلت الحاجة إلى حكم دولي على المسائل . لكنها وفي الوقت ذاته جمعت قوة مهمات وأعدت لإرسالها على أساس قومي محض كي تخوض حرباً قومية . وكان البديل الوحيد بعد أن فشلت جهود التوسط الأميركية ان تحرز دبلوماسية الأمم المتحدة توفيقاً ما بين المصالح القومية البريطانية والمبدأ موضوع النزاع . ولكن عندما جاءت وساطة الأمم المتحدة وجهود السكرتير العام بيريز دي كويلار ، وجدت بريطانيا نفسها تسعى إلى هدفين لم يكن باستطاعة أحد حتى لو كان دبلوماسياً محنكاً التوفيق بينهما . كان الهدف الأول إعادة تأكيد المبدأ والثاني الدفاع عن المصالح البريطانية وتوكيدها . وكان ذلك ناجماً عن إرسال القوة البحرية البريطانية في وقت كانت فيه قضية الفولكلاند أمام الأمم المتحدة .

ولم تكن هناك عملياً علاقة ما بين المصالح القومية البريطانية وجزر الفولكلاند - إلا بقدر ما كانت حماية أرواح ورفاه رعايا بريطانيين مصلحة وكذلك مبدأ . فعلى الرغم من التقارير المغالية بشأن احتياطات النفط في المنطقة ( التي تتجاهل صعوبات استخلاص نفط تحت البحر في الظروف المناخية والجيولوجية المعطاة ) ، لم تكن لبريطانيا مصلحة

حقيقية في الجزر نفسها ، بل إنها كانت عقبة في سبيل تطوير علاقة تجارية يمكن ان تكون مربحة مع الارجنتين . غير ان المصالح القومية الحقيقية التي رأتها بريطانيا في الفولكلاند تضرب بجذورها في اعتبارات أوسع . أولها أهمية تبيان الارادة القومية ، مثلاً في ردع مغامرات مرهقة في اماكن أخرى . وثانيها مبدأ المصادقية العام . فحكومة تكون ضعيفة ومتردة في شأن يتعلق بحياة مواطنيها لا يتوقع أن تكون مقنعة تماماً عندما يتعلق الأمر بنزاعات صيد أو نقاشات موازنة أو مساهمات دفاع أو ما إلى ذلك . أما الاعتبار الثالث فملحق نوعاً ما بالاعتبارين الأولين ، لكنه يتأثر بهما . ويمكن ان يؤثر على مصالح مادية في المستقبل ، فمعاهدة انتارتيكا تنقضي في عام ١٩٩٢ ، ومن بين بنودها تعليق النزاعات الاقليمية . ولبريطانيا والارجنتين دعاوى متصادمة في انتارتيكا ، ولو أن بريطانيا لم تستجب لتحدي الفولكلاند لكان ذلك قد أضعف الدعاوى البريطانية بحق بريطانيا في نصيب من تنمية تلك القارة في المستقبل . وفي كل حالة من هذه الحالات أثر الموقف التي اتخذته بريطانيا على مسائل أوسع من مجرد تلك التي تتعلق بالفولكلاند .

ومع ذلك فقد خيضت الحرب على أساس إعادة الادارة البريطانية ، وكذلك - بعد فشل آخر محاولة توسط ، إعادة تأكيد السيادة البريطانية . ولهذا السبب اكتسبت بريطانيا سمعة عناد ، ولكن إذا لم تكن حكومة الارجنتين مستعدة لسحب قواتها فقد كان كل ما عدا ذلك موضع نزاع بما في ذلك المبادئ التي تضمنها القرار ٥٠٢ . وكان الغموض النهائي للصدام كله هو أن بريطانيا انتهت إلى خوض حرب قومية حول مسائل عالمية . وكان هذا هو الثمن الذي دفع لقاء محاولات توسط لم تأخذ هذه المسائل بعين الاعتبار في المقام الأول .

\*\*\*\*\*

## الدروس العسكرية لحملة الفولكلاند

أصبح تقييم الشواهد المتعلقة بغزو الفولكلاند وإعادة الاستيلاء عليها مكتملاً بهذا القدر أو ذاك . ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ نشرت الحكومة البريطانية روايتها هي للدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة وانتهت إلى ان « الكثير من الدروس ليس جديداً » وتلك نتيجة كان قد وصل اليها قبل ذلك غالبية المعلقين العسكريين . لقد كانت هذه الحرب بمعنى من المعاني على الأقل « تقليدية » إلى حد ملحوظ : فقد بدا أن

المزايا العسكرية التقليدية قد انتصرت من جديد ، وأن تكتيكات تقليدية بوضوح استخدمت ، كما لم تتضمن المعدات التي استخدمت كلها تقريباً آخر ما في التكنولوجيا العسكرية . وقد جربت بعض الأفكار الجديدة والمعدات الجديدة للمرة الأولى خلال الصدام ، لكن التجربة التي استنبطت من ذلك كانت جداولها بشكل عام أقل بكثير من خبرة الصدام مثلاً ما بين سلاح الجو الإسرائيلي وسلاح الجو السوري ووحدات صواريخ أرض - جو السورية في لبنان في حزيران ( يونيو ) . ومع ذلك فإن من الواضح انه قد تم تعلم كثير من الدروس مما سيحسن أداء الأسلحة البريطانية في المستقبل . وتتعلق أكثر التعديلات أهمية بالهجمات على مدارج المطارات والتزود بالوقود في الجو والدفاع الموضعي عن السفن ضد الهجومات الجوية والهجومات بالصواريخ وتحسين قدرات الحرب الالكترونية .

ويبدو بشكل عام انه لم يكن هناك في مجرى الصدام ما أثار دهشة بريطانيا ، إذ كانت قد توقعت بدقة غالبية الاخطار والمصاعب التي يحتمل أن تنشأ ، واتخذت من الاجراءات ما استطاعت للتعامل معها . وكان احد نواحي الأعداد للحرب الأكثر جدارة بالملاحظة هو المدى الذي أمكن فيه تعديل المعدات في وقت قصير جداً . فقد ابدى الكثير من الحذق وتم القيام بتعديلات تقنية فائقة خلال أيام بدلاً من أسابيع .

كانت قوة المهمات البريطانية في كثير من النواحي غير مناسبة للقيام بعمليات طويلة الأمد في مياه ذات ظروف صعبة جداً وضمن مدى ضربات العدو ، وكان القادة يعلمون ذلك . فقد كانت القوة تفتقر إلى السفن البرمائية ووسائل انذار مبكر منقولة جواً كافية كما إلى قدرات استطلاع كافية . وكان مدى طائراتها القليلة محدوداً وكذلك حمولتها ، كما أن قدرتها على الاعتراض البعيد كانت لا تذكر . وبالإضافة إلى ذلك كانت قدرتها على حرمان العدو من استخدام مدارج مطاراته محدودة أيضاً . وبالإضافة إلى ذلك تقلصت قدرتها على القيام بعمليات نقل بالهيلوكبترات - وهي التي كادت لا تكون كافية منذ البدء - بشكل درامي نتيجة فقدان سفينة الشحن « أتلانتيك كونفير » وكل ما كان عليها من الهيلوكبترات تقريباً . ولم يكن بالامكان تصحيح أي من هذه النقائص بسرعة ، أو في غالبية الحالات ابداً .

وكان من في موقع المسؤولية بعيدين عن الثقة الكاملة بأن النصر مضمون ، واعترفوا فيما بعد انهم كانوا قلقين . ويبدو أن النتيجة العامة هي ان حسن الحظ وافتقار



الأرجنتيين إلى الكفاءة ساهما معاً في النجاح النهائي للحملة . وقد خفت القلق بقدر هام حالما انزلت القوات الارضية على الشاطئ . فقبل تحقيق الإنزال كانت النتيجة مشكوكاً فيها جداً ، أما بعد ذلك فقد بدا على الدوام أن من المحتمل هزيمة الحامية الأرجنتينية وخاصة بعد الأداء الرديء نوعاً ما للجيش الأرجنتيني في المراحل الأولى ، على ساوث جورجيا وفي غوز غرين وداروين ، وليست هناك رواية أرجنتينية للأحداث يمكن الاستفادة منها ، ولكن يمكن القول أن التكتيكات الأرجنتينية كانت خاطئة على ما يبدو من ثلاث نواحي على الأقل . أولاً ، بعد اغراق الطراد « الجنرال بلگرانو » انسحب الاسطول الأرجنتيني لحماية المياه الساحلية الأرجنتينية ولم يتحد قوة البحرية البريطانية لا بالسفن السطحية ولا بالغواصات . ثانياً ، بدا ان قوات الأرجنتين الجوية غير قادرة على استخدام ما توافر لديها من موجودات كبيرة في غارات كبيرة ولم تستخدم طائراتها إلا بأعداد صغيرة جداً ( على العموم اربع ) . وهكذا لم تكن قادرة ابداً على إشباع الدفاعات الجوية البريطانية ، كما أنها لم تبد ابداً قدرة على تغطية الطائرات القاذفة بحزام دفاعي من الطائرات المقاتلة يستطيع إبعاد طائرات « هارير » البريطانية ، ثالثاً ، كانت هناك الغلطة الحاسمة المتمثلة بمهاجمة السفن المرافقة لسفن الإنزال وهي المسلحة بكثافة بدلاً من مهاجمة سفن الإنزال غير المسلحة نفسها . فعلى الرغم من ان الخسائر التي نجمت عن ذلك في المدمرات والفرقاطات البريطانية خطيرة إلا انه لم يتوافر إطلاقاً احتمال ان تكون حاسمة ، فقد كانت هذه عملياً هي العناصر الوحيدة المتوافرة جداً في قوة البحرية البريطانية والتي كان بالامكان استبدالها بسهولة . ومن هنا فإن القوات الجوية الأرجنتينية ، إذ بددت قوتها ضد وحدات التغطية البريطانية ، إنما حسرت فرصة إيقاع ضرر حاسم بالعناصر البرمائية التي لم يكن استبدالها ممكناً . ويبدو ان اكثر الخسائر جدية من ناحية لوجستية - اتلانتيك كونه غير - كان عرضياً ، وليس نتيجة تقدير حريص وذكي لما كان حقاً الهدف المنكشف الوحيد . وباختصار سهلت أخطاء الأرجنتين المشاكل التي كانت تواجهها قوة البحرية البريطانية . ولا يقصد بهذا القول ازدراء المهارة وحسن الحكم اللذين ابداهما قادة القوات الأرجنتينية ورجالها بل هو إشارة إلى المصاعب الكبيرة جداً التي واجهوها في القيام بعملية من هذا النوع ، وكيف إن هذه العملية كان يمكن أن تخطىء بسهولة في عدد من المراحل .

وكانت هناك بعض الدروس الأقل مباشرة أو الأقل وضوحاً مما افترض في الأساس . فمثلاً لم يكن فشل الكثير من القنابل الأرجنتينية في الانفجار عند إصابتها



سفناً بريطانية هو المهم قدر السبب الكامن وراء هذا الفشل . فلم تكن هذه القنابل بشكل عام فاسدة كما افاد كثير من التقارير بل كانت الطائرات التي القتها مجبرة على الطيران على علو من الانخفاض لم يترك في كثير من الحالات وقتاً كافياً بين إطلاق القذيفة وإصابتها للهدف كي تتم عملية تسليحها الاتوماتيكية بالصواعق والسبب الذي أجبر هذه الطائرات على الطيران بهذا الانخفاض هو فعالية الدفاعات الجوية البريطانية على الارتفاعات الأعلى . وعلى هذا يمكن الذهاب إلى ان عدد الطائرات التي دمرت فعلاً كان أقل أهمية من وجهة نظر مباشرة من أنها أجبرت على تبني طريقة هجوم غير واقعية ، هي بعينها الطريقة التي يبدو ان الطيارين الارجنتيين لم يكونوا مدربين عليها .

وبالمثل فإن الدرس الأهم بالنسبة للطائرات البريطانية ليس أن طائرة « هارير » طائرة جيدة قتالياً ، بل ان التوازن الجوي يجب ان يحتسب من حيث الوجود الفعال في الجو بدلاً من احتسابه بالإشارة إلى عدد الطائرات المتوفرة . فقد تم عملياً تحييد الميزة التي كانت تتمتع بها الارجتين من حيث عدد الطائرات والتي بلغت ٦ إلى ١ ( بل ويذهب البعض انها كانت ١٠ إلى ١ ) بواسطة وتيرة طلعات من جانب طائرات « هارير » البريطانية كانت على الأقل أكبر بست مرات للطائرة الواحدة . وإذا تركنا الطقس جانباً يبدو أن الارجتين لم تكن تستطيع بشكل عام غير أقل من طلعة واحدة للطائرة الواحدة في اليوم فوق جزر الفولكلاند ، أما طائرات « الهارير » فكانت تطير ست طلعات في اليوم ( إما من على حاملتي الطائرات او من الأرض ) ، حتى أن تعب الطيارين حل محل توافر الطائرات بوصفه العامل المقرر . ولم تكن طائرات « الهارير » أفضل بست مرات من الطائرات المقابلة لها ، ولكنها كانت في الجو أكثر منها بست مرات .

كذلك برهن الصدام على مزايا مفهوم الاقلاع والهبوط العمودي ومرونته الفائقة . فقد استطاع نوع واحد من الطائرات - « هارير » - ان يقوم بمهام طائرات الاعتراض والهجوم الأرضي والهجوم البحري والاستطلاع ، وعمل ايضاً انطلاقةً من الناقلات ومن مهابط ارضية ، وانتقلت الطائرات الى مسرح العمليات على ظهر حاملات طائرات أو في سفن شحن أو بقوتها هي ( مع تزودها بالوقود وهي في الجو ) . وهكذا ، أثبتت طائرات الاقلاع والهبوط العمودي جاذبيتها بالنسبة للأساطيل التي لا تستطيع تحمل أعباء سوى عدد قليل من الطائرات ذات الجناح الثابت التي تحمل على حاملات الطائرات .

أما الدرس الآخر فهو أن الغواصات الهجومية التي تعمل بالطاقة النووية سلاح

مدمر ولكن من الصعب استخدامه بشكل متدرج سعياً إلى هدف سياسي . فمهما كانت محاسن ومساوئ إغراق « الجنرال بلغرانو » بالطوربيد ( ومن الواضح ان إحدى المحاسن كانت ان ذلك أرعب الأسطول الأرجنتيني وأخرجه من الصراع ) ظهر من تلك الحادثة أنه لم يتوافر للغواصة « كونكرر » سوى طيف محدود من الخيارات . إذ كان يمكنها الاشتباك بالطوربيدات ( وما يصاحب ذلك من خطر إغراق الطراد « بلغرانو » ) أو كان يمكنها تستمر في متابعته بأكبر قدر ممكن من الاختفاء مع ما يصاحب ذلك من خطر فقد الاتصال أو الانكشاف أو كان يمكنها الانسحاب ، لكنها لم تكن تستطيع إعطاء تحذير ولا ببساطة الإعلان عن وجودها دون ان تسبب لنفسها خطراً . ولم تفلت الغواصة البريطانية من السيطرة السياسية بأي معنى من المعاني ، بل على العكس من ذلك تشير كافة الأدلة المتوافرة أن قائدها كان يعمل ضمن « قواعد الاشتباك » التي سلمت له ، وأنه سعى الى الحصول على ترخيص بالاشتباك وحصل عليه - ترخيص اعطته رئيسة الوزراء البريطانية على أساس أن الطراد والسفن المصاحبة له بدت تشكل الشعبة الجنوبية من هجوم ذي ثلاث شعب على القوة البحرية البريطانية . هكذا يتبين أن استخدام غواصة هجومية تعمل بالطاقة النووية في وضع كهذا أداة قوية ، لكنها تفتقر الى الدقة بشكل واضح .

ويمكن ايراد دروس أخرى بإيجاز :

- تستنفد المخزونات اللوجستية من جميع الأنواع بسرعة كبيرة جداً في الصدامات التقليدية .

- لا تعني أعداد القوات شيئاً إذا كانت سيئة التدريب والقيادة، وتغذي بمعلومات خاطئة .

- اللياقة الجسدية والروح المعنوية العالية للوحدات الصغيرة حاسمة الأهمية في ظروف المناخ والتضاريس الصعبة إلى درجة قصوى .

- يجب أن لا تخشى أية أمة استخدام ما يتوافر لها من موجودات مدنية بكثرة ، ويجب ان تتخذ ترتيبات لذلك وقت السلم .

- القوات الخاصة هامة الى درجة قصوى لجمع المعلومات ولقدرتها على ايقاع أضرار خطيرة بالعدو وازعاجه .

- اهمل ضبط الأضرار في البحر مدة طويلة جداً ونسيت الحاجة الى استخدام مواد

تعيق الإحتراق وغير سامة .

- لا يزال للمدفع دور سواء في البحر أو على الأرض .

- يمكن للإخلاء السريع للاصابات والقدرة على القيام بجراحة تنقذ الحياة في مواقع متقدمة جداً ( ضمن ٦ ساعات ) ، أن تخفف الوفيات بشكل كبير .

- يستغرق التكيف للقتال وقتاً . وتشكل الأخطاء المبكرة - التي تكون في بعض الأحيان مميتة ، كما حدث مع « شيفيلد » - أساس التكيف .

ويبدو أن الكثير من الدروس أخذ يحدث أثراً مباشراً على التخطيط الدفاعي البريطاني بالمعنى العام من حيث ان ما استخلص في نطاق جنوب الأطلسي ينطبق على كافة ظروف القتال التي يمكن التنبؤ بها ، وكذلك بالمعنى الأضيق من حيث التأثير على تصميم وقدرات القوات المخصصة للتدخل خارج حلف شمال الأطلسي .

ولعل الدرس العسكري الأوسع انطباقاً بشكل عام هو أن القوات العسكرية ( وخاصة القوات العسكرية المحترفة ) أكثر مرونة بكثير عملياً مما افترض في السابق . فقد تبين ان قوات دريت ونظمت وجهزت لتقوم بأدوار ضمن حلف شمال الأطلسي قادرة على ان تستخدم استخداماً فعالاً ( وإن يكن انتقائياً ) خارج تلك المنطقة عندما تنشأ الحاجة إلى ذلك . وقد كانت هذه القوات في الحالة التي نحن بصددتها أفضل تدريباً وتنظيماً واعداداً بعض الشيء للقتال في جنوب الأطلسي . ومع ذلك يبدو أنه يمكن شراء المرونة بثمن متواضع نسبياً ، كما تنوي الحكومة البريطانية ان تفعل ، وليست هناك حاجة إلى شرائها على حساب تقليص أداء القوات لدورها الأولي ( في حلف شمال الأطلسي ) . والواقع أن كل ما يجري السعي اليه الآن لتعزيز قدرة قوات متواضعة على العمل خارج منطقة حلف شمال الأطلسي يحتمل ان يكون ذا نفع مباشر لدور بريطانيا في الحلف .

ومع ذلك فإن حلفاء بريطانيا في الحلف لا يودون أن يروها تتخذ لنفسها ثانية دوراً أمنياً دولياً إذا كان سينجم عن ذلك تقليص انتباهها للتحالف . ولذا كانت الورقة البيضاء التي اصدرت في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ حريصة على إعادة التأكيد على

التزام بريطانيا بالأمن المباشر لأوروبا وعلى ان تقول ان « هذه الادوار ( الاوروبية ) تظل في موقع الاولوية في جهدنا الدفاعي » غير أنه يبدو واضحاً ان بريطانيا ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة ، ستحاولان ان تعلميا دول أوروبا الغربية القارية ان تفهم انه قد يكون للقوات العسكرية بعض النفع خارج منطقة حلف شمال الأطلسي ، وأن درجة متواضعة من المرونة تشكل ميزة عسكرية .

\*\*\*\*\*

## التوتر في أميركا الوسطى

عندما تسلمت إدارة ريغان السلطة في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨١ ، أقامت أولى خطواتها في حقل السياسة الخارجية على فرضية ان الإدارات السابقة قللت من قدر التحدي الذي صار يواجهه أمن الولايات المتحدة في اميركا الوسطى . و خلقت الإدارة تبريراً لاستخدام ادوات عسكرية لاييقاف التيار بالإصرار على ان كافة الأعمال الثورية هناك يغذيها الاتحاد السوفياتي عبر كوبا . ولكن توجد شكوك جيدة في الولايات المتحدة وبين حليفاتها الاوروبيات ايضاً حول ما إذا كانت المشكلة حقاً مشكلة عالمية وإستراتيجية يمكن حلها بهذه الطرق .

لم تكن أقطار المنطقة الستة - غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وبنما - تحظى تقليدياً الا باهتمام ضئيل من صانعي السياسة الاميركيين . ويعود ذلك إلى ضآلة حجمها ( إذ لا يزيد عدد سكانها مجتمعة عن ٢٤ مليوناً ) واقتصاداتها الضئيلة المتخلفة ( كان ناتجها المحلي الاجمالي المشترك في عام ١٩٨٠ نحو ٣٥ بليون دولار ) . وبدا وقتاً طويلاً أن هذه الدول تتمتع باستقرار سياسي نسبي في ظل حكامها العسكريين اليمينيين . ولم تكن هناك في منتصف السبعينات بكل تأكيد اية إشارة إلى الاغتراب الذي وسم كوبا ما قبل الثورة وحتى اقطار مثل البرازيل والارجنتين وبوليفيا في أعقاب الثورة الكوبية . غير أنه كان يجري تحت سطح الهدوء تغيير اجتماعي اضعف الاستقرار السياسي لهذه البلدان . وكانت قوة التغيير الرئيسية اقتصادية فبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ قفزت القيمة الحقيقية لصادرات اميركا الوسطى ١٨ مرة ، وبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ نمت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١١ بالمائة إلى ١٨ بالمائة .



وكان من أثر النمو الاقتصادي خلق طبقة وسطى كبيرة تحدت السيطرة التقليدية للنخب الصغيرة المالكة للأراضي . ومال جزء من هذه الطبقة الجديدة الى الوقوف في صف القوات المسلحة لهذه البلدان ، التي لم تعد مجرد شرطة خاصة بملأك الأراضي والتي أصبحت كثيراً ما تستولي على السلطة السياسية لنفسها . لكن جزءاً منها انشق ليشكل احزاباً سياسية جديدة - في غالبيتها ديمقراطية مسيحية أو ديمقراطية اشتراكية - سعت إلى الحصول على الدعم بين الطبقة العاملة الصناعية المتنامية وبين الفلاحين . كما انشق قسم ثالث ليشكل حركات عصابات اليسار المتطرف .

وانفجر الضغط من أجل التغيير في منتصف السبعينات مع تدهور الوضع الاقتصادي للمنطقة بسبب ارتفاع أسعار النفط وضيق أسواق صادراتها . فانخفض النمو الصناعي من معدل بلغ ٨,٥ بالمائة في السنة في الستينات إلى ٣,٥ بالمائة في السنة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ . وإذا حاولت الأنظمة أن تجد طريقة للخروج من الكساد ، فما الإقراض الحكومي من معدل بلغ ١,٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٠ إلى ٧,٨ في عام ١٩٨٠ . فولد ذلك تضخماً دون أن يفعل الكثير لتخفيف حدة الهبوط الاقتصادي ، وكانت النتيجة خلق اضطراب أعمق .

#### ■ نيكاراغوا :

هنا تفاقمت المشكلة الاقتصادية العامة بفعل مشكلة سياسية مباشرة . فقد كان ديكتاتور نيكاراغوا الجنرال انستاسيو سوموزا الرابع في سلالة حاكمة ، قاعدة قوتها الحرس الوطني الذي يبلغ تعدادة ٧ آلاف جندي . وبعد أن هدمت هذه ارضية القسم الأعظم من ماناغوا العاصمة في عام ١٩٧٢ ، أدى تصرف سوموزا عندما استولى لنفسه على جزء كبير من معونات الإغاثة ، بالإضافة إلى إعادة بناء المدينة الى حد كبير على اراضٍ تملكها عائلته ، إلى توليد استياء واسع الانتشار بين الطبقة الوسطى .

وانفجرت الأمور عندما قتل في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧٨ بدرو يواكيم شامورو ، أحد أبرز رجال حركة المعارضة المعتدلة ورئيس تحرير جريدة البلاد الرئيسية ورأس إحدى عائلات البلاد السياسية الهامة . فأصبحت هجوات رجال العصابات تتكرر أكثر ، وتتوجت في خريف عام ١٩٧٨ باستيلاء جماعة من العصابات أسمت نفسها «الساندنيستين» ( نسبة إلى أحد قادة العصابات المعادين للولايات المتحدة في العشرينات ) على الكونغرس النيكاراغوي كله . وما أن حلت نهاية العام حتى كانت

حرب العصابات قد تحولت إلى حرب أهلية كاملة ، استطاع رجال العصابات خلالها احتلال مدن كبيرة والاحتفاظ بها مدة طويلة . وفي حزيران ( يونيو ) ١٩٧٩ أجبر سوموزا على الفرار ( اغتيل فيما بعد في منفاه في باراغواي ) وانتقلت السلطة إلى الساندينستين .

وقد كان لسقوط سوموزا أثر تشيطي على جماعات العصابات الصغيرة في الاقطار الأميركية الوسطى المجاورة . فقد زودتهم نيكاراغوا بملجأ يستطيعون العمل منه بحرية ، كما أنها كانت ثانياً أول انتفاضة أميركية لاتينية منذ سقوط باتيستا في كوبا في عام ١٩٥٩ . وثالثاً خلقت فرصة للتغلغل الكوبي والسوفيياتي في البر الرئيسي لأميركا الوسطى . وكانت كوبا زودت الساندينستين بكميات صغيرة من الأسلحة فحسب ، لكنها الآن أصبحت عبر نيكاراغوا المدرب والمزود الرئيسي لحركات العصابات في السلفادور وبدرجة اقل غواتيمالا .

وفي شباط ( فبراير ) ١٩٨١ ، أصدرت وزارة الخارجية الاميركية ورقة بيضاء تصف فيها بالتفصيل طرق انتقال الأسلحة إلى السلفادور ، وعلى الرغم من ان جزءاً من هذه الورقة قد ثبت خطؤه منذ ذلك الحين ، إلا أن الكثير منها لا يزال مصداقاً ، خاصة الشواهد المتعلقة بالشاحنات والطائرات الخفيفة التي تهرب الأسلحة عبر هندوراس . وبالإضافة الى ذلك فإن نيكاراغوا تستضيف الفي مستشار كوبي على الأقل ، كما أنها وسّعت وحدّثت مرافئها ومطاراتها على طول ساحلها الشرقي النائي ( يعتقد ان بعض هذه المطارات يستطيع استقبال طائرات « ميغ - ٢٣ » القاذفة المقاتلة التي يعتقد أن عدداً منها موجود في كوبا ) . وقد تحول الفرح الشامل الذي عم نيكاراغوا في أعقاب انتصار الساندينستين إلى ما يشبه خيبة أمل . فقد وعد هؤلاء في البداية بعقد انتخابات حرة ، لكن هذه أجّلت حتى عام ١٩٨٥ ، وصرح القادة الموالون لكوبا ، مثل وزير الداخلية تومو بورغيه ، أنهم يعتبرون الانتخابات مسألة شكلية على أية حال . كذلك أمم النظام الجديد نحو ٤٠ بالمائة من اراضي وصناعة البلاد ، كما صادر ممتلكات عائلة سوموزا ، واستمر فيما بعد في مضايقة القطاع الخاص ، مما ترك رجال الأعمال محبطين ومتخوفين . وفي أيار ( مايو ) ١٩٨٢ ، أعلنت حالة طوارئ . فانتهد بذلك آخر بقايا الحريات السياسية ، ويجري اخضاع الصحافة لسيطرة شديدة متزايدة . كذلك هرب الفونسو روبيلو ، قائد حزب المعارضة الهام الوحيد وأحد الأعضاء المؤسسين في أول جماعة

حاكمة بعد انتصار الساندينستيين من البلاد في عام ١٩٨٢ لينضم إلى قائد العصابات ايدن باستورا في تشكيل قوة معادية للساندينستيين في كوستاريكا . وأصبحت الكنيسة الكاثوليكية معادية للنظام علانية . وجرت عشرات الهجمات التي قامت بها العصابات المعادية للساندينستيين داخل نيكاراغوا وكذلك على حدودها الشمالية مع هندوراس حيث يتجمع نحو ٤ آلاف من المسلحين المنفيين ، وعلى حدودها الجنوبية مع كوستاريكا حيث قواعد قوات باستورا .

### ■ السلفادور :

حدا تنامي نشاط العصابات في السلفادور بضباط شباب إصلاحيين إلى القيام بانقلاب في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ أطاحوا فيه بنظام الجنرال هامبرتو روميرو القمعي جداً . وحظي الانقلاب منذ البداية بدعم الولايات المتحدة التي أملت في بناء الوسط لعزل عصابات اليسار . وقامت الجماعة الحاكمة الجديدة بتأميم التجارة الخارجية والمصارف وشرعت في برنامج إصلاح زراعي طموح . ولكن نجح ضباط محافظون يدعمهم وزير الدفاع الجنرال غوليرمو غارسيا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ في إزاحة كبير الإصلاحيين الكولونيل أدولفو ماجانو . وفي شباط (فبراير) ١٩٨٢ قامت البلاد بقفزة ثانية إلى اليمين عندما تشكلت أغلبية في الجمعية التأسيسية من ائتلاف احزاب يرئسه الميجور روبرتو دوبيسون ، وهو ضابط مخبرات سابق شديد العداء للشيوعية . ولم ينجح غير قدر كبير من الضغط الأميركي في حمل الجمعية التأسيسية على اختيار رئيس وسط هو أدولفو ماغانا ، بدلاً من الميجور دوبيسون . وتعتمد السلفادرو اعتماداً بالغاً على المعونة الاقتصادية والعسكرية الأميركية . فقد قامت الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بتدريب ثلاث كتائب مقاتلة من الجيش السلفادوري بالإضافة إلى إعادة بناء اسطول الهليكوبتر التابع للجيش . كما يعتمد اقتصاد البلاد الذي تقلص بنسبة ١٣ بالمائة في عام ١٩٨٠ إلى حد بعيد على الأسواق الأميركية . غير انه لا يمكن تقديم المعونة العسكرية إلى السلفادور إلا بعد أن يشهد الرئيس الأميركي للكونغرس ان هناك تحسناً مستمراً فيما يتعلق بحقوق الانسان هناك . فقد تسببت الحرب الأهلية في السلفادور بحلول عام ١٩٨٢ ، بعد أن كانت قد اشتدت حدتها منذ عام ١٩٧٩ ، في مقتل نحو ٣٠ ألف شخص معظمهم من المدنيين الذين قتلهم « فرق إعدام » مشكلة من جنود يمينيين . وقد انخفض عدد القتلى بضغط من واشنطن إلى نحو



٦ آلاف في عام ١٩٨٢ ، مما سمح للرئيس ريغان بأن يدعي انه كان هناك تحسن في حقوق الإنسان ، لكن معارضة الكونغرس لاستمرار المعونة الى السلفادور قوية ومتنامية . وأحد العناصر الرئيسية هو رفض النظام السلفادوري محاكمة قتلة اربع راهبات أميركيات لاقين حتفهن في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٠ ، رغم الشواهد التي جمعها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي والنظام نفسه .

ولا تزال حرب العصابات في مأزق . فقد فشل أول هجوم «نهائي» شنه رجال العصابات في عام ١٩٨١ في تحقيق اهدافه ، وتهاقت هجوم آخر ، كان من المقرر له أن يأتي وقت الانتخابات في شباط ( فبراير ) ١٩٨٢ . وبينما تسيطر قوة العصابات البالغة ٦ آلاف شخص على أجزاء كبيرة من الريف في شرقي وشمال البلاد ، إلا أنها لم تستطع بعد السيطرة على أي مركز من مراكز السكان الرئيسية فترة من الوقت . ومن جهة أخرى فإن الجيش الذي يبلغ تعدادده ٢٣ ألف رجل يعاني من سوء تدريب افراده ( الذين كثيراً ما يكونون صبية لم يبلغوا سن الرشد ) ورفضه التحرك في الريف إلا بقوات كبيرة وهبوط معنوياته . وإذا لم يكن رجال العصابات قد استطاعوا تحقيق تقدم ، فإن الجيش لم يستطع بقدر مساو الحد من قدرتهم على التحرك بحرية في اجزاء كبيرة من البلاد وضرب اهداف اقتصادية .

#### ■ هندوراس :

تحتل هندوراس ، وهي أفقر أقطار أميركا الوسطى ، موقعاً استراتيجياً بين نيكاراغوا والسلفادور ، وقد وجدت نفسها تدفع باطراد إلى دوامة حروب المنطقة الأهلية . وكان حسن تصرف حكومتها النسبي وحيادها الحريص قد حالا إلى وقت قريب دون اندلاع نشاطات تمردية . غير ان اراضيها اصبحت تستخدم طريقاً لامدادات السلاح من نيكاراغوا الى العصابات في السلفادور ، وحدودها مع نيكاراغوا يجعلها نقطة انطلاق مفيدة للنشاط المعادي للساندنيسيين . وكانت قد وقعت تحت ضغط الولايات المتحدة للعب دور أكبر في الجهود الرامية الى قطع حركة انتقال الأسلحة الى السلفادور لكي تكون ملجأ لمن يحاولون إطاحة نظام ماناغوا .

وكان نظام الجنرال بولغاروباز غارسيا العسكري قد انسحب من السلطة في عام ١٩٨١ لتتبعه حكومة مدنية معتدلة برئاسة روبرتو سوازو كوردوفا . ولكن رغم الحكم الديمقراطي الاسمي من جانب المدنيين للمرة الأولى منذ سنوات طويلة ، أصبح واضحاً



في عام ١٩٨٢ ان الرجل القوي الحاكم في البلاد هو الرئيس الجديد للقوات المسلحة الجنرال غوستافو الفاريز الذي تسلم منصبه في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ . وقد تعاون الجنرال ، لكونه معادياً للشيوعية بحدة ، مع الولايات المتحدة تعاوناً كاملاً .

وللولايات المتحدة ٥٠ إلى ٦٠ مستشاراً على طول الحدود الهندوراسية ، وغرضهم الرئيسي طبقاً لوزارة الخارجية الأميركية هو قطع تدفق الأسلحة الى السلفادور . لكن الواقع هو أن هؤلاء رغم الخطر الذي اعلنه الكونغرس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ نشيطين في تدريب القوات المعادية للساندينستين المشكلة من ضباط سوموزا السابقين ومن آلاف من هنود الموسكيتو الذين اضطروا إلى الهرب بسبب اضطهاد الساندينستين . وتشير الشهادات أمام لجان الكونغرس في اواخر آذار (مارس) ١٩٨٣ إشارة واضحة إلى ان وكالة المخابرات المركزية تلعب دوراً كبيراً في هذا الجهد . وقد تسبب رفض الإدارة انكار الاتهامات في إثارة بعض القلق .

اشتدت التوترات داخل هندوراس ، ويعود ذلك جزئياً إلى تغير موقف الجيش والحكومة من مشاكل التمرد في القطرين المجاورين . وفي خلال عام ١٩٨٢ استجابت قوات الأمن الهندوراسية لهجمات المتمردين داخل هندوراس نفسها بإطلاق مجموعات اغتيال صغيرة . وهكذا فإن دورة العنف الأميركية اللاتينية المألوفة التي تولد فيها أعمال الحكومة القمعية ارهاباً معادياً للحكومة أخطر أخذت تهدد بالسيطرة على هندوراس كما سيطرت على جاراتها .

#### ■ غواتيمالا :

بدأ التمرد في غواتيمالا إلى الشمال في اواخر عام ١٩٧٩ وتركز على أقصى شرق البلاد وفي مقاطعتي ايلكيشه وهيبي تينانغو بالقرب من العاصمة غواتيمالا المدينة . وتضخمت صفوف رجال العصابات عندما رد نظام الجنرال رميرو لوكاش غارسيا ببدء مذبحة على نطاق واسع للسياسيين المدنيين (ومن بينهم ٢٠٠ من قادة المسيحيين الديمقراطيين المحليين) وسكان البلاد الهنود ذوي العدد الكبير . ومع بلوغ عدد القتلى ١٣ ألفاً على الأقل بحلول بداية عام ١٩٨٢ ، زورت الحكومة انتخابات عامة فرضت نتيجة لها مرشح الجيش الجنرال انجيل انيبال غويفار خليفه للجنرال لوكاش غارسيا . وبدا ان تزوير الانتخابات لا يحتمل ان يسهل على غواتيمالا استعادة العون العسكري الاميركي الذي كان الرئيس كارتر قد قطعه في عام ١٩٧٩ بسبب الإساءة الى حقوق

## الإنسان في غواتيمالا .

وفي آذار (مارس) عام ١٩٨٢ قام عدد من الضباط الصغار متخوفين من خسارة الحرب بانقلاب ورشحوا للرئاسة الجنرال ايفرين ريوس مونت، الذي كان فيما مضى قد ترشح نفسه للرئاسة ممثلاً للديموقراطيين المسيحيين. وفي الحال عمد القائد الجديد إلى تخفيض اغتيالات السياسيين المعتدلين في المدن، لكنه صعد الحملة المضادة للعصابات في الريف. ويعتقد أن نحو ٥ آلاف هندي قد قتلوا في حملته المضادة للعصابات، لكن سياسات الأرض المحروقة التي يتبعها يبدو أنها تحرم رجال العصابات من ملاجئهم . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ عرض الرئيس ريغان معونة عسكرية رمزية قدرها ٦ ملايين دولار اعترافاً بالتحسن المتحفظ في حقوق الإنسان في غواتيمالا ، وستكون هذه المعونة موضع ترحيب لدى قوات الحكومة التي تبلغ نحو ٢٠ ألف رجل والتي تحتاج إلى عدد اكبر من المعدات الأفضل لمقارعة تحدي رجال العصابات الذين يبلغ عددهم ٦ آلاف .

### ■ المكسيك :

هناك الآن خطر يهدد المكسيك ، التي تملك حدوداً مشتركة مع غواتيمالا . كما ان نظام ملكية الاراضي في مقاطعة شياباس المجاورة لغواتيمالا يجعلها منطقة مرشحة بشكل طبيعي لانتفاضة من الطراز الغواتيمالي . وبالإضافة إلى ذلك فإن اقتصاد المكسيك الذي يقوم على النفط ، والذي كان مزدهراً في وقت من الاوقات ، قارب الإفلاس في عام ١٩٨٢ ، مما أجبرها على إعادة جدولة نحو ٧٧ بليون دولار من ديونها بموجب صفقة رتبها صندوق النفط الدولي ، وتضمنت تقليص الانفاق الحكومي ومستويات المعيشة الحقيقية . وبدا من المحتمل ان يفرض ذلك إجهاداً رئيسياً على سكان مدن المكسيك التي تنمو بسرعة متفجرة .

ومع ذلك فإن الحزب المؤسسي الثوري المألوف نجح في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٣ دون صعوبة وقد نصب القائد الجديد ميغيل دي لامديد فريقاً من الوزراء الاقتصاديين المعتدلين مما يبعث على الطمأنينة . ويبدو أن التحدي الرئيسي في المكسيك لن يأتي على الأغلب من أحد احزاب المعارضة الصغيرة ولكن من أية حركة عصابات مدنية ممكنة . واستعداداً لمثل هذا الخطر فإن الجيش المكسيكي المهلهل يدرّب قوة « تدخل سريع » خاصة به لاستخدامها في اية حالة طوارئ أينما نشأت .

## ■ خيارات الولايات المتحدة :

لا تزال إدارة ريغان ، في محاولة منها للحيلولة دون سلسلة من انتصارات العصابات اليسارية عبر اميركا اللاتينية ، تعتمد كلياً تقريباً على المعونة العسكرية لقوات الحكومات وكذلك على تدريبها . ومع ذلك فإن استمرار دعمها لأنظمة يمينية قمعية واعتمادها على طرق عسكرية محض لحل مشكلات المنطقة يساعدان عملياً على استقطاب الصدامات الاجتماعية هناك . والخاسرون الرئيسيون في الصراع هم أحزاب الوسط وسياسيو الوسط الذين تدعي الولايات المتحدة أنها تحاول مساعدتهم . ويرى خصوم الأنظمة اليمينية باطراد أن خيارهم الوحيد هو نوع من التحالف مع أولئك الذين تجعلهم وجهات نظرهم أقرب إلى كوبا منهم إلى الولايات المتحدة . والجهود التي تبذلها واشنطن لقطع أي معونة خارجية للذين يقاتلون ضد الحكومات اليمينية يؤدي إلى زيادة احتمال ان يندفعوا إلى قدر أكبر من الاعتماد على كوبا أو الاتحاد السوفياتي .

وسيكون من الانجح للحيلولة دون ذلك أن تعتمد واشنطن إلى استبدال تركيزها على الحلول العسكرية بتركيز على المعونة الاقتصادية والمفاوضات من أجل الاستقرار السياسي . لكن المبادرة حول الكاريبي التي اعلنتها إدارة ريغان بكثير من الصخب عام ١٩٨١ لم تنطلق حقاً ، وعلى أية حال تجعلها انتقائيتها ( من حيث انها استثنت بحرص نيكاراغوا مثلاً ) موضع شبهة . غير ان قبول عرض المكسيك بأن تشكل جسر تفاوض للتوصل إلى حلول سياسية لنيكاراغوا والسلفادور يشكل طريقاً إلى الأمام . فهناك حاجة إلى تغييرات سياسية واقتصادية أساسية في المنطقة . وما لم تقتف الولايات المتحدة أثر المكسيك وتعترف بأن محاولة بعث الماضي لم تعد ممكنة ، فإن التغيرات التي ستنشأ ستكون ماركسية وليست تلك التي ترغب فيها الإدارة الأمريكية .

\*\*\*

**X. عوامل جديدة في مجال الأمن والدفاع**





## قدرة السفن السطحية على البقاء

اطلقت خسائر السفن في صدام الفولكلاند العنان لسعي حثيث إلى « الدروس المستفادة » فيما يتعلق بقدرة السفن على مواجهة الاخطار . غير ان من الخطر الافتراض انه إذا تمت معالجة نقاط الضعف التي وضحت في الفولكلاند فإن السفن السطحية ستكون بالتأكيد قادرة على القيام بعمليات كهذه في المستقبل . فالقدرات المضادة للسفن حتى لأصغر القوى تنمو بسرعة كبيرة جداً . وعلى الرغم من ان وسائط مقارعة هذه القدرات تتحسن ايضاً ، فإن العقود القادمة تتهدد السفن السطحية الغربية بخسارات تتزايد فداحة في أية صدامات مع قوات الاتحاد السوفياتي أو دول العالم الثالث . وأصبح إيجاد طرق لتصحيح الميزان الذي انقلب بشكل ملحوظ لمصلحة المهاجم مشكلة حيوية يتعين على الأساطيل حلها ، وربما لن تكون قابلة للحل .

### ■ التهديد :

على الرغم من أن قدرات الاتحاد السوفياتي التقليدية المضادة للسفن وكذلك غواصاته التي تعمل بالقوة النووية وأسلحته النووية البحرية تضمن ان يستمر في كونه التهديد الأكبر للسفن السطحية الغربية ، فإن دولاً أصغر أخذت ايضاً تستفيد من التقدم في تكنولوجيا الأسلحة التقليدية المضادة للسفن . فأنواع الصواريخ المضادة للسفن المتوافرة الآن تخلق خطراً خاصاً على كافة الأساطيل . فبالإضافة إلى أن هذه الصواريخ رخيصة نسبياً ويسهل تشغيلها فإن لها مزايا أخرى هي : ( ١ ) انها مناسبة للإطلاق من الطائرات وقوارب الحراسة السريعة ، وغير ذلك من الوسائط على أبعاد تكفي لتقليل انكشاف منصة الإطلاق على الهجوم . ( ٢ ) انها تستطيع على الأغلب ان

تصيب اهدافها بنجاح ، رغم أن ذلك يعتمد على الإجراءات المضادة التي تتخذ لتعطيل  
انظمة هدايتها . ٣ ) انه يصعب اسقاطها بسبب انخفاض مسار طيرانها وارتفاع  
سرعتها ، ٤ ) أنها تستطيع الحاق ضرر فادح بتصاميم السفن الحربية الحديثة .

وقد تكشف هذه النقطة الأخيرة بصورة ملحوظة في الفولكلاند ، عندما أغرقت  
ضربة صاروخ واحد المدمرة البريطانية « شفيلد » والحقت ضربة أخرى أضراراً بالدمرة  
البريطانية « غلامورغان » . ولم يختبر عدد الضربات كهذه التي يمكن لحاملات طائرات  
أن تتلقاها وتبقى قادرة على العمل . وتظل هذه المسألة موضع جدال حام على أساس  
الشواهد المتوافرة من الحرب العالمية الثانية وما بعدها، إلا أن صدام الفولكلاند يشكل  
اختباراً لمدى الجودة التي يمكن بها منع أسلحة العدو من الوصول إلى حاملات الطائرات  
وغيرها من السفن القتالية الرئيسية . فقد كانت الأضرار التي لحقتها الهجمات الأرجنتينية  
بقوة البحرية البريطانية في الفولكلاند أقل مما كان سيصيبها لو لم تكن محمية بطائرات  
معرضة تنطلق من حاملات الطائرات وصواريخ سطح - جو وشبكات لتعطيل انظمة  
هداية اسلحة العدو .

لكن ظروفاً قد لا توجد في صدامات المستقبل حدث من الخطر الذي تعرضت له  
القوات البريطانية . فبسبب المسافة ما بين القوة البحرية البريطانية والقواعد الجوية  
الأرجنتينية على البر الرئيسي الأرجنتيني ، لم تكن النفاثات الأرجنتينية قادرة على المهاجمة  
بشكل عام إلا من مدى ضيق من الاتجاهات ، وركزت الدفاعات الجوية البريطانية طبقاً  
لذلك - وتلك ميزة حاسمة لن تتوافر لسفن سطحية قد تعمل قرب قواعد العدو . كذلك  
اطلقت الطائرات الأرجنتينية بضعة صواريخ «ايكسوسيت» المتوافرة لها بالتقسيط ولذا لم  
يتعين على شبكة صواريخ سطح - جو البريطانية ان تتعامل مع أكثر من مهاجم واحد أو  
اثنين في الوقت ذاته ، أما محاولات السيطرة على الدفاعات عن طريق هجمات أضخم  
وأكثر تنسيقاً فستشكل خطراً أكبر بكثير على قدرة السفن على البقاء . كذلك لم تكن  
الهجمات الجوية الأرجنتينية مدعومة بذلك النوع من الإجراءات الالكترونية المضادة  
الذي يعمل على تقصير مدى اكتشاف الرادارات ويعطل عمل الشبكات الدفاعية مما يزيد  
إلى حد كبير احتمال ان تصل الصواريخ المضادة للسفن أهدافها . أما نواحي القصور  
الأخرى في الأداء الأرجنتيني ( مثل استخدام قنابل لا تنفجر صواعقها على ارتفاعات  
منخفضة ) فاحتمال حدوثها مرة ثانية أقل إذ تضيف الدول إلى ترساناتها المضادة

للسفن . وبالطبع ستشكل التحسينات في قوات العالم الثالث تهديداً ممكناً للسفن السطحية السوفياتية ، كما ستشكل مثل هذا التهديد التحسينات في الأسلحة الاميركية المضادة للسفن . بما في ذلك صواريخ كروز التكتيكية المنطلقة من البحر . غير أنه يتعين على حلف شمال الأطلسي ان يكون قادراً على السيطرة على شمال الأطلسي في وقت الحرب كي يكون بالامكان إمداد أوروبا الغربية . أما الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو تواجه المتطلبات ذاتها ، إذ انها ليست بحاجة إلا إلى حرمان الغرب من السيطرة على البحار ، والقيام بأقصى ما تستطيع لاغراق القوافل الغربية والسفن السطحية المصاحبة لها ، وهي لا تعتمد في ذلك على السفن السطحية . فأولاً يملك الاتحاد السوفياتي اقماراً صناعية وطائرات تنطلق من قواعد أرضية وغير ذلك من وسائل الاستطلاع مما يمكنه من تحديد مواقع السفن الغربية التي ستهاجم . ثانياً ، يستطيع الاتحاد السوفياتي لكونه يملك منصات واسعة التنوع يمكن منها إطلاق صواريخ مضادة للسفن (بما في ذلك القاذفة باكفاير والغواصات العاملة بالقوة النووية) ان يشتبك مع القوات الغربية في كافة المسارح الحيوية وبأعداد كبيرة تسمح بالقيام بمحاولات كبيرة النطاق للسيطرة على الأنظمة الدفاعية الغربية واشباعها . وهدوء الغواصات السوفياتية التي طورت حديثاً سيجعل من الأصعب تعيين مواقعها وتدميرها قبل أن تطلق صواريخها أو طوربيداتها وبالمثل فإن اتساع مدى الصواريخ والإجراءات الالكترونية المضادة سيؤدي إلى مشاكل خطيرة للطائرات المعترضة في محاولاتها الاشتباك مع القاذفات السوفياتية . وما ان تطلق الصواريخ فإن مسارات طيرانها وسرعتها وخصائص هدايتها وأعدادها الساحقة ستخلق صعوبات في الدفاع ضدها ، خاصة إذا استخدمت في هجوم متناسق متعدد الاتجاهات .

كذلك تشكل قدرة الاتحاد السوفياتي على تسليح الكثير من أسلحته المضادة للسفن برؤوس حربية نووية تهديداً آخر لقدرة السفن السطحية على البقاء . غير ان هناك عاملين قوين يعملان ضد الاستخدام السوفياتي الأول للأسلحة النووية في البحر . أولاً ، قد يكون مثل هذا الاستخدام غير ضروري . فقدرات الاتحاد السوفياتي التقليدية المضادة للسفن ضخمة قد تكون بحد ذاتها كافية لكسب أي صدام في المستقبل ، وبالتالي يمكن ان تردع قيام مثل هذا الصدام إطلاقاً . والأهم من ذلك ان خطر التصعيد المنفلت وصولاً الى حرب نووية استراتيجية يساعد على منع اندلاع حتى صدام تقليدي



مع القوات الاميركية والبريطانية والفرنسية - واستخدام الأسلحة النووية التكتيكية البحرية يكتف مثل هذه المخاطرة كثيراً .

على أية حال ، لا يمكن التفاوضي عن امكانية نشوب حرب نووية في البحر . فبالقدر الذي تتصور فيه الدول الغربية الاستخدام الأول للأسلحة نووية للدفاع عن اوروبا ، يجب ان يؤخذ جدياً احتمال استخدام الاتحاد السوفياتي لأسلحة نووية ضد سفن حلف شمال الأطلسي التي تحمي طرق الملاحة وغير ذلك من الأهداف . وبالإضافة إلى ذلك ، إذا كان يمكن اطلاقاً تصور استخدام أسلحة تكتيكية على اليابسة دون أن يؤدي ذلك إلى حرب شاملة ، فإن فرص مبادلات نووية محدودة ستكون حتى افضل في البحر ، حيث يمكن التدمير العرضي ان يكون صغيراً إلى حد لا يؤبه له ، وحيث يكون هناك « قاطع نيران » واضح بين الاستخدام في البحر وعلى اليابسة .

ولهذا كله مضامين واضحة بالنسبة لقدرة السفن على البقاء . ذلك ان انفجاراً نووياً واحداً يستطيع ان يعطل اية سفينة ، والواقع أن الانفجار وغيره من الآثار النووية لإخطاء الهدف بقليل قد تحدث الضرر ذاته الذي تحدثه اصابة مباشرة ، ويمكن حتى لانفجارات بعيدة ان تعطل الالكترونيات المحمولة على السفينة بواسطة نبضات كهرومغناطيسية . وهذا يعني انه اذا أريدت حماية وحدة بحرية ذات قيمة عالية ( مثل حاملة طائرات ) ، فيجب ان لا يسمح لأي رأس حربي نووي بالانفجار قربها مباشرة - فمنع ٩٩ من ١٠٠ سلاح نووي من الاقتراب من الهدف هو الفشل الكامل بعين ذاته . هكذا ، عندما يكون الكثير من القدرة الهجومية للأساطيل الغربية متركزاً في عدد قليل من الحاملات ، وعندما يكون الدفاع الكامل غير محتمل إلى حد بعيد على ما يبدو ، وعندما يتشكل كثير من الأسطول السوفياتي من غواصات وطائرات ذات قواعد أرضية يمكن نسبياً ان تكون قادرة على البقاء بعد حرب نووية في البحر ، فإن الاتحاد السوفياتي سيتمتع بميزة واضحة في أي صدام كهذا .

#### ■ ردود ممكنة :

يمكن تحسين قدرة السفن على البقاء عبر العمل على ثلاث محاور اساسية . أولاً يمكن اتخاذ خطوات لتحسين قدرة السفن المفردة على الدفاع عن نفسها ضد الهجمات وفي الوقت ذاته الحد من الضرر الذي يقع بها عندما تصاب . ثانياً ، يمكن رفع درجة القدرة الجمعية لقوة سفن سطحية على البقاء عبر تحسينات في الدفاع المناطقي وإجراءات

أخرى ، ثالثاً ، تركيز اهتمام خاص على العوامل السياسية والجغرافية التي تحيط باستخدام السفن السطحية مما يساعد على اجتناب عمليات تكون فيها النفقات الممكنة المتمثلة بالأضرار التي تلحق بالسفن السطحية اكبر من الأهداف السياسية المتوخاة .

#### - قدرة السفن المفردة على البقاء :

ليست قدرة السفن السطحية على البقاء مهددة بالتحسينات التي تدخل على الأسلحة المضادة للسفن فحسب ، بل ان التصاميم الحديثة للسفن الحربية تركز أقل بشكل عام من التصاميم الأبركر على إجراءات تحسين قدرة السفينة على الحد من الأضرار التي تتكبدها عندما تضرب ( القدرة على البقاء بعد الضربة ) . ولم تقف التطورات في هذا المجال تماماً ، فمثلاً تصمم الشبكات الالكترونية المحمولة على بعض السفن ضد النبضات الكهرومغناطيسية النووية . غير ان غالبية السفن الحربية لم تعد تدرّع ، كما لم يعد يركز على تكرار أنظمة دفع السفن ومولدات الطاقة ذات الفولطية العالية وغيرها من عناصر التصميم الحرجة ، ذلك التكرار الذي يمكن ان يحسن القدرة على البقاء بعد تلقي الضربة تحسيناً بالغاً . من جهة أخرى ، ساعدت مثل هذه التحولات في التصاميم على إنقاص اوزان السفن ونتيجة لذلك يمكن تركيب أنظمة دفاعية أثقل في السفن ، مما يحسن قدرتها على البقاء « قبل الضربة » .

ومع ذلك فإن كل سفينة لا تستطيع أن تزود إلا قدرأ محدوداً من الدفاع عن نفسها . فشبكات المواقع سريعة الطلقات ، مثل شبكات « فالانكس » ، قد تكون فعالة جداً في اعتراض الصواريخ المهاجمة كما قد تكون فعالة ايضاً صواريخ سطح - جو قصيرة المدى ، مثل صواريخ « سي سبارو » . غير انه إذا تفتت الصاروخ المهاجم لدى اعتراضه فإن فتاته يمكن ان تلحق ضرراً كبيراً بالرادارات وغير ذلك من الشبكات الالكترونية المحمولة على السفينة . كذلك فإن هذه الدفاعات المحلية المحصورة محدودة جداً من حيث عدد الأهداف التي يمكن ان تشتبك معها في وقت واحد . صحيح ان نشاطات « التغطية والخداع » يمكن أن تزيد صعوبات التهديد التي يلاقها العدو . فالإجراءات الإلكترونية المضادة يمكن ان تعطل أنظمة هداية الصواريخ المهاجمة ، ومولدات الضجيج يمكن أن تشوش طوربيدات العدو ، لكن قدرات التغلب على مثل هذه الإجراءات تتحسن باستمرار . كذلك فإن التصاميم غير التقليدية لأبدان السفن لا تشكل بلسماً شافياً . فعلى الرغم من أن مثل هذه التصاميم قد يكون أقل انكشافاً على

خطر أنواع معينة من الأسلحة مثل الطوربيدات (كذلك فإن سرعة مثل هذه السفن التي تمكنها من البحث عن الغواصات على مساحة واسعة قد تعزز قدرات القوة البحرية التي تشارك هذه السفن فيها ) فإن السرعات الأعلى وتقليل حجم الماء المزاح لن يزوداً كبير حماية ضد الصواريخ التي تسير بسرعة أعلى من سرعة الصوت .

### - قدرة القوى البحرية على البقاء :

بالنظر إلى خطر ان لا تستطيع الاجراءات المتخذة لتحسين قدرة السفن المفردة على البقاء وحدها مقارعة التهديد التقليدي الصاعد ( وبشكل أقل بكثير مقارعة الاستخدام الممكن للأسلحة النووية ) يجب أيضاً تحسين قدرة القوى البحرية مجتمعة على البقاء، وذلك بتحسين أسلحة الدفاع المناطقية والحاسات التي تستخدمها هذه القوى السطحية . فمحاولة تعطيل شبكة القيادة والسيطرة والاتصالات التي يستخدمها العدو لشن هجوم يمكن أن تكون لها منافع كبيرة . ويمكن تقليل فعالية جهود العدو للتهديف على القوى البحرية السطحية بتدمير وسائط استطلاع مثل الطائرات بعيدة المدى « تي - يو - ٩٥ » ( بير ) التابعة لسلاح الجو والبحرية السوفياتيين ، كذلك فإن الإجراءات الالكترونية المضادة يمكن ان تستخدم لتعطيل رادارات الرقابة التي يستخدمها العدو . بالمقابل يمكن للسفن السطحية ان تجنب قدر الامكان كشف الإشارات الالكترونية التي قد تساعد العدو على التهديف ، معتمدة بدلاً من ذلك على الرادارات المحمولة جواً لحمايتها . وحتى بعد أن يعين موقع قوة بحرية سطحية فإن تعطيل شبكات العدو الالكترونية قد يلحق ضرراً بالغاً بقدرته على إطلاق صواريخه بطريقة منسقة على وحدة مخصوصة ذات قيمة عالية .

وقد دل صدام الفولكلاند على الحاجة إلى رادارات الاستطلاع المحمولة جواً ، لإكتشاف الطائرات المعادية على مدى أبعد ، كما دل على قيمة استخدام الطائرات المعترضة للدفاع خارج المنطقة المحيطة . غير أن الطائرات المعترضة لن تكون قادرة على الحيلولة دون كافة أدوات الهجوم المقابلة وإطلاق صواريخها المضادة للسفن في حالة هجومات أوسع من تلك التي الذي شهدتها حرب الفولكلاند ، هجومات تدعمها إجراءات إلكترونية مضادة وتستخدم أسلحة ذات مدى أبعد . ولذا يجب ان تسد الفجوة الدفاعات المناطقية بصواريخ سطح - جو .

ويعكس نظام الدفاع بصواريخ سطح - جو الاميركي المسمى « ايجيس » الحاجة الى



مواجهة هجومات كثيفة بالصواريخ بواسطة تضافر وتأثر نيران عالية وقدرات اكتشاف بالرادار محسنة في وجه الإجراءات الالكترونية المضادة ومساعدة الكمبيوتر على إدارة عدد كبير من الاشتباكات ضمن فترة قصيرة . غير انه لا يزال على نظام « ايجيس » ان يفي بهذه المتطلبات بشكل مرض في بيئة قتالية حقيقية . فقد تنشأ مشاكل خطيرة عن استنفاد الموجودات من صواريخ سطح - جو ، وعن إشباع الدفاعات وعن تدني الأداء بسبب حتى ضربة واحدة مفردة . وفوق ذلك ، في حين أن القوى العاملة ضد خصوم حسني التسليح قد تحتاج إلى حشد أكثر من نظام واحد من نوع « ايجيس » فإن نفقة مثل هذه الانظمة ستحول دون غالبية الاساطيل وامتلاكها على الإطلاق .

كذلك سيتطلب الدفاع ضد خطر الصواريخ التي تطلق من الغواصات انظمة صواريخ سطح - جو رفيعة القدرة . أما تدمير الغواصات ذاتها ( سواء كانت مسلحة بالصواريخ أو بالطوربيدات ) قبل أن تطلق أسلحتها فيتطلب تضافر عدد من الأنظمة . فأدوات الاستشعار الصوتية الايجابية والسلبية على السفن وخاصة تلك التي تكون على هيئة مصفوفات مقطورة ، تشكل وسيلة هامة لاكتشاف غواصات العدو ، بينما تكون الطائرات التي تحمل أدوات استشعار اضافية صوتية وغير صوتية ضرورية عموماً لتحديد موقع الهدف بدقة أكبر وإطلاق الأسلحة عليه . ولكن إذ تصبح الغواصات أهدأ وتصبح صواريخها ذات فعالية متزايدة ، فإن الدفاع الناجح ضدها سيصبح أصعب فأصعب .

تجعل كل هذه الاعتبارات من غير الحكمة الافتراض أن السفن ذات القيمة العالية تستطيع اجتناب الضرر في مواجهة خصوم حسني التسليح . وليست السرعة التي تتدهور بها قدرة حاملة طائرات على العمل بعد أن تصاب بضربات بصواريخ تقليدية امراً مؤكداً ، لكن المؤكد هو ان خسارة الدعم الجوي الذي تقدمه حاملة طائرات سيكون كارثياً بالنسبة للقوة البحرية السطحية المعنية . غير أن سفناً تعمل على مدى أبعد من مدى الطائرات الصديقة ذات القواعد الارضية لا تستطيع البقاء في وجه تهديد رئيسي دون شبكة التحذير المبكر المحمولة جواً والطائرات المعترضة والأسلحة والمعدات المضادة للغواصات التي تزودها الحاملة . كذلك فإن توفير مستوى كاف من القدرة على البقاء ضد عدو قادر كثيراً ما يتطلب استخدام أكثر من حاملة طائرات واحدة لتزويد حماية على مدى ٢٤ ساعة في اليوم . ولكن في صدام واسع النطاق قد تجد حتى الولايات المتحدة التي تملك ١٥ حاملة طائرات من الصعب عليها استخدامها في كل الأمكنة التي تحتاجها .



ويلقي ذلك الضوء على وسيلة أخرى من وسائل تحسين القدرة الجمعية للقوى البحرية على البقاء : توزيع قدرات حاملة الطائرات على سفن سطحية أصغر وأرخص ثمناً وبالتالي أكثر عدداً . فسيسمح ذلك بقدر أكبر من مرونة الاحتشاد ويعقد بشكل هائل مشاكل تهديف وتخصيص الأسلحة التي يوجهها العدو . وفوق ذلك فإن القدرات الجوية الكلية للقوة البحرية السطحية لن تعاني بالضرورة هبوطاً واحداً حاداً إذا ضربت سفينة مفردة من هذا النوع . وسيكون هذا هاماً بشكل خاص في بيئة نووية تكتيكية . ولا بد من اجتياز عقبات فنية وسياسية كبيرة قبل أن يمكن القيام بتوزيع أوسع للطائرات . فلتحقيق تخفيضات النفقة الضرورية لزيادة عدد السفن القادرة على حمل طائرات ، لا بد لهذه السفن من أن تكون على الأغلب صغيرة إلى درجة تفرض استخدام طائرات اقلاع وهبوط عمودي . وقد عملت طائرات هارير عمودية الاقلاع والهبوط بفعالية ضد القاذفات الارتجائية في الفولكلاند ، ولكن لا بد من تحقيق تقدم كبير في تكنولوجيا الإقلاع والهبوط العموديين قبل أن يكون استخدام مثل هذه الطائرات فعالاً ضد طائرات قادرة على إطلاق صواريخ مضادة للسفن من مدى بعيد . وفي حين تعطي الطائرات السفن السطحية الأصغر قدرة هامة ضد الغواصات ، فإن تطوير طائرات إنذار مبكر عمودية الاقلاع والهبوط لن يتم إلا في المستقبل خير القريب . وبالإضافة إلى ذلك سيكون من الصعب على طائرات الاقلاع والهبوط العموديين الارتفاع إلى مستوى القدرات الهجومية للطائرات المحمولة على حاملات الطائرات بسبب الذخائر وحمولات الوقود المحدود نسبياً التي تستطيع حملها . وقد يمكن في النهاية تطوير صواريخ بعيدة المدى للاستخدام ضد السفن والأهداف الأرضية ، مما يلغي الحاجة إلى طائرات اقلاع وهبوط عموديين لحمل حمولات أسلحة ثقيلة . وبالمثل قد تأخذ صواريخ سطح - جو بعيدة المدى جداً لنفسها عبء الدفاع عن المنطقة الخارجية من الطائرات المعترضة عمودية الاقلاع والهبوط . غير أنه لا بد من التغلب على صعوبات هداية حادة ، ومن المؤكد تقريباً أن مثل هذه الصواريخ سيتطلب دعماً تهديفياً من طائرات بسبب الافق المحدود لرادارات أدوات الاستشعار التي تتركب على سفن .

#### ■ عوامل سياسية وجغرافية :

الحل الأكثر فعالية ، وغير المقبول إطلاقاً لمشكلة قدرة السفن السطحية على البقاء هو اجتناب استخدامها حيث تحتمل أن تدمر ، ذلك أنه يمكن أن تكون السفن السطحية أدوات حيوية الأهمية لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية . وإذا كانت الأهداف من

الأهمية بما يكفي ، فإن القادة السياسيين كثيراً ما سيكونون راغبين في تحمل بعض الخسارات ، لكن المشكلة هي تقدير مستوى الخسارات المقبول . كما انه مع تحسن قدرات العدو المضادة للسفن ستميل نفقات تحقيق اهداف سياسية - عسكرية الى الارتفاع ، وستصبح بالنسبة لبعض الأهداف غير متناسبة إطلاقاً مع المنافع المرجاة ، وهناك أيضاً خطر أن تشجع الخسارات الأكبر مما هو متوقع على الدفع بقوات لا تناسب إطلاقاً مع الاهداف السياسية الأصلية للدولة المعنية . أخيراً ، مهما كان مستوى الخسارات المقبول سياسياً ، فإن الحقيقة تظل أن الكثير من أنواع العمليات ( بما في ذلك حملة الفولكلاند ) سيكون مستحيلاً دون الدعم الجوي الذي ستزوده حاملة الطائرات . وحيث تستخدم حاملة طائرات واحدة فقط فإن خسارتها ستجعل القيام بالمزيد من الأعمال صعباً جداً .

إذا بقيت هذه المشاكل في الذهن ، يتبين أن هناك ظروفاً سياسية وجغرافية قد ترفع احتمالات انكشاف القوات البحرية السطحية على الخطر وتستدعي حساباً دقيقاً قبل ان تستخدم مثل هذه القوات . ويمكن ان تكون للكوابح السياسية على نوع الأهداف التي تمكن مهاجمها آثار خطيرة على أمن القوات البحرية السطحية . فخلال حملة الفولكلاند مثلاً كانت هناك اعتبارات سياسية تحول دون بريطانيا وتحسين أمن سفنها تحسناً جذرياً بمهاجمة القواعد الجوية في البر الرئيسي الأرجنتيني . وقد تكون قيود كهذه موجودة في صدامات المستقبل ، وفي تلك الحالة قد يصبح من الأصعب استخدام قوات بحرية سطحية في مثل هذه الظروف السياسية ، إذ ان تهديد الطائرات ذات القواعد الأرضية يصبح حاداً بزيادة . فإما ان تتكبد هذه القوات خسائر كبيرة أو تجاز هجومات على قواعد العدو الجوية في اراضيه ، مما سيستتبع نتائج سياسية خطيرة ويحول الصدام الى صدام مختلف تماماً عما كانت الأهداف السياسية الأصلية تقتضيه .

وليس العمل قرب اراضي العدو هو الوضع السياسي غير المؤاتي الوحيد الذي يجب اجتنابه . ففي اوقات الأزمات المتوترة خلال السلم حيث تكون القوى البحرية المتعادية مختلطة عن كثب ( كما كانت القوات الأميركية والسوفياتية في شرقي البحر المتوسط خلال حرب عام ١٩٧٣ ) يكون احتمال هجوم مفاجيء كابوساً بالفعل للطرف الذي يستخدم سفناً سطحية ذات قيمة مرتفعة الى حد أقصى . إذ يمكن حتى للمدافع ذات العيار المتوسط سريعة الإطلاق ان تكون مدمرة في هجوم استباقي يشن من على كثب . وعلى الرغم من أن السفن المهاجمة قد تدمر حقاً بدورها إلا أن خسارتها قد تبدو ثمناً مقبولاً

## لتدمير حاملة الطائرات .

وعلى هذا فإن الاساطيل التي تستخدم حاملات طائرات تعتمد عليها يجب ان تجنب وضعيات يمكن ان تقتصر فيها حرب نووي تكتيكية على البحر . ولا شك أن احتمال حدوث طارئ كهذا ، مهما كان تناسب القوى التقليدية والاستراتيجية للخصوم ، بعيد بالنظر إلى اخطار التصعيد الكامنة في أي استخدام للأسلحة النووية . على أية حال ، ستكون الاساطيل التي تعتمد على حاملات الطائرات منكشفة جداً في حرب نووية تقتصر على البحر ، خاصة ضد خصوم يعتمدون على غواصات وطائرات تنطلق من قواعد في اراضيهم هم .

### ■ نتائج :

### - المشكلة :

ستكون الإجراءات التي يقتضيها تحسين قدرة السفن السطحية على البقاء في وجه خطر الأسلحة المضادة للسفن المتنامي متطلبة فنياً ومرتفعة الثمن ، وربما كانت ايضاً غير كافية ما لم تقترن بانتباه حريص للظروف التي تستخدم فيها القوات البحرية السطحية . كذلك فإن اجتناب استخدام القوات البحرية السطحية في ظروف سياسية وجغرافية مؤاتية سيستتبع نفقات هو الآخر . وإذا بدا أن الخسائر الممكنة تفوق الأهداف المحدودة التي يجري السعي إليها ، في وضعيات كتلك التي نشأت في صدام الفولكلاند ، حيث تؤدي المشاكل السياسية المتعلقة بضرب القواعد الجوية للعدو في اراضيه إلى التعامل معها وكأنها ملاجئ آمنة ، فإن أداة قيمة من أدوات السياسة ستفقد . وليست مشكلة الملاجئ الآمنة في اراضي العدو مقتصرة على العمليات ضد قوى صغيرة . فإذا اشتبكت الاساطيل الغربية مع قوات سوفياتية بعيداً عن أوروبا ولكن ضمن مدى القاذفة باكفاير ، فهل سيجاز القيام بضربات ضد المطارات السوفياتية ؟ أم أن أخطار التصعيد ستفوق بكثير الوضع غير المؤاتي القاسي الذي ستواجهه القوات البحرية السطحية الغربية في البحر ؟ ولعل السؤال الأكثر أهمية هو ما إذا كانت الهجومات على المطارات المعادية تستطيع تعديل ميزان انكشاف السفن السطحية على الخطر . فالمطارات عادة محمية بطائرات معترضة وشبكات صواريخ سطح - جو وتدميرها صعب بالتأكيد . وبالإضافة الى ذلك فإن الهجومات على المطارات لن تفعل شيئاً لتعديل ميزان الخطر المتنامي من الغواصات المسلحة بالطوربيدات والصواريخ . وعلى هذا لا بد للدول أن



تكون مقيدة في اختبارها لخصومها كما في تجنبها للظروف السياسية غير المؤاتية . والمشكلة هي إنه إذ تنتشر الأسلحة المضادة للسفن الفعالة ، فإن النفقات المحتملة لاستخدام للقوات البحرية السطحية ستميل الى الارتفاع ، رغم أن قيمة الاهداف السياسية التي يجري السعي الى تحقيقها قد تظل ثابتة نسبياً .

وتشمل هذه النتيجة العمليات في وقت السلم ، وكذلك الاشتباكات وقت الحرب . وفي حين ان الإدراك المتنامي لانكشاف السفن السطحية على الخطر قد يخفض من النفع السياسي لـ « التلويح بالعلم » ، فإن هناك في غالبية الظروف مشاكل خاصة تتعلق باستخدام القوات البحرية السطحية للإشارة إلى التصميم خلال الأزمات المتوترة وقت السلم ، ذلك أن خطر اشتباك بالنيران مفاجيء بين سفن متعادية قريبة إلى بعضها البعض جداً يشكل حافزاً لسحب الوحدات ذات القيمة المرتفعة من مناطق الأزمة . غير أن الانطباع الخاطيء الذي سيتركه انسحاب كهذا على الحلفاء والخصوم قد يكون كارثياً في الحالات التي تستخدم فيها القوات البحرية السطحية للبرهنة على التصميم .

#### - الحلول :

ستخفف الأموال التي تنفق لاستخدام وسائط موجودة لتحسين قدرات السفن كل على حدة وقدراتها الجمعية كذلك بعض التخفيف من الحظر المتنامي على المدى القريب . وقد يثبت أن الأنظمة التي تستخدم لتعطيل شبكات القيادة والسيطرة والاتصالات العادية ذات قيمة خاصة في هذا المجال . غير أنه إذا كان لقدرة السفن على البقاء ان تقترب إطلاقاً من الحد الكافي ضد خصوم رئيسيين في المستقبل ، فيجب بحث البدائل لبناء نسخ أكثر وأفضل من عناصر القوات الموجودة . وتستحق إمكانية توزيع موجودات حاملات الطائرات على منصات أصغر وأكثر عدداً اهتماماً خاصاً . وقد يتبين ان السفن والأسلحة والطائرات عمودية الاقلاع والهبوط الضرورية لتنفيذ هذا المفهوم أصعب من ان تطور وأعلى من ان تستخدم ، ومع ذلك إذا كان لهذه الاحكام أن تصدر على أساس معلومات وافية فلا بد من اتفاق قدر كبير من الأموال اليوم على استكشاف إمكانيات المفاهيم البديلة . والمسألة هي إلى أي مدى ينبغي التضحية بانتاج عناصر القوى الموجودة لإفساح المجال لهذه البدائل غير المؤكدة فنياً ؟ كذلك يجب الأخذ بالاعتبار امكانية تكامل انواع أخرى من القوات بالسفن السطحية . فالغواصات وطائرات الحراسة البحرية ذات القواعد الارضية التي تلعب دور الدعم المباشر للسفن



السطحية يمكن ان تخفف من حدة تهديد الغواصات ، هذا على افتراض انه يمكن حل مشاكل القيادة والسيطرة . وبالمثل فإن استخدام واحدة أو أكثر من طائرات الأواكس ذات القواعد الارضية لمساعدة القوات البحرية السطحية ضد الهجمات الجوية سيكون قيماً حيث تسمح الجغرافيا بذلك . لكن تعيين هذه الموجودات للمساعدة على حماية السفن السطحية سيأخذها بعيداً عن الإستخدامات التي ابتعت من أجلها أصلاً .

اخيراً قد يمكن دعم الأدوار التي تقوم بها السفن السطحية بأنواع من القوات أكثر قدرة على التحمل والبقاء . فسفن الشحن لا يمكن تعويضها في جهود الإمداد الرئيسية . غير أنه قد يمكن مثلاً بالاضافة إلى حمايتها بسفن قتالية سطحية حماية مسالك إبحارها بطريقة غير مباشرة وذلك بتحشيد اكثف للغواصات وطائرات الحراسة الغربية في فجوة غيرنلاند - ايسلنده - المملكة المتحدة ( التي لا بد لغواصات الصواريخ السوفياتية من العبور فيها للوصول إلى الأطلسي ) . أما التهديد الجوي السوفياتي فقد يكون من الافضل التعامل معه بواسطة ضربة ضخمة للقواعد الجوية بواسطة صواريخ كروز تقليدية تطلق من منصات بحرية ، رغم أنه ليس من المؤكد إطلاقاً ان هذا أمر ممكن فنياً . وبالقدر الذي قد لا يكون فيه من الحصافة الاعتماد على ضربات كهذه ، بسبب القيود السياسية الممكنة على الهجوم على أراضي الخصم ، فلربما يتوجب على الدول الغربية ان تأخذ بالاعتبار ايضاً امكانية استخدام أكثر كثافة للطائرات التابعة للبحرية ذات القواعد الأرضية .

ولكن في حين أن الغواصات والطائرات ذات القواعد الارضية قد تكون قادرة بشكل افضل على التحمل والبقاء ، فإنها ستجد من الصعب عليها القيام بدورين من اهم الأدوار التي تقوم بها السفن السطحية . ففي حالة القيام بعمليات برمائية بعيداً عن مطارات متوافرة ، من غير المحتمل ان تقدم الطائرات ذات القواعد الأرضية الدعم الحاسم الذي تقدمه حتى الآن حاملات الطائرات . ومن الصعب بالقدر ذاته رؤية كيف يمكن ان تستبدل ناقلات الجنود والسفن السطحية المصاحبة لها بالطائرات دون تخفيضات خطيرة في قدرات الامداد واسعة النطاق . كذلك فإن الغواصات والطائرات ذات القواعد الارضية لا تستطيع ان تكون واسطة مرئية بوضوح للتلويح بالعلم والدلالة على التصميم وإرسال إشارات سياسية أخرى كما كانت تفعل السفن السطحية في الماضي .

والعبارة الحاسمة هنا هي عبارة « في الماضي » ، إذ يجب ان لا تقارن بدائل السفن

السطحية بما كانت تستطيع السفن القتالية السطحية تقديمه بل بالخدمات التي ستكون قادرة على تقديمها في وجه قدرات مضادة للسفن متنامية . وعلى الرغم من أن فرصاً هامة تتوافر لمقارعة هذه القدرات ، سيصبح مع ذلك من الصعب تحقيق اهداف سياسية محدودة بضمن بخص . والجهود التي تبذل لتخفيض الخسارات الممكنة باجتناح الظروف السياسية غير المؤاتية ستميل بحد ذاتها إلى التقليل من نفع القوات البحرية السطحية .

\*\*\*\*\*

## قوات التدخل السريع والخليج

بدلت الثورة في ايران الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج تبديلاً أساسياً . فقد كانت ايران في ظل الشاه مستقرة في الظاهر وحاجزاً قوياً نسبياً وموالياً للغرب يقف بين الاتحاد السوفياتي ودول الخليج الأخرى . وكان باستطاعة الولايات المتحدة الاعتماد على جيش الشاه « كشرطي اقليمي » وكذلك كرادع اولي لأي محاولة تقدم سوفياتية . ولكن هذا الوضع المؤاتي تحلل فجأة عندما اجبر الشاه على مغادرة ايران . وهكذا فإن ثورة شباط ( فبراير ) ١٩٧٩ ، مقترنة مع الغزو السوفياتي لافغانستان بعد ذلك بـ ١٠ أشهر ، تركت الولايات المتحدة ومصالح الحلفاء في الخليج مكشوفة لقوات يمكن للاتحاد السوفياتي أن يحشدها في المنطقة بسرعة . وقد أعلن الرئيس كارتر في غضون أسابيع من الخطوة التي اتخذها السوفيات في افغانستان خططه لتطوير قوات يمكن ان تستجيب بسرعة في حالة نشوب ازمة في المنطقة . وفي آذار ( مارس ) ١٩٨٠ أنشأ قيادة « قوات التدخل السريع » . وفي الوقت ذاته بدأ الدبلوماسيون الاميريكيون يسعون الى الحصول على حقوق إنزال وقواعد للقوات الاميركية من القوى الاقليمية التي كانت رغم صداقتها للولايات المتحدة أقل رغبة في التعامل علانية مع الولايات المتحدة مما كان الشاه .

ولا يزال من المبكر بالنظر إلى دورات تطوير الأسلحة الحديثة والخطى الدبلوماسية الوثيدة القيام بتقييم كامل لمدى نجاح الولايات المتحدة في الوفاء بمتطلباتها الأمنية الجديدة . غير أن من الجدير التساؤل عما حققه هذا النشاط الاميركي حتى الآن وما يحتمل ان يحققه في المستقبل .

## ■ القدرات السوفياتية :

على الرغم من أن قوات التدخل السريع قد تضطر إلى التعامل مع أزمات محلية فإن تخطيطها تركز أساساً على الخصم الأكثر خطورة ( وإن يكن الأقل احتمالاً ) ، أي الاتحاد السوفياتي . ويكمن خلف ذلك افتراض - ليس صحيحاً بالضرورة - هو أنه إذا كانت قوات التدخل السريع تستطيع مجابهة « الحالة الأسوأ » ، حالة هجوم سوفياتي على المنطقة ، فإنها ستكون أيضاً قادرة على التعامل مع أخطار أقل شأناً .

تعتمد قدرة الاتحاد السوفياتي على مد يد القوة إلى أرجاء الخليج أساساً على القوات الأرضية التي لا زال يحشدتها منذ زمن في مناطق شمال القفقاس وعبر القفقاس وتركستان العسكرية التي تقع على الحدود الشمالية لإيران . فهناك ٢٤ فرقة : واحدة بمحمولة جواً وواحدة مدرعة و٢٢ فرقة ميكانيكية . وغالبية هذه الفرق يحتفظ بمستوى من التأهب من الدرجة الثالثة ( أي ٢٥ بالمائة من قوته وبعض المعدات المتقدمة ) عدا الفرقة المحمولة جواً كاملة التأهب . وهكذا فإن الإمكانيات العسكرية الكامنة لهذه القوات لا يمكن تحقيقها إلا بعد فترة تعباً فيها الوحدات ذات الدرجة المنخفضة وتدريب . ولا تزال مسألة الوقت اللازم للتعبئة موضع كثير من النقاش ، ولكن يبدو أن الإجماع استقر على أن الاتحاد السوفياتي يحتاج ثلاثة إلى أربعة أسابيع لاستكمال التعبئة في المنطقة الواقعة إلى الشمال من إيران .

ويدعم القوات الأرضية جيشان جويان : واحد على كل جانب من جانبي بحر الخزر ، يتشكلان من عدد كلي من الطائرات ، ربما بلغ ٤٥٠ طائرة من أنواع مختلفة . وتعتمد التغطية الفعالة التي يمكن لهذه الجيشين أن يزوداها على أنواع الطائرات المستخدمة وحولتها ومسار طيرانها . وسيكون لأطول الطائرات الهجومية في هذين الجيشين مدى ، « سوخوي - ٢٤ » ( فنسر ) ، مدى قتالي في الظروف المثلى يبلغ نحو ألف ميل ( ١٦٠٠ كيلومتر ) ، وهكذا فإنها لا تكاد تستطيع الوصول إلى الطرف الشمالي للخليج . كذلك فإن الحاجة إلى القيام بطلعات تتطلب مسارات قتالية شاقة تخفض نصف القطر هذا ربما إلى ٤٠٠ ميل ( ٥٥٠ كيلومتراً ) .

وتضيف القوات السوفياتية في أفغانستان - نحو ١٠٠ ألف جندي وعناصر دعم جوي بعداً إضافياً للقدرات السوفياتية حوالي الخليج ، وتعطي نظرياً للاتحاد السوفياتي إمكانية الاندفاع عبر هضبة إيران الشرقية المنبسطة نسبياً إلى مضيق هرمز . غير أن هذه



الوحدات عملياً مشغولة تماماً في افغانستان ، والأغلب ان لا يكون من السهل الدفاع عن الخط اللوجستي الطويل الذي تقتضيه الحاجة لدعم عمليات في ايران . وما لم يتم التغلب على المعارضة الافغانية ، فإن نفع افغانستان في مجال مد يد القوة السوفياتية سيظل مقتصرأ على استخدام قواعد جوية مثل القاعدة الجوية في شندان مما يسمح لقاذفات « باكفاير » بمد مداها القتالي ضد سفن البحرية الأميركية بنحو ٥٠٠ ميل ( ٨٠٠ كيلومتر ) اضافي في المحيط الهندي .

ويمكن كذلك استخدام الوحدات السوفياتية المحمولة جواً في الخليج . فالفرقة المحمولة جواً المتمركزة إلى الشمال من ايران والأخرى الموجودة في افغانستان تشكلان جزءاً من قوة محمولة جواً مشكلة من ثماني فرق ( الفرقة الثامنة وحدة تدريب ) يسيطر عليها مركزياً من موسكو ، وتشكل العمود الفقري لقدرة الاتحاد السوفياتي على التدخل السريع . وقد كانت وحدات محمولة جواً رأس حربة التدخلين السوفياتيين في تشيكوسلوفاكيا وافغانستان . ولا شك في أنها ستقود أي تقدم في ايران . وهي على الأقل تستطيع ان تشكل فريق غزو متقدم مستخدمة عرباتها هي أو تنقل جواً إلى اهداف رئيسية .

وتستطيع قدرة السوفيات على مد الجسور الجوية نقل فرقتين محمولتين جواً في الوقت ذاته ( إذا كرست لهذا الغرض فقط ) ، ويمكن نقل اجزاء من فرقة ثالثة إذا عبثت طائرات شركة « إيروفلوت » . وتختلف مسافات القفزة الواحدة باختلاف حجم وتقدم القواعد الجوية المستقبلية ، لكن من المتفق عليه عموماً انه يمكن نقل فرقة واحدة نحو ألف ميل ( ١٦٠٠ كيلومتر ) أو فرقتين نحو ٦٠٠ ميل ( ٩٠٠ كيلومتر ) . ويمكن نقل وحدات أصغر مسافات أبعد إذا توافرت توقفات وسيطة للتزود بالوقود .

ولا يحتمل ان تلعب القوات البحرية السوفياتية غير دور داعم لأشكال القوة العسكرية السوفياتية الأخرى هذه . فقدرة الاتحاد السوفياتي على إيصال قوات مشاة بحرية الى سواحل الخليج صغيرة إلى الحد الأدنى ، ذلك ان مشاة بحريته لم تصمم لهذه المهمة ، ولا يمكن دعمها بالنظر الى مسافة بعدها عن القواعد البحرية السوفياتية ، كما ان وصولها على أي حال سيستغرق زمناً طويلاً . والأكثر احتمالاً بكثير هو أن يستخدم الاتحاد السوفياتي وحداته المحمولة جواً استجابة لدعوة من إحدى دول الخليج ، بينما يقوم اسطوله بدور حاجز دفاعي ساحلي وجوي محمول بحراً لهذه العملية . كذلك يمكن



أن يلعب الأسطول السوفياتي دوراً ناشطاً في مقارعة قوات اميركية ترسل إلى الخليج ، وتلك مهمة يحتمل ان تقع بصورة رئيسية على عاتق قوات جوية تابعة للبحرية وذات قواعد ارضية ( قاذفات باكفاير ) . وقد تستطيع الغواصات السوفياتية مضايقة القوات الاميركية البرمائية لدى دخولها مضيق هرمز .

### ■ القدرات الأميركية :

لم يتطلب خلق الرئيس كارتر لقوات التدخل السريع في آذار (مارس) عام ١٩٨٠ قوات اميركية مقاتلة جديدة . بل جرى بدلاً من ذلك تخصيص قوة مشاة بحرية برمائية وثلاث فرق تابعة للجيش ( الفرقة الـ ٨٢ المحمولة جواً والفرقة ١٠١ المنقولة جواً والفرقة الـ ٢٤ الميكانيكية ) وعدد متنوع من الوحدات المقاتلة والوحدات الداعمة الأصغر ( يبلغ عددها الكلي ٢٠٠ ألف رجل و ٧ أجنحة من المقاتلات التكتيكية ( ٥٠٠ طائرة تقريباً ) من القوات الجوية ومن السلاح الوطني الجوي للقيادة الجديدة لأغراض التدريب ولأغراض السيطرة العملياتية حينما يتطلب الأمر ذلك خلال أوقات الأزمات الفعلية . كذلك خصصت عناصر من قوة بحرية تابعة لحاملة طائرات لدعم قوة التدخل السريع هذه .

وفي كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ حولت قوة المهمات المشتركة للتدخل السريع إلى « قيادة مركزية » ، وهي قيادة « موحدة » تابعة مباشرة لوزير الدفاع . وزيدت القوات البحرية الداعمة لتضم عناصر من ثلاث مجموعات قتالية تابعة لحاملات طائرات ، لكن البحرية الاميركية احتفظت بالسيطرة على هذه القوات وكذلك على مشاة البحرية الى أن تنزل الى الشاطئ ، وستتم « القيادة المركزية » خلال السنة القادمة لتتضمن خمس فرق تابعة للجيش وفرقتين من مشاة البحرية بالإضافة الى ما يعادل عشر أجنحة جوية تكتيكية . وستنتقل القيادة دورياً بين جنرالات الجيش وبين جنرالات مشاة البحرية .

وقد اثارت ترتيبات القيادة هذه جدلاً منذ البداية . وبينما يعود بعض الجدل إلى الشخصيات والسياسات ، فإن هناك أسباباً له أكثر عمقاً . فمن جهة فروع القوات المسلحة الأميركية عازفة عن التخلي عما تبقى لديها من المرونة الاستراتيجية ، بعد أن خصصت بعض قواتها لحلف شمال الأطلسي . فلو تخلى الجيش عن سيطرته على خمس من فرقته للقيادة المركزية مثلاً ، لكن بذلك قد تخلى عن غالبية احتياطه الاستراتيجي . ومن جهة ثانية فإن موقف كل فرع من فروع القوات المسلحة من مسألة القيادة يعكس

الطريقة التي يتصور بها الحرب في منطقة الخليج . فمثلاً ينجم عزوف البحرية عن التخلي عن سيطرتها عن قوتها للقيادة المركزية عن نظرتها الشاملة للمهام البحرية في حالات الأزمة . وهذه مسائل اثرت على قدرات الحشد الأميركية طيلة فترة ما بعد الحرب كلها إلى الآن .

غير ان المشاكل التنظيمية كانت بسيطة بالمقارنة مع مشاكل كيفية نقل القوات المتوافرة إلى الخليج بالنظر إلى تركبة ٢٠ سنة من الإهمال الأميركي لمطالبات الجسور الاستراتيجية ، وكراهية الدول الصديقة في منطقة الخليج لإقامة قواعد أميركية فيها ، وخشية واشنطن ذاتها من أن جهوداً تبذل للحصول على وجود في المنطقة قد تهز استقرار الأنظمة الصديقة . وعندما خلقت قوات التدخل السريع لم تكن لدى الولايات المتحدة قدرة جسور بحرية سريعة ولم يكن لديها من قدرة الجسور الجوية ، إلا ما يكفي لنقل كتيبة من الفرقة الـ ٨٢ المحمولة جواً إلى الخليج خلال ٤٨ ساعة ولواء خلال اسبوعين والفرقة كلها خلال شهر ( على افتراض أن الجسر الجوي لن يستخدم لمهام منافسة مثل نقل معدات القواعد التابعة للقوات الجوية ) وكانت هناك قاعدتان هامتان وحيدتان قريبتان من المنطقة يمكن للولايات المتحدة استخدامهما هما قاعدة ديبغو غارسيا على بعد ألفي ميل ( ٣٢٠٠ كيلومتر من الخليج ) وقاعدة حلف شمال الأطلسي في إنسيرليك في تركيا . ولم تكن قد حشدت مسبقاً معدات أو مخزونات لدعم القوات القادمة . وكان الوجود العسكري الأميركي الوحيد في المنطقة هو البحرية التي كان اسطولها في المحيط الهندي قد وسع من جماعة قتالية ملتفة حول حاملة طائرات واحدة إلى جماعتين خلال عام ١٩٧٩ ( منذ ذلك الحين عاد هذا الاسطول ليصبح مشكلاً من جماعة واحدة بالإضافة إلى زيارات متقطعة من جماعة ثانية ) .

ولتحسين هذا الوضع تحركت الولايات المتحدة أولاً لتعزيز فعالية قدرتها على مد الجسور الاستراتيجية فاستفادت قوة التدخل السريع من برنامج زيادة طول طائرات « سي - ١٤١ » الذي كان بدأ في وقت سابق من السبعينات وانتهى في عام ١٩٨٢ ، والذي أدى إلى زيادة سعة اسطول القوات الجوية من طائرات « سي - ١٤١ » الذي يبلغ عدد طائراته ٢٧٩ واعطاها قدرة على إعادة التزود بالوقود خلال الطيران . كذلك سارعت القوات الجوية إلى شراء طائرات صهريج من طراز « كي - سي - ١٠ » . وسيزيد برنامج لشراء ٥٠ طائرة إضافية من طراز « سي - ٥ غالاكسي » بين عامي

١٩٨٢ و ١٩٨٨ اسطول الطائرات الشاحنة بأكثر من ٦٠ بالمائة . وبالإضافة الى ذلك توصلت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٠ إلى اتفاقات مع مصر ومراكش وبعض حليفاتها الاوروبيات ( وإن ليس مع البرتغال ذات المنشآت حرجة الأهمية ) حول استخدام قواعد جوية لاعادة التزود بالوقود مما سيمكنها من رفع حمولة طائراتها الى الخليج إلى الحد الأقصى .

واشرت البحرية الاميركية كذلك ثمانى سفن سريعة من طراز « س . ل - ٧ » يجري الآن تحويلها للتعبئة والتفريغ على الشاطئ . بحيث تكون جاهزة للاستخدام بحلول عام ١٩٨٥ . وستكون هذه السفن قادرة على نقل فرقة ميكانيكية إلى الخليج عبر رأس الرجاء الصالح في مدة تقل عن ثلاثة أسابيع رغم انها ستستغرق ١٠ أيام إضافية للتحميل والتفريغ . ولم تكن هناك مبادرات للاستحصال على سفن شحن عادية جديدة ، فالاسطول يشعر انه إذا كان هناك وقت كاف لتعبئة الأسطول التجاري واسطول الدفاع القومي الاحتياطي فان سعة الشحن المتوافرة لدعم عملية رئيسية في الخليج ستكون كافية .

وتضمنت سلسلة ثانية من المبادرات التي يقصد بها تسهيل التدخل السريع لقوات الولايات المتحدة في الخليج حشد المعدات مسبقاً في المنطقة . ففي صيف عام ١٩٨٠ استأجرت البحرية الأميركية ٧ « سفن للحشد المسبق في الأمد القريب » وحملتها بمعدات للواء برمائي تابع لمشاة البحرية ومخزونات احتياطية لبعض اسراب المقاتلات التابعة للقوات الجوية وأرستها في ديبغو غارسيا . وبدأت أيضاً شراء سفن « تحشيد مسبق بحرية » مستهدفة الحصول على ١٢ سفينة بحلول عام ١٩٨٧ ، مما يكفي لحاجات ثلاثة ألوية من مشاة البحرية من المعدات والإمدادات مدة ٣٠ يوماً . وسيسمح البرنامج الأول للواء من مشاة البحرية بالتزول الى الشاطئ خلال نحو ٤٨ ساعة وأن يكون في مرافئ حسنة التجهيز فقط بينما سيكون البرنامج الثاني قادراً على نقل فريق إلى الشاطئ مستخدماً معدات التفريغ الخاصة به . وفي كل حالة من الحالتين سينقل الجنود جواً إلى المنطقة ويلاقون معداتهم هناك . وتضمنت مبادرات حشد مسبق أخرى خزن مخزونات حربية احتياطية تابعة للجيش الأميركي في ديبغو غارسيا ، بالإضافة إلى خطط لخزن المزيد في مسيرة في عمان وكذلك في رأس بناس في مصر ، إذا وصلت خطط إقامة قاعدة هناك إلى نتيجة . وتنوي القوات الجوية أيضاً خزن قطع غيار وذخائر في مسيرة ورأس



بناس بالاضافة إلى استخدام سفن الحشد المسبق البحرية . وكانت إحدى نتائج وضع أربع من طائرات « الأواكس » في العربية السعودية ، عندما اندلعت الحرب الإيرانية - العراقية ، إعطاء الولايات المتحدة بعض أدوات الدفاع الجوي في قاعدة حرجة الأهمية في الخليج ذاته .

وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسة نقل الأسلحة الأميركية استخدمت بعض الشيء بديلاً للحشد المسبق ، خاصة في حالة العربية السعودية . فطبقاً للاتفاقية التي وقعت في شباط ( فبراير ) عام ١٩٨٢ والتي تغطي بيع خمس طائرات أواكس الى العربية السعودية ، ستستمر الولايات المتحدة في الحصول على معلومات من هذه الطائرات حتى بعد أن تسلم وتنتقل الى السيطرة السعودية . كذلك تملك العربية السعودية موجودات كبيرة نسبياً ومتنامية من ذخائر جو - جو وجو - أرض أميركية الصنع . وقد اشترت قطع غيار ومعدات صيانة لطائرات إف - ١٥ المقاتلة بكميات أكبر من تلك التي تقتضيها موجوداتها من طائرات إف - ١٥ بينما القاعدة الجوية في الظهران كبيرة ومخزوناتا من الوقود جيدة . ويمكن لهذا كله ان يسهل بدرجة كبيرة مد يد القوة الجوية الأميركية ضمن منطقة الخليج . ويمكن لتخزين شبيه في القاعدة الجوية في مدينة الملك خالد العسكرية التي تقرب على الاكتمال ان يسمح بتغطية فائقة الجودة للجزء الشمالي من الخليج وإيران .

غير أن تغطية كهذه ستعتمد على رغبة الرياض في السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد السعودية وهذا أمر ليس مضموناً . وينطبق الأمر ذاته على القوى الاقليمية الأخرى فهي جميعاً غير راغبة في السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعد في اراضيها استخداماً غير مقيد . حتى أن مصر وهي شريك حميم للولايات المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط لم تكن راغبة في توضيح ترتيبات استخدام رأس بناس بما يكفي لإرضاء الكونغرس الذي حجب في السنة المالية ١٩٨٣ نصف الأموال التي طلبت لإقامة القاعدة هناك .

وليس للولايات المتحدة خيار غير قبول هذه الترتيبات ، وقد نجم عن سلسلة ثالثة من المبادرات ذات العلاقة بقوات التدخل السريع ترتيبات « لحقوق الاستخدام في حالات الطوارئ » . لعدد متنوع من المطارات والمرافئ في عمان والصومال وكينيا مما سيسهل الدعم البحري ويخفف من مشاكل التدخل السريع على طول ساحل المحيط



الهندي . اما حق الولايات المتحدة في استخدام القواعد السعودية فهو من جهة أخرى خاضع لتفاهات وليس لاتفاقيات صريحة . وسيتطلب استخدام قواعد في أي من هذه الأقطار سماح القطر المضيف بذلك . وفي خريف عام ١٩٨٢ ، كجزء من صفقة معونة تسليمية أكبر عقدت ضمن نطاق الدور التركي على المجنبة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي ، توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق مع اسطنبول بشأن استخدام قواعد في شرقي تركيا كذلك . وتسمح هذه الاتفاقية للولايات المتحدة ببناء قواعد لحلف شمال الأطلسي في كونيا وقان وكارس ، رغم أن قرب هذه جميعاً من الحدود السوفياتية سيفرض بناءها وتجهيزها وتزويدها بدفاعات كبيرة قبل ان تصبح ذات نفع . وقد اصررت تركيا على أن هذه القواعد لاستخدام حلف شمال الأطلسي وليس لحالات الطوارئ في الخليج ( رغم ان اندفاعاً سوفياتياً في إيران على حدود تركيا الشرقية يمكن أن يعتبر مشكلة من مشاكل حلف شمال الأطلسي ) . وعلى هذا فإن استخدام هذه القواعد لا يحتمل ان يكون مضموناً في كافة الظروف . لقد حسنت القدرة على إقامة الجسور الاستراتيجية والحشد المسبق للمعدات والإمدادات ومبادرات الحصول على حق استخدام قواعد قدرة الولايات المتحدة على إرسال قوات إلى الخليج بسرعة . وتزيد معدات مشاة البحرية المحشودة مسبقاً في الجوار من حجم القوة التي تستطيع الولايات المتحدة نقلها إلى الخليج بسرعة بمقدار الضعف تقريباً ، بينما يسمح وجود طائرات الاواكس في العربية السعودية والقوة الجوية التابعة للأسطول القريبة وبعض معدات الحرب الاحتياطية في ديفغو غارسيا لهذه القوة بأن تحمي وتقدم بسهولة أكثر مما في الماضي . وستظل القوات السوفياتية المحمولة جواً ، بسبب كونها أقرب إلى الخليج من قوات الولايات المتحدة ، أقدر على الوصول إلى مطارات شبه الجزيرة العربية بسرعة أكبر مما تستطيع الوحدات الأميركية . لكن سيناريوهات يتوجب فيها على وحدات صغيرة ان ترد بسرعة - مثلاً استجابة لدعوة حكومة سعودية محاصرة - نادراً ما تحدث دون بعض الإنذار المسبق . هكذا فإن الولايات المتحدة إذ عززت قدرتها على التدخل بسرعة وإمكانية استخدامها لقواعد في الطريق الى المنطقة وكذلك في المنطقة نفسها ، أصبحت في وضع معقول يمكنها من ردع قيام السوفيات بأعمال في المنطقة ما دامت تبدي الإرادة السياسية اللازمة .

#### ■ سيناريوهات ممكنة :

تركز الكثير من الاهتمام في الولايات المتحدة على إمكانية غزو سوفياتي إلى إيران

يستهدف المنطقة النفطية حول عبادان .. ومستواً للاتحاد السوفياتي القدرة على القيام بغزو كهذا إذا توافر الوقت اللازم لتعبئة وتدريب كافة وحداته على حدود ايران ، وجلب وحدات دعم من مناطقه العسكرية المركزية . غير أن تضاريس ايران الوعرة ستجعل العملية صعبة إلى درجة قصوى . فستضطر كافة القوات عدا الخفيفة جداً منها إلى استخدام شبكة الطرق الضيقة حادة الانحدار المحدودة جداً من الاتحاد السوفياتي إلى ايران ، مما سيحشر التقدم في قنوات ضيقة ويبطئه ويعيق الإمدادات . كذلك فإن الحاجة إلى نقل طائرات تكتيكية إلى الجنوب مع تقدم الهجوم سيشكل إجهاداً رئيسياً إضافياً على متطلبات الامداد السوفياتية .

وعلى هذا فإن هجوماً سوفياتياً رئيسياً في ايران لن يتخذ شكل مسيرة منتظمة إلى الخليج بل سيحصل على الأغلب على هيئة سلسلة من الخطوات ، إذ تتقدم القوات السوفياتية معتمدة على الدعم الذي تستطيع حمله ثم تتوقف مدة تكفي لتعزيز إبنيتها التحتية الداعمة ، ثم تنتقل إلى الحركة ثانية . وبما انه ستكون هناك حاجة إلى قوة لتأمين المجنبات والمطارات والبنية التحتية ، فلن يتوافر في عبادان غير جزء صغير من الوحدات المحتشدة إلى الشمال من إيران . أما عدد هذه الوحدات والوقت الذي سيستغرقه وصولها إلى هناك . فيعتمد اعتماداً بالغاً على درجة ونوع المقاومة التي ستواجهها على الطريق .

وهناك سيناريو آخر أكثر احتمالاً يتضمن هجمات سوفياتية محدودة في الجزء الجنوبي من إيران . وبما ان مثل هذه الهجمات سيتطلب قوات سوفياتية أقل مما يتطلبه الاندفاع إلى عبادان ، فإنها يمكن ان تشن بسرعة نسبياً . ويمكن ان تتلقى هذه الهجمات تغطية من طائرات قواعد في الاتحاد السوفياتي . وسيخفف هذا بالإضافة إلى قصر المسافات من المشاكل اللوجستية . فهناك سابقة تاريخية لمثل هذه الهجمات في النشاطات السوفياتية في أذربيجان وكردستان الايرانييتين في نهاية الحرب العالمية الثانية ، ويمكن تخيل ظروف سياسية تحفز وتبرر تحركاً سوفياتياً في هذه المنطقة بسهولة أكبر مما يمكن تخيل ظروف تبرر اندفاعاً سوفياتياً إلى الخليج .

وقد يكون لخطوة كهذه هدف مباشر هو ببساطة تأمين الحدود السوفياتية ، لكن هجوماً في شمال ايران يسمح للاتحاد السوفياتي بتقريب قوته الجوية إلى الخليج وإقامة بنية تحتية لوجستية إلى الجنوب من السلسلة الأولى من الجبال الايرانية ، مما يوسع القوة السوفياتية

المشرفة على الخليج ويسهل خطوات لاحقة أعمق في إيران . وعلى هذا فإن خطوة محدودة في إيران قد تكون اخطر تهديد يمكن للاتحاد السوفياتي ان يشكله في المنطقة واكثرها واقعية ، وذلك لأن خطوة كهذه اسهل من الاندفاع الى عبدان وتتهدد في الوقت نفسه المصالح الغربية .

أخيراً هناك نوع مختلف تماماً من السيناريوهات يتضمن استخدام السوفيات لوحدة محمولة جواً في استراتيجية « حشد استباقي » يقصد بها سبق الولايات المتحدة الى اهداف إقليمية رئيسية مما يردع الولايات المتحدة عن القيام بعمل ما أو يدعم ببساطة حكومات محلية طلبت ذلك . وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفياتي يملك بالتأكيد القدرة على القيام بجسر جوي ضخم بسرعة إلا أن تلك العملية ستكون محفوفة بالمخاطر إلى حد فائق . إذ انها ستحمل معها المخاطرة بصدام بين القوتين العظميين ، كما أن الوحدات المشاركة ستكون منكشفة في مراحل الحشد الأولى على الخطر الذي تشكله القوات الأرضية المحلية وعلى اعتراض الطائرات الأميركية أو الطائرات المحلية ( إلا إذا أقيمت قواعد للطائرات المقاتلة السوفياتية وإلى ان يتم ذلك ) ولعل هذه هي الأسباب التي جعلت الاتحاد السوفياتي يبدي حذراً أقصى في القيام بعمليات كهذه ( مثلاً لم يبدأ الجسر الجوي إلى انغولا إلا بعد أن كان مجلس الشيوخ الأميركي قد ضمن عملياً أن لا تقوم الولايات المتحدة بعمل مضاد ) . وهكذا بينما تشكل قدرة السوفيات على مد الجسور الجوية وعلى القيام بعمليات محمولة جواً تهديداً حقيقياً ، فإن الأكثر احتمالاً هو ان تستخدم استجابة لدعوة وليس قسراً أو استباقياً .

#### ■ الأفق المنظور :

مهما كان نجاح مبادرات الولايات المتحدة للاستحصال على الأسلحة والمعدات وحشدتها مسبقاً ، فإن قدرة وحدات القيادة المركزية على مواجهة قوات سوفياتية في منطقة الخليج ستعتمد إلى حد كبير على توافر قواعد لها . وبشكل خاص يبدو أن إيصال القوات الأرضية الى منطقة الخليج ذاتها - وخاصة إلى إيران مسرح الصدام الأميركي - السوفياتي المحتمل - سيعتمد اعتماداً حرجياً على استخدام القواعد والبنى الداعمة في العربية السعودية .

ويدون استخدام قواعد داخل الخليج ، الأغلب ان تقتصر قدرة الولايات المتحدة على مد يدها إلى تلك المنطقة على القوة الجوية وحدها تقريباً غير أن تضاريس إيران



الوعرة ستحبذ عمليات الاعتراض الجوية ، ويمكن أيضاً للقوة الجوية ان تشكل رادعاً قوياً لتحركات القوات السوفياتية المحمولة جواً مسافات بعيدة . لكن مدى وفعالية القوة الجوية الأميركية سيعتمدان بحد ذاتهما على توافر قواعد . فالطائرات المنطلقة من حاملات طائرات في المحيط الهندي يمكن ان تتهدد العمليات السوفياتية المحمولة جواً في الأجزاء الجنوبية من منطقة الخليج ، لكنها لن تستطيع أن تشن هجوماً جوياً جدياً على القوات السوفياتية في شمال إيران . أما إذا انتقلت حاملات الطائرات إلى الخليج ذاته ، فإنها لن تستطيع على الأغلب ان تستمر بذاتها في حملة اعتراض جوية رئيسية ، كما انها ستكون منكشفة على خطر طائرات الأسطول السوفياتي أو حتى على خطر طائرات القوات الجوية المحلية .

أما القواعد الجوية في تركيا فتقع مباشرة على مجنبه اندفاع سوفياتي إلى عبدان أو هجمات سوفياتية أكثر محدودية في ايران . وبالنظر إلى تضاريس ايران فإن حملة اعتراض جوية من قواعد حسنة التجهيز في شرقي تركيا ستعطل العمليات السوفياتية بشكل خطير . وسيزيد ذلك من حافز قيام الاتحاد السوفياتي بمهاجمة هذه القواعد عند بداية العمليات . غير ان هجوماً كهذا سيكون ايضاً هجوماً على عضو في حلف شمال الأطلسي ، مما يجعل القيمة الردعية لهذه القواعد مساوية لقيمتها العسكرية .

وتضع هذه الظروف عبئاً ثقيلاً على الدبلوماسية الأميركية . إذ يتوقع أن يقوم الاتحاد السوفياتي خلال أزمة بتشجيع تركيا ودول الخليج على حرمان القوات الأميركية دخول اراضيها . وإذا نجح في ذلك ، فإن مدد يد القوة العسكرية الاميركية سيقتصر على الأطراف الخارجية لمنطقة الخليج بعيداً عن المحاور المركزية للتقدم السوفياتي المحتمل . ولذا فإن كسب المعركة الدبلوماسية للحصول على ولاء الدول الرئيسية سيكون بالنسبة للولايات المتحدة مدخلاً ضرورياً للاشتباك في معركة عسكرية .

ومن الأهمية بالقدر ذاته أن الولايات المتحدة إذا سعت لمواجهة اندفاع سوفياتي في إيران بأية قوى غير القوات الجوية فإن عليها ان تكون مستعدة لدخول معركة دبلوماسية موازية للحصول على حياد إيران إن لم يكن على دعمها الفعال ، ذلك إن إدخال قوات ارضية سيكون صعباً حقاً إذا كان على هذه القوات ان تقاتل جنود إيرانيين بالإضافة إلى الجنود السوفيات . وفي حين أن درجة الصعوبة ستراوح طبقاً للمواقع التي تسعى الولايات المتحدة إلى استخدام القوات الارضية فيها فإن غالبية أهدافها الاستراتيجية



الممكنة تقع في الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية من ايران المأهولة بكثافة .

وهكذا فإن استخدام القدرات العسكرية الأميركية في منطقة الخليج مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسائل أوسع هي مسائل العلاقات الاميركية مع دول الخليج . ومن هنا فإن سياسة شرق أوسطية جيدة - استمرار الاهتمام بالمسألة الفلسطينية ، الحساسية تجاه الكوابع ، والقيود السياسية على انظمة الخليج وما إلى ذلك ، ليست سياسة عسكرية جيدة فحسب ، بل وحيوية الأهمية ايضاً . وبالقدر الذي تستمر فيه الولايات المتحدة في تطوير قدرتها على إرسال قواتها إلى المنطقة واستخدامها فيها ، وبالقدر الذي تفعل فيه ذلك مع الاحترام لاهتمامات اصدقائها الاقليميين ، فإن ذلك سيخلق على الأغلب قدراً أكبر من الثقة بالولايات المتحدة ، وبالتالي رغبة أكبر في المنطقة في التعاون في حالة الأزمات . غير أن الولايات المتحدة لا تستطيع في نهاية المطاف أن تضمن لنفسها استخدام التسهيلات الإقليمية ، ولذا سيظل هناك على الدوام درجة من الشك الذي يحف قدرتها فعلياً على استخدام المدى الكامل لقوات التدخل السريع .

\*\*\*\*\*

## العقوبات الاقتصادية : علاج ناجح أم سراب خادع ؟

في بداية الثمانينات اصبحت مسألة التجارة ما بين الشرق والغرب ، وبخاصة الدور الذي يمكن أو يجب أن تلعبه في العلاقات السياسية مع الكتلة الشيوعية ، مصدر انقسام حاد ضمن المجموعة الأطلسية . فخلال العقدين اللذين تبعوا مرسوم المعركة الأميركي لعام ١٩٥١ الذي سعى إلى الحد من التعامل الاقتصادي مع الشرق ، تضاءلت تجارة الشرق مع الغرب ، وكان ذلك رمزاً بارزاً للحرب الباردة . لكن هذا الوضع انعكس مع قدوم الانفراج الذي كان تعبيراً عنه وشجعه في وقت معاً مرسوم إدارة الصادرات للعام ١٩٦٩ ، فازدهرت تجارة الشرق مع الغرب خلال السنوات العشر اللاحقة وارتفعت قيمتها بحلول عام ١٩٨٠ مقاسة بالأسعار الراهنة إلى أكثر من ٥ أضعاف . لكن كثيرين في الغرب ممن كانوا يتطلعون إلى تقدم مشابه في حقول العلاقات الأخرى ما بين الشرق والغرب أصيبوا بخيبة أمل . فقد كان هناك بناء عسكري سوفياتي ضخم ، ذهب كثيرون إلى أن المنافع الاقتصادية التي جنتها الكتلة السوفياتية من الانفراج ربما كانت قد سهلتها . وبدلاً من زيادة الاعتدال أبدى القادة السوفيات

استعداداً أكثر فأكثر لاستخدام القوة أداة للسياسة إما مباشرة كما في افغانستان أو عبر وسطاء كما في أنغولا واثيوبيا . وفي الوقت ذاته أدخل التقدم السريع للتكنولوجيا الغربية إلى السوق طيفاً من المنتجات التي يمكن أن تكون لها قيمة عسكرية ، والتي كان الاتحاد السوفياتي قادراً على الحصول عليها بسهولة متزايدة . كذلك كشفت أزمة مصرفية حادة ان مديونية الكتلة الشرقية إحدى نقاط الضعف في المؤسسات المالية الغربية . وتساءل البعض عما إذا كان دافعوا الضرائب الغربيين سيضطرون رغم التطمينات المعاكسة إلى تغطية جزء من تكاليف تنمية العالم الشيوعي بعد أن دفعوا مبالغ ضخمة لاحتواء التهديد العسكري الذي يشكله هذا العالم على الأمن الغربي .

وتنامت الهواجس إذ قيمت واشنطن ورقة الميزانية السياسية لسنوات الانفراج . وبدا من الضروري بشكل متزايد لصانعي السياسة الاميركيين إيجاد أداة ترهيب يمكن أن تستخدم في التعامل مع الاتحاد السوفياتي بعد أن كان قد التهم كميات كبيرة من طعوم الترغيب دون أن يكون لذلك أثر واضح سوى تغذية قوته العسكرية والسياسية . فصرح أحد مساعدي وزير الخارجية ، ايغلبيرغر ، في حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢ « يجب أن لا يتوقع قادة الاتحاد السوفياتي ان يتمتعوا بمنافع نشاطات مشتركة في حقول تهمهم حتى وهم يسعون للتأثير سلباً على مصالحنا » . وبدا باطراد أن سياسة وفاق فحسب لا تدعمها أية وسيلة للانسحاب من هذا الوفاق أو الاستعداد لذلك ليس سياسة على الإطلاق .

ولذا لعب اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية دوراً في السياسة الخارجية الأميركية منذ صدور مرسوم التجارة لعام ١٩٧٤ . فقد حد هذا المرسوم من التسليفات لمشتريات الكتلة السوفياتية ، وكان تعديل جاكسون - فانيك يستهدف استخدام سلاح التجارة للتأثير على السياسة السوفياتية بشأن الهجرة اليهودية . وجوبه غزو افغانستان بحظر جزئي على بيع الحبوب الأميركية ، بالإضافة إلى محاولة لمقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو وحرمان الاتحاد السوفياتي من المزايا السيكلوجية التي كان يأمل في تحقيقها من هذه الألعاب .

لكن التجارة الأميركية - السوفياتية التي كانت مقتصرة على المبادلات النقدية - لم تمثل سوى جزءاً صغيراً من التجارة التي كانت تجري عن طريق تسليفات مضمونة بين الكتلة السوفياتية وحلفاء اميركا في حلف شمال الأطلسي . ولذا أصبح واضحاً أن

الولايات المتحدة بحاجة إلى تعاون العالم المتقدم في استراتيجية اقتصادية جماعية ، إذا كان لسلح التجارة أن يؤثر عملياً على صنع القرار السوفياتي . وعلى هذا حثت الولايات المتحدة حلفاءها في قمة فرساي ومن خلال المحادثات المستمرة خلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ على إنهاء وتأثر الفائدة الدنيا من وتأثر الفائدة السائدة في السوق لتمويل تسليفات تجارة الشرق مع الغرب وضغطت باتجاه بعث الحياة في لجنة تنسيق ضوابط التصدير متعددة الاطراف ، لإعطائها سلطة أوسع وأكثر فعالية للحد من تصدير التكنولوجيا الحرجة إلى العالم الشيوعي .

ووجهت هذه الضغوط للحد من التجارة بمقاومة يمكن فهمها من الأقطار الأوروبية التي استفادت اقتصاداتها فائدة كبيرة من زيادة تجارة الشرق مع الغرب على امتداد السنوات السابقة . وانفجرت خلافات حادة نتيجة محاولات الولايات المتحدة فرض تعليق مشروع خط انابيب الغاز السوفياتي الذي كان عدد من الشركات الأوروبية قد التزم به التزاماً بالغاً . وفي خضم هذه المفاوضات الخاصة والمشادات العلنية . نفخت الروح في مسائل قديمة تتعلق بالعقوبات الاقتصادية ونوقشت من جديد : هل يمكن أن تؤثر على الاطلاق ؟ وهل تفرض ثمناً غير مقبول على من يستخدمونها ؟

### ■ منظور تاريخي :

اقتراحات توجيه ضغط جماعي على دولة فرد قديمة على الأقل قدم مفهوم تحالف الدول . وتمثل العقوبات بمعناها الأوسع قصاصاً يوقع بدولة ذات سيادة لردعها عن اتخاذ أعمال تعتبر تهديداً للممارسة الدبلوماسية المشروعة أو خرقاً لها . ولذا فإنها يمكن أن تتخذ اشكالا كثيرة تتراوح من الحرمان البابوي في القرون الوسطى إلى استخدام القوة العسكرية الذي نص ميثاق عصبة الأمم على انه وسيلة رئيسية يتوقع منها أنها تستخدمها لحفظ السلام .

وبمرور السنين اتخذت فكرة العقوبات سمات خاصة يمكن استخدامها في تطبيقها على الظروف الراهنة . ففي حين كانت خطط كثيرة لحفظ السلام تنص على « عقوبات عسكرية » ، أصبح ينظر اليوم بشكل عام إلى هذه العقوبات على أنها محاولة لفرض قصاص اقتصادي على الدولة المستهدفة . وبالإضافة إلى ذلك هناك ميل إلى اعتبار العقوبات عملاً جماعياً تقوم به مجموعة من الدول ، مما يعطيه سلطة اخلاقية تمده بالكثير من فعاليته . كما أنها تعني ضمناً هدفاً محدوداً يتمثل بتغير في سياسة نظام وليس تدمير



ذلك النظام . أخيراً ، ينظر في العادة الى العقوبات على أنها وسيلة لتغيير الطريقة التي تسير بها دولة شؤونها الخارجية وليس شؤونها المحلية .

غير أن العقوبات فشلت في حيز التطبيق في الأوقات الأخيرة في إبداء كل هذه الصفات . فقد فرضت من طرف واحد دون لجوء إلى إجماع دولي أو حتى إقليمي ، كما حدث عندما قطع الاتحاد السوفياتي علاقاته الاقتصادية مع الصين ويوغوسلافيا . وفي حالات أخرى استخدمت العقوبات بدلاً من الحرب ، ولكن للغرض ذاته المتمثل بالقضاء على نظام بدلاً من مجرد إصلاح سلوكه الخارجي ، فمن الصعب مثلاً تخيل بقاء واستمرار نظام كاسترو في كوبا ونظام سميث في روديسيا بعد تسوية ترضي القوى التي اوقعت العقوبات بهما . أخيراً أخذت العقوبات تستخدم بتزايد في محاولة لاحداث تغييرات في الطريقة التي تسير بها دولة شؤونها المحلية . فمثلاً أجاز تعديل جاكسون - فانيك فرض قيود على التجارة مع الاتحاد السوفياتي بهدف تغيير السياسة السوفياتية تجاه الهجرة اليهودية ، كما أن سياسة التمييز العنصري جنوب افريقية تشكل صراحة سبباً كافياً لفرض عقوبات على ذلك البلد ، وفي حالة روديسيا اوقفت الافتراضات التقليدية للدبلوماسية الحديثة على رأسها عندما فرضت الأمم المتحدة عقوبات لتساعد إحدى الدول الأعضاء فيها على الحفاظ على سيطرتها الاستعمارية على بلاد تسعى إلى الاستقلال عنها .

وهكذا ، بينما تختلف العقوبات الاقتصادية في الشكل الذي تتخذه والسلطة التي تدعيها فإن غرضها المباشر واضح في العادة ، وهو فرض عقوبات على الرفاه الاقتصادي للدولة المعنية بما يدفعها الى تعديل او تغيير سياساتها كي تزال العقوبات . والنتائج المباشرة للعقوبات الفعالة واضحة : تنضاء التحصيلات من الصادرات مما يقلل من قدرة البلد المستهدف على الشراء في الخارج ، تماماً في الوقت الذي يحتاج فيه إلى دفع أسعار أعلى لاستيراد سلع من مزودين أبعد أو لعرض مغريات لأولئك الذين يودون ركوب مخاطر الالتفاف على العقوبات . أما نتائجها غير المباشرة فتجعل أثرها محسوساً تدريجياً إذ يلجأ البلد المستهدف إلى إحلال الواردات وينخر منافع الميزة النسبية - القدرة على تصدير ما ينتجه بكلفة رخيصة وفعالية واستيراد ما يجد من الصعب عليه أن يتزود به بنفسه . وفي حالات ، مثل حالة الاتحاد السوفياتي ، تؤثر العقوبات الاقتصادية على عملية استخدام الواردات لتخفيف الاختناقات في اقتصادات جامدة مخططة مركزية .



كذلك ما دام فرض العقوبات يشوش انماط التجارة القائمة ، فإن موجودات بلد من المعدات تصبح على المدى القصير قابلة للتأثر بخسارة قطع الغيار ، مما يؤدي إلى تعطلات تتبعها تصليحات مؤقتة يتبعها مزيد من التعطلات ، مما يؤدي إلى استنزاف موارد العمل وإلى نتيجة تضخمية محتومة . وبالإضافة إلى كل هذه الأضرار المروية التي يمكن حصرها ، هناك خسارة فرص النمو وانفتاح ثغرات في عملية التنمية مما يحدث أثراً تضاعفياً في المستقبل .

وهكذا ، فإن العقوبات الاقتصادية قادرة على إيقاع عقاب اقتصادي مرتفع . أما ما إذا كانت ستنتج نتيجة لذلك في قهر الإرادة السياسية للحكومة المستهدفة فمسألة أخرى . فهنا يتوجب على المرء أن يأخذ بالاعتبار عوامل أخرى كثيرة : الثمن الذي يتوجب على المجتمع دفعه ورغبة السكان في دفع هذا الثمن ، درجة السيطرة وفعالية القيادة التي تتمتع بها الحكومة ، الأهمية السياسية للتنازلات التي تطلب من الدولة المستهدفة بالعلاقة مع كلفة العقوبات المفروضة ، تصميم وإرادة القوى التي تفرض العقوبات أو افتقارها اليها . فمن الواضح أن مجتمعاً يعتمد اعتماداً بالغاً على امدادات مستمرة من المواد الغذائية أو الطاقة أكثر انكشافاً من مجتمع ليس كذلك . لكن نظاماً يملك حرية أن يفعل ما يشاء دون إشارة إلى رغبات سكانه ( أو حتى أفضل مصالحهم ) ربما يكون مستعصياً على ضغوط خارجية كهذه . فمثلاً لا تزال البانيا تعيش منذ عقود ركوداً قاسياً فرضته هي على نفسها .

وقد استخلصت نتائج متصادمة من الحالة الوحيدة التي استخدمت فيها عصبة الأمم سلاحها النهائي ، عندما فرضت عقوبات على ايطاليا نتيجة غزوها لاثيوبيا عام ١٩٣٥ . فقد كان قادة فرنسا وبريطانيا يواجهون ضغطاً من الرأي العام ، كما كانوا ملتزمين بآلية عصبة الأمم ، لكنهم كانوا يأملون في الوصول إلى وفاق مع ايطاليا لتحسين قدرتهم على الضغط على المانيا فكانت النتيجة أنهم دخلوا الأزمة بأهداف مختلطة جداً . ولذا كانت العقوبات التي تم تبنيها في النهاية بائسة إلى حد بعيد : فقد كانت تدريجية وليست فورية ، محدودة النطاق وليست شاملة ، مما سمح للدولة المستهدفة بأن تأمل في التوصل إلى حل مؤات قبل أن تصبح آثار هذه العقوبات محسوسة . وقد حدثت هذه العقوبات من بيع الأسلحة إلى ايطاليا وهي ذاتها مصدر للأسلحة . لكن قناة السويس لم تغلق في وجهها ولم تقطع امداداتها من النفط ( وذلك إجراء اعترف موسوليني نفسه فيها

بعد أنه لو اتخذ لكان كافياً لاجباره على الانسحاب ) . وباختصار استخدمت العقوبات كإجراءات تفاوضية ، ولم تكن حتى في هذا النطاق متسمة بالحماسة . ولذا فإن كثيرين عارضوا بقوة النتيجة التي توصل إليها نيشيل تشامبرلين ، والتي أصبحت منذ ذلك الحين ضرباً من الحكمة العامة ، وهي أن العقوبات قد جربت وثبتت ضعفها . فالواقع أن احتياطي إيطاليا من الذهب وتجارتها الخارجية هبطا بمقدار النصف تقريباً بين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ مما يشير إلى أن ارادة الحلفاء السياسية هي التي كانت ضعيفة .

وكثيراً ما يساق تطبيق عقوبات الأمم المتحدة على روديسيا مثلاً على فشل هذه الإجراءات في تحقيق غايتها ، فعلى الرغم من أن المستعمرة كانت منكشفة الى حد بعيد على العقوبات الاقتصادية ، إذ بلغت الصادرات في عام ١٩٦٥ ، ٤٠ بالمائة من الدخل بينما كانت الواردات تستهلك ٣٠ بالمائة من الانفاقات ، إلا أن العقوبات ألحقت ضرراً أقل مما كان متوقعاً . فقد كانت روديسيا مكتفية ذاتياً عملياً من حيث الانتاج الزراعي ولم تعتمد على النفط المستورد إلا في ربع احتياجاتها من الطاقة ( بل إن إمدادات النفط لم تقطع تماماً في الواقع . والأهم من ذلك كله ، أن تعاون الدول المجاورة - خاصة جنوب افريقيا والموزامبيق والبرتغال - جعل الالتفاف حول العقوبات ممكناً ، مما حدّ من أثرها . ولا يعني ذلك أن العقوبات كانت دون أثر إطلاقاً ، لكن الأثر السياسي المباشر للصعوبات التي سببتها كان ضئيلاً الى حد أقصى . فقد وقع عبء العقوبات في الجزء الأكبر منه على عاتق المزارعين الفقراء وليس على عاتق الطبقة الحاكمة البيضاء ، التي أدت العقوبات ، إن أدت لشيء ، إلى تصليب ارادتها السياسية . ولذا فإن من المتعارف عليه بشكل عام أن العقوبات كانت عاملاً أقل أثراً في فرض التسوية النهائية من استمرار تهديد الأمن الشخصي من جانب قوات العصابات . ومع ذلك فإن من المعقول الافتراض انه مهما كانت الدولة الروديسية قادرة على تحمل الضغوط الاقتصادية المعادية ، فإن العقوبات لعبت دوراً ما ، وإن يكن ربما دوراً سيكولوجياً فحسب في حمل السكان على قبول التغيرات التي كانت مطلوبة .

أما في حالة كوبا فكان أثر العقوبات الاقتصادية عميقاً . إذ انها بسبب صغر حجمها وانماط تجارتها تاريخياً تحملت تدهوراً هائلاً في المعدات الرأسمالية وانهياراً مطرداً لاقتصادها نتيجة الإجراءات التي فرضت عليها بعد عام ١٩٦١ . فتعطلت المنشآت الانتاجية عن العمل ، وتكاثرت التعطلات إذ أصبحت قطع الغيار غير متوفرة . وثبت

إن إحلال الواردات صعب جداً وحرمت خسارة السياحة المتنامية الاقتصاد من مصدر جيد من مصادر القطع الأجنبي . ولكن كانت هناك بالطبع عوامل معاكسة : تركز النخبة الحاكمة وحماستها الثورية ، تلك النخبة التي لم تترك لنفسها خياراً غير أن تقاوم ، والرقابة الصارمة والسيطرة البوليسية ، وهجرة عدد كبير ممن كان يحتمل ان يعانون أكثر معاناة من سياسة الحكومة فيحتجوا عليها ، أما بين من ظلوا فإن مستوى المعيشة المنخفض تاريخياً لم يتأثر بالاختلالات التي وقعت في الاقتصاد ككل . كذلك ، وعلى العكس من روديسيا ، لم تكن السلطات الحاكمة في كوبا مهتمة بتطبيع العلاقات مع القوة التي فرضت العقوبات . ومع ذلك كله ، كان يمكن للعقوبات ضد كوبا ان تجعلها غير قادرة على الإستمرار لولا تدخل الاتحاد السوفياتي . وهكذا فإن كوبا ، على العكس من روديسيا ، لم تجد وسائل للالتفاف حول العقوبات ، بل استطاعت بدلاً من ذلك أن تنقل جزءاً كبيراً من كلفتها لتحملها خزانة الاتحاد السوفياتي - التي لا تزال تتحملها حتى هذا اليوم - فأدى ذلك بالتالي إلى جعل الاقتصاد مستقراً على مستوى أدنى ولكنه مقبول .

وبالمثل لا تعطي حالات فرض العقوبات خلال السنوات العشرين الماضية أساساً متماسكاً لتعميم حول فعاليتها أو اثرها السياسي . فلا شك ان مقاطعة الدول العربية لإسرائيل أدت إلى تغيير انماط تجارة ذلك البلد وحرمة فرص التفوق التجاري في المنطقة ومع ذلك لم يكن لها الأثر المرجو على سياسات إسرائيل ، ناهيك عن الأثر المرجو على وجودها .

وفي بعض الحالات يبدو أن العقوبات ثبتت سياسة كان يراد لها أن تبدلها ، فمثلاً أدى الحظر الذي قاده الولايات المتحدة على كوبا إلى تثبيتها في المدار السياسي للكتلة الشيوعية التي تقدم لها الآن إمكانية الاستمرار الاقتصادي الوحيدة . كذلك اضطرت الصين التي كانت انماطها التجارية قد تحولت نحو الاتحاد السوفياتي بعد انتصار الحزب الشيوعي والانفصال عن الغرب إلى إعادة تنظيم تجارتها الخارجية مرة ثانية بعد الشقاق السوفياتي - الصيني في أوائل الستينات ، وتحركت بإطراد منذ ذلك الحين باتجاه الصداقة مع الغرب . وبالمثل ، وكما اعترف خروتشوف ، توازي وفاق يوغوسلافيا المطرد مع الغرب مع نبذها من عائلة الدول الاشتراكية .



## ■ النفع الراهن :

إذا كان من الصعب استخلاص نتائج عامة من تجربة العقوبات في السنوات الأخيرة فإن من الأصعب استخلاص دروس يمكن ان تنطبق بالتحديد على النقاش الراهن بين الولايات المتحدة وحلفائها بشأن الاستراتيجية الاقتصادية بعيدة المدى ضد الكتلة السوفياتية . فحجم الاتحاد السوفياتي وموارده من الطاقة والمواد الخام وتجربته الطويلة مع أوضاع تكاد تكون أوضاع كفاية ذاتية تستثني جميعاً أية مقارنات مع اقتصادات كالاقتصاد روديسيا أو كوبا . وفرض قيود تجارية فعالة على بلد يستطيع الوصول الى عدد كبير جداً من الأسواق يستدعي درجة من التنسيق بين القوى التي تريد ايقاع العقوبات أعلى بكثير مما بحث في أي وقت مضى زمن السلم . ويجب على المرء ان يعترف ايضاً بتنوع المصالح الذاتية للدول التي يجري السعي إلى تحقيق تعاونها ، وكذلك تنوع الثمن الاقتصادي الذي ستفرضه المشاركة على كل منها .

فمثلاً قدر عدد الوظائف التي تعتمد في المانيا الغربية على صناعات تستخلص ارباحها من المبيعات إلى أوروبا الشرقية بما يتراوح بين ١٠٠ ألف و ٣٠٠ ألف ، بينما يقدر عدد مثل هذه الوظائف في العالم الغربي كله ( بما في ذلك اليابان ) بمليون شخص تقريباً . وقد يكون هذا الرقم الأخير صغيراً نسبياً بالمقارنة مع البطالة الكلية التي تبلغ نحو ٢٨,٥ مليون شخص (وهي ذاتها لا تزيد على ٨ بالمائة من القوة العاملة في العالم الغربي) ، لكن اللجوء المنهجي إلى قيود تجارية سيفرض تبعات غير متكافئة على الدول التي تشارك فيه ، كما أوضحت بجلاء المشادة بشأن خط انابيب الغاز السيبيري . وقد سارعت وسائل الإعلام السوفياتية إلى الإشارة إلى دراسات ادعت أن وزارة الخارجية الأميركية قامت بها في عام ١٩٨٢ وتنبأت بأن تخفيضاً قدره ٥٠ بالمائة في الصادرات إلى الاتحاد السوفياتي سيخفض وتيرة نمو الناتج القومي الإجمالي السوفياتي بنسبة ٢ بالمائة فحسب بكلفة للمزودين الغربيين تبلغ نحو ٣٠ بليون دولار .

وبالطبع تطمس مثل هذه الاسقاطات مشاكل إيجاد أساس مشترك لمقارنة اقتصادات الكتلة الغربية باقتصادات الكتلة الشرقية ، كما أنها تميل إلى تغطية الأثر الذي تحدثه خسارة واردات رئيسية مثل الحبوب .

ومع ذلك فإن من المؤكد أن الحلفاء الأطلسيين الذين سيخسرون أكثر خسارة سيعمدون إلى حساب النفقات بحرص . وستقاس هذه النفقات التي سيفرضها الغرب على نفسه



بمعايير سياسية مختلفة خلال فترة كساد عما خلال فترة تعاف أو ازدهار . وفوق ذلك فإن من غير المحتمل مثلاً ان تميل فرنسا بعد انسحابها من تحالف شمال الأطلسي عسكرياً إلى الالتزام باستراتيجية اقتصادية شبيهة بقيادة واشنطن .

غير أن هذا كله لا يعني ان الاتحاد السوفياتي ممتنع تماماً على آثار مثل الإجراءات . فالعقوبات الاقتصادية يمكن ان تخلق صعوبات على المدى القصير . لكن المشكوك فيه أكثر هو أن يكون أثرها من الخطورة بحيث يحقق غرضها . فمثلاً يمثل الاعتماد السوفياتي الراهن على الواردات الزراعية نقطة ضعف مؤقتة تسببت فيها جزئياً ممارسات التوزيع السيئة ومشاكل بنيوية ولكن تسبب فيها أيضاً جزئياً المناخ . وقد اختار القادة السوفيات لمواجهة هذه المشاكل استيراد كميات كبيرة من الحبوب ، ولكن إذا لم تتوافر هذه الواردات فإنهم يستطيعون العودة الى انماط الاستهلاك قبل ١٥ عاماً واستخدام مقادير أقل من الحبوب لإنتاج اللحوم . وبالإضافة الى ذلك فإن عقوبات تفرض على واردات الاتحاد السوفياتي من الحبوب تتطلب درجة من التعاون على المستوى العالمي قد لا يمكن تحقيقها ، فعندما علق الرئيس كارتر شحنات الحبوب الأميركية إلى الاتحاد السوفياتي ، استطاع هذا الأخير إيجاد مصادر امداد بديلة وإن يكن بكلفة أكبر وبمقدار أكبر من الصعوبة .

كذلك فإن الطبيعة المركزية جداً والمفتقرة إلى المرونة نسبياً للاقتصاد السوفياتي تجعله حساساً للضغوط الاقتصادية ، ذلك ان الاختلالات تميل الى نشر آثارها في الشبكة الاقتصادية كلها قبل ان تحصر وتصحح . ولكنها تصحح مع الزمن وأحياناً يكون أثر ذلك نافعاً . فكما لاحظ جورج بول حديثاً ، عندما استطاع الرئيس كيندي قبل ٢٠ عاماً الحيلولة دون مشاركة المانيا الغربية في مشروع خط أنابيب سابق استطاع الاتحاد السوفياتي بناء خط الأنابيب بنفسه . واستطاع ذلك لأنه اجبر على بناء منشآت خاصة به لتصنيع أنابيب ذات قطر أكبر .

إن القيادة السوفياتية التي تدير شؤون البلاد الخارجية ملتزمة ببرامج اقتصادية طويلة الأمد يمكن ان يصبح نجاحها أو فشلها مسألة بقاء سياسي شخصي ، لكن الارتباطات والمقايضات في بنية كهذه بين الاعتبارات المحلية - الاقتصادية والاعتبارات الخارجية - السياسية ، يحتمل أن تتلقى اهتماماً أكثر فعالية مما على المستوى التنفيذي للحكومات الديمقراطية التي تقف على رأس مجتمعات تعددية . وليس قادة الاتحاد

السوفييات بغافلين عن المقارنة ما بين التقدم السوفيياتي المؤلم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ( او حتى قبلها ) وبين التطور السريع لأوروبا الغربية ، ولدى هذه القيادة من الأسباب ما يحملها الى تشهي قسط من عبقرية انتاج الثروة التي تتمتع بها جاراتها . وقد تدرك ان منافع التكنولوجيا المستوردة لا تسارع وتيرة التنمية فحسب ، بل إنها أيضاً تمثل الثمار المعلقة للرأسمالية - اساليب الادارة والحوافز وتدريب القوة العاملة وتنظيمها والتسويق ، تلك الثمار التي ثبت ان انتاجها يكاد يكون مستحيلًا في البستان السوفيياتي .

وفيما عدا هذه الأسئلة حول أثر استراتيجية اقتصادية غربية على الاقتصاد السوفيياتي يظل هناك سؤال اصعب هو كيفية ارتباط مثل هذه الضغوط بالقرارات السياسية السوفيياتية ، إذا كان هناك أي ارتباط كهذا . ففي حين ان من الصحيح في الغالب افتراض ان القادة السوفييات مستعدون لأخذ عامل التجارة الاقتصادية الغربية في حساباتهم للمصلحة الذاتية فإن من المؤكد ايضاً أنهم سيقاربون مثل هذه الحسابات بمواقف واولويات تختلف اختلافاً بيناً عن تلك التي تحفز القادة الغربيين . لكن المقاربة ستكون هي ذاتها فيما يتعلق بأمر واحد : لا يمكن لقوة عظمى ان تسمح لنفسها بأن تظهر وهي تغير سياساتها علناً نتيجة حملة ضغط مشهورة بوجهها خصومها ، ولذا يجب الحكم عن كل حالة على حدة طبقاً لخصائصها مع الاعتراف الحق بأهمية التكتم وحتى السرية في خلق وتعزيز المرونة التي يحتاجها الكرملين كي يتجاوب مع اهداف السياسة الغربية .

### ■ استخدام للعقوبات أم لا ؟

على هذا فإن محاولة الغرب صياغة استراتيجية اقتصادية أمر يحفل بالصعوبات . وسيكون من الصعب تحقيق إجماع . ففي مركز النزاع الراهن بين واشنطن وحلفائها اختلاف اساسي في تفسير الانفراج . فمن جهة يرى كثير من القادة الاوروبيين في الانفراج نوعاً من « العودة الى الوضع الطبيعي » وجهداً لأعطاء الاتحاد السوفيياتي حصة أكبر في الاستقرار العالمي ، على حد وصف كيسنجر . غير ان هذه سياسة مدى طويل لا تنفع كثيراً في التعامل اليومي مع مشاكل مواجهة الاتحاد السوفيياتي على المستوى الدولي ، ولذا ليس من المدهش ان تتبناها بقدر أكبر من الحرارة تلك الاقطار التي لا تتخطى مصالح سياستها الخارجية حدودها . أما الولايات المتحدة ، فإنها من جهة أخرى تقاوم محاولات السوفييات لجعل أوروبا « جزيرة انفراج » - اي نوعاً من المنطقة الحرام تخصص للتعاون التجاري المثمر وتصبح معزولة عن مسائل السعي إلى المصالح السوفيياتية في

أرجاء العالم الأخرى .

ومهما كان الحل النهائي للتعارض ما بين هذين المفهومين المختلفين ، يبدو من المحتمل ان يدخل تاريخ تجربة استخدام العقوبات الطويل مرحلة جديدة ويواجه واشنطن وحلفاءها في حلف شمال الأطلسي بمشاكل لم تدرك حتى الآن . وقد تكون الطريقة الممكنة لتسوية الخلاف في وجهات النظر هي الاتفاق على اجراءات صارمة جداً للحيلولة دون الاتحاد السوفياتي والحصول على تكنولوجيا رفيعة يمكن ان تكون لها تطبيقات عسكرية ، وايقاف البحث في أي حظر تجاري ، فقد كان الأثر الاقتصادي والسياسي لحالات فرض الحظر في الماضي مشكوكاً فيه وهو سيظل كذلك على الأرجح خلال المستقبل المنظور .

\*\*\*\*\*

## الفهرس

I.	تمهيد عام	٥
II.	ضبط التسليح	٣٣
III.	القوتان العظميان	٦٧
IV.	أوروبا	١٠٣
V.	الشرق الأوسط والخليج	١٤٣
VI.	جنوب وجنوب غربي آسيا	١٨٥
VII.	الشرق الأقصى	٢٠٧
VIII.	أفريقيا	٢٣٥
IX.	أميركا اللاتينية	٢٥٥
X.	عوامل جديدة في مجال الأمن والدفاع	٢٨١



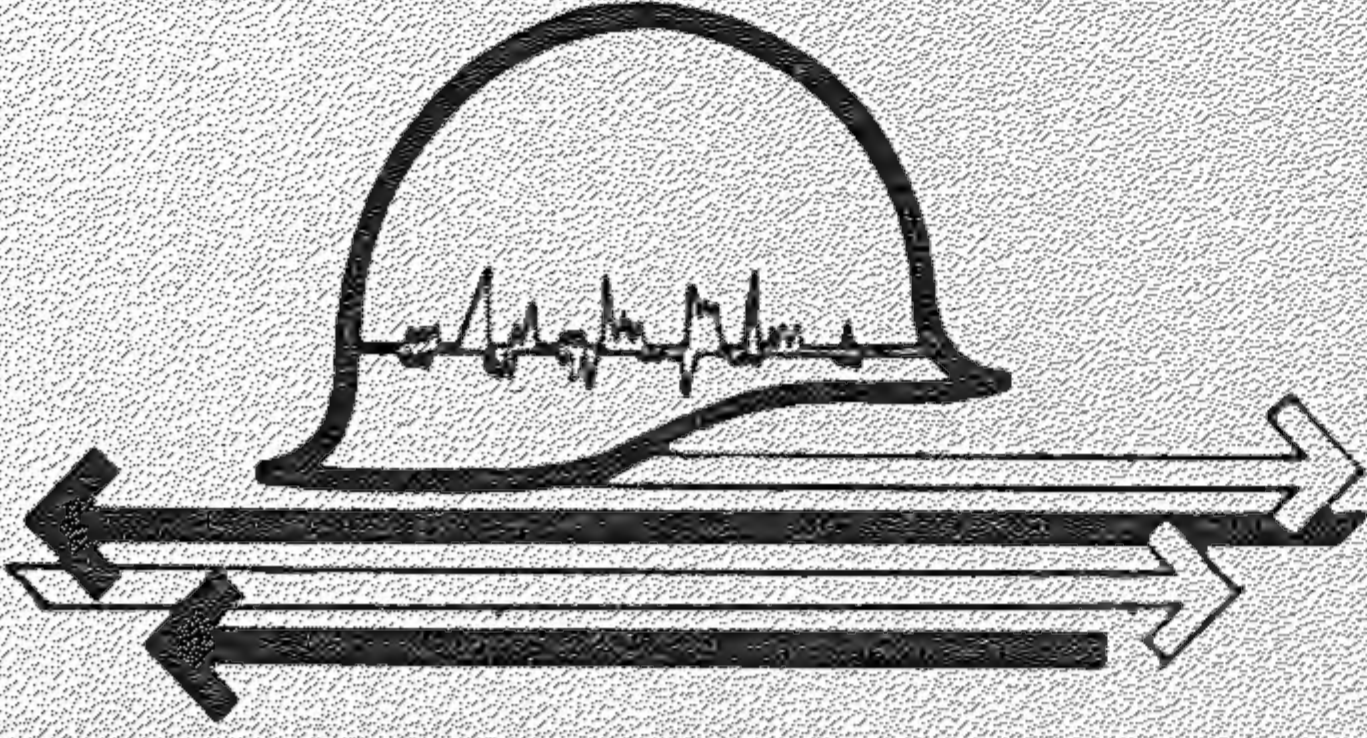












## المسح الاستراتيجي

١٩٨٢ - ١٩٨٣

يتناول هذا الكتاب في ما يتناول الحروب الثلاثة الرئيسية التي وقعت خلال عام ١٩٨٢ ونعني بها الحرب بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، والحرب بين ايران والعراق، والحرب بين الأرجنتين وبريطانيا، وموقف كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من هذه الحروب التي انتهى بعضها وبعضها الآخر ما زال مستعراً يلتهم المال والرجال والعتاد. كما يتناول الكتاب تحليل بعض الاضطرابات والمصادمات الاقليمية الأخرى كتلك الكائنة بين الثوار الأفغان والروس أو بين الفيتناميين وقوات المقاومة الكامبودية أو تلك القائمة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والصدام بين اثيوبيا والصومال، والمغرب والبوليساريو وناميبيا وأنغولا فضلاً عن الحروب الأهلية المتكررة في السلفادور ونيكاراغوا وغيرهما. كما يحلل كذلك العلاقات داخل كل من حلف شمال الاطلسي (ناتو) وحلف وارسو دون ان يهمل شؤون العالم الاقتصادية والأمنية والسياسية والتسليحية.

المؤسسة العربية  
للدراستات والنشر

بناية برج الكارلтон - ساقية الخنزير - ت ١ / ٨٠٧٩٠٠  
م. ب. ١١ / ٥٤٦٠ بيروت